المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
مكة المكرمة

١٧

شـــرح كـتاب سـيبويه

(الربع الأخـير)

لصـــالح بن محمـــد

دراسة وتحقيق

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها
فرع اللغة – تخصص النحو والصرف
من الطالب / خالد بن محمد بن عبدالله التويجريّ
(٨ – ٨٧١٢ – ٤١٨)

بإشـــراف
الأستاذ الدكتور / عـيَّاد بن عـيد الثبيتـيّ
أستاذ النحو والصرف بجامعة أم القرى

العام الدراسي
١٤٢٣–١٤٢٤هـ / ٢٠٠٢–٢٠٠٣م

الجزء الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

نموذج رقم : (٨)

إجازةُ أُطروحةٍ علميّةٍ في صيغتها النّهائيّةِ بعدَ إجراء التّعديلات :

الاسمُ الرُّباعيُّ : خالد بن محمد بن عبد الله الفوزي الرّقم الجامعيّ : (٤٢١٨٨٧١٢٨)

كلّيّة : اللغة العربيّة   قسم : الدّراسات العليا العربيّة   فرع : اللغة

الأُطروحةُ مقدّمةٌ لنيلِ درجة : الدّكتوراه   في تخصُّص : النحو والصرف

عنوانُ الأُطروحةِ : شرح كتاب سيبويه لصالح بن محمد : تحقيق ودراسة .

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين،والصّلاةُ والسّلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلين،وعلى آله وصحبه أجمعين ؛ وبعد :

فبعد إجراء التّصويبات المطلوبة التي أوصتْ بها اللجنةُ التي ناقشتْ هذه الأطروحةَ بتاريخ : ٢١ /١٠/ ١٤٣٣ هـــ ، توصي اللجنةُ بإجازتها في صيغتها النّهائيّة المرفقة

واللهُ الموفّق ،،،،

أعضاء اللجنة :

المشرف : أ.د. عياد بن عيد الثبيتي   المناقش الدّاخليّ : أ.د. عبد الفتاح بحيري   المناقش الخارجيّ : د. إبراهيم بن سليمان البعيمي

التوقيع :   التوقيع :   التوقيع :

يعتمد : رئيس قسم الدّراسات العليا العربيّة

أ.د : سليمان بن إبراهيم العايد

التّوقيع :

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

هذا شرحُ كتاب سيبويه لمؤلِفِه أبي محمد صالح بن محمد الهَسْكُوري، أحد أعلام المغرب وفقهاء المالكية في القرن السابع الهجري. والشرح عبارة عن قطعةٍ تمثل الربع الأخير من كتاب سيبويه، وأمّا بقيةُ الشرح فهي في حكم المفقود. ويحتوي الشرح على الجانب الصرفي من كتاب سيبويه، ويبدأ بباب (دخول الزيادة في فَعَلْت للمعاني)، وينتهي بباب (ما كان شاذا مما خففوا على ألسنتهم) وهو آخر أبواب كتاب سيبويه. وقد التزمَ المؤلفُ فيه بعناوين كتاب سيبويه وترتيب أبوابه، ولم يخالفْ ذلك إلاّ فيما ندر، كما أَهْمَل بعض الأبواب فلم يتكلم عليها بشيء سوى أنها واضحةٌ، يُشيرُ إلى ذلك في آخر الأبواب التي تكون قبلها، وأهمل بابا لم يُشر إليه مطلقاً، وهو باب (ما فُعل منه على غير فعلته). كما التزم المؤلف في الغالب بترتيبِ كلام سيبويه، فشرح كلامَه دون تقديم مؤخّر وتأخير مقدّم. وكان منهجُه الذي صرح به عدمَ إيضاحِ الواضح من كلام سيبويه، وإنما إيضاح الغامض والمشكل من كلامه، ولهذا الغرضِ فقد وضع المؤلف في كثير من الأبواب مقدّماتٍ لها، كما حاول المؤلف دفعَ التناقض والخطأِ عن سيبويه، وبيانَ الفهمِ الصحيح لنصوصه، ولم يغفلْ إصلاحَ عبارة سيبويه إذا رأى فيها ما يحتاجُ إلى إصلاح، ويلاحظُ عليه عدم العناية بالتعاريف، وهذا راجعٌ لغرضه من الشرح. وقد دعّم المؤلف كلامَه بالشواهد ونصوص العلماء، وجمع فيه كثيرا من أقوالِ شرّاح كتاب سيبويه، وعلّق على كثيرٍ منها، فجاء شرحُه حافلاً بالنقاشات والآراء والتوجيهات والنصوص الكثيرة النادرة التي يصل بعضها إلى عدةِ صفحاتٍ. وبالجملةِ فالشرحُ لا يَستغني عنه باحثٌ في النحو أو قارئٌ لكتاب سيبويه أو باحثٌ فيه، ويقدّم إضافاتٍ جديدةٍ في فهم كتاب سيبويه، كما يَحتوي على نصوص مشرقية وأندلسية كثيرةٍ هامّة لا توجد في غيره.

الطالب / خالد بن محمد بن عبدالله التويجري

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين . . . أما بعد:

فقد نال كتاب سيبويه من العناية ما لم ينله غيره من كتب النحو في شرق العالم الإسلامي وغربه، دراسة وشرحا، ولا عجب في ذلك، فصاحبه إمام النحاة، وكتابه نبع سواقيهم، أينما ابتعدوا فلهم به اتصالٌ.

وللأندلس والمغرب عامة عنايةٌ خاصة بهذا الكتاب، قلّما يُوجد نحوي لم يقرأه، أو ليس له به اتصالٌ، فهو غايتهم في النحو يتدرجون في التعليم طمعا في الوصول إليه، وبمعرفته يفتخرون ويتزينون، فكم وكم من إمامٍ منهم نابه فيه، وكم وكم من شارحٍ ومعلق عليه، من ذا أعدُّ ومن أدع؟

وطمعاً في الإسهام في إبراز دور أولئك العلماء، وذلك القطر الغربيّ من عالمنا الإسلامي، فقد اخترت شرح كتاب سيبويه، لصالح بن محمد، دراسة وتحقيقا، وهو كتاب لم يكن لي به علمٌ قبل اختياري له، لكن أستاذي الأستاذ الدكتور عياد بن عيد الثبيتي- جزاه الله عني وعن العلم خيرَ الجزاء- عرضه عليّ، واضعاً ثقته فيَّ، فحملت ماحمّلنيه على الرغم من ثقله، إعجاباً بما رأت عيناي، ورداً على صنيع أستاذي بي وحسن ظنه، قبلته على الرغم من أنّه لاتعرف له إلا نسخة واحدة، تمثل السفر الرابع منه، قد أصابها من الأسقام ما أصابها، لأسباب أهمها:

١- أنه شرحٌ لكتاب سيبويه، وكفاه بذاك مزية.

٢- أنه أثرٌ أنتج في عصر بلغت فيه دراسة كتاب سيبويه بالأندلس

والمغرب عموما أوج عنفوانها.

٣- أنّ فيه نقولاتٍ كثيرةً هامّة لم أقف عليها في غيره، يصل بعضها إلى عدة صفحات.

٤- أنّ الكتاب فيه من التعب ما يعلمه إلاّ الله، ولقد أشفقت عليه أنه لربما لايجدُ من يخرجه، فاستعنت الله وهو خير معين.

ولم يكن الأمر على خلاف ما توقعت، فصعوبة الكتاب كانت ظاهرةً من أول نظرة فيه، وتزيد كلما توغلت أكثر، إلاّ أنني بذلت كلَّ ما في وسعي، وتنقلت في سبيل خدمته بين العديد من مكتباتنا الخاصة والعامة، ومراكز البحث، ومن أهمها: مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ومكتبة جامعة الملك سعود، ومكتبة جامعة الملك فهد، ومركز البحث العلمي بمكة المكرمة، ومركز الملك فيصل، ولحاجتي إلى ما هو أكثر من ذلك، سافرت في رحلة علمية إلى مصر وتونس والمغرب وأسبانيا، وزرت العديد من مكتباتها وخزاناتها العامة، ومن أهمها: معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، والمكتبة الوطنية بتونس، والخزانة العامة بالرباط، وخزانة القرويين بفاس، وخزانة ابن يوسف بمراكش، ومكتبة الإسكوريال بمدريد. فلله الحمد والمنة.

هذا، وقد قسمت البحث إلى قسمين: أولهما للدراسة، وثانيهما للنص المحقق، تقفوه الفهارس الفنية.

القسم الأول: الدراسة. وهي في ثلاثة فصول:

الفصل الأول: صالح بن محمد:

أ/ اسمه.

ب/ بيئته وثقافته ومكانته العلمية.

ج/ شيوخه.

د/ تلاميذه.

هـ/ وفاته.

و/ آثاره.

الفصل الثاني: كتاب سيبويه عرض وتحليل.

أ/ العناية به.

ب/ دخوله المغرب والأندلس وروايته.

ج/ عناية المغربيين والأندلسيين بشرحه.

الفصل الثالث: شرح كتاب سيبويه: عرض وتحليل.

أ/ توثيق نسبته.

ب/ اسمه.

ج/ زمن تأليفه.

د/ منهج المؤلف فيه.

هـ/ موقف المؤلف من أدلة الصناعة.

و/ شواهده.

ز/ مصادره.

ح/ اتجاه المؤلف النحوي.

وفي الختام، هذا مقدار جهدي، فما أصبت فمن الله المنعم الذي يسر لي كلَّ

صعبٍ، ووفر لي سبيل النجاح، فله الحمد والمنة والشكر على ما أعطى، وما أخطأت به فمن نفسي، والعصمة لله جلّ وعلا.

ثمّ لا يسعني إلاّ أن أتقدم بالشكر الوافر لجامعة أمِّ القرى ممثلةً بكلية اللغة العربية، ولكلٍّ من مدَّ لي يدَ المساعدة في بحثي هذا، وأخصُّ بالذكر أستاذي الأستاذ الدكتور عياد بن عيد الثبيتي- رعاه الله- والذي لايعرف مقدار صنيعه معي، وإفضاله عليَّ، وحسنِ تعليمه ليّ، إلاّ اللهُ سبحانه وتعالى، فلهُ مني الشكر الجزيل، وإن كنتُ لا ألحقُ جزاءه، وله منّي الوفاء، وله مني التلميذ الذي أراد إن شاء الله، جزاه الله عني وعن العلم وأهله الجزاء الحسن، وضاعفه في ميزان حسناته، كما أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذيّ الفاضلين: الأستاذ الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم، والأستاذ الدكتور إبراهيم البعيمي، على ما بذلاه من جهد في رأب صدع الرسالة وإقامة أودها، جعل اللهُ جُهدهما في ميزان عملهما، وجزاهما عن العلم وأهله خير الجزاء، كما أتقدم بالشكر لأستاذي الأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد رئيس قسم الدراسات العليا- حفظه الله- على ما لقيته منه من رعايةٍ واهتمامٍ وحسنِ تعليمٍ وإفادةٍ، لا يعرف لها معنى وقدراً إلاّ من عرفه معرفةً حقّةً، جزاه الله جزاءً حسناً راجحاً في ميزان أعماله.

وآخر دعوانا أن الحمدلله رب العلمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

القسم الأول

الدراسة

الفصل الأول

سيرة المؤلف

أ/ اسمه:

ب/ بيئته وثقافته ومكانته العلمية:

ج/ شيوخه:

د/ تلاميذه:

هـ/ وفاته:

ح/ آثاره:

أ/ اسمه:

هو أبومحمد صالح بن محمد الهَسْكُوريّ، من أهل فاس[(١)]. وهَسْكُورة من قبائل البربر، معدودة في المَصَامِدَة، وفيها بطون عديدة، وينسبون إلى دعوة الموحدين، وكان لهم بينهم مكان واعتزاز لكثرتهم، ومواطنهم بجبالهم متصلة من دَرَن[(٢)] إلى تادلَّى[(٣)] من جانب الشرق إلى دَرْعة[(٤)] من جانب الغرب[(٥)].

وذكر الذهبي في ترجمة أبي الحسن علي بن أحمد بن حنين الكناني القرطبي نزيل فاس [٤٧٦، ٥٦٩هـ] أنّه روى عنه « الموطأ » أوبعضه محمدُ بن عبدالحميد ابن صالح الهسكوري[(٦)]. ولم أقف لمحمد هذا على ترجمة، والمهم هل له علاقة بأبي محمد صالح بأن يكون أباه مثلا؟ احتمالٌ وارد، يؤيده اتفاقهم في الزمن والنسب

(١) الديباج المذهب ٤٠٤/١، نيل الابتهاج ص ٦٤٠، سلوة الأنفاس ٤٢/٢، ٤٣، شجرة النور الزكية ص ١٨٥.

(٢) جبل بالمغرب مشهور يعرف بسقنقور وجشكو وأوراس، وهو جبل عظيم معترض في الصحراء فاصلٌ بينها وبين الساحل، ومن هذا الجبل يخرج كل نهر هناك. انظر الروض المعطار ص ٢٣٤، ٢٣٥.

(٣) من بلاد المغرب، وهي مدينة قديمة كثيرة الخيرات، أحاطت بها القبائل من جميع الجهات. انظر الروض المعطار ص ١٢٧.

(٤) مدينة بالمغرب في جهة سجلماسة، تعرف بواديها وهو نهر كبير يجري من المشرق إلى المغرب، وينبعث من جبل درن. انظر الروض المعطار ص ٢٣٥.

(٥) انظر تاريخ ابن خلدون ١٨٣/٦، ٥٥٢.

(٦) انظر سير أعلام النبلاء ٥٦/٢١، ٥٧.

والبلد.

وفي جذوة الاقتباس ترجمة لسعيد بن محمد بن سعيد بن صالح الهسكوري، له شرح على فرائض التلقين، أخذ عن يوسف بن يعقوب بن موسى اليَالَصُوتي، وعبدالرحمن بن عفان الجزولي، وذكر أنه لم يقف على وفاته[1]. لكن شيخه عبدالرحمن الجزولي تلميذ لأبي الفضل راشد بن أبي راشد[2]، وابن أبي راشد تلميذ لأبي محمد صالح الهسكوري. والسؤال هل صالح المذكور في نسب سعيد هو أبومحمد الهسكوري؟ احتمال وارد، خاصة أنّ ابن فرحون يقول عن بيت الهسكوري: « وبيته بيت صلاح وجلالة وعلم إلى الآن »[3].

ويشارك صالح بن محمد في الكنية والاسم والزمن عالم آخر من المغرب، وهو: أبومحمد صالح بن يَنْصارن بن عقيان الدكالي الماجري[4] المغربي، نزيل رباط آسفي، إمام صوفي مشهور، يعدونه من الأولياء الكبار. وكذلك ابنه أحمد [٦٠١، ٦٦٠هـ]، وحفيد ابنه أحمد بن إبراهيم بن أحمد[5]. ويذكر أحيانا بكنيته واسمه وكذلك الهَسْكُوري يذكر أحيانا بكنيته واسمه، ولايُفرِّقُ بينهما في هذه الحال إلاّ

---

(١) انظر ص ٥١٩.

(٢) انظر نيل الابتهاج ص ٢٤٤.

(٣) انظر الديباج المذهب ١/٤٠٤.

(٤) ويكتب أيضا بالقاف وبالكاف. وهو من أسماء البربر، ومثله في النطق واختلاف الرسم: الجزولي، حيث يكتب بالجيم وبالقاف وبالكاف، وقد نص ابن عبدالملك على كتابته بالقاف المعقود في الذيل والتكملة ٨/٢٤٦.

(٥) انظر الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى ٢/٢٦٢، ٢٦٣، الإعلام بمن حلّ مرّاكش وأغمات من الأعلام ٢/١٨٤، ١٨٩. وفي الأول: ينضارن، بالضاد. والله أعلم بالصواب.

العارفُ بهما، ومما يفرق به بينهما أنّ صالح بن محمد من أهل فاس، بها سكنه في حياته ومماته، وهو فقيهها، وفقيه المغرب في وقته، وبذلك اشتهر، وهو المراد في كتب المذهب المالكيّ، والماجري من كبار المتصوفة نزيل رباط آسفي، وفيها قبره[١].

ب/ بيئته وثقافته ومكانته العلمية:

نشأ بمدينة فاس، وما أدراك مافاس؟ يقول ابن عبدالملك: « كان بفاس من الفقهاء الأعلام الأجلة أعيان الأنام ماليس في غيرها من بلدان الإسلام؛ إذ هي قاعدة المغرب ودار العلم والأدب، ولكن أهلها أهملوا ذكر محاسن علمائهم، وأغفلوا تخليد مفاخر فقهائهم »[٢].

وقد ارتبط اسم فاس باسم جماعة من أكابر مقرئي وشراح كتاب سيبويه، كابن طاهر الخدبّ، وتلميذه ابن خروف، وهما أندلسيّان ارتضياها سكنا مثلما ارتضاها كثير من علماء الأندلسن، وفي هذا دلالة على مناخ فاس العلمي المستقطب للعلماء، كما فيه دلالة على بيئة فاس النحويّة التي وصلت إلى أعلى المراتب، وهي مرتبة تعليم كتاب سيبويه؛ ويذكر أنّ آخر من أقرأ كتاب سيبويه بفاس أبوزيد عبدالرحمن بن علي بن صالح المكودي الفاسي شارح الألفية [ت: ٨٠٧هـ][٣].

ولاشكّ أنّ صالح بن محمد رحمه الله استفاد من تلك البيئة، وبرع حتى صار رأسا بين علمائها، وإن ضنّت المصادر علينا بمايشفي الغليل من ترجمته، وحيّرت

(١) انظر الذيل والتكملة (الدراسة) ٢٤/٨.

(٢) انظر الذيل والتكملة (الدراسة) ص ٢٧/٨.

(٣) انظر نيل الابتهاج ص ٢٥٠، الاستقصا ١٠٠/٣، ١٠١.

عيوننا وأسرتْ قلوبنا بلمعة من هنا وقطرة من هناك، فهو واحدٌ من أعيان الأنـام، الذين عناهم ابن عبدالملك في نصه السابق.

وقد وصفه ابن الزبير بالفقيه الورع[1]، وابن فرحون بالشيخ الإمـام فقيـه المغرب في وقته[2]، وبشيخ الغرب علما وعملا، وبيته بيت صلاح وجلالـة وعلـم إلى الآن[3]، والونشريسي بالشيخ الفقيه الإمام الصالح[4]، كما نقل عنه الونشريسـي في كتابه المعيار المعرب فتاوى عديدة، تدلّ على علو منزلته بـين علمـاء المـذهب المالكي[5].

ج/ شيوخه:

وقفت على عدد من شيوخه، وفي مشيخة بعضهم له عندي شكٌّ، وهـاهم جميعا:

١- أبوالقاسم خلف بن عبدالملك بن مسعود بـن بشـكوال الأنصـاري الخزرجيّ القرطبيّ [٤٩٤- ٥٧٨هـ]، ذكره ابن مخلوف[6]. وصالح بن محمد كمـا سيتبين بعد توفي سنة ٦٥٣، أو ٦٥٦هـ فإن صحّ أخذه عن ابن بشـكوال ففـي أواخر حياة ابن بشكوال، وأوائل حياة صالح بن محمد، وإن كنت أرجح أن الآخـذ

---

(١) صلة الصلة الملحق بالذيل والتكملة ٥١٢/٨.

(٢) الديباج المذهب ٣٢٦/٢.

(٣) الديباج المذهب ٤٠٤/١.

(٤) المعيار المعرب ٢٧٧/٥.

(٥) انظر المعيار المعرب مثلا ٢/ ٢١٣، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٧٧/٥، ٣٩٧/٦، ٣٩٨، ٤٠٠، ١٢٢/١١.

(٦) شجرة النور الزكية ص ١٨٥.

عن ابن بشكوال أبومحمد الماجري.

٢- أبومدين شعيب بن حسن الأندلسي البجائي [٥٠٩- ٥٩٤هـ] ذكره ابن مخلوف في شيوخه(١). وقد ذكر ابن مخلوف في ترجمة أبي الحسن الشاذلي [٥٧١-٦٥٦هـ] « أنه أخذ عن الشيخين العارفين أبي عبدالله محمد بن حزهم وأبي محمد عبدالسلام بن مُشَيْش المشهور عند أهل الطريقة، أما الشيخ ابن حِرْزهم فأخذ عن الشيخ أبي محمد صالح عن أبي مدين الغوث »(٢). وتوفي ابن حرزهم سنة ٦٣٣هـ(٣). وقد ذكر ابن الخطيب في ترجمة محمد بن محمد بن أمين العراقي الخلاطي الأفشُري الفارسيّ، أنه لبس الخرقة الصوفية عن إبراهيم الماجري عن أبي محمد صالح عن أبي مدين(٤). ولا شكّ أنّ أبا محمد صالح في هذا النص هو الماجري، وهذا مايجعلني لا أطمئنّ إلى أخذ صالح بن محمد الهسكوري عن أبي مدين، خاصة أنّ ابن مخلوف لم يذكر صالح بن محمد الهسكوري من الآخذين عن أبي مدين في ترجمته صالح، وربما وقع اللبس من جهة أخرى؛ ذلك أنّ ابن مخلوف

---

(١) شجرة النور الزكية ص ١٦٣، ١٦٤، ١٨٥.

(٢) شجرة النور الزكية ص ١٨٦، ١٨٧.

(٣) انظر شجرة النور الزكية ص ١٨٥، ١٨٦. وقد ورد اسمه فيها هكذا: « أبومحمد بن العارف بالله الشيخ أبي الحسن علي بن إسماعيل بن حرزهم ». والصواب: أبوعبدالله محمد، كما بينه ابن مخلوف في أكثر من موضع، فلعلّ « عبدالله » قد سقط في الطباعة، أو من المؤلف سهواً. وأحب أن أشير هنا إلى أن عمّ أبيه اسمه أبومحمد صالح بن محمد بن حرزهم، من أهل فاس، أخذ عنه أبوالحسن ابن حرزهم، والد أبي عبدالله محمد، لكنّه ليس المقصود؛ لأنه متقدمٌ لقي الغزالي، وبعيدٌ أن يأخذ عن أبي مدين، بل الأقرب أن يأخذ عنه أبومدين الذي أخذ عن تلميذه أبي الحسن ابن حرزهم، فأبومحمد صالح شيخ شيخ أبي مدين. وقد ترجم لأبي محمد صالح هذا ابن القاضي في جذوة الاقتباس ص ٣٥٨، ٣٥٩.

(٤) الإحاطة في أخبار غرناطة ٣/٢٦٨.

حينما ترجم لأبي مدين ذكر بين الآخذين عنه أبامحمد صالح بن عبدالخالق التونسي[1]، ولم يترجم للتونسي هذا فيما بعد. أبدي هذه الملاحظات وإن كان أخذ صالح بن محمد الهسكوري عن أبي مدين وارداً من حيث الزمان وقرب المكان. والله أعلم.

٣- أبومحمد عبدالعزيز بن علي بن عبدالعزيز بن زيدان السماني القرطبي، نزيل فاس [٥٤٩- ٦٢٤هـ] أخذ عنه أبوعبدالله العبدري المعروف بالصدفي، الآتي في الترجمة قبل الأخيرة، وآخرون. وقد صرح صالح بن محمد بالأخذ عنه في موضعين من شرح الكتاب[2]، كما أنّ بلدهما واحدٌ وابن زيدان شيخٌ لأحد أصحاب صالح بن محمد وهو شيخه وتلميذه العبدري، وسيأتي الكلام على العبدري.

٤- أبوموسى عيسى. ذكره ابن مخلوف[3]، في شيوخه، ولم يترجم له في طبقة شيوخه، وذكر في طبقة شيوخ شيوخه: أباموسى عيسى المعروف بابن الملجوم، المتوفى ٥٤٣هـ[4]، وهو بعيد جدّا يدخل في ضروب المستحيلات، ولعله شيخ للماجري فالتبس ذلك على ابن مخلوف، والله أعلم.

وقد وقفت على أكثر من واحد ينطبق عليهم الاسم والكنية، منهم أبوموسى

(١) شجرة النور الزكية ص ١٦٤.

(٢) انظر ص ٥٧١، ٨٧٧.

(٣) شجرة النور الزكية ص ١٨٥.

(٤) انظر شجرة النور الزكية ١٦٤. وترجمته في الذيل والتكملة ٢٥٨/٨، ٢٥٩. وفيها اختلاف عما في شجرة النور.

عيسى بن محمد بن شعيب الغافقي، قرموني استوطن مدينة فاس، يعرف بالأشل، روى عن ابن العربي وآخرين وعنه أبومحمد عبدالعزيز بن زيدان، كان فقيها نحويا كاتبا شاعرا بصيرا بالوثائق، توفي بفاس سنة ٥٨٦، أو٥٨٧هـ[١]. وهذا ممكنٌ على بعد.

وأبوموسى عيسى ابن عبدالعزيز الجزولي، الإمام المعروف صاحب المقدمة [ت: ٦٠٧][٢]. والله اعلم.

٥- أبوالقاسم بن البقال، ذكره ابن مخلوف في شيوخه[٣]، وترجم له في الصفحة نفسها، فقال: « أبوالقاسم محمد بن البقال، الفقيه العالم العارف بالله، من رجال الكمال، أخذ عن جماعة منهم ابن بشكوال، وعنه أبومحمد صالح، ولم أقف على وفاته ».

هذا ما ذكره ابن مخلوف، ولم أقف له على ترجمة عند غيره، إلاّ أن ابن الأبار وابن عبدالملك ترجما لمحمد بن إبراهيم بن حزب الله، وهو فقيه إمام في الحديث حافظ للغة، وقالا: « فاسيّ، أبوعبدالله بن البقار »، وذكرا بين شيوخه ابن بشكوال[٤]، وقد ذكر الدكتور محمد بن شريفة أن اسمه قد حُرِّف في جذوة الاقتباس إلى ابن البقال[٥]، فهل نحن أمام شخص واحد له كنيتان مثلا؟

(١) انظر الذيل والتكملة ٥/٥٠٦، صلة الصلة ص ٤٩. وانظر جذوة الاقتباس أيضا ص ٥٠٤.

(٢) ترجمته في الذيل والتكملة ٨/٢٤٦ فما بعدها، بغية الوعاة ٢/٢٣٦، ٢٣٧.

(٣) شجرة النور الزكية ص ١٨٥.

(٤) التكملة ٢/٢٦٠، الذيل والتكملة ٨/٢٦٨، ٢٦٩.

(٥) الذيل والتكملة ٨/١٦٥.

٦- أبوعبدالله محمدُ بن يحيى بن محمد العبدري الفاسيّ، ويعرف بالصِّدَفي، من أهل فاس، إمام في العربية أصولي فقيه متفنن حافظ. أخذ علم العربية والأدب عن أبي الحسن بن خروف وأبي ذر الخُشَني وأبي محمد بن زيدان، وأكمل الكتاب على ابن خروف تفقها وتقييدا وضبطا، وأخذ معهما عن أبي محمد بن زيدان، ولازم ثلاثتهم، وسمع وقرأ عليهم الكثير وأتقن ما أخذ عنهم، وأخذ علم الكلام وأصول الفقه عن أبي الحجاج ابن نَمَوي، وقرأ الفقه بعد ذلك على أبي محمد صالح، وأخذ عنه أبومحمد صالح كراسة الجزولي تفقها، وكان يحفظ عن ابن خروف من تعاليقه على كتاب سيبويه أضعاف ما أودعه شرحه، توفي بمرسية شهيداً سنة ٦٥١[1].

٧- أبومحمد يسكر بن موسى الجراويّ [ت: ٥٩٨هـ] نزيل فاس وفقيهها، وإمام جامع القرويين، أخذ عن أبي الربيع التلمساني وأبي خَزَر يَخْلف الأوربي، وصحب أبا الحسن ابن حِرْزهم، وأخذ عنه أبومحمد الهسكوري، له حواش على المدونة[2].

د/ تلاميذه:

١- أبوإبراهيم إسحاق بن يحيى بن مطر الأعرج الوَرْياغليّ، المعروف

---

(١) انظر صلة الصلة الملحق بالذيل والتكملة ٥١٢/٨، بغية الوعاة ٢٦٦/١، جذوة الاقتباس ٢٢١. وفي الأخير: العبدوسي مكان العبدري.

(٢) انظر نيل الابتهاج ص ٦٤٠، جذوة الاقتباس ص ٥٧، ٥٨، ٧٠- ٧٢، ٥٦٢، شجرة النور الزكية ص ١٦٥. وفي الأخير، والمعيار المعرب ١٢٢/١١: يشكر. وفي الذيل والتكملة ٣٥١/٨، وألف سنة من الوفيات ص ٦٧: يسكر، كما في نيل الابتهاج وجذوة الاقتباس.

بالأعرج، إمام فقيه حافظ، أخذ عن أبي محمد صالح وغيره، وعنه أبوالحسن الصغير وغيره، له طرر على المدونة، توفي بفاس سنة ٦٨٣[(١)].

٢- أبوالفضل راشد بن أبي راشد الوليدي، أخذ عن أبي محمد صالح الهسكوري، وأخذ عنه أبوالحسن الصغير وغيره، له كتاب الحلال والحرام، توفي بفاس ٦٧٥هـ[(٢)].

٣- أبوعبدالله محمد بن عمران بن موسى الشريف الحسني، المعروف بالكركي وابن الدلالات، قال ابن فرحون: « وتفقه في مذهب مالك على الشيخ الإمام أبي محمد صالح فقيه المغرب في وقته، واشتغل عليه الشهاب القرافي »[(٣)]. مولده بفاس سنة ٦٢٧ كما خمّن السيوطي[(٤)]، وتوفي سنة ٦٨٨، أو ٦٨٩ هـ بمصر[(٥)].

٤- أبوعبدالله محمدُ بن يحيى بن محمد العبدري، أخذ عن أبي محمد صالح الفقه، وقد مضى في شيوخه.

هـ/ وفاته:

توفي-رحمه الله- بفاس وقبره داخل باب الفتوح[(٦)]، سنة ٦٥٣، أو ٦٥٦هـ،

(١) شجرة النور الزكية ص ٢٠٢. وانظر جذوة الاقتباس ص ١٦٤، ١٦٥.

(٢) انظر نيل الابتهاج ص ١٧٩، ١٨٠، جذوة الاقتباس ص ١٩٦، ١٩٧.

(٣) الديباج المذهب ٣٢٦/٢. وانظر بغية الوعاة ٢٠٢/١.

(٤) انظر بغية الوعاة ٢٠٢/١، ٢٠٣.

(٥) انظر الديباج المذهب ٣٢٦/٢.

(٦) انظر جذوة الاقتباس ص ٥٦١.

كما قال الكتاني في سلوة الأنفاس[1]. وذكر ابن فرحون أنّ وفاته سنة ٦٣١هـ، والذي يظهر لي أنّ هذه ليست سنة وفاته، وأرجح أن تكون سنة وفاة الماجري- وقد مضى الحديث عنه في الفقرة (أ)- وبيان هذا في الآتي:

١- نصّ الكتاني كما سبق على سنة وفاة صالح بن محمد، ونفى أن تكون ٦٣١هـ، كما ذكر ابن فرحون، وذكر أنّها لشخص آخر، وأنّ ابن فرحون التبس عليه الأمر، والكتاني أعرف بأهل بلده، ولديه علمٌ بسببه صحح سنة الوفاة.

٢- على الرغم من أنني لم أقف على سنة وفاة الماجري، فإنّ ابنه أحمد ولد سنة ٦٠١هـ، وتوفي سنة ٦٦٠هـ. وهذا مايرجح احتمال أن تكون سنة الوفاة التي ذكرها ابن فرحون وهي ٦٣١هـ، سنة وفاة الماجري؛ لأنه بذلك يكون مُتَوَفّى بعد ولادة ابنه بثلاثين سنة، والابن بعد وفاة أبيه بتسعة وعشرين سنة، وهذا جارٍ على ما يتفق عليه المؤرخون بجعل ثلاثين عاما حدا تقريبيا بين الابن وأبيه. ويقول صاحب الاستقصا[2]: « وفي سنة ست عشرة وستمائة . . . وفيها ألف الفقيه أبويعقوب . . . كتابه المسمى بالتشوف إلى رجال التصوف، وذكر فيه أنه لم يتعرض لذكر أحد من أولياء زمانه الأسياد، غير أنه ذكر من جملة أولياء زمانه الذين كانوا على قيد الحياة الشيخ الصالح الصوفي أبامحمد صالح بن ينضارن . . . قال: وحدثني عنه تلامذته بعجائب من الكرامات والكلام على الخواطر . . .». فهذا يدلّ على أنه كان حيّا سنة ست عشرة وستمائة، وأنه كان نابه الذكر له تلاميذ يحدثون عن كراماته، وقد سبق أن أبا الحسن بن حرزهم وهو أحد تلامذته توفي سنة

---

(١) انظر ٢/٤٢، ٤٣. وزاد في معجم المؤلفين ٩/٥: ٦٦٣هـ.

(٢) انظر ٢/٢٦٢.

٦٣٣هـ، ومثل هذا لا يبعد أن تكون سنة وفاته سنة ٦٣١هـ، فالتبس الأمر على ابن فرحون بين الرجلين لاشتهار الماجري بأبي محمد صالح. والله أعلم.

٣- ويؤيّد ما ذكره الكتاني من أن وفاته ٦٥٣ أو ٦٥٦هـ، وليست ٦٣١هـ، أنّ أباعبدالله محمد بن عمران المعروف بالكركي، تلميذ صالح بن محمد، قد خمّن السيوطي -كما سبق- أنّ ولادته سنة ٦٢٧هـ، ولابدّ أن يكون لتخمينه أصلٌ، فأخْذُه عن صالح بن محمد بناء عليه غير ممكن إذا كانت وفاته ٦٣١هـ.

كما أننا إذا نظرنا إلى وفيّات تلاميذه وجدنا أنّ الكركي توفي ٦٨٨ أو ٦٨٩هـ، والورياغلّي ٦٨٣هـ، وابن أبي راشد ٦٧٥هـ، وهذه تؤيد- وإن لم تكن قاطعة- ماذكره الكتاني؛ لأنّه من المعقول أن يكون بين وفاة الشيخ وتلميذه مايقارب الثلاثين عاماً، أما أن يكون بينهما مايقارب الخمسين أوالستين عاما، فقليل.

٤- ومما يؤيّد ما ذكره الكتاني، أن صالح بن محمد أخذ عن العبدري المقدمة الجزولية، وأخذ العبدري عنه الفقه[1] متأخراً كما يستفاد من نص ابن الزبير في ترجمة العبدري، حيث قال: « أخذ علم العربية والأدب عن النحوي أبي الحسن بن خروف وعن النحوي الأديب الضابط أبي ذر الخشني، وأكثر عنهما وأكمل الكتاب على ابن خروف تفقها وتقييدا وضبطا، وأخذ معهما عن أبي محمد بن زيدان، ولازم ثلاثتهم، وسمع وقرأ عليهم الكثير وأتقن ما أخذ عنهم، وأخذ علم الكلام وأصول الفقه عن أبي الحجاج ابن نموي ونظرائه، وقرأ الفقه

(١) انظر صلة الصلة الملحق بالذيل والتكملة ٥١٢/٨.

بعد ذلك على الفقيه الورع أبي محمد صالح، وأخذ عنه أبومحمد صالح كراسة الجزولي تفقها »[1]. والعبدري توفي سنة ٦٥١هـ، فيكون بينهما بناء على ماقاله ابن فرحون عشرون سنة، وبناء على ماقاله الكتاني سنتان أوخمس، وهو الأنسب لنصّ ابن الزبير الذي يستفاد منه أنّه قرأ عليه الفقه بعد ملازمة طويلة لجماعة من العلماء بين سماع وقراءة وتقييد لأكثر من علم، يضاف إلى هذا أنّ أبا محمد قرأ على العبدري كراسة الجزولي تفقها، فأن يكونا قريبين في السنّ أولى من أن يكون بينهما عشرون سنة.

و/ آثاره:

١- استدراك على المثلث لابن السيد البطليوسي، ذكره المؤلف في هذا السفر من شرح كتاب سيبويه[2].

٢- شرح الرسالة[3].

٣- شرح كتاب سيبويه، وسيأتي الحديث عنه.

٤- شرح المدونة[4].

٥- نوادر فقهية[5].

(١) انظر صلة الصلة الملحق بالذيل والتكملة ٥١٢/٨.

(٢) انظر ص ٣٨٣.

(٣) الديباج المذهب ٤٠٤/١، نيل الابتهاج ص ٦٤٠، سلوة الأنفاس ٤٢/٢، ٤٣، معجم المؤلفين ٩/٥.

(٤) المعيار المعرب ٢٤٠/٢.

(٥) المعيار المعرب ٢٤٢/٢.

الفصل الثاني

كتاب سيبويه عرض وتحليل

أ/ العناية به:

ب/ دخوله المغرب والأندلس وروايته:

ج/ عناية المغربيين والأندلسيين بشرحه:

أ/ العناية به:

لم يلقَ كتابٌ في النحوِ ما لقيهُ كتاب سيبويه من العناية، منذ أن ظهر على يد أبي الحسن الأخفش رحمه الله، وقد عُرفتْ مترلته باكرا، واعتنى به العلماء البصريون والكوفيون أيضاً؛ إذ يروى أنّ الكسائي قرأ كتاب سيبويه على الأخفش، وأنّ كتاب سيبويه وجد بعضه تحت وسادة الفراء التي كان يجلس عليها[1]؛ ولاعجب في ذلك فالكتاب يحوي علم الخليل وطبقته من البصريين ومن قبلهم، جمع فيه صاحبه رحمه الله مالم يجمع في غيره من علم الرواية والدراية، ولهذا كان المازنيّ يقول[2]: « من أراد أن يصنّف كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحِ ! ».

وقد اعتنى العلماء المشارقة به منذ ظهوره بين ظهرانيهم، قراءة وتعليقاً وشرحاً؛ ومن أشهر ما وضعوه عليه: حواشي الأخفش، والرّدّ للمبرد، وشرح النحاس وشرح أبياته له أيضاً، والانتصار لابن ولّاد، وشرح السيرافي، وشرح الرّمّاني وأغراض كتاب سيبويه له أيضاً، وتعليقة الفارسيّ، وشرح أبياته لابن السيرافي[3]، وغيرها كثير، وليس الغرض أن أتقصّاها.

ثمّ إنّ العناية بكتاب سيبويه بدأت تقلّ بعد القرن الرّابع في المشرق قياسا

(١) انظر طبقات النحويين واللغويين ص ٧١-٧٣.

(٢) انظر بغية الوعاة ١/٤٦٦.

(٣) انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٧-٢٧٩، ٢٨٣، ٢٨٦، إشارة التعيين ٢٤٤، بغية الوعاة ١/٤٩٧. وقد طبع بعضها كالانتصار لابن ولّاد، وتعليقة الفارسي، وشرح الأبيات لابن السيرافي، وبعض شرح السيرافي، وبعض شرح الرمانيّ.

بالمغرب وخاصة بالأندلس التي وصل إليها من عصر ازدهـــار كتـــاب ســـيبويه في المشرق مجموعةٌ من الكتب التي ألفت حوله، كشرح السيرافي، وتعليقـــة الفارســـيّ، وأغراض كتاب سيبويه للرمانيّ، وشرح النحاس، وشرح أبياته له أيضاً، والانتصـــار لابن ولّاد[(١)]، وقد كان الأندلسيّون أمناء على كتاب ســـيبويه، فـــاعتنوا بقراءتـــه وإقرائه، والتعليق عليه، وشرحه. ولعلي لاأبتدع قولاً إذا قلت: إنّه لم يعـــتنِ أحـــدٌ بكتاب سيبويه عنايةَ الأندلسيين، ولانسخه كما نسخوه، ولادرسه كما درســـوه، ولاشرحه. وكانوا يرون أنّ عُود أحدهم لايستوي قبل أن يستقي من معينـــه، بـــل كانوا يقللون من شأن من لم يقرأه، يقول أبوحيان فيما نقله عنه الســـيوطي عـــن ابن عبدالنور المالقيّ[(٢)]: « وكان لايقرأ كتاب سيبويه، فكـــان أصـــحابنا إذا ذكـــر يقولون: هل يقرأ كتاب سيبويه، فيقال: لا، فيقولون: لايعرف شيئاً ».

ولم يقف الأمر عند القراءة ومعرفة مشكلات كتاب سيبويه والوقوف علـــى أسراره، بل تعدّى ذلك إلى أن يحفظه عددٌ غير قليل منهم حفظا بلغ معـــه أنّ أبـــا محمد عبدالله بن الحسن بن عبدالله اليحصبيّ، المعروف بابن الأديـــب [٥٥٧هـــــ] كان يستحضر كتاب سيبويه كسورة من القرآن[(٣)]، هكـــذا نُقـــل، ومحمـــد بـــن عبدالمنعم الصنهاجي أبوعبدالله السبتي، كان يسرده بلفظـــه[(٤)]، وكـــان أبومحمـــد عبدالله بن محمد المعروف بابن الأسلمي يختم كتاب سيبويه في كل خمســـة عشـــر

(١) انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٧-٢٧٩، ٢٨٣، ٢٨٦.

(٢) انظر بغية الوعاة ٣٣١/١.

(٣) انظر الذيل والتكلمة ٢١٧/٤، ٢١٨. وفي بغية الوعاة ٣٨/٢ نقلا عن ابن الزبير: « يحفظ كتـــاب سيبويه كحفظه للقرآن ».

(٤) انظر بغية الوعاة ١٦٤/١.

يوماً[1]، وغير هؤلاء كثيرون ممن عرفوا بحفظ كتاب سيبويه، وقد يكون في بعض ما نقل عنهم مبالغة، لكنّها بالتّأكيد تدلُّ على عناية فائقة.

ومن طرائف ما يحكى أنّ محمد بن محمد بن إدريس القضاعي الأسطبونيّ أبوبكر القللوسي [ت: ٧٠٧هـ]، من تلامذة ابن أبي الربيع وأبي جعفر بن الزبير، وكان يحفظ الكثير من كتاب سيبويه، وقف « يوماً على القاضي أبي عمرو بن الرَّندون، وكان شديد الوقار، مهيبا، وتكلّم في مسألة من العربية، نقلها من كتاب سيبويه، فقال القاضي أبوعمرو: أخطأ سيبويه. فأصاب أبابكر القللوسيّ قلَقٌ كاد يلبط به الأرض، ولم يقدر على جوابه بما يشفي به صدره لمكان رتبته . . فكان يدور بالمسجد والدموع تنحدر على وجهه، وهو يقول أخطأ من خطّأه، يكررها، والقاضي أبوعمرو يتغافل عنه، ويزري عليه »[2]. ولاأدري ماالجواب الذي كان يشفي، خاصة وأنّ تعليل عدم الرّدّ كان بسبب مكانة القاضي؟

وإنّ نظرةً في فهارس مشيخة الأندلسيين لتدلُّ دلالة واضحة على عنايتهم بكتاب سيبويه، فهم على اختلاف ما برّزوا فيه، لايختلف المقرئ والمفسر والمحدث والفقيه والنحوي واللغويّ والأديب منهم في ذلك؛ وإنما يبرّز أهله بالانصراف إليه إقراء وشرحا. وسيكون حديثي على كتاب سيبويه في هذا الفصل متعلقا بأمرين: الأول: دخوله المغرب والأندلس خاصة وروايته. والثاني: عناية المغاربة والأندلسيين خاصة بشرحه.

---

(١) انظر بغية الوعاة ٢/٥٩.

(٢) انظر الإحاطة ٣/٧٥، ٧٦، ٧٧، الديباج المذهب ٢/٢٨٥.

ب/ دخوله المغرب والأندلس وروايته:

لايعرف على وجه اليقين أوّل من أدخـــل كتــاب ســيبويه إلى الأنـــدلس خصوصا، وإلى المغرب عموما، إلاّ أنّ حمدون بن إسماعيل النحويّ القيرواني، وقيل: اسمه محمد، ويعرف بالنعجة، المتوفى بعد المائتين، كان يحفظ كتاب سيبويه[1]. فهـــذا أول من عرف بالقيروان بحفظ كتاب سيبويه، فهل رحل وجلبه معه إلى القـــيران، أم أدخله غيره، كلا الأمرين وارد، ولاشكّ أنّ دخول كتاب سيبويه إلى القيروان يعتبر مبكرا بكلّ المقاييس، فسيبويه توفي ١٨٠هـــ، وهو تاريخ ليس بعيدا عن تاريخ وفاة حمدون مهما بالغنا بالزيادة على المائتين، وهو في عرف الطبقات من طبقة تلاميـــذ سيبويه، أو تلاميذ تلاميذه.

وعلى الرغم من اتصال القيروان بالأندلس، وأنها طريق لعبور العلـــم إليهـــا، فإنه لايمكننا أن نصف أحد علمائها بأنه أندلسيّ. وقد بحثت طويلا لعلّي أجد مـــن ذكر أندلسيّة حمدون، أو زيارته لها على أقل تقدير، أوأخذ أحد منها عنه، لكنّني لم أوفق إلى شيء من ذلك، بل إنّ ما وقفت عليه من الكتب التي ترجمت للأندلســـيين، كتاريخ ابن الفرضي، وصلة ابن بشكوال، وجـــذوة المقتـــبس، وبغيـــة الملـــتمس، وغيرها، لم تذكر حمدوناً أصلا. ويبقى أنّ حمدونا من أوائل مـــن حفـــظ كتـــاب سيبويه، ومن أوائل من اعتنى به في بلاد المغرب، والقـــيروان تحديـــدا، ونقلـــه إلى الأندلس عن طريقه ليس مستبعداً، فالقزاز القيرواني وأبوعمر عثمـــان السفاقســـي مثلا، طريقٌ لكثير من كتب أبي عليّ الفارسي وغيرها من الكتب إلى الأندلس[2].

---

(١) انظر طبقات النحويين واللغويين ص ٢٣٥، بغية الوعاة ٥٦/١.

(٢) انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٨٠ وغيرها.

ويرجح بعض من كتب في تاريخ النحو العربي أن يكون أول من أدخل كتابَ سيبويه الأندلسَ محمد بن موسى بن هاشم بن زيد القرطبيّ المعروف بالأفْشين[1] [ت: ٣٠٧هـ] وكان قد رحل إلى المشرق ولقي أباجعفر الدينوري، وانتسخ كتاب سيبويه من نسخته، وأخذه عنه رواية، وأخذه أبوجعفر عن المازنيّ[2]. إلاّ أنّني لم أجد له أثراً فيمن بعده، و لم أقف له على ذكرٍ في طرق رواية كتاب سيبويه.

والأهمّ من الأفشين، و لم أرَ أحداً عرّجَ عليه: أبوإسحاق إبراهيم بن حسين ابن خالد بن مَرْتنيل القرطبيّ [ت: ٢٤٩هـ] فقيه مالكيّ حافظ مفسر، له رحلة إلى المشرق لقيَ فيها مُطَرِّف بن عبدالله صاحب الإمام مالك بن أنس، ورحل إلى بلده وولي أحكام الشرطة بها. من تصانيفه: تفسير القرآن، أسماء السحاب والرياح والمطر، تنميق الأخبار، كتاب الأمثال، كتاب النقط والشكل، شرح نكت كتاب سيبويه[3].

فهذا أقدم من وضع على كتاب سيبويه تأليفاً من أهل الأندلس، ولعلّه من

(١) انظر مثلا نشأة النحو ص ١٩٣، خصائص مذهب الأندلس النحوي ص ٣٩، ٤٠، الوسيط في تاريخ النحو العربي ص ١٤٧، ١٤٨.

(٢) انظر طبقات النحويين واللغويين ص ٢٨٣ وفيه: الأقشتيق، تاريخ العلماء والرواة للعلم في الأندلس ٣١/٢ وفيه: الأقشتين، بالنون، جذوة المقتبس ص ٨٢ وفيه: الأفشتين، بالفاء والنون. والمثبت من بغية الوعاة ٢٥٢/٢.

(٣) انظر تاريخ العلماء والرواة للعلم في الأندلس ١٦/١، جذوة المقتبس ص ١٤٥، بغية الملتمس ص١٨٣، الديباج المذهب ٢٥٩/١، ٢٦٠، هديّة العارفين ص ٣. والأخير هو الذي ذكر شرح نكت كتاب سيبويه.

أوائل من أدخلوه، إن لم يكن أوّلهم.

هذا ما تفيده لنا مصادر التراجم عن بداءة دخول كتاب سيبويه إلى المغرب والأندلس، إلاّ أنني لم أجد لحمدون والأفشين وإبراهيم مكانا في طرق رواية كتاب سيبويه في المغرب والأندلس خاصة، وإنما نجد هذه الطرق تنتهي إلى ثلاثة رجال:

الأول: أبوعلي إسماعيل بن القاسم البغدادي، المعروف بالقالي [٢٨٠-٣٥٦](١) وقد أخذه القالي عن ابن درستويه عن المبرد عن المازني والجرمي، كلاهما عن الأخفش، عن سيبويه (٢).

الثاني: أبوعبدالله محمد بن يحيى بن عبد السلام الأزدي القرطبيّ الجيّاني الرَّباحي، وبها يعرف[ت:٣٥٨هـ](٣). وقد أخذ الرَّباحي كتاب سيبويه عن أبي القاسم عبدالله بن محمد بن الوليد بن ولاد التميمي، عن أبيه محمد بن الوليد، عن أبي العباس المبرد بسنده المتقدم. كما أخذه الرَّباحي عن أبي جعفر النحاس عن الزجاج عن المبرد بسنده المتقدم(٤).

الثالث: أبوالحسن علي بن إبراهيم بن علي التبريزي، ويعرف بابن

(١) ترجمته في طبقات النحويين واللغويين ص ١٢١، جذوة المقتبس ص ١٥٤-١٥٧، بغية الملتمس ص ١٩٧-١٩٨.

(٢) انظر طبقات النحويين واللغويين ص ١٢٠، ١٢١، برنامج ابن أبي الربيع (مجلة معهد المخطوطات المجلد الأول ص ٢٦٨).

(٣) والرباحي: نسبة إلى قلعة رباح بالأندلس. ترجمته في طبقات النحويين واللغويين ص٣١٠-٣١٤.

(٤) انظر فهرس ابن عطيّة ص ١٠٢، ١٠٣، فهرسة ابن خير ص ٢٧٢، ٢٧٣.

الخازن[1]. وقد أخذه التبريزي، عن أبي الحسن علي بن عيسى الربعي، عن أبي سعيد السيرافي، عن مبرمان، عن المبرد بسنده المتقدم. وأخذه الربعي أيضا عن أبي علي الفارسي عن الزجاج عن المبرد بسنده المتقدم[2]. كما أخذه الفارسي أيضا عن ابن السراج عن المبرد بسنده المتقدم[3]. والتبريزي من طبقة تلامذة الرباحي والقالي، ودخول روايته الأندلس جاء متأخراً بالنسبة لهما.

يضاف إلى ما سبق أنّ ابن خروف ذكر في شرح كتاب سيبويه بجانب رواية الرباحي والقالي، الرواية الشرقية ونسخة ابن السراج ونسخة أبي العباس[4]، وقد أشار المؤلف إلى نسخة ابن السراج أوروايته فقال[5]: « والذي قرئ على ابن السراج . . . ». ولا أعرف على وجه التحديد متى دخلت هذ الروايات والنسخ.

هذا وقد انتشر بعد القالي والرباحي والخازن كتاب سيبويه، وتعددت طرقه إليهم، وكثر رجال السند إليهم بطول الزمن. وسأذكر فيما يأتي تلاميذهم وتلاميذ تلاميذهم وهم طبقة الأعلم الشنتمري؛ لأني رأيت معظم الروايات تؤول إليهم، وأما من بعدهم فهم كثر، يتسع الأمر معهم جدّاً ويصعب إحصاؤهم، ومع

(١) قال عنه ابن بشكوال في الصلة ص ٤٠٦: « قدم الأندلس سنة إحدى وعشرين وأربع مائة . . . وكان من أهل العلم بالآداب واللغات، حسن الخط، جيّد الضبط، عالماً بفنون العربية، ثقة فيما رواه، وكانت عنده فوائد جمّة، وكان شافعي المذهب. سمع منه جماعة من علماء الأندلس. وقرأت بخط أبي بكر المصحفي قال لي التبريزي رحمه الله: مولدي سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة. ودخلت بغداد سنة خمس وتسعين وثلاثمائة ».

(٢) انظر فهرس ابن عطيّة ص ١٠٢، ١٠٣، فهرسة ابن خير ص ٢٧٢، ٢٧٣.

(٣) انظر برنامج الوادي آشي ص ٣٠٧.

(٤) انظر ص ١٠٤، ١٠٥ من الدراسة (تحقيق خليفة بديري).

(٥) انظر ص ٣١٩.

ذلك سأذكر نبذة عن بعضهم فيما بعد، وسأبدأ بالرباحي؛ لأن الكلام فيما بعد عن القالي يعتمد على الكلام عليه:

أولا: الرواة عن الرباحي:

١- أبونصر هارون بن موسى بن صالح القيسي المجريطي القرطبيّ [ت: ٤٠١هـ][1].

وقد أخذ عنه الكتاب أبوعمر يوسف بن عبدالله بن خَيرون السهمي الأندلسيّ[2]، وأخذ عن ابن خيرون أبومحمد غانم بن وليد بن محمد المخزوميّ المالقيّ[3]. كما أخذ عن أبي نصر أبوعمر أحمد بنُ صارم الباجيّ[4]، وأخذ عن ابن صارم الأستاذُ أبوعبدالله محمد بن حارث بن أحمد بن مِنَّوْه السرقسطيّ[5].

(١) انظر فهرس ابن عطيّة ص ١٠٢، فهرسة ابن خير ص ٢٧٣. وأبو نصر المجريطي قال عنه ابن بشكوال في الصلة ص ٦٢٠: « سمع من أبي عيسى الليثي، وأبي عليّ البغداذيّ وغيرهما. روى عنه الخولاني . . . وقد أخذ عنه أيضا أبوعمر الطلمنكي، وأبوعمر بن عبدالبرّ وغيرهما ». وفي بغية الوعاة ٣٢١/٢ أنّه لازم أباعليّ القالي حتّى مات. وذكر من مصنفاته: تفسير عيون كتاب سيبويه. مطبوع.

(٢) قال الضبيّ في بغية الملتمس ص ٤٢٨: « أديب نحويّ مشهور ». وانظر جذوة المقتبس ص ٣٤٦، الصلة ص ٦٤٠.

(٣) [ت: ٤٧٠هـ] انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٣، جذوة المقتبس ص ٣٠٦، ٣٠٧، الصلة ص ٤٣٣.

(٤) قال ابن بشكوال في الصلة ص ٥٥: « كان من أهل المعرفة والضبط والإتقان، عني بالأدب واللغة ». وانظر بغية الوعاة ٣١٣/١.

(٥) انظر فهرس ابن عطيّة ص ١٠٢. قال عنه ابن بشكوال في الصلة ص ٥٢٢: « كان من جلّة أهل الأدب، ومن أهل الحفظ والمعرفة والتقدم في ذلك، روى عن أبي عمر أحمد بن صارم الباجي كثيرا من كتب الآداب. حدث عنه عليّ بن أحمد المقرئ، لقيه بغرناطة وأخذ عنه بها سنة ثلاث وسبعين وأربعمائة ». ووصفه القاضي عياض بأنه من أئمّة القراءات والنحو. انظر الغنية ص ١٧٤.

٢- أبوعبدالله محمد بن عاصم العاصميّ القرطبيّ [ت: ٣٨٢هـ][1].

وقد أخذ عنه الكتاب ابن الإفليلي[2]، وأخذ عن ابن الإفليلي الأستاذُ أبومروان عبدالملك بن سِراج بن عبدالله القرطبيّ[3]، والأعلم الشنتمري[4].

يذكر أنّ ابن الطراوة حمل كتاب سيبويه عن الأعلم الشنتمري وأبي مروان ابن سراج، وأبي بكر بن عياش المرشاني قرأه عليه بإشبيلية[5]. والمرشاني يروي الكامل عن ابن الإفليلي[6]، فلعله روى عنه أيضا كتاب سيبويه، سواء من هذه

(١) انظر فهرس ابن عطيّة ص ١٠٢، فهرسة ابن خير ص ٢٧٢. قال الحميدي في جذوة المقتبس ص ٧٤: « نحوي مشهور إمام في العربيّة، ذكره أبومحمد بن أحمد-يعني: ابن حزم- وأثنى عليه وقال: كان لايقصر عن أكابر أصحاب محمد بن يزيد المبرّد ». وقال ابن بشكوال في الصلة ص ٤٥٣: « روى عن أبي عبدالله محمد بن يحيى الرباحي، وأبي عليّ البغداذيّ، وغيرهما. وكان من كبار الأدباء وعلمائهم، وكانت الدراية أغلب عليه من الرواية. حدث عنه أبوالقاسم بن الإفليلي ». وانظر بغية الوعاة ١/١٢٣.

(٢) أبوالقاسم إبراهيم بن محمد بن زكرياء القرشيّ الزهريّ القرطبيّ، ينتهي نسبه في سعد بن أبي وقّاص رضي الله عنه [٣٥٢-٤٤١هـ] كان من أئمّة النحو واللغة. ولي الوزارة للمكتفي بالله بالأندلس. له شرح ديوان المتنبي. انظر جذوة المقتبس ص ١٤٢، ١٤٣، الصلة ص ٩٤، وفيّات الأعيان ١/٥١.

(٣) انظر فهرس ابن عطيّة ص ١٠٢. وابن سراج من ذريّة سراج بن قُرّة الكلابيّ صاحب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم. وصفه ابن بشكوال بأنّه إمام اللغة بالأندلس غير مدافع، وأنّ الرحلة كانت إليه في وقته. عكف على كتاب سيبويه ثمانية عشر عاما لايعرف سواه، ثمّ درس الجمهرة فاستظهرها. ولد سنة ٤٠٠هـ، وتوفي سنة ٤٨٩هـ. انظر الصلة ص ٣٤٦، ٣٤٧، المغرب ١/١١٥، بغية الوعاة ٢/١١٠.

(٤) انظر فهرس ابن عطيّة ص ١٠٢، فهرسة ابن خير ص ٢٧٢.

(٥) انظر التكملة ١/٢١٩، تحفة القادم ص ١٨، الذيل والتكملة ٤/٧٩، بغية الوعاة ١/٦٠٢، ابن الطراوة النحوي ص ٤١، ٤٥. وقد وقفت على محمد بن أحمد بن عبدالله بن عياش العبدي، إشبيلي، أبوعبدالله المرشاني، كان حيا ٦١٥. فلعله حفيده. انظر الذيل والتكملة ٥/٦٥٢.

(٦) انظر الغنية ص ٧٩.

الطريق أو من غيرها.

٣- أبوعمر أحمد بن عبدالعزيز بن فرج بن أبي الحباب القرطبيّ [ت: ٤٠٠هـ][1].

وقد أخذ عنه الكتاب أبوبكر مسلم بن أحمد بن أفلح القرطبيّ[2]، وأخذ عن ابن أفلح الأعلم الشنتمريّ[3].

٤- أبوعبدالله محمد بن فَتْحُون بن مُكْرَم التُّجيبي السرقسطيّ القرطبيّ[4].

وقد أخذ عنه الكتاب الوزير أبوبكر محمد بن هشام القيسيّ القرطبيّ، يعرف بابن المصحفيّ[5].

٥- أبومروان عبيد الله بن فرج الطوطالقيّ القرطبيّ [٣٢٤-٣٨٦هـ][6].

(١) انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٢، برنامج المجاري ص ١١٧. وابن أبي الحباب نسبه في مصمودة من البرابرة. [ت: ٤٠٠هـ] نحوي لغويّ أديب أخباريّ. قال ابن بشكوال في الصلة ص ٢٥: « روى عن أبي عليّ البغداذي ولزمه، وكانت له منه خاصّة ». ووصفه السيوطي بأنه صاحب القالي، وكناه بأبي عليّ. انظر بغية الوعاة ١/٣٢٥. وقد أخذ عنه بالإضافة لمسلم بن أحمد الآتي الوزير أبوسهل يونس الجذامي الآتي فيمن أخذ الكتاب عن أبي مروان الطوطالقيّ، فهل أخذه أيضا عن أبي الحباب؟ انظر الصلة ٦٤٧، ٦٤٨.

(٢) [٣٧٦-٤٣٣هـ] نحوي أديب. انظر ترجمته في الصلة ٢/٥٩١، ٥٩٢.

(٣) انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٢. وانظر برنامج ابن أبي الربيع (مجلة معهد المخطوطات ١/٢٦٨).

(٤) انظر فهرس ابن عطيّة ص ١٠٢، فهرسة ابن خير ص ٢٧٣. وابن فتحون سرقسطي الأصل، سكن قرطبة ثمّ خرج منها في الفتنة. قال ابن المصحفيّ راوية الكتاب عنه: « ولم ألق من يروي عن الرباحي غيره. وقارب المائة سنة من عمره رحمه الله ». انظر الصلة ص ٤٩١.

(٥) [٣٩٣-٤٨١هـ] ترجمته في الصلة ٢/٥٢٦، ٥٢٧ وهو فيها: ابن المصحى.

(٦) انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٢. قال ابن بشكوال في الصلة ص ٣٨٩ عن الطوطالقي: « روى عن أبي عليّ البغداذيّ وأبي عبدالله الرَّباحي وابن القوطيّة ونظرائهم، وتحقق بالأدب واللغة وعني بذلك كلّه،

=

وقد أخذ عنه الكتاب الوزير أبوسهل يونس بن أحمد بن يونس الجذامي القرطبيّ، المعروف بابن الحرانيّ[1]، وعن أبي سهل الأعلم الشنتمريّ، قراءة عليه لشواهده وإجازة لسائره[2].

وقد أخذ عن الرباحي كتاب سيبويه سليمان بن حسان القرطبيّ، أبوأيوب ابن جُلجُل، مولده سنة٣٣٢هـ، وابتدأ قراءة الكتاب عليه سنة ٣٥٨هـ، ولم أقف على تاريخ وفاته، إلاّ أنه فرغ من تأليف كتاب له سنة ٣٧٧هـ[3]. كما لم أقف عليه في طرق الرواية إلى الرباحي، وإنما نقل ذلك عنه.

ثانياً: الرواة عن القالي:

ولم أقف في مرويات العلماء إلاّ على واحد، وهو: أبوعمر أحمد بن عبدالعزيز بن أبي الحباب[4]، وقد أخذ عن أبي الحباب أبوبكر بن أفلح، وعن ابن أفلح الأعلم الشنتمريّ. وقد سبق ذكر هذا السند عن الرباحي.

وألف كتابا متقنا في اختصار المدوّنة ». وقد ورد اسم أبيه في الصلة: فرْح، بالحاء وسكون الراء. والمثبت من فهرسة ابن خير ص ص ٢٩٢، برنامج الوادي آشي ص ٣١٢. والله اعلم بالصواب.

(١) [ت: ٤٤٢هـ] قال ابن بشكوال في الصلة ص ٦٤٨: « أخذ عن أبي عمر بن الحباب، وابن سيد وغيرهما. وكان بصيرا بلسان العرب، حافظا للغة، قيّما بالأشعار الجاهليّة، عارفا بالعروض . . . حدث عنه أبومروان بن سراج وأبومروان الطبني ». وقد سبق أنّ أباالحباب أحد من روى الكتاب عن المجريطي، فهل روى أبوسهل الكتاب عنه ؟ خاصة أنّ أحد من أخذ عنه هو ابن سراج أحد رواة الكتاب عن ابن الإفليلي كما سبق.

(٢) فهرسة ابن خير ص ٢٧٢.

(٣) انظر الذيل والتكملة ٨٥/٤.

(٤) انظر برنامج ابن أبي الربيع (مجلة معهد المخطوطات ٢٦٨/١).

كما وقفت في شرح كتاب سيبويه لابن خروف على هذا النص: « ووقـــع في الشرقية ولأبي نصر في الرباحية من جهة القالي »[1]. وهذا يفيد أخـــذ أبي نصـــر هارون بن موسى كتاب سيبويه عن القالي، وقد لازم أبونصر القـــالي إلى أن تـــوفي كما سبق في ترجمة أبي نصر.

يضاف إليه أنّ اثنين ممن ثبتت روايتهما لكتاب سيبويه عـــن الربـــاحي قـــد أخذا عن القالي لكن لم أقف على أخذهما عنه كتاب سيبويه، وهمـــا محمـــد بـــن عاصم، وأبومروان الطوطالقي[2].

ويبقى من رواة الرباحي ابن فتحون حيث لم أجد له رواية عـــن أبي علـــيّ القالي. وإذا عدنا إلى كلام تلميذه الذي ذكرته في الترجمة له، سنرى أنه يذكر أنـــه معمّر حيث قارب المائة عام، وأنه لم يبق ممن أخذ عـــن الربـــاحي غـــيره، وأنـــه سرقسطي سكن بعد ذلك قرطبة ثمّ خرج منها، وابن المصحفي ولد سنة ٣٩٣هــــــ ويبعد أن يكون أخذ كتاب سيبويه قبل سن العشرين، يعـــني في ســـنة ٤١٨هــــــ تقريبا وعمره ٢٥سنة، وإذا ما افترضنا أنّ ابن فتحون عاش إلى ٤٢٢هـــ تقريبا، ثمّ طرحنا ٩٨ سنة، تكون ولادته ٣٢٤هـــ، فلو افترضنا أنه سكن في بلده سرقســـطة ٣٠سنة، فيكون دخوله إلى قرطبة سنة ٣٥٤هـــ، وهذا تاريخ قريـــبٌ مـــن وفـــاة الرجلين إذ توفي القالي سنة ٣٥٦هـــ، وتوفي الرباحي سنة ٣٥٨هـــ، فيكون أخـــذ عن الرباحي في أخر حياة الرباحي، ولم يتمكن من الأخذ عن أبي عليّ لربما لموتـــه وربما لانشغاله، ولم يتمكن بعد ذلك لوفاة أبي عليّ، وبين وفـــاة أبي علـــيّ القـــالي

(١) انظر ص ١١١ بتحقيق خليفة بديري.

(٢) انظر ترجمتهم فيما سبق.

والرباحي سنتان. كلّ هذه المعطيات- عدم وجوده في طرق الرواية عن أبي علـيّ، وعدم ذكره من قبل المترجمين له في الآخذين عن أبي عليّ، ومـا ذكرتـه سـابقا- ترجح عدم أخذه عن أبي عليّ القالي.

ثالثاً: الرواة عن ابن الخازن:

لم أقف إلاّ على واحد يروي الكتاب عنه: وهو ابـن المصـحفيّ[1]. وابـن المصحفي هذا يروي الكتاب أيضا-كما سبق- عن شـيخه ابـن فتحـون، عـن الرباحي.

وهذه نبذة عن بعض مقرئي كتاب سيبويه ممـن وقفـت علـى تصـريح بقراءته كتاب سيبويه على شيخ مع قراءة غيره عليه، وليس الغرض حصرهم:

١- أبوعبدالله محمد بن عبدالرحمن عبدالعزيز الأزديّ، المعـروف بـابن أبي العافية [ت:٥٠٩هـ] أخذ كتاب سيبويه عن الأعلم الشنتمري[2].

٢- أبوالحسن عليّ بن عبدالرحمن التنـوخي الإشـبيلي، المشـهور بـابن الأخضر[ت: ٥١٤هـ] أخذ كتاب سيبويه عن الأعلم[3].

٣- أبوعبدالله محمد بن سليمان النفزيّ المالقيّ [٤٧٣-٥٢٥هـ] أخـذ

---

(١) انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٣.

(٢) انظر برنامج شيوخ الرعيني ص ١٦١، إنباه الرواة ٧٣/٣، ١٨٩/٤.

(٣) انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٣، برنامج شيوخ الرعيني ص ٨٤، برنامج ابن أبي الربيع (مجلة معهـد المخطوطات ٢٦٨/١)، الذيل والتكملة ٢٠٩/١، ٢١٥، ٢٢٢، برنامج المجاري ص ١١٧، بغيـة الوعـاة ٢٥/٢.

كتاب سيبويه عن خاله أبي محمد غانم بن وليد المخزوميّ[1].

٤- أبوالحسن عليّ بن أحمد بن خلف الأنصاريّ الغرناطيّ، المعروف بابن الباذش [٤٤٤-٥٢٨هـ] أخذ كتاب سيبويه عن ابن منّوة، وابن المصحفيّ، وأبي مروان بن سراج[2].

٥- أبوالحسين سليمان بن محمد بن عبدالله السَّبّائيّ المالقيّ، المعروف بابن الطراوة [ت: ٥٢٨هـ] أخذ كتاب سيبويه عن الأعلم الشنتمري، وأبي مروان بن سراج، وأبي عياش المَرْشاني[3].

٦- أبوبكر محمد بن عبدالغنيّ بن عمر عبدالله بن فندلة الإشبيليّ [ت: ٥٣٣هـ] أخذ كتاب سيبويه عن الأعلم الشنتمريّ[4].

٧- أبوعبدالله محمد بن عبدالرحمن بن معمر المذحجي المالقيّ [ت: ٥٣٧هـ] أخذ كتاب سيبويه عن ابن المصحفيّ[5].

٨- أبوالقاسم عبدالرحمن بن محمد بن عبدالرحمن الأمويّ الإشبيليّ، المعروف بابن الرماك [ت: ٥٤١هـ] أخذ كتاب سيبويه عن ابن الأخضر[6].

٩- أبوالعبّاس أحمد بن محمد عبدالرحمن بن خاطب الباجيّ [٤٦٢-

---

(١) انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٣، الصلة ص ٥٤٩.

(٢) انظر فهرس ابن عطيّة ص ١٠١-١٠٣.

(٣) انظر تحفة القادم ص ١٨، الذيل والتكملة ٧٩/٤، ٨٠، بغية الوعاة ٦٠٢/١.

(٤) انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٢، الصلة ص ٥٥٢، ٥٥٣، بغية الملتمس ص ٩٢، ٩٣.

(٥) انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٣، الصلة ص ٥٥٦.

(٦) انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٣، الذيل والتكملة ٦٤٨/٥، بغية الوعاة ٣٢٣/١، ٣٤٥، ٨٦/٢.

٥٤٢هـ] أخذ كتاب سيبويه عن أبي عبدالله بن أبي العافية[١].

١٠- أبوبكر محمد بن أحمد بن طاهر المعروف بالخِدَبّ [ت: ٥٨٠هـ تقريبا] أخذ كتاب سيبويه عن ابن الرماك، و لم يأخذه عن غيره[٢].

١١- أبوبكر محمد بن عبدالله بن الجدّ الفهريّ الإشبيلي [٤٩١-٥٨٦هـ] أخذ كتاب سيبويه عن ابن الأخضر[٣].

١٢- أبوعبدالله محمد بن جعفر بن أحمد الأنصاريّ المرسيّ البلنسيّ الأصل [٥١٣-٥٨٩هـ] أخذ كتاب سيبويه عن ابن أبي ركب[٤].

١٣- أبوعبدالله محمد بن مالك بن أحمد المِيرتلي، ويكنى أبابكر أيضا، أخذ كتاب سيبويه عن أبي العباس الزاهد. لم أقف على سنة وفاته، وله إجازة سنة ٥٧٨هـ[٥].

١٤- أبوجعفر أحمد بن عبدالرحمن بن محمد القرطبيّ، المعروف بابن مضاء [٥١٣-٥٩٢هـ] أخذ كتاب سيبويه عن ابن الرماك[٦].

١٥- أبوالحسن عليّ بن محمد بن عليّ بن خروف الإشبيليّ [ت: ٦٠٩هـ]

---

(١) انظر برنامج شيوخ الرعيني ص ١٦١، التكملة ٥٢، ٥٣.

(٢) انظر بالذيل والتكملة ٦٤٨/٥، بغية الوعاة ٢٨/١.

(٣) بغية الملتمس ٨٤، برنامج ابن أبي الربيع (مجلة معهد المخطوطات ٢٦٨/١)، برنامج شيوخ الرعيني ص ٨٣، ٨٤، صلة الصلة ص ١٥٤، الذيل والتكملة ٤٦٣/٥، الإحاطة ٩٠/٣، برنامج المجاري ص ١١٦.

(٤) انظر بغية الوعاة ٦٨/١.

(٥) انظر برنامج شيوخ الرعيني ص ١٦٠، ١٦١، التكملة ٥٢٨.

(٦) انظر برنامج شيوخ الرعيني ص ٥٠، ٥١، بغية الوعاة ٣٢٣/١.

أخذ كتاب سيبويه عن ابن طاهر الخدبّ(١).

١٦- أبوالحسن ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعيّ الغرناطيّ [ت: ٦٢٨هـ] أخذ كتاب سيبويه عن أبي عبدالله الميرتلي(٢).

١٧- أبوعليّ عمر بن محمد بن عمر الشلوبين [٥٦٢-٦٤٥هـ] أخذ كتاب سيبويه عن أبي بكر بن الجدّ(٣).

١٨- أبوالحسين عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله الإشبيليّ، المعروف بابن أبي الربيع [٥٩٩-٦٨٨هـ] أخذ كتاب سيبويه عن أبي عليّ الشلوبين و لم يكمله، وأخذ بعض الكتاب أيضا عن أبي الحسن الدباج(٤).

١٩- أبوإسحاق إبراهيم بن أحمد بن عيسى الغافقي الإشبيليّ [٦٤١-

---

(١) انظر برنامج شيوخ الرعيني ص ٨١، برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٦٢، صلة الصلة ص ١٥٢.

(٢) انظر برنامج شيوخ الرعيني ص ١٦٠، ١٦١، التكملة ٢٣٦، ٢٣٧. وفي بغية الوعاة ٤٨٢/١: أبوالحسين . . . بن حيان. وقد نقل السيوطي من تاريخ غرناطة أنّه كان فاضلا نحويّا ماهراً مقرئاً . . . أقرأ القرآن والعربيّة والأدب كثيراً؛ وأنّ ابن مالك أخذ عنه. ثمّ نقل بعضا من كلام أبي حيّان كان قد ذكره في ترجمة ابن مالك، وإليك النص بتمامه: « قال أبوحيان : بحثت عن شيوخه فلم أجد له شيخاً مشهوراً يعتمدُ عليه، ويُرجع في حلّ المشكلات إليه، إلاّ أنّ بعض تلامذته ذكر أنه قال: قرأت على ثابت ابن حيّان بجيّان، وجلست في حلقة أبي عليّ الشلوبين نحواً من ثلاثة عشر يوماً. و لم يكن ثابت بن حيّان من أئمّة النحويين، وإنما كان من أئمّة المقرئين ». ولعلّ في هذا الوصف غمطاً لحقّ ابن مالك، ولحقّ ثابت وهو مقرئٌ لكتاب سيبويه، أخذه وأخذ عنه روايةً، ونحسن الظنّ بأبي حيّان أنه ربما لم يعرف عن ثابت أنه مقرئ لكتاب سيبويه، وإلاّ لأجلّه، ولتغير ربما كلامه عن ابن مالك. رحمهم الله جميعا.

(٣) انظر برنامج شيوخ الرعيني ص ٨٤، برنامج بن أبي الربيع ص ٢٦٨، برنامج المجاري ص ١١٦.

(٤) انظر برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٨، برنامج المجاري ص ١١٦، بغية الوعاة ٤٢/١، ٢٥٣/١.

٧١٦هـ] أخذ كتاب سيبويه عن ابن أبي الربيع[١].

٢٠- أبوعبدالله محمد بن عليّ بن أحمد الخولانيّ السبيريّ، ابن الفخار[٢] [ت: ٧٥٤هـ] أخذ كتاب سيبويه عن أبي إسحاق الغافقي[٣].

٢١- أبوإسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخميّ الغرناطيّ، الشهير بالشاطبيّ [ت: ٧٩٠هـ] أخذ كتاب سيبويه عن أبي عبدالله البيري[٤].

وقد وقفت على علماء غيرهم كثيرين ممن عرفوا بإقراء كتاب سيبويه[٥] وجودة القيام عليه، وحفظه، ورأيت عدم الحاجة إلى ذكرهم جميعا خاصةً وأنّ أكثرهم لم أقف على تصريح بأخذه الكتاب مع أخذ آخرين عنه.

نتائج وتنبيهات:

١- دخول كتاب سيبويه إلى المغرب والأندلس جاء في وقت مبكّر، وهو النصف الأول من القرن الثالث الهجري تقريبا.

---

(١) انظر برنامج المجاري ص ١١٦، بغية الوعاة ١/٤٠٥.

(٢) ويعرف بابن الفخار أيضاً، ويختلط بذلك بابن الفخار الجذامي الآتي في شراح كتاب سيبويه، وقد رأيت شهرته بالبيري أكثر فاكتفيت بها.

(٣) انظر المرقبة العليا ص ١٣٤، برنامج المجاري ص ١١٦، بغية الوعاة ١/١٧٤، ١٧٥، نيل الابتهاج ص ٤٨.

(٤) انظر برنامج المجاري ص ١١٦، نيل الابتهاج ص ٤٨.

(٥) انظر مثلا التكملة ٢٤٨، ٦٠٥، ٦٩٢، ٦٩٨، صلة الصلة ص ٤٠، ٤١، ٨٣، ١٢١، ١٣٣، ١٤٨، ١٥٥، الذيل والتكملة ١/٢٦٠، ٢/٤٣٩، ٤٤٦، ٥/١٥١، ٤٦٣، ٥٧٨، ٥٧٩، ٦٨٢، بغية الوعاة ١/٦٨، ٧٢، ١٢١، ١٩٣، ١٩٤، ٢٥٢، ٢٩١، ٢٩٢، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦٧، ٤٣٥، ٤٨٤، ٤٩٣، ٥٤٩، ٥٥٥، ٥٥٧، ٥٨٢، ٥٨٤، ٥٨٨، ٢/٢٥، ٨١، ٨٤، ٢٨٨، ٣١٢.

٢- أقدم من عرف بالعناية بكتاب سيبويه من الأندلسيين: أبوإسحاق إبراهيم بن حسين، والأفشين، وهما من قرطبة.

كما أنّ طرق الرواية في الأندلس تؤول إلى قرطبة، فالرباحي من أهل قرطبة، والقالي استوطنها بعدما جاء من المشرق[1]، ويبقى الخازن حيث دخل الأندلس وأُخذ عنه لكنني لم أقف على نص أنه أُخذ عنه في قرطبة، وإن كان هذا هو الراجح؛ ذلك أنّ ابن المصحفيّ وهو قرطبيّ أخذ عن ابن فتحون بقرطبة، والراجح أنه أخذ عن ابن الخازن بها، وعموماً ابن الخازن طارئ عليها، وروايته للكتاب متأخرةٌ، ودخل الأندلس والكتاب مرويٌّ بها عن إمامين، ابن الخازن من طبقة تلاميذهما، بل من أصغر التلاميذ، إن لم يكن من تلاميذ التلاميذ.

واللافت للانتباه أنّ إبراهيم القرطبي لم تنتشر له رواية بالأندلس، ولا الأفشين-هذا بناء على مابين أيدينا من معلومات- على الرغم من أنهما قرطبيّان، و لم أقف على أخذ الأفشين عن إبراهيم؛ فإن صحّ أنّه لم يأخذ عنه، و لم يأخذ الرباحي عن الأفشين، ولو بواسطة لاحتمال عدم إدراك أي منهم الآخر، وفضل الأفشين والرباحي الرحلة إلى المشرق لأخذ الكتاب، فالسبب في ذلك-والله أعلم- أنّ العناية بكتاب سيبويه في تلك الفترة، خاصة ماقبل الرباحي، كانت ضعيفة، يضاف إلى ذلك عناية طالبي العلم بالرحلة إلى المشرق باكراً لأنها قبلتهم خاصة في ذلك الوقت، ففيها يتلقون عوالي الكتب، ويلتقون بأئمّة العلوم؛ فلمّا أصبحت قرطبة قبلة العلماء والطلبة ودخلها من المشرق جهابذةٌ أفذاذ كأبي عليّ القالي، قلّت الحاجة إلى الرحلة كما كان الوضع سابقاً، وصاروا يأخذون عن علمائهم، ثمّ

(١) انظر جذوة المقتبس ص ١٥٥.

يرحلون بعد ذلك؛ للحج، ونشر مالديهم من علم، وأخذ ماعند غيرهم.

وربما كان لدخول أبي عليّ القالي على وجه الخصوص أثـرٌ فيما يتعلق بالعربية خاصّة، حيث أشاع لهم جوّ المشرق، فأقعدهم ليأخذوا عنه، بدليل كثرة ما رووه عنه، وكانت للرباحي رحلته أيضاً وطريقه إلى كتاب سيبويه عن علماء أفذاذ، فأخذوا عنه، في ذلك الجوّ العلميّ الذي فاقت به أقرالها قرطبة.

٢- الأعلم الشنتمري حلقةٌ في الإسناد إلى القالي والرباحي، وابن المصحفي حلقة في الإسناد إلى الرباحي والخازن، فمن أخذ عنهما، فالغالب على الظنّ أن يكون قد أخذ عن القالي والرباحي والخازن، ويكون بذلك قد جمع أكثر الطرق إلى كتاب سيبويه. كما أنّ الأعلم الشنتمري أبرز حلقات رواية كتاب سيبويه في الأندلس.

٣- أكثر روايات كتاب سيبويه عن الرباحي، على حسب ما وقفت عليه، على الرغم من أنّ طريق القالي أعلى من طريق الرباحي؛ لأنه يرويه عن ابن درستويه عن المبرد، والرباحي يرويه عن النحاس عن الزجاج عن المبرد، ويرويه عن ابن ولاد عن أبيه عن المبرد، ولذا اكتفى ابن أبي الربيع في برنامجه الذي جمعه ابن الشاط بسنده إلى القالي لعلوّه[1]، والغريب أنني لم أقف على أحدٍ غيره ذكره سوى ابن خروف في شرحه للكتاب، ولم يذكره في سند، وإنما قال: « ووقع في الشرقية ولأبي نصر في الرباحية من جهة القالي »[2]، والنص يدلّ على أنه أخذه عن طريق نسخة أبي نصر هارون بن موسى، وهي نسخة معروفة، قال أبوالحسن الرعيني

(١) انظر برنامج ابن أبي الربيع (مجلة معهد المخطوطات ١/٢٥٥).

(٢) انظر ص ١١١ تحقيق خليفة بديري.

تلميذ ابن خروف والشلوبين بعدما ذكر أخذه كتاب سيبويه عن الشلوبين: « ورددت كتابي إلى كتابه العتيق أصل أبي نصر هارون بن موسى »[١]. ويبدو أنّ ابن خروف لم يرو الكتاب بسند متصل إلى القالي، بدليل عدم عزوه مباشرة، وإنما عن طريق أبي موسى، وبدليل عدم ذكر طريق القالي في القطعة الموجودة من شرح ابن خروف إلاّ مرة واحدة، في حين أنه ذكر الشرقية سبعا وخمسين مرة تقريبا، ونسخة الرباحي ثلاثا وعشرين مرة[٢].

ويبدو أنّ عدم ذكر بعض من سبق أبا علي القالي لايعدو أن يكون مجرد اكتفاء بذكر أحدهما عن ذكر الآخر، بسبب أو بدون سبب، وقد وقفت على مثل هذا، فابن أبي الربيع لم يذكر له تلميذه ابن الشاط في برنامجه الذي ألفه عنه إلا سنداً واحداً لكتاب سيبويه، وهو السند المتصل بالقالي، وكان قد ذكر أنه سيكتفي بالطرق العالية[٣]، وهذا نص السند، قال: « يحمله عن أبي علي الشلوبين، عن أبي بكر محمد ابن عبدالله بن الجد الفهري، عن أبي الحسن عليّ بن عبدالرحمن ابن محمد التنوخي[٤]، عن أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى، عن أبي بكر مسلم بن أحمد بن أفلح، عن أبي عمر أحمد بن عبدالعزيز بن أبي الحباب، عن أبي علي إسماعيل بن القاسم البغداذيّ ».

ويدلّ على أنّ الأمر لايعدو أن يكون اكتفاء بالطريق العالية، أنّ أبا عبدالله

(١) انظر برنامج شيوخ الرعيني ص ٨٣، ٨٤.

(٢) انظر مقدمة شرح كتاب سيبويه لابن خروف لخليفة محمد بديري ص ١٠٤، ١٠٥.

(٣) انظر برنامج ابن أبي الربيع (مجلة معهد المخطوطات ١/٢٥٥).

(٤) المعروف بابن الأخضر. وسيأتي في سند ابن أبي الربيع التالي بما عرف به.

المجاري ذكر في برنامجه أنه أخذ كتاب سيبويه عن شيخه أبي إسحاق الشاطبيّ، وذكر إسناد الشاطبيّ فقال[1]: « وحدثني به عن شيخه الإمام النحوي أبي عبدالله البيري، عن الأستاذ الكبير أبي إسحاق الغافقيّ، عن إمام النحويين أبي الحسين بن أبي الربيع، عن أبي عليّ الشلوبين قراءة وسماعا عليه لجميعه إلاّ يسيراً منه، عن الشيخ المحدّث الحافظ أبي بكر محمد بن عبدالله بن الجد الفهري، سماعاً عليه عن الأستاذ المقرئ أبي الحسن بن الأخضر، عن أبي الحجاج الأعلم، والسماع متصل، قال: قرأت جميعه على الشيخ أبي بكر مسلم الأديب روايةً عنه، عن أبي الحباب عن الرباحي عن أبي جعفر النحاس . . . ». فهذا دليل قاطع على أنّ ابن أبي الربيع روى الكتاب من هذه الطريق، بل إنّ رجال سنده إلى القالي والرباحي لايختلفون في كلا الطريقين.

ويدلّ على ذلك أنّ ابن عطيّة وابن خير لم يذكرا في أسانيدهما وبعضها عن الأعلم أباعليّ القالي، على الرغم من أنّ الأعلم يرويه عنه، فهل هذا إلاّ اكتفاء منهما أو ممن فوقهما؟

كما أنّ أباعلي الشلوبين يروي الكتاب عن أبي الحسن بن نجبة وأبي بكر بن الجد[2]، ولكن طرق الرواية عنه فيما وقفت عليه لم تنص إلاّ على أبي بكر بن الجد، كما سبق.

وأحبّ أن أشير هنا إلى أنّ ابن أبي الربيع أشار إلى طريقه المسموع دون ما أخذه إجازة، على خلاف ابن خير مثلاً الذي أورد بعض الأسانيد التي أخذها

(١) انظر برنامج المجاري ص ١١٦، ١١٧.

(٢) انظر الذيل والتكملة ٦/٤٦٣.

أو بعضها إجازة(١).

كما أحب أن أشير إلى أمر وهو أنّ ابن أبي الربيع على الرغم من ملازمته لشيخه الشلوبين لم يقرأ عليه كتاب سيبويه كاملا، وإنما قرأ أكثره وسمع بعضه بقراءة غيره، ويبدو أن تصدّر ابن أبي الربيع للإقراء باكراً(٢) كان سببا في ذلك، يضاف إليه أن قراءة كتاب سيبويه ليست كغيره، فالكتاب عويص المسالك كثير المزالق، يحتاج إلى أناة وتدبّر؛ ولهذا فقراءته تأخذ وقتاً طويلاً إذا أريد أخذه تفقهاً، ويصعب ذلك على من انصرف للتعليم. ويدلّ على صعوبة رواية الكتاب كلّه تفقها، قول أبي الحسن الرعيني في بيان قراءته على الشلوبين(٣): « وقرأت عليه جملة من كتاب سيبويه، وسمعت أخرى تفقها، وتكرر لي سماعٌ كثيرٌ منه، ثمّ قرأته أجمع بلفظي وختمته عليه، ورددت كتابي إلى كتابه العتيق أصل أبي نصر هارون بن موسى ». ولهذا نجد المترجمين ينبهون أحياناً على أنّ فلانا كمّل كتاب سيبويه على فلان، من ذلك ما ورد في ترجمة الوادي آشي أبوخالد محمد بن أحمد النميري، حيث ذكر أنه كمّل على ابن أبي الربيع كتاب سيبويه(٤)، ولولا أهمية ذلك لما نبه عليه، وكذلك أحمد بن عليّ المعروف بابن الحاج حيث ذكر أنه ختم كتاب سيبويه على ابن الرماك مرتين(٥)، ولولا صعوبة ذلك وأنه صنع شيئا يستحق التنبيه لما نبه.

---

(١) انظر فهرسته ص ٢٧٢، ٢٧٣.

(٢) انظر البسيط ص ٢٧ (الدراسة).

(٣) انظر برنامج شيوخ الرعيني ص ٨٣، ٨٤.

(٤) انظر بغية الوعاة ١/٤٢.

(٥) انظر بغية الوعاة ١/٣٤٥.

وفي ما سبق إشارة إلى طبيعة الدرس النحوي في الأندلس، وخاصة كتاب سيبويه، حيث يجتمع التلاميذ ويقرأ أحدهم، والشيخ يعلّق، ويصعب أن ينال أحدهم فرصة التفرد بالشيخ، خاصة إذا كان مثل الشلوبين، أوأن ينال فرصة قراءة الكتاب دون غيره من التلاميذ إلى أن يتمه، وإنما يقرأ هو مرة وطالبٌ آخر مرة أخرى وهكذا.

وتحسن الإشارة إلى أمر، ما دام الحديث متعلقا بالرواية وطبيعة الدرس النحوي وابن أبي الربيع، وهو أنّ ابن أبي الربيع، وإن كان لم يكمل قراءة كتاب سيبويه، كان كبير مُقرئيه في وقته، عرف بذلك وقرأه عليه طلبة مذكورون؛ بل يقول أبوحيّان في ترجمة أبي محمد ابن علي بن يحيى المرّاكشي، المعروف بالشريف [ت: ٦٨٢هـ]: « كان يدرس كتاب سيبويه في زمن ابن أبي الربيع ». وهذا إطراء لابن أبي الربيع يقلّ نظيره، وإطراء للشريف أيضا. أذكر هذا لأنّ فيه دلالة على أنّ الرواية عندهم مرتبطة بالعلم، وهو مقدّم عليها، ولم يمنعهم نقص رواية ابن أبي الربيع لكتاب سيبويه، أن يأخذوه عنه، بل أن يجعلوه إمام مقرئيه في وقته، وما ذلك إلاّ لإمامته وجلالة قدره وغزير علمه رحمهم الله جميعاً. والله أعلم.

ج/ عناية المغربيين والأندلسيين بشرحه:

اعتنى المغاربة والأندلسيّون خاصّة بشرح كتاب سيبويه، والتقييد عليه، وشرح أبياته، وقد أحصيت عددا لابأس به من هؤلاء االشراح والمقيدين الذين تدلُّ شروحهم وتقييداهم على عنايتهم المبكرة بكتاب سيبويه، واستمرار هذه العناية حتّى أواسط القرن الثامن، وهم على حسب سنوات وفياهم:

١- أبوإسحاق إبراهيم بن حسين بن خالد القرطبيّ المالكيّ [ت: ٢٤٩هـ] له شرح نكت كتاب سيبويه[١].

٢- أبومحمّد الزُّبيديّ، عبدالله بن حمُّود بن عبدالله المَذْحجيّ الزُّبيديّ الأندلسيّ، ابن عمّ أبي بكر الآتي[ت: ٣٧٢هـ] له شرح كتاب سيبويه[٢].

٣- أبوبكر الزُّبيدي، محمد بن الحسن بن عبدالله المذحجي الإشبيلي [ت: ٣٧٩هـ] له الاستدراك على سيبويه[٣]. مطبوع[٤].

٤- أبوالقاسم أحمد بن أَبان بن سيّد، صاحب الشرطة بقرطبة [ت: ٣٨٢ هـ] له شرح على كتاب سيبويه[٥].

---

(١) انظر هديّة العارفين ص ٣. وفيه: إبراهيم بن حسن. والمثبت من تاريخ العلماء والرواة بالأندلس ١٦/١، الديباج المذهب ٢٥٩٠/١.

(٢) انظر الذيل والتكملة ٢٢٠/٤، ٢٢١، إشارة التعيين ص ١٦٥.

(٣) انظر فهرسة ابن خير ص ٣٠٨، بغية الوعاة ٨٤/١، ٨٥، كشف الظنون ص ١٤٢٨.

(٤) طبعه أوّل مرّة المستشرق الإيطالي جويدي سنة ١٨٩٠م، وطبعه بعد ذلك الدكتور حنّا جميل حدّاد.

(٥) انظر الصلة ص ١٤، كشف الظنون ١٤٢٧. والذي ذكر شرحه الثاني.

٥- أبونصر هارون بن موسى بن صالح القيسيّ المجريطي القرطبيّ [ت: ٤٠١هـ] له شرح عيون كتاب سيبويه. مطبوع[١].

٦- ابن سيده، أبوالحسن علي بن أحمد بن إسماعيل [ت: ٤٥٨هـ] له شرح على كتاب سيبويه[٢].

٧- الأعلم الشنتمري [ت: ٤٧٦هـ] له النكت في تفسير كتاب سيبويه، لخصه من شرح السيرافي، شرح أبيات كتاب سيبويه باسم: تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب. كلاهما مطبوع[٣].

٨- ابن الأخضر، أبوالحسن عليّ بن عبدالرحمن بن مهدي التّنوخيّ الإشبيليّ [ت: ٥١٤هـ] له حواشٍ على كتاب سيبويه[٤].

٩- ابن الباذش، أبوالحسن عليّ بن أحمد بن خلف الأنصاريّ الغرناطيّ [ت: ٥٢٨هـ] له شرح كتاب سيبويه[٥].

---

(١) طبع بتحقيق الدكتور عبدربه عبداللطيف عبدربه. وانظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٧، إشارة التعيين ص ٢٤٤، بغية الوعاة ٣٢١/٢. وقد ذكر ابن خير كتابا لأبي نصر باسم النكت عقب الكتاب السابق مباشرة، ونصه: « كتاب عيون كتاب سيبويه وكتاب النكت تأليف . . . ». فهل النكت كتابٌ آخر على كتاب سيبويه؟

(٢) انظر إشارة التعيين ص ٢٤٤.

(٣) طبع الأول الدكتور زهير عبدالمحسن سلطان، والثاني مطبوع في أسفل كتاب سيبويه طبعة بولاق، وقد طبع مفرداً كذلك. وانظر فهرسة ابن خير ص ٢٨١، إشارة التعيين ص ٢٤٤.

(٤) انظر الصلة ص ٤٠٤، إشارة التعيين ٢٤٤. والذي ذكر الحواشي الثاني.

(٥) انظر الديباج المذهب ١٠٨/٢، الإحاطة ١٠١/٤، بغية الوعاة ١٤٣/٢. وقد ظنّ الأستاذ عبدالسلام هارون رحمه الله أنّ أبا الحسن بن الباذش هو ابن خلف الذي ينقل البغدادي من شرحه على =

١٠- ابن الطراوة، أبوالحسين سليمان بن محمد بن عبدالله السبائي المالقيّ [ت:٥٢٨هـ] له المقدمات إلى علم الكتاب وحلّ المشكلات على توالي الأبواب[١].

١١- ابن يسعون، أبوالحجاج يوسف بن يبقى بن يوسف التجيبي من أهل المريّة [توفي بعد: ٥٤٢ هـ] له شرح أبيات الكتاب[٢].

أبيات الكتاب، وتبعه الدكتور معيض بن مساعد العوفي فذكر في دراسته لشرح كتاب سيبويه للصفار، أنّ ابن الباذش قد شرح أبياته وأحال على خزانة الأدب. والحقيقة أنّ ابن خلف لايمكن أن يكون أباالحسن ابن الباذش؛ لأنّ ابن خلف قد صرّح البغدادي بأنه تلميذ ابن برّي [٤٩٩-٥٨٢هـ] وابن برّي كما ترى من تاريخ ولادته ووفاته لايمكن أن يكون شيخا لأبي الحسن بن الباذش، بل العكس، كما أنّ ابن خلف نقل في أحد المواضع من الإنصاف لابن الأنباري [٥١٣-٥٧٧هـ] ويستحيل أن ينقل منه أبوالحسن بن الباذش، يضاف إلى هذين الأمرين، على أنهما كافيان، أنّ البغدادي نقل عن أبي محمد بن السيد المتوفى عام ٥٢١هـ وأتبعه بقوله: وتبعه ابن خلف، ذكر ذلك في عدة مواضع؛ ممّا يصعب ادّعاء التبعية لوكان المراد أبا الحسن بن الباذش؛ لأنهما متعاصران، كما أنّ ابن الباذش اشتهر بابن الباذش ولم يعرف بابن خلف. والصواب أنّ المراد بابن خلف: سليمان بن بنين بن خلف، تقيّ الدين أبوعبدالغني المصريّ الدقيقي النحويّ. لازم ابن برّي مدّة في النحو، وله مصنفات كثيرة منها: لباب الألباب في شرح أبيات الكتاب، وهو الكتاب الذي عناه البغدادي. وفي مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى نسخة من حزئه الأول مصورة عن دار الكتب الوطنية بتونس. والله أعلم. انظر خزانة الأدب ٣/٦٤، ٤/٢٤٨، ٤٢١، ٥/٢٠٦، ٨/١٣٣، ١٣/٢٠٧، ٢٨٠، شرح كتاب سيبويه للصفار ص ١٥، بغية الوعاة ١/٥٩٧.

(١) انظر الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ص ٧، ٨٠، وقسم الدراسة منه ص ٩، الذيل والتكملة ٤/٨، بغية الوعاة ١/٦٠٢، إشارة التعيين ص ١٣٥، ٢٤٤.

(٢) ذكر ذلك في كتابه المصباح في شرح أبيات الإيضاح كما ذكر الدكتور عبدالله الحسيني هلال في كتابه ابن يسعون النحوي، ونصه كما نقله الدكتور من اللوحة ٦٠: « وهذا البيت من بيوت الكتاب، وقد وفينا الكلام عليه هنالك، ولنا في إكمال شرحها أملٌ إن تراخى الأجل ». ويفهم من النص أنه لم يكمل شرحها وقت ذكره لها، فهل أكمله بعد ذلك؟ العلم عند الله. انظر ابن يسعون النحوي ص ٢٦، =

١٢- أبوبكر بن أبي الرُّكب، محمد بن مسعود الخُشنيّ الأندلسي الجيّانيّ [ت: ٥٤٤هـ] له شرح كتاب سيبويه، قال ابن الأبار: « وأظنه لم يكمله »(١).

١٣- ابن هشام اللخمي، محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف الإشبيلي، وسكن سبتة، فنسب إليها [ت: ٥٧٧هـ] له إصلاح ماوقع في أبيات سيبويه وفي شرحها للأعلم من الوهم والخلل(٢).

١٤- أبوبكر بن طاهر المعروف بالخِدَبّ، محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي [ت: ٥٨٠ هـ تقريبا]، له طرر مشهورة على الكتاب، اعتمدها تلميذه ابن خروف في شرحه(٣).

١٥- أبوذر بن أبي ركب، مصعب بن محمد بن مسعود الخشنيّ الجيّانيّ [٥٣٥-٦٠٤هـ] له شرح كتاب سيبويه، ولم يتمّه(٤).

١٦- الجزوليّ، أبوموسى عيسى بن عبدالعزيز المرّاكشيّ [ت: ٦٠٧هـ] له تنبيهات على كتاب سيبويه(٥).

---

٢٧. وانظر في ترجمته المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي ٣٢٨-٣٣٠، إشارة التعيين ص ٣٩٤.

(١) انظر التكملة ص ٤٧٠، إشارة التعيين ص ٢٤٤، بغية الوعاة ٢٤٤/١، سير أعلام النبلاء ٢٣٩/٢٠.

(٢) انظر التكملة ص ٦٧٥، إشارة التعيين ص ٢٩٨، بغية الوعاة ٤٨/١، ٤٩، كشف الظنون ص ١٤٢٨.

(٣) انظر التكملة ص ٥٣٢، الذيل والتكملة ٦٤٩/٥، إشارة التعيين ص ٢٤٥، ٢٩٥، بغية الوعاة ٢٨/١.

(٤) انظر التكملة ص ١٨٩.

(٥) انظر الذيل والتكملة ٢٤٨/٨. وانظر بغية الوعاة ٢٣٦/٢.

١٧- ابن خروف، أبوالحسن عليّ بن محمد بن عليّ الأندلسيّ [ت: ٦٠٩هـ] له تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب(١).

١٨- أبوالقاسم الكلاعي، محمد بن عبدالغفور بن محمد الأندلسيّ [ت: بعد ٦١٠هـ] له شرح على كتاب سيبويه(٢).

١٩- أبوبكر محمد بن علي بن هود، من تلاميذ ابن طاهر، له على كتاب سيبويه حواش(٣).

٢٠- ابن المناصف، أبوإسحاق إبراهيم بن عيسى بن محمد الأزدي القرطبيّ [ت: ٦٢٧هـ] أملى على قول سيبويه: « هذا باب علم ماالكلم من العربيّة »

---

(١) انظر صلة الصلة ص ١٥٢، الذيل والتكملة ٣٢٠/٥، ٣٢١، ٦٢٤، ٦٤٩، إشارة التعيين ص ٢٤٥، جذوة الاقتباس ص ٤٨٤، بغية الوعاة ٢٠٣/٢. وتوجد منه قطعةٌ بدار الكتب المصريّة (تيمور ٥٣٠ نحو)، تبدأ بباب « ما يذهب فيه الجزاء من الأسماء »، وتنتهي بباب « نظائر ما مضى من المعتل ». وقد حقق ربعها تقريبا خليفة بديري لنيل درجة الماجستير من جامعة الفاتح بليبيا. كما يوجد السفر الرابع في مكتبة ابن يوسف في مراكش برقم ٥٦٦، وهي تحتوي على قسم كبير مما في التيمورية، وتزيد عليها أنها إلى نهاية الكتاب، وتزيد التيمورية بأنها تحتوي على قسم من السفر الثالث بتقسيم المراكشية. وقد علمت بعد فراغي من التحقيق والدراسة أنّ الدكتور صالح الغامدي حقق شرح ابن خروف (الموجود منه) لنيل درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى، و لم أقف عليه.

(٢) انظر الذيل والتكملة ٣٩٣/٦.

(٣) انظر الذيل والتكملة ٦٤٨/٥، صلة الصلة الملحق بالذيل والتكملة ٥٤٣/٨، إشارة التعيين ص ٢٤٥. والذي نص على الحواشي الأخير، وفيه: أبوهود. وهو تحريف. وفي بغية الوعاة ٥٦٨/١ نقلا عن صلة الصلة ترجمة لروح بن أحمد بن يوسف الجذاميّ، أبوزرعة القرطبيّ، المعروف بابن هود [ت: ٦٢٠هـ] كان عارفا بالفقه مبرزا في النحو . . . تأدب بابن الشراط. وقد ترجم له ابن الأبار في التكملة ص ٣٢٥ و لم يذكر أنه يكنى أبابكر، كما لم يذكره بما عرف به. وهو ليس المقصود، وإنما ذكرته استقصاءً.

عشرين كرّاساً[1].

٢١- ابن معطي، يحيى ابن معطي بـــن عبـــدالنور الـــزواوي المغـــربيّ [ت: ٦٢٨هـ] له نظمٌ شرح به أبيات سيبويه[2].

٢٢- الصفّار، أبوالفضل قاسم بن عليّ البطليوسيّ [ت: بعـــد ٦٣٠هـــ] له شرح كتاب سيبويه، لم يتمّه بلغ فيه إلى أوّل باب من أبواب التصغير[3].

٢٣- أبوإسحاق بن غالب، إبراهيم بن محمد بن يوسف بن غالب الأنصاري، مرسي سكن مرية [ت: ٦٣٥هـ] وهو من أصحاب الشلوبين، له علـــى كتـــاب سيبويه شرح[4].

٢٤- الشلوبين، أبوعليّ عمر بن محمّد [ت: ٦٤٥هـ] لـــه تعليـــق علـــى كتاب سيبويه[5].

٢٥- ابن فتوح، وهو من أصحاب الشلوبين، لـــه علـــى كتـــاب ســـيبويه

(١) انظر بغية الوعاة ٣٢١/١.

(٢) انظر بغية الوعاة ٣٤٤/٢.

(٣) انظر تذكرة النحاة ص ٥٢٢، إشارة التعـــيين ص ٢٤٥، ٢٦٦، بغيـــة الوعـــاة ٢٥٦/٢، خزانـــة الأدب ٣٦١/٨، وقد قام بتحقيقه وطبع قسمٍ من سفره الأوّل الدكتور معيض بن ساعد العـــوفي. وســـيأتي بعد قليل تلخيص شرح الصفار لأبي حيان.

(٤) انظر برنامج شيوخ الرعيني ص ١٥٣، التكملة ص ١٦٩، الذيل والتكملة ٢٤٧/٨، إشارة التعـــيين ص ٢٤٥. والذي نص على الشرح الأخير.

(٥) انظر صلة الصلة ص ٧١، إنباه الرواة ٣٣٣/٢، إشارة التعيين ص ٢٤١، بغية الوعاة ٢٢٤/٢. وفي إشارة التعيين ص ٢٤٥ أنّ له شرحاً، ولعلّه تجوّز في العبارة، فإنّه ذكر قبل ذلك بقليل أنّ له إملاء.

شرح[1].

٢٦- أبوعبدالله بن الزقّ، محمد بن عبدالله بن حسن الزرهوني الفاسيّ[2]. قال ابن عبدالملك[3]: « له معلقات مفيدة وتنبيهات نبيلة على كتاب سيبويه وغيره ».

٢٧- ابن لاهية، أبوالحجاج يوسف بن موسى بن إبراهيم الهواري، مهدوي سكن مراكش [ت: ٦٤٩هـ] له رسالة أدرج فيها شواهد كتاب سيبويه على طريقة أبي الحسن بن حريق في أبيات الجمل[4].

٢٨- ابن الحاجّ، أبوالعبّاس أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي [ت: ٦٥١هـ] له على كتاب سيبويه إملاء غريب مبدع[5].

---

(١) انظر إشارة التعيين ص ٢٤٥. ولعلّ ابن فتوح هذا هو: أبوالحسن عبيدالله بن محمد بن عبيدالله بن فتّوح النفزيّ، من أهل شاطبة، ثمّ سكن بجاية وتوفي بها سنة ٦٤٢هـ. فقيه أصوليّ نحويّ لغويّ أديب شاعر، متقدّم في علم المنطق. من مصنفاته: تقييد على كتاب المفصل للزمخشريّ، وكان يقوم عليه قياما جيّدا. انظر عنوان الدراية ص ١٩٣.

(٢) من شيوخه أبوعبدالله بن حَميد، محمد بن جعفر بن أحمد الأنصاريّ البلنسيّ، نزل بآخرة مرسية [٥١٣-٥٨٦هـ] شهر بجودة القيام على كتاب سيبويه. وقد أخذ عنه أبوعبدالله بن الزق بمرسية ولازمه. وأخذ عن ابن الزق أبوالعباس بن فرتون أحمد بن يوسف السلمي الفاسيّ المتوفى سنة ٦٦٠هـ وقد نيّف على الثمانين. وعليه فأبوعبدالله بن الزقّ قد عاش في القرن السادس، وأوائل القرن السابع، على الأرجح. انظر الذيل والتكملة ٥/١٤٩-١٥١، ٨/٣٠٧، عنوان الدراية ص ٨٦، نيل الابتهاج ص ٧٩، ٨٠.

(٣) انظر الذيل والتكملة ٨/٣٠٧.

(٤) انظر الذيل والتكملة ٨/٤٣٧.

(٥) انظر إشارة التعيين ص ٤٧، توشيح الديباج ص ٧٦، بغية الوعاة ١/٣٥٩، ٣٦٠. والذي في توشيح =

٢٩- الخفاف المالقيّ، أبوبكر يحيى بن عبدالله الجُذاميّ [ت: ٦٥٧هـ] له شرح كتاب سيبويه[١].

٣٠- ابن المحلّي، أبوعبدالله محمد بن الحسن بن عمر الفهريّ السبتيّ [ت: ٦٦٠هـ] له تقاييد على كتاب سيبويه انتسخها ابن الزبير[٢].

٣١- الشلوبين الصغير، أبوعبدالله محمد بن علي بن محمد الأنصاري المالقي [ت: ٦٦٠ هـ تقريبا] له شرح أبيات سيبويه[٣].

٣٢- ابن عصفور، عليّ بن مؤمن بن محمد الحضرميّ [٥٩٧-٦٦٩هـ] له تقييد على كتاب سيبويه[٤]، وقد نقل المؤلف له كلاماً على مواضع من كتاب سيبويه.

٣٣- ابن الضائع، عليّ بن محمّد بن عليّ الكُتَاميّ [ت: ٦٨٠هـ] له شرح على كتاب سيبويه جمع فيه بين شرحي السيرافي وابن خروف باختصار حسن، وتعليق على كتاب سيبويه، وردّ على اعتراضات ابن الطراوة على

الديباج أنه شرح سيبويه بشرح فائق. ولعلّه تجوّز بقوله: شرح.

(١) انظر إشارة التعيين ص ٢٤٥، بغية الوعاة ٤٧٣/١. وقد ورد اسمه في بغية الوعاة: أبوبكر بن يحيى. والمثبت من إشارة التعيين، وبرنامج الوادي آشي ص ١٣٢. وفي برنامج الوادي آشي: ابن الخفاف.

(٢) انظر الذيل والتكملة ٥٢٠/٨ (تراجم الغرباء من صلة الصلة ألحقها محقق السفر الثامن من الذيل والتكملة).

(٣) انظر إشارة التعيين ص ٣٣٣، بغية الوعاة ١٨٧/١. والذي في إشارة التعيين أنّه ألف كتابا في الآيات التي استشهد بها سيبويه. وهو على الأرجح تحريف.

(٤) انظر صلة الصلة ص ١٤٢.

سيبويه[1].

٣٤- الأُبَّذيّ، عليّ بن محمّد بن محمّد الخُشَنِيّ [ت: ٦٨٠هـ] له تقاييد على كتاب سيبويه[2].

٣٥- ابن أبي الربيع، أبوالحسين عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله الإشبيلي [ت: ٦٨٨هـ] له تقييد على كتاب سيبويه، قيده عنه تلميذ ابن رُشيد[3].

٣٦- ابن الزبير، أبوجعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبيرالثقفيّ الجيّاني المولد الغرناطيّ المنشأ [ت: ٧٠٨هـ] له تقييدٌ على كتاب سيبويه[4].

٣٧- ابن رُشَيد، محمد بن عمر بن محمد الفهري السبتي [٦٥٧، ٧٢١هـ] ذكر ابن القاضي في جذوة الاقتباس أنّ له تقييدا على كتاب سيبويه، وكان ذكر قبل ذلك أنّه قيّد عن شيخه ابن أبي الربيع تقييدا على كتاب سيبويه[5]، فهل التقييدان مختلفان، للشيخ تقييد وللتلميذ تقييد؟ ظاهر كلام ابن القاضي أنهما مختلفان، ولم أقف على ما يؤيده عند غيره. والله أعلم.

٣٨- ابن الفخّار، أبوعبدالله محمد بن عليّ بن محمد الجذاميّ الأركشيّ

---

(١) انظر الذيل والتكملة ٣٧٣/٥، إشارة التعيين ص ٢٣٥، ٢٤٥، بغية الوعاة ٢٠٤/٢.

(٢) انظر إشارة التعيين ص ٢٣٣، ٢٣٤.

(٣) وقد سماه السيوطي شرحاً، ورجح أستاذي الأستاذ الدكتور عياد الثبيتي أنّه تقييد. انظر الديباج المذهب ٢٩٨/٢، بغية الوعاة ١٢٥/٢، جذوة الاقتباس ص ٢٨٩، البسيط ص ٧١، ٧٢ (الدراسة).

(٤) انظر بغية الوعاة ٢٩١/١، ٢٩٢. وفي إشارة التعيين ص ٢٤: « وأملى عليّ مسائل من النحو على كتاب سيبويه ». والكلام فيما يبدو لأبي حيان. ويظهر أنه غير التقييد المذكور، خاصة أنّ الحديث عن إملاء مسائل، وابن الزبير من مقرئي الكتاب، وقد تنقل كثيرا، فلا يبعد ذلك.

(٥) انظر ص ٢٨٩، ٢٩٠.

المالقيّ [ت: ٧٢٣هـ] له أجوبة الإقناع والأحساب عن مشكلات مسائل الكتاب[١].

٣٩- أبوحيّان، محمد بن يوسف بن عليّ، أثير الدين الأندلسيّ الغرناطيّ [ت:٧٤٥هـ] له الإسفار الملخص من شرح سيبويه للصفار، التجريد لأحكام كتاب سيبويه[٢].

٤٠- أبوالعباس العنّابيّ، أحمد بن محمد الأصبحيّ الأندلسيّ [ت: ٧٧٦هـ] له شرح على كتاب سيبويه[٣].

٤١- أبوعبدالله الخزرجيّ، له على كتاب سيبويه تعليقة[٤].

---

(١) انظر درة الحجال ٢/٨٤، ١٢٦، بغية الوعاة ١/١٨٧، ١٨٨.

(٢) انظر أعيان العصر ٥/٣٤٦، إشارة التعيين ص ٢٩١، درة الحجال ٢/١٢٢، ١٢٤، بغية الوعاة ١/٢٨٠-٢٨٣.

(٣) انظر درة الحجال ١/٩٨، بغية الوعاة ١/٣٨٢.

(٤) انظر إشارة التعيين ص ٢٤٥. وقد بحثت كثيرا عن أبي عبدالله الخزرجي ووقفت على عدة ممن يكنون بأبي عبدالله وينسبون إلىالخزرج صراحة، وهم كثر، لكن أبرزهم أربعة ذكر صاحب إشارة التعيين واحدا منهم، وهو: محمد بن يحيى بن هشام الخضراويّ الأندلسيّ [٥٧٥-٦٤٦هـ] من أهل الجزيرة الخضراء، يعرف بابن البراذعيّ. إمامٌ في العربيّة، عكف على التعليم. أخذ العربية عن ابن خروف ومصعب والرنديّ، والقراءات عن أبيه. وأخذ عنه الشلوبين، وكان الشلوبين يعترف له بأنه إمامٌ في العربيّة. من مصنفاته: الإفصاح بفوائد الإيضاح، الاقتراح في تلخيص الإيضاح، شرحه، غرر الإصباح في شرح أبيات الإيضاح، النقض على الممتع لابن عصفور، فصل المقال في أبنية الأفعال، المسائل النخب جمعها في أسفار، وله تقييدات مفيدة في فنون شتّى. انظر إشارة التعيين ص ٣٤١، بغية الوعاة ١/٢٦٧ ٢٦٨.

الثاني: محمد بن عبدالرحمن [ت: ٦٢٨هـ] شِلْبيّ سكن فاس. أخذ العربية عن ابن خروف، وولي الخطبة وصلاة الفريضة بجامع القرويين بفاس. انظر الذيل والتكملة ٦/٣٦٧، ٣٦٨.

الثالث: محمد بن عبدالرحمن بن عبدالله [ت: ٦٩١هـت] شاطبيّ، نزل تونس وولي القضاء بها.

=

٤٢- الخفّاف السِّجِلْمَاسيّ، له على كتاب سيبويه شرح[١].

٤٣- أبوعثمان الشنتريني، سعيد بن عبدالله القرطبيّ، له تأليف في مسائل من كتاب سيبويه ناظر فيها[٢].

٤٤- صالح بن محمّد، صاحب الشرح الذي نحن بصدده، وسيأتي.

وصنف أبوالحسن سهل بن محمد بن سهل الأزديّ الغرناطيّ [ت: ٦٣٩هـ] كتاباً مفيداً رتّب الكلام فيه على أبواب كتاب سيبويه[٣].

كما يوجد في خزانة المكتبة الملكيّة بمدينة كوبنهاغن، كتاب بعنوان إطراب في شرح مشكلة الكتاب لأبي عبدالله محمد بن علي الأندلسي الحاج الشاطبي التزعوري[٤]. و لم أقف على الكتاب ويغلب على الظنّ من خلال العنوان أنّه شرح

له شرح القانون للجزولي. انظر عنوان الدراية ص ١١٥، الذيل والتكملة ٦/٥١٠، ٥١١ (التراجم التي استدركها التجيبي)، توشيح الديباج ٢٥٦.

الرابع: محمد بن يحيى بن إبراهيم الغرناطيّ [٤٧٩-٥٣٦هـ] يعرف بالجَلاَّء. كان مقرئا مجوّدا متحققا بالنحو محدثا حافظا. أجاز له ابن خروف وأبوذرّ الخشنيّ وغيرهم. بغية الوعاة ١/٢٦٠، ٢٦١.

(١) انظر إشارة التعيين ٣٤١. وسجلماسة مدينة في جنوب المغرب. و لم أقف على أحد يعرف بالخفاف السلجماسي، وإنما وقفت على الخفاف المالقيّ، وقد مضى قبل قليل أنّ له شرحا، ولا أرجح أن يكون هو نفسه السجلماسي لأنّ صاحب إشارة التعيين ذكر الاثنين وذكر لكلٍّ منهما شرحا، ويستبعد أن يخلط بينهما، ولانملك دليلا على ذلك، فيبقى كلّ شيء على أصله. وممن يعرف بالخفاف أيضا: محمد بن أحمد بن عبدالله الأنصاري الإشبيلي، صاحب شرح الجمل المسمى بالمنتخب الأكمل. لكن هذا إشبيلي، فهل سكن سجلماسة فنسب إليها؟ احتمالٌ، وقد قواه أستاذي الدكتور عياد الثبيتي حينما سألته. والله أعلم.

(٢) انظر الذيل والتكملة ٤/٣٥، بغية الوعاة ١/٥٨٤.

(٣) انظر الإحاطة ٤/٢٨٦، بغية الوعاة ١/٦٠٥.

(٤) انظر قائمة المخطوطات الجديدة المحفوظة في خزانة المكتبة الملكية بكوبنهاغن. منشورات مركز =

لمشكلات كتاب سيبويه، كما لم أقف على صاحبه، وقد ترجم ابن عبدالملك لمحمد بن علي بن محمد، وقال: جياني أبوعبدالله بن الحاج، روى عن أبي محمد بن عتاب، وتفقه بأبي عبدالله بن أصبغ، وأبوي الوليد: ابن رشد وابن عواد، حدث عنه أبوعبدالله بن عبادة الجياني. وكان فقيها مشاورا، مدرسا للمدونة وغيرها حافظا، ورحل حاجا فأدى فريضته، وعاد إلى بلده، وأقبل على نشر العلم وتدريسه[1]. وظاهر من الترجمة أنه غير المقصود.

المخطوطات والتراث والوثائق- الكويت- الطبعة الأولى- ١٤١٤هـ.

(١) انظر الذيل والتكملة ٦/٤٩٨.

الفصل الثالث

شرح كتاب سيبويه عرض وتحليل

أ/ توثيق نسبته:

ب/ اسمه:

ج/ زمن تأليفه:

د/ منهج المؤلف فيه:

هـ/ موقف المؤلف من أدلة الصناعة:

و/ شواهده:

ز/ مصادره:

ح/ اتجاه المؤلف النحوي:

أ/ توثيق نسبته:

لايمكنني توثيق نسبة هذا الشرح من خلال صفحة عنوانه؛ لأنها ساقطة، كما لايمكنني أن أوثقه من خلال خاتمته؛ لأن أكثرها غير مقروء، ولكن المؤلف صرح باسمه في عدة مواضع بأنه صالح بن محمد، بعض هذه المواضع دلالته قويّة على نسبة الكتاب إليه[1].

وفي الشرح مايدلّ على أنّه لم يؤلف بالأندلس، وإنّما ألف قريبا منها، وعلى وجه التحديد بمدينة فاس، وبيان ذلك في الآتي:

١– على الرغم من معاصرة المؤلف فيما يظهر لأبي عليّ الشلوبين وهو من هو في النحو، لم يرد في شرحه تصريح بالنقل عنه مباشرة، إلا في موضع واحد، على كثرة نقله عنه، واعتداده به، فقال[2]: « هذا قوله رحمه الله، وهو الذي قيدته عنه حين قراءتي عليه، وسمعته بعد ذلك يفسر هذا الموضع تفسيرا آخر ». ظاهر هذا النص يفيد أخذ المؤلف عن الشلوبين، لكن ظاهر النصوص الأخرى التي نقلها عن الشلوبين بواسطة غيره تؤيد أنه ناقلٌ للنص السابق، وأنّ المتحدث ليس المؤلف والله أعلم؛ فقد صرح بالنقل عنه في مواضع عديدة بواسطة غيره دون تصريح، إلا في مرة واحدة صرح فيها بالنقل عنه بواسطة ابن زيدان، ولا أدري هل كلّ ما نقله عن الشلوبين، أو بعض ما نقله، في غير تلك المرة، كان بواسطة ابن زيدان أم لا؟ كما لم أقف له على تصريح بالأخذ عن غيره من الأندلسيين، وصالح بن محمد الهسكوري وقد مضى الحديث عنه لم أقف على أنه تنقل بين حواضر المغرب والأندلس، وإنما

(١) انظر ص ١٥٠، ١٦٨، ١٨٢، ١٨٥، ٢٤٧، ٢٥٤، ٢٦٠، ٣٠٤، ٣٣٥.

(٢) انظر ص ٥١٩.

كان أخذه عن علماء فاس.

٢- قد لايكون ماذكرته سابقا ذا اعتبار لولا أنّ الواسطة ابن زيدان نزيل فاس، ومعظم من وقفت عليهم من الآخذين عنه هم من أهل فاس، ومن بينهم صالح بن محمد الهسكوري.

٣- ممن أخذ عن ابن زيدان بفاس العبدري المعروف بأبي عبدالله الصدفي، وهو من تلاميذ ابن خروف روى عن ابن خروف مما علقه على كتاب سيبويه أضعاف ما أودعه في شرحه، وقد أخذ العبدري عن صالح بن محمد الهسكوري، وأخذ صالح بن محمد عنه[١].

٤- تُعَدُّ فاس إحدى حواضر النحو، وكان لأهلها عناية خاصة بكتاب سيبويه، ومن أشهر من سكنها ابن طاهر وابن خروف، وهؤلاء من أعلام النحو، ولأولهما طرر مشهورة على كتاب سيبويه، وللثاني شرح يعدّ أشهر شروح كتاب سيبويه بعد شرح السيرافي[٢].

٥- لم أقف مع كثرة التنقيب والبحث على شخص آخر يستطيع أن ينافس صالح بن محمد الهَسْكُوري على هذا الشرح، بل إنني لم أقف على نحوي أو من له صلة بالنحو اسمه صالح بن محمد إلاّ الهسكوري.

٦- تقدم في الحديث عن المؤلف أنّه فقيه المغرب في وقته، وفي هذا الشرح الذي بين أيدينا ما يدلّ على ارتباطه بالفقه وعنايته به وإدخاله في ثنايا كلامه

(١) انظر صلة الصلة الملحق بالذيل والتكملة ٥١٢/٨

(٢) انظر الفقرة ب من الفصل الأول، والفقرة ج من الفصل الثالث.

كقوله: « ولكنّه وإن بنى الواحد على الجمع فإنّ هذا الواحد فيه هاء التّأنيث، وهذا الجمع لاهاء فيه، فإنّما بنى المؤنّث على المذكّر، فلـ(عظاء)جهتان: جهةٌ هو كونه جمعاً، وجهةٌ أخرى هو كونه مذكّرا، فإنّما بنى عليه المؤنّث من حيث كان مذكّراً، وأعرض عن جهة الواحد وجهة الجمع، وهذا يناسب مايقوله الأصوليّون في مسألة الصلاة في الدّار المغصوبة »[1]، وقوله: « وهذا كلّه دخيل في صناعة النّحو، من صناعة أصول الفقه؛ للمناسبة التي بين الصّناعتين »[2].

كلّ ماسبق يجعلني أرجح بنسبة كبيرة وأطمئنّ إلى نسبة هذا الكتاب إلى صالح بن محمد الهَسْكُوري. والله أعلم.

ب/ اسمه:

الكتاب شرح لكتاب سيبويه، ووصفه المؤلف في موضعين بالمجموع[3]، كما صرح في أكثر من موضع بلفظ التذييل، فمن ذلك قوله[4]: « قال صالح بن محمد: وأنا أذيل هذا الباب بحكاية ذكرها الحريري في درة الغواص »، وقوله[5]: « وبهذا يترل كلام ابن عصفور المرسوم في متن الكتاب الذي ذيل هذا عليه »، كما ورد لفظ التقييد[6] إلا أنه فيما يبدو من نقولات المؤلف. وطبيعة الشرح

---

(١) انظر ص ٦٩٣، ٦٩٤.

(٢) انظر ص ٥٢٣.

(٣) انظر ص ٧٤٢، ٧٧٨.

(٤) انظر ص ١٦٨. وانظر أيضا ١٧٠.

(٥) انظر ص ٢٩٦، ٢٩٧.

(٦) انظر ٦٩٣.

تناسب ماوصفه به مؤلفه من حيث الجمع والتذييل[1]، لكن هل ذيل به على شـرح آخر أوتقييد؟ ظاهر بعض النصوص-كالذي مضى-يدلّ على أنّ المؤلـف تتبـع في هذا الكتاب مؤلفا غيره، وهذا مثال آخر[2]:

« قال المؤلف: وجدت فيها عن أبي الحسن بن عصفور في فصـل اليـاء في المزيد الثلاثيّ: أنه « يَفْعَلّ »، وأنه فائت، فانظر ما أكثر ولوعه بالتكثير.

قلتُ: صحَّف ابنُ عصفور، وظنّ أنّ الذي ذكره الزُّبيدي هـو « يَهْيَـرٌّ »، وإنما هو « قَهْقَرٌّ »، فليس على الرَّجل دَرَك ».

ج/ زمن تأليفه:

لم أقف على زمن تأليفه تحديدا، ولكن المؤلف من رجال القـرن السـابع، وآخر من ذكرهم من العلماء ابن عصـفور [ت: ٦٦٩هـــ]، وابـن عصـفور انتشرت آراؤه وردّ عليه خصومه قبل وفاته بكثير، فابن هشـام الخضـراوي [ت: ٦٤٦هـ] ألف كتاب النقض على الممتع لابن عصـفور[3]، وأحمـد بـن محمـد الإشبيلي المعروف بابن الحاج [ت: ٦٤٧هـ] له إيرادات على المقـرب، وكـان يقول: إذا مت يفعل ابن عصفور في كتاب سيبويه ماشاء[4]. والمؤلف كمـا سـبق توفي ٦٥٣ أو٦٥٦هـ، فالشرح ألف قبل هذا التاريخ كمـا لايخفـى؛ علمـا أنّ نسخة الكتاب التي بين يدينا تم الفراغ منها كما جاء في آخرها: « أول شهر صـفر

(١) انظر ماسيأتي في منهج المؤلف.

(٢) انظر ص ٣٩٩.

(٣) انظر بغية الوعاة ١/١/٢٦٧.

(٤) انظر بغية الوعاة ١/٣٥٩، ٣٦٠.

سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة »[1]، والنسخة لاترقى إلى أن تكون نسخة المؤلف.

د/ منهج المؤلف فيه:

أوّلا: طريقته:

قبل الخوض في التفصيل، أحبّ أن أشير إلى صفة في هذا الشرح، عانيت منها كثيراً، وهي أنّه على الرغم مما يُرى في الشرح من إطالة واستطراد وتنوع ووفرة في المعلومات، إلاّ أنّه مع ذلك عسرٌ صعب المراس، مغلقٌ في كثير من المواضع، يحتاج القارئ معه إلى أناة ورفق، ونظر دقيق، وجلد في تتبع مايقول وربطه بما قبله، بل وإلمام بما قال سيبويه، وأنّى يكون كلّ ذلك! وأظنّ أنّ هذا ناتجٌ عن أربعة أسباب:

الأوّل: طبيعة كتاب سيبويه، من حيث ضخامته، وطريقة عرضه، وعسر أسلوبه، وأمام ذلك كلّه لايسع الشارح أيّا كان أن يورد نصوصه المراد شرحها كاملة، ويشرح ألفاظه كلّهاعلى حسب منهجه، ولو فعل ذلك لاحتاج إلى مالايعلم به إلاّ الله من المجلّدات.

الثاني: أنّ الشرح ليس لكتاب تعليمي يحفظه المبتدئون، وإنّما لموسوعةٍ ضخمة يعتني بها كبار النحاة، فالمؤلف يفترض أن القارئ يعلم في أي شيء يتكلم.

الثالث: أنّ غرض الشارح من شرحه تحرير نص سيبويه، وبيان ما أشكل من لفظه، والانفصال عمّا اعترض به عليه، وتصحيح مذهبه، وإيراد نصوص العلماء المتعلقة به، وتلك التي لها وجهٌ من المناسبة، بحيث تتجلى القضيّة، وليس غرضه إيراد

(١) انظر ص ٩٧٥ من القسم المحقق.

نصوص سيبويه كلّها وشرحها، ماكان غير بيّن منها وما كان بيّناً، وقد صرّح كما سيأتي بأنّه ليس من غرضه تبيين البيّن، وبدليل أنّ المؤلف مرّ على أبواب لم يتكلّم عليها بشيء يذكر، وبعضها يكتفي بالإشارة إلى وضوحها، كما أنه أهمل بابا لم يشر إليه مطلقا، كما سيأتي.

وقد وصفه مؤلفه بالمجموع كما مرّ قبل قليل، وهو حقيق بهذا الوصف؛ إذ حشد فيه المؤلف عددا كبيرا من تقييدات العلماء وشروحهم ونصوصهم النحوية، فجاءت لايفهم المغزى من إيرادها في بعض الأحيان، إلاّ من خبُر كتاب سيبويه، وقرأه على أئمّته، ونظر في شروحه، وعرف مشاكله، فحينئذ يفهم مراد المؤلف إذا أومأ، ويدرك كلامه إذا أوجز، ويعلم العلاقة بين مايذكره من مسائل ويشير إليه.

الرابع: أنّ مؤلفه وضعه فيما يبدو تذييلا وتكميلا على أحدِ شروح كتاب سيبويه، أوالتقييدات وهو الأظهر، وهذا ظاهر في بعض نصوصه، وقد نقلت مثالين قبل قليل، إضافة إلى تسميته تذييلا وقد سبقت الإشارة إلى ذلك أيضا.

وقد سرت في تحقيق هذا الشرح على حسب طبيعته، ولو أنّي وقفت عند كلّ عباراته من أجل إيضاحها وتفصيل ما أجمل فيها، لخرج التحقيق عن غايته، فالكتاب شرحٌ لما أشكل من كتاب سيبويه، وتذييلات، ومن يريد قراءته فلابدّ أنّه باحثٌ، لاقارئٌ يتسلّى أو متعلّمٌ للنحو يريد معرفة قوانينه.

هذا ما أردت أن أجمله عن هذا الشرح، وأمّا التفصيل فهو كالآتي:

١- الالتزام بأبواب سيبويه وترتيبها وعناوينها:

التزم المؤلف بعناوين كتاب سيبويه وترتيب أوابه، و لم يخالف ذلك إلاّ فيما

ندر كتقديمه باب « دخول الزيادة في فعلت للمعاني » على باب « ما طاوع الـذي فعله على فَعَل »[١]، ولعل ذلك ترتيب نسخته.

كما أنه لم يسقط منها إلاّ ماندر كإسقاطه باب « ما فُعل منـه علـى غـير فعلته »[٢]، حيث لم يشر إليه مطلقا.

وقد يكتفي بالإشارة إلى وضوحها، وبيان الغرض منها، والتنبيه علـى مـا رأى أن ينبه عليه، فباب « ما كان من الياء والواو » مثلالم يفرده المؤلـف بحـديث وإنما اكتفى بالتنبيه عليه في نهاية باب « ما هذه الحروف منـه فـاءات »، حيـث قال[٣]: « والباب بعده واضحٌ، ونكتته أنّ الفتح إنّما هو لمناسبة الحـرف، وهنـا لا يحتاجُ إلى المناسبة؛ لأنّ الحركة لاتثبت للزوم الإدغام والإعلال والـتّمكين. وأمّـا (كَعَّ يَكَعُّ)، وكان أصلُه (يَكْعَعُ) ثمّ نقلت حركة العين إلى الفـاء، لكـن القيـاس والمطّرد ماتقدّم ».

وقد يكتفي بالإشارة إلى شاهد لم يذكره سيبويه، والتعليـق عليـه، نحـو مافعل في « ما لا يجوز فيه فعلته » حيث ذكره في نهاية باب « افعوعلت ومـا هـو على مثله مما لم نذكره »، فقال[٤]: « وأدخل في الباب الذي بعده فيمـا لايتعـدّى أصلاً (افْعَنْلَلَ)، وقد أنشد أبوعُبيد:

قد أصبحَ النُّعاسُ يَغْرَنْدِيني ... أدْفَعُـهُ عنّي ويَسْرَنْدِيني

(١) انظر ص ٤.

(٢) انظر ص ٤ حاشية (١).

(٣) انظر ص ٥٣. وانظر مثالين آخرين ص ٩١، ١٠١.

(٤) انظر ص ١١، ١٢.

فهذا ضرورة، فيحملُ على أنّه أسقط حرفَ الجرِّ منه ». علماً أنّ الباب الذي ألحق هذا الباب فيه لم يذكر المؤلف فيه سوى مقدمة مختصرة تبين السبب الذي من أجله عقده سيبويه، ثم ذكر اعتراضا لابن الطرواة، وانفصل عنه.

وكأن المؤلف أراد ألاّ يقف عند الواضح وإنما أراد أن يقف عند اللفظ المشكل الذي يحتاج إلى إيضاح، يدل على ذلك ما سبق، وكونه في بعض الأبواب لايشرح أكثر من جملتين أو ثلاث[١].

وعلى الرغم من التزام المؤلف بترتيب العناوين إلاّ أنه لم يلتزم في بعض المواضع بترتيب كلام سيبويه، فتراه أحيانا يشرح كلمة أوعبارة ثم يعقب ذلك بكلمة أوعبارة هي قبلها في كتاب سيبويه[٢]، بل ربما شرح كلمة في آخر الباب ثمّ عاد بعد ذلك إلى كلمات في أوله[٣]. ولتكرار مثل هذا في مواضع عديدة آثرت عدم الإشارة إليه لئلاّ أثقل الحواشي بما لاطائل تحته، علما أنّ بعضها واضح من خلال التخريج؛ حيث يكون مايورده المؤلف أولا في صفحة من كتاب سيبويه تالية لما يورده بعد ذلك.

٢- شرح عنوان الباب:

وذلك إذا رأى فيه مايحتاج إلى شرح كما فعل في باب « حروف البدل في

(١) انظر مثلا الأبواب الأولى من هذا الشرح.

(٢) انظر مثلا باب عدة مايكون عليه الكلم، فقد فعل ذلك في عدة مواضع منها تقديمه لكلام سيبويه على « ما في معنى « ليس ».

(٣) انظر مثلا باب علم حروف الزوائد فقد شرح كلمة « عبدل » وهي آخر ماذكره سيبويه، قبل كلمات مذكورة قبلها.

غير أن تدغم حرفا في حرف وترفع لسانك من موضع واحد »، حيث قال[1]: « أي: هذا باب البدل من غير إدغام ».

٣- وضع مقدمات للأبواب:

ويمكن تصنيف أغراض هذه المقدمات كما سماها المؤلف على النحو الآتي:

الأول: تلخيص الباب:

كثيراً ما يبدأ المؤلف الباب بمقدمة يلخص فيها محتوى الباب والغرض منه، ويربطه بما سبق، كما فعل في باب « الحروف الستة إذا كان واحد منها عينا وكانت الفاء قبلها مفتوحة وكان فَعِلا » حيث استهلّ الباب بقوله[2]: « تلخيصه: أنّ حرف الحلق كان يفتح نفسَه أو ماقاربه عيناً أو لاماً فيما تقدّم مناسبةً للحرف بحركته حتّى يكون العمل من وجهٍ واحد، فلمّا وقع هنا حرف الحلق في (فَعِل وفَعِيل) . . . ».

الثاني: ضبط الباب:

من ذلك ما فعله في باب « الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعا واحدا » حيث قال[3]: « قلت: هذا الباب يتضمّن إدغام المثلين المنفصلين، وقد كان تقدّم إدغام المثلين المتّصلين.

---

(١) انظر ص ٢٩٠.

(٢) انظر ص ٥٤.

(٣) انظر ص ٨٦٨.

فالضّابط لهذا الباب أن نقول: لايخلو الثّاني من المثلين أن يكـــون متحرّكـــا أوساكنا، فإن كان ساكنا لم تُدغم، نحو (جَعَلَ الأرض، واضربْ ابـــن زيـــدٍ)؛ لأنّ سكون الحرف الثاني من المثلين إذْ ذاك لاتصـــل إليـــه الحركـــة، فلايُتصـــوّر فيـــه الأدغام.

ولوكان متحرّكاً فإمّا أن يكون الأوّلُ ساكناً أومتحرّكاً، فإن كـــان ســـاكناً فالإدغام خاصّة، نحو (اجعَلْ لَك).

وإن كان متحرّكاً فلايخلو أن يكون ماقبله ساكناً أومتحرّكـــاً، فـــإن كـــان متحرّكاً جاز الفكُّ والإدغامُ على السّواء، وأحسن مـــايكون الإدغـــام إذا توالـــت الحركات، نحو (جَعَلَ لَك)، تقول: جَعَل لَّك، وجعَلَ لَك[1].

فإن كان ماقبل المتحرّك ساكناً، فإمّا أن يكون حرفاً صحيحاً أومعتلاّ، فـــإن كان حرفاً صحيحاً فالفكُّ ليس إلاّ، نحو (ابْنُ نُـــوحٍ)؛ لأنّـــك إن أدغمـــت تغيّـــر المثال، فقلت: بُنُّوح، وإنّما كان يحتمل التّغيير في (مَفَرّ) لكونهما في كلمـــة، فلمّـــا كان المثلان منها منفصلين لم يحتملوا التّغيير لضعف الإدغام.

وإن كان حرفاً معتلاّ جاز الفكّ والإدغام، فتقول: ثـــوبُ بَكـــر، وجيـــبُ بَكر، وثوب بّكر، وجيب بّكر، والمالُ لَك، والمال لّك، والفكّ أحســـن هنـــا مـــن الفكّ في (جعَل لك)، فالإدغام هناك أحسن إذاً منه هنا، والفكّ في (ثـــوب بكـــر وجيب بكر) أحسن منه في (كُوب بكر، ونِيب بكر، والمال لـــك)؛ لكـــون هـــذا فيه فضل مدٍّ زائد على هذا.

(١) الفكّ لغة الحجاز. انظر الكتاب ٤٠٧/٢، الممتع ٦٥٠.

هذا حكم المثلين الصحيحين، فإن كانا معتلّين فإمّا أن يكون الأوّل مدغما أولايكون، فإن كان مدغما . . . ». إلى آخره.

الثالث: التنبيه على وضوح الباب وبيان نكتته:

من ذلك مافعله في باب « مايكون يفعل من فعَل فيه مفتوحا »، حيث استهله بقوله[1]: « هذا الباب واضحٌ، ونكتته أنّ حروف الحلق لمّا كانت حروفاً مستفلةَ المخرجِ، أرادوا أن يناسبوا الحركات . . . ».

الرابع: الجمع بين بابين:

وذلك إذا وجد اشتراكا بينهما يمكّنه من وضع ملخص واحد لهما، كقوله في « باب ما الزيادة فيه من غير حروف الزيادة ولزمه التضعيف »[2]: « واعلم أنّ جملة هذا الباب والذي بعده: أنّ الكلمة إذا كانت في هذا الباب على أربعة أحرف فصاعداً، وكانت في الباب الذي بعده على أكثر من ثلاثة أحرف، وكان فيها حرفان مضاعفان . . . ». إلى آخره.

وهذه المقدمات كما لايخفى تابعةٌ لطبيعة الباب الذي يتحدث فيه المؤلف، فالباب الذي تحكمه فكرة يمكن تلخيصها؛ تقريباً للفهم، وجمعا لما فرّق سيبويه وأطال، يلخصه المؤلف، والباب الذي يحتاج إلى إعادة ترتيب وضبط ليدرك تسلسل مسائله، يعيد المؤلف صياغته ويضبطه، والباب الذي يرى أنّه واضحٌ لايحتاج إلى شرح، يشير إلى وضوحه ونكتته، والباب الذي يتعلق بباب آخر،

(١) انظر ص ٤٥.

(٢) انظر ص ٤٩٣.

يقرب بينهما المؤلف بتلخيص ما بينهما من اشتراك؛ ليكون القارئ على دراية بفكرهما.

٤- إيراد نصٍ قصير لسيبويه:

من عادة المؤلف في شرح كلام سيبويه أن يورد نصّا قصيرا لسيبويه لايتجاوز عادة السطر، يحافظ فيه على لفظ سيبويه، ويصدره بقوله: قال، وقوله، وما أشبههما، وأحياناً يأتي به غفلاً من ذلك، وأحيانا يأتي بألفاظٍ مجتزأة لايستفاد من بعضها معنى ظاهر، وإنما هي دليل على النص، وقد يتصرف بالنص، فيحذف لفظة أومثالا، أو أكثر، مع المحافظة على أكثر ألفاظ سيبويه، وهذا مثال يجمع أكثر ماسبق، وهو أول نص لسيبويه يقابلك في هذا التحقيق، حيث بدأ المؤلف باب « دخول الزيادة في فعلت للمعاني »، بقوله[١]: « قوله: فإذا كنت أنت فعلت قلت: كذا ». فالنص كما ترى جزءٌ من نص، وقوله: كذا، بدل من مثال، وستأتي فيما يأتي أمثلة أكثر. ولجنوح المؤلف إلى الاقتصار على بعض ألفاظ سيبويه كثيرا ما يعقّب نص سيبويه بقوله[٢]: « الكلام »، أو « الكلام إلى آخره »، وما أشبهه.

وأحيانا يشير إلى أن هذا قول سيبويه، دون ذكر النصّ، وهذا عادة يذكره في ثنايا الكلام، من ذلك قوله[٣]: « وقوله: (لأنّه قصد أن يكون المتحرّك بين ساكنين واعتدالٌ منه). أي: سكّنوا (يدَّاود)؛ لأنّه لو لم يسكن لم يعتدل اللفظ، وكانت المتحرّكات بعدد السّواكن فحسن اللفظ. وأحسن من إدغام هذا إدغام

---

(١) انظر ص ١.

(٢) انظر مثلا ص ١، ٤، ٥، ١٣، ١٤، ١٦، ١٧.

(٣) انظر ص ٨٧١.

(جعل لَّك)؛ لتوالي المتحرّكات، وكذا قال سيبويه، وزعم أنّ البيان في (المال لـك)، و(هم يُظْلِمُنّي)، يزداد حسنا ». وهذا قليلٌ جدا، وأكثر صنيعه الأول.

ويندر أن يأتي المؤلف بالنص بداءةً على سبيل المعنى.

٥- شرح النص:

بعد أن يورد المؤلف نصّ سيبويه يبدأ بشرحه، ويعتمد في ذلك إمّا على لفظه، وإمّا على لفظ غيره فقط مصرحا باسمه، وإمّا بكليهما معا، وقد تكون الاستعانة بلفظ سيبويه؛ لايكاد يخلو بابٌ من ذلك، فمما شرحه بلفظه قوله شارحا قول سيبويه[1]: « فإذا كنت أنت فعلت قلت: كذا »: « يعني: إذا كنتَ أنت فاعلٌ بالغير، وكان هو المقهور، فهو مفعولٌ حينئذٍ، وأنت صاحب الفعل. ذكر من (فاعلتُ) التي لا تجيء من اثنين (ناولتُ)، وهو من العطيّة، أي: أعطيته، فمعناه: جعله يَنالُ، وليس معناه: نَالَني ونِلتُه. فتدبّره ».

ومما اعتمد فيه على لفظ غيره فقط قوله شارحا قول سيبويه[2]: « وقالوا: مُرْهُ، وقال بعضُهم: أُوْمُرْه »: « (ش)-رحمه الله-: يعني أنّ (مُرْ) لّما خولف بها عن سائر مافاؤه همزة فحذفت هنا، هي و(كُلْ، وخُذْ)، و(تِ لي) على هذا، وصار لهنّ كالقانون، استعمل فيه أن أخرج عن هذا القانون وعن حكم أخويه؛ إذ لايُقال: أُوْكُلْ، وأُوْخُذْ، إلاّ قليلاً، حكاه سيبويه، فلم يعبأ به إذ قد خرج عن الأوّل ».

---

(١) انظر ص ١.

(٢) انظر ص ٥٩.

ومما اعتمد فيه على لفظه ولفظ غيره قوله شارحا قول سيبويه[1]: « ولايجوز الحذف أيضاً في (تَجْزئة) »: « قال السّيرافي: الذي عندي أنّ سيبويه مأأراد ماقاله أبوالعبّاس من الإتيان بالمصدر على التّمام، وإنّما أراد أنّه لايجوز حذف الهاء من الناقص من (تَفْعِلة)، كما جاز في (إقام). والدّليل على ذلك أنّ سيبويه قال في باب المفعول الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين: (ونُبِّئتُ تَنْبِيئاً) ولوكان ذلك لايجوز عنده ما استعمله.

وهذا الذي قاله أبوسعيد حسنٌ جدّاً، ولذلك ماعلله الإمام -رحمه الله- بالحمل على مافي آخره حرف علّة، ولم يُعلله بما علّل الأوّل به، ولوكان لايُنطق عنده بالأصل لعلَّلَ بذلك، كما فعل بالأوّل. فتدبّره فإنّه بديعٌ. والله الموفّق ».

وهذا مثالٌ آخر كان لفظه فيه مقدماً وغالباً على نقله، قال[2]: « ثمّ قال: (والطّاء التي كالتّاء، والظّاء التي كالثاء).

لايُتخيّل أنّ هذين الحرفين هما مثل (انقطْ تلك، واحفظْ ثمود)، حيث تدغم ويبقى الإطباق، لايجوز اعتقاد مثل هذا، لأمرين:

أحدهما: أنّه لوأراد هذا لكثرت الحروف؛ لأنّهما يدغمان أيضا في الذّال والدّال والصّاد والزّاي والسّين، فينبغي أن يعددها على حسب تعداد ماتُدغم فيه، فدلّ على أنّه لايريد ذلك.

والآخر: أنّ مثل (انقطْ تلك)، لايُقال فيه: إنّ الطّاء بين التّاء والطّاء؛ لأنّ

(١) انظر ص ١٧، ١٨.

(٢) انظر ص ٨٥٤-٨٥٦.

الطّاء قد أدخلت في التّاء، وليس لها لفظٌ أصلاً؛ لأنّ الإدغام يُصيّر الحرف الأوّل من جنس الثاني.

وإنّما يعني من الحرف إطباقه، لانفس الحرف، فليس ثمّ حرف حتّى يقال: إنّه بين الحرف والحرف الآخر، فإنّما يعني بهذين الحرفين شيئا آخر لاينضبط إلاّ بالمشافهة.

فإن قلت: قد ذكر داخل الإدغام الشّين التي كالزّاي، نحو (أشدق)، فلأيّ شيء أهمله هنا؟

قلت: لأنّ الشّين لم تخلص للزاي إلاّ يسيراً جدّا، فكأنّها باقية؛ ألاترى أنّ سيبويه-رحمه الله- ذكر الألف الممالة إمالة شديدة، ولم يذكر التي بين اللفظين؛ لما قلناه.

فلذلك زعم أنّ سيبويه أهملها. والذي عندي أنّ هذا العذر لايصحّ؛ لأنّ سيبويه-رحمه الله- إنّما ذكر الألف الممالة إمالة شديدة؛ لأنّها أظهر للحسّ، فيظهر الفرق بينها وبين الألف غير ممالة، ونبّه بذلك على ألف أخرى ممالة إمالة غير شديدة، وهي أخرى غير الألف التي هي غير ممالة؛ ولكن لأنّها ممالة، والألف التي إمالتها شديدة ممالة، اكتفى، وجعل همزة بين بين واحدة.

ورأيت لبعض الطّلبة، قال: سألت الأستاذ أبا الحسن الدّبّاج عن هذا، فقال: تقريب السّين من الزّاي قليلٌ جدّاً، فلذلك لم يذكره لندوره، وهذا كما ترى فإنّ الحروف المسترذلة في نهاية القلّة؛ ألاترى أنّ سيبويه يقول فيها: (لاتستحسن في قراءة، ولاشعر).

قال ابن عصفور: قال ابن دُريد: في لغة أهل اليمن يقولون في (كَمُلَ): جَمُلَ، وهي كثيرة في عوامّ أهل بغداذ. والجيم كالكاف، وهي بمنزلة ذلك، فتقول في رجُلٍ: ركُلٌ، فقرّبوها من الكاف. والجيم كالشّين نحو

(اشتمعوا)، في (اجتمعوا). والطّاء التي كالتّاء، نحو (تالَ)، في (طال)، وهي تسمع من عجم أهل المشرق كثيراً؛ لأنّ الطّاء في أصل لغتهم معدومة، فإذا احتاجوا إلى النّطق بها ضعف نطقهم بها. والضّاد الضّعيفة يقولون في (اثْرُدْ له): اضْرُدله، يقربون الثاء من الضاد، وكأنّ ذلك لغة قومٍ ليس في أصل حروفهم الضّاد، فإذا تكلّفوها ضعف نطقهم بها لذلك. والصّاد التي كالسّين، نحو (سابر) في (صابر)، قربت منها؛ لأنّ الصّاد والسّين من مخرج واحد. والباء التي كالفاء، وهي كثيرة في لغة الفرس وغيرهم من العجم، وهي على لفظين: أحدهما لفظُ الباءِ أغلبُ عليه من لفظ الفاء، والآخر بالعكس، نحو (بلَح، وبِرْطِيل). والظّاء التّي كالثّاء مثل (ثالم) في (ظالم). وكأنّ الذين تكلّموا بهذه الحروف المسترذلة خالطوا العجم، فأخذوا من لغاتهم.

قلت: وأكثر هذا منقولٌ من كلام الأعلم ».

وممّا استعان فيه بألفاظ سيبويه لأنها أولى أن تفسر بعضها بعضا، قوله[1]:
« ثمّ قال: (ومنها المنحرف، وهوحرفٌ شديدٌ جرى فيه الصّوت).

قلت: قوله: (شديد جرى فيه الصوت) مرادفٌ لقوله: (بين الشديد والرخو).

ثمّ أخذ يُعلِّلُ جريان الصّوت فيه، فقال: (لانحراف اللسانِ مع الصّوت).

يريد: أن طرف اللسان عند النّطق به يعتمد على مابينه وبين مايليه من الحنك الأعلى ممّا فويق الضّاحك والنّاب والرّباعيّة والثّنيّة، فيكون شديداً بهذا

(١) انظر ص ٨٦٢، ٨٦٣.

القدر، لكن حافّة اللسان تنحرف مع الصّوت، ألاترى قوله: (وليس يخرج الصوت من موضع اللام ولكن من ناحيتي مستدقّ اللسان) أي: من حافّته؛ لأنّ طرفه يُعتمدُ به، على ماقلناه. ورخوٌ؛ لأنّ حافّته تنحرف فيخرج الصّوتُ فتمنعه كما يعترض على الشديدة فيمنع صوتها أن يجري ».

وربما لم يتجاوز شرحه الإبانة عن عود الضمير، وتقدير الجملة، من ذلك شرحه قول سيبويه: « وهو بعدُ نحو الاسم لايَتَصَرَّفُ تصرُّفَه، ولايقوى قوَّتَه ». بقوله[1]: « الضّمير في (تصرّفه) عائدٌ على فعل التّعجّب، ويريد: تصرفه الذي كان يجب له بكونه فعلا. وكذلك هو أيضا في قوله: (ولايقوى قوّته) عائدٌ على فعل التّعجّب، يعني أيضاً: قوّته التي كانت تجبُ له بكونه أيضاً فِعْلاً ».

وعادة المؤلف كما ذكرت أن يأتي بنص قصير، ثمّ يشرحه، وبعد ذلك يعقبه بنص آخر مكمّل له وهكذا، إلاّ أنّه أحياناً يرى أنّ نصّ سيبويه لا يحتمل التجزئة، وفي نفس الوقت يحتاج إلى إعادة ترتيب، من ذلك قوله[2]: « قال: (وأما مَنْجَنِيق) إلى آخر الكلام.

تلخيص كلامِه: أنّ الميم إن جُعلت زائدة، فلايخلو أن تكون النّون زائدة أو أصليّة، فإن كانت زائدة التقى في أوّل الكلمة زائدتان، وليس من الأسماء الجارية على الأفعال، وهو غير موجود، وإن كانت أصليّة لحقت الزيادة من الرّباعي من أوله، وهو غير موجود، فكان الحكم عليها بالزّيادة خَلْفٌ، فلذلك بَطَل بهذا ما كانت تحتمله الكلمة من أن يكون وزنها (مفعليلا)، وزال أيضا عنه ماكانت

(١) انظر ص ٥٨٠، ٥٨١.

(٢) انظر ص ٤٤٦.

تحتمله من أن يكون وزنها (منفعيلا)، ولم يبق إلاّ أن يكون (فَنْعليلا أوفعلليلا)، فيجب أن يحكم عليها بأنها (فنعليل)؛ إذ قال العرب في التّكسير: مجانيق، بحذف النّون الواقعة بعد الميم، ولو كانت أصليّة لقالوا: مناجيق، أومناجق؛ لأنّ فعلَهم في بنات الخمسة في التّكسير أن يحذفوا ماينقطع عنده بناء التّكسير، وقد ذكرنا تمام القول فيه فيما قبل هذا، فانظره هناك ».

٦- تتبع ألفاظ سيبويه:

أحيانا لايكتفي المؤلف بالمراد من كلام سيبويه، بل يتجاوز ذلك إلى تحقيق ألفاظه، والنظر في ما تحتمله من معانٍ، فمن ذلك ما علقه على قول سيبويه: « (جَنَعْدَل وشَنَافِر وخَدَرْنَق) لقلّتها في الكلام » حيث قال[1]: « يريد: أنّ هذه الأمثلة لّما قلّت في الكلام، ولم تقع الزّوائد موقع النّونات فيها، حكم فيها بالأصالة في النّون. ويمكن أن يريد بقوله: (لقلّتها): لقلّة هذه الأمثلة مزيدة فيها النّون، ويكون هنا قوله بمعنى (قلّ) التي تقع يقينا محضا مجازا، كما وقعت في قوله: مررت بأرض قلّما تنبت إلاّ القَفْعَاء والحَسَك، أراد: ما تُنبت؛ لأنّ (فَنْعَلَلا وفَنَاعِلا وفَعَلْنَلا) كلّهنّ لم يذكرهنّ فيما تقدّم ».

وقد يتتبعها لوجود علة في تركيبها، من ذلك ما علقه على قول سيبويه: « فيما لم يكن بعدُ » حيث قال[2]: « لفظ كثير الاستعمال، وظاهره التناقض؛ لأن (لم يكن) ماضٍ، و(بعد) للآخِر، فكأنّ معناه معنى (قام زيدٌ غداً)، وهذا لايعقل، فكان الشيخ أبوعلي فيما حكي عنه إذا أتاه مثل هذا يضمر له أبداً فعلاً مستقبلاً،

(١) انظر ص ٤٨٧.

(٢) انظر ص ٢٦٣، ٢٦٤.

فيقول فيمن قال: لم يكن بعدها كذا: كان يعمل. وهذا إضمار لادليل عليه، فالقول به ليس بالصواب، وهو غلطٌ، وذلك أن (بعد) إنما هي للآخِر، أي: بعد شيء متقدم، فقد يكون الشيء المتقدم ماضيا؛ ألا ترى أنك تقول في يوم الجمعة: فعلت هذا بعد يوم الاثنين، وأنت تريد يوم الثلاثاء، وقد تقدم، فلا يشترط في (بعد) أن يكون فيما لم يقع، إنما يكون بعد متقدم، وذلك المتقدم يكون ماضيا، وغير ماض ».

٧- إيضاح ما غمض أو أشكل من كلام سيبويه:

وقد أبان عن هذا النوع من الشرح بقوله[(١)]: « ومعنى كلام الإمام أخيرا: إنما فسّرته وإن كان دائرا بين الناس كثيرا؛ لأنه يضعف تفسير البيِّن؛ لأنه يُحكى كأنه تفسير للتفسير؛ لأن الذي يطلب تفسير اللفظ الخفي عنده يُفسَّر له بالأمر الواضح عنده، فإذا سأل عن تفسير الواضح لم يجد له أوضح منه يُفسَّر به؛ إذ طباع التفسير أن يكون بالجليّ للخفيّ بالنسبة إلى المفسَّر له ».

وقد مرّ في الفقرة الثانية من طريقته أنّه لم يشرح بعض الأبواب لوضوحها، كما قال، واكتفى بالتنبيه على ما رأى أن ينبه عليه، واستهل باب الوقف في أواخر الكلم المتحركة في الوصل بقوله[(٢)]: « الباب هو واضح من كلامه، وفيه ما يتكلم عليه ».

كما اعتنى المؤلف بالمواضع المشكلة من كتاب سيبويه، وصرف جزءا من

(١) انظر ص ٢٨١، ٢٨٢.

(٢) انظر ص ١٠٩.

همه في حلّها ورفع الإشكال عنها، من ذلك قول سيبويه: « تقول: ألا إنّه ذاهبٌ؛ ألا بلى ». قال المؤلف[1]: « موضعٌ مشكلٌ، وتفسيره: إذا أردت أن تقول في جواب من قال: ليس زيدٌ بذاهب، فأردت أن تقول: ألا إنه ذاهب، تقول عوضٌ عن هذا، ألا بلى، أي: ألا بلى هو ذاهب ».

٨- دفع التناقض عن سيبويه والفهم الخاطئ لنصوصه:

وقد مر قبل قليل مثال لدفع التناقض، وهو المثال قبل السابق، ومن ذلك أيضا قوله[2]: « قال في زيادة الميم: إنّ (دِلْقِماً) (فِعْلِم) والميم زائدة، وجعلها هنا أصلا على (فِعْلِلٍ)، واستدلّ بـ(الدِّلْقاء) وهي من النوق التي تَكسَّرَ فوها وسالَ مَرْغُها وهواللعاب، وكذلك (الدُّلُوق)، فاستدلّ سيبويه-رحمه الله- هناك بالاشتقاق، فجعْلُه هنا رباعيّاً معترَضٌ، ولاشكّ أنّ الإمام لايتناقض في أقلّ من ثلاثة أوراق، والذي يظهر-والله أعلم- أنه أدرج في هذا الفصل الأصلي والملحق به إدراجا غير مبين؛ اتّكالا على ماتقدّم ».

٩- بيان الوجه الصحيح لكلام سيبويه ودفع الخطأ عنه:

من ذلك ما شرح به قول سيبويه: « وأمّا (الهُمَّقِعُ والزُّمَّلِق) فبمنزلة (عَدَبَّس) » حيث قال[3] « يريد: أنهما في القولين، هذا في أنّ الميم الواحدة في كلّ كلمة منهما زائدة؛ لأنهما ليس لهما مثال في الأصول، والتضعيف لايلزم لهما، فدلّ ذلك على أنهما من أبنية الزوائد.

(١) انظر ص ٢٧٩.

(٢) انظر ص ٣٨٢.

(٣) انظر ص ٤٩٧، ٤٩٨.

وزعم أبوبكر بنُ طاهر: أنّ مرادَه أنّ القولين -قول الخليل وقول غيره- متّفقان فيهما في المزيد من المضاعفين لكونهما لايوجد لهما نظير يحملان عليه.

وهذا الذي زعمَه وتوهَّمَه ليس بشيء؛ لأنه لو كان الأمر كما زعم لم يختلفا أيضا في (سُلَّم)؛ لأنه ليس في الكلام (فُعْوَل ولافُوعَل)، وكذلك لم يختلفا في (خِدَبّ)؛ لأنه ليس في الكلام (فِعَوْل ولافِعَلْو) أصلا، ولاشيء من هذا النّحو. وإذا تبيّن هذا صحّ أنّ مراده ما تقدّم من أنهما متفقان في أنّ إحدى الميمين زائدة منهما؛ لكونهما لامثال لهما في الأصول، ولزوم التّضعيف لهما، فدلّ ذلك على أنهما من أبنية الزوائد ».

١٠ - إصلاح عبارة سيبويه:

إذا رأى المؤلف عبارة لسيبويه فيها نقص ظاهر مثلا، فإنّه لايتعصب له ويذهب بعيداً في تخريجها، بل يشير إلى ذلك بكلّ وضوح، من ذلك قوله[١]: « وقوله: (ولابعد ساكن) ليس على الإطلاق؛ ألاترى أنّه تُخفَّفُ بعد السّاكن إذا كان ألفاً، نحو (هَنَا)، فقد كان ينبغي له أن يقول: ولابعد ساكن إلاّ أن يكون ألفاً ».

١١ - الإشارة إلى إصلاحات العلماء:

من ذلك قوله[٢]: « وفي كتاب الأستاذ من إصلاح ابن طاهر (المُفْتَتَن). وهو بيّن إن صحّت به روايةٌ، وانتظم معه أبيات الرّجز ».

---

(١) انظر ص ٨٨٤، ٨٨٥.

(٢) انظر ص ٩.

١٢- العناية بنسخ كتاب سيبويه:

يعتني المؤلف بنسخ كتاب سيبويه عناية ظاهرة، فيشير إلى زياداتها، ورواياتها، ويرجح بينها أحيانا، وينبه على صحة الرواية، ولو رأى أنّ هناك خطأ أشار إليه على الرغم من اتفاق الروايات عليه.

فمن الإشارة إلى زياداتها قوله[1]: « ثبت في كتاب الأستاذ بعد المشيئة والمحمية: وقالوا: المزلة ».

ومن إشاراته إلى الروايات والترجيح بينها قوله[2]: « وفي كتاب الأستاذ أبي عليّ -رحمه الله- العتيق المقروء على الرّباحيّ: (أقرب من البيان والأصل إذا ألزم).

فالرّواية الأولى واضحة، أي: لمّا صحّت الواو في شقاوة لم تكن طرفاً؛ لأنّ تاءَ التّأنيث حرفُ الإعرابِ انتقل إليها وصارت الطّرف، فأحرى أن تصحّ هنا؛ لأنّه منعه عن الطرفيّة حرفان، وفي ذلك حرفٌ، فالبيان والأصل له ألزم.

وعلى الرّواية الأخرى، فيكون معناه هذا وزيادة، أي: البيان في هذا أولى لما تقدّم من أنّ الحائل هنا بين أن يكون حرفُ العلّة طرفا حرفان، وهناك حرفٌ واحدٌ، مع لزوم هذا الحائل، وعدم ذلك؛ لأنّ تاء التّأنيث ليست الكلمة مبنيّةً عليها، هذا أصلها فإن جاء شيءٍ فخارج، فتدبّره ».

(١) انظر ص ٢٢.

(٢) انظر ص ٦٣٤، ٦٣٥.

وقوله[1]: « ورأيت في بعض النسخ: فَتح، بفتح الفاء، مبنيا للفاعل، وهو أقرب وأقل تكلفا ».

وقوله[2]: « ثبت في بعض النُّسخ: وما كانت زيادتُه ياءً آخرةً. وهو أحسن؛ لأنّ مرادَه أن يتكلّم في (اسْلَنْقَى)؛ أوَلا ترى إلى قوله: (أو كانت الياء آخرة زائدة)».

ومن إشارته إلى الروايات دون ترجيح، وإنما التقوية قوله[3]: « ويقويه رواية: (وفتحت الياء) ».

ومن إشارته إلى صحّة الرواية قوله[4]: « هذا وقع في النسخ كلها، وكذلك في نسخة الأستاذ المقروءة على أبي عبدالله الرباحي راوية الكتاب ».

وقوله[5]: « وكذا وقعت الرواية في جميع النسخ ».

وقوله[6]: « وهذه الحكاية في الكتاب كذا وجدت في كلّ نسخه ».

ومن إشارته إلى ما وقع في بعض النسخ من أخطاء قوله[7]: « ثبت في بعض النسخ العتاق: مَنْجنون بالنون، وهو خَلفٌ، وقد قدّم أنه (فَعْلَلُول) قبل هذا بنحو

---

(١) انظر ص ٥١.

(٢) انظر ص ٣٨٠.

(٣) انظر ص ٤.

(٤) انظر ص ٦.

(٥) انظر ص ٩.

(٦) انظر ص ٨٠٨.

(٧) انظر ص ٣٨٦.

سطرين، وقد عاود ذلك في أبواب العلل، وإنما الصّواب ضبطه بالقـــاف، فيكـــون (فَنْعَلُول) كما أنّ (مَنْجَنِيق) (فَنْعَلِيل). قال الزُّبيدي: روي: مَنْجَنُـــوق ومَنْجَنيـــق. وهو الصّواب ».

وقد يقع الخطأ في النسخ كلها، ومع ذلك فالمؤلف لايتردد في الإشارة إليـــه وتصحيحه، كقوله[1]: « قوله: (وبنات الياء في جميع هذا في الإتمام كبنات الـــواو في ترك الهمز، والهمز).

كذا ثبت، والصواب: وفي ترك الهمز، والهمز. وسقطت الواو من (وفي ترك الهمز) وهما من الناسخ ».

وقد وقع هذا الخطأ الذي أشار إليه في نسختي الكتاب اللتين بـــين يـــديّ: بولاق وهارون.

١٣- عدم العناية بالتعاريف:

والسبب الظاهر في ذلك أنّ المؤلف لايصنف كتاباً تعليميّاً إنّما يشرح كتاب سيبويه، وهو ليس كتابا تعليمياً أيضاً، فالمؤلف عادة يقتحم الباب الـــذي يتحـــدث فيه بمقدمات توضحه أو تلخصه أو تربطه بما قبلـــه، أو يـــدخل في نـــص ســـيبويه مباشرة، ويدلّ على قلّة عنايته بالتعاريف، أنّ باب الإمالـــة مـــثلاً اســـتهله بقـــول سيبويه: « والألف تمال إذا كان بعدها حرفٌ مكســـورٌ ». ثمّ شـــرحه بقولـــه[2]: « موجبات الإمالة: الكسرة والياء. والإمالة علـــى حســـب تفاصـــيلها. والقصـــد

(١) انظر ص ٥٨٩.

(٢) انظر ص ٦٤.

بالإمالة: المناسبة، وأن يكون العملُ من وجهٍ واحدٍ، والألف تُشبه الياء، فــأرادوا أن يُقرّبوها منها في النّطق.

فالألف تُمالُ إذا كانت بعدها الكسرةُ، ولايمكنُ أن تليها إلاّ وهــي بعــدُ؛ لأنّ الألف تطلب بانفتاح ماقبلها، ولذلك لم يُنْحَ بها نحو الــواو إذا كــان بعــدها ضمّة؛ لعدم المناسبة، ولأنّه لايُمكن أن تُقرّب نحو الواو ويبقى فيهــا مــن نطــــق الألف، بل تنقلب واواً، بخلافها إذا أملتها نحو الياء، وهذا ممّا يقــوّي شبه الألــف بالياء؛ هذا لما بعدها من الكسرة.

وتُمال للكسرة التي قبلها وبينهما حرفٌ؛ لأنّه حاجزٌ غيرُ قــويّ، كقلبــهم السّين صاداً في (صَبَقْت)؛ طلباً للمناسبة، وكذلك إذا كان بينهما حــرفان أحدهما ساكنٌ لضعف فصل السّاكن، كما لم يُفصل في (صَوِيق).

وممّا تُمال إليه لأجل الياء الألفُ المنقلبة عن التي هي لام، وكــذلك المنقلبــة عن الواو لّما كانت تنقلب هنا ياء في مالم يُسمّ فاعله، وتنقلب إذا صارت رُباعيّــة أيضا ياء، وتُقلب في نحو (عصا، وقنا) ، فالياء هنا -أعني موضع اللام- تُقلبُ عــن الواو، هذا مالامه واوٌ فِعْلا، فإن كان اسماً لم يُملْ إلاّ شاذّاً قليلا؛ لعدم العلّــة الــتي لأجلها أميل مامضى من الفعل ».

لاحظ المقدمة التي وضعها المؤلف ثمّ التفصيل، فقد اعتنى بكــلّ مــا يتعلــق بالإمالة إلاّ التعريف، وقد كان ينتظر مع المقدمة التي وضعها أن يعرف الإمالة.

ومثل ذلك استهلاله باب « الوقف في آخر الكلم المتحركــة في الوصــل »،

بقوله[1]: « القياس في الباب في الوقف أن يكون على السّكون؛ لأنّه أوّلُ السّكوت الذي ينقطع فيه عمل اللسان ويسكن، كما أنّ الابتداء كان بالمتحرّك؛ لأنّه أوّل الكلام الذي هو بحركة اللسان وتصرّفه، فأجروا الطرفي مجرى سائرهما من استعمال الرّوم والإشمام والتّضعيف والنّقل فإنه على مذهب غيره في السّكون، إلاّ أنّه أراد الفرق بين مايعرضه سكونه في الوقف وبين مايلزمه السّكون في الوصل والوقف على مذهبهم في التّنبيه على الأصول.

فعمل الإشمام أضعفها؛ لأنّه للشّفتين لاللّسان، ولايكون إلاّ في الرّفع أو الضّمّ؛ لأنّ ضمَّك شفتيك يمكن مع وضع لسانك في أي موضع من الحروف شئت فتشير بهما إلى موضع الضّمّة؛ لأنّها من الشّفتين، فيمكّن النّاطقَ أن يضمّ شفتيه فيرى المخاطبُ ذلك. وأمّا الكسرة والفتحة فإنّ مخرجهما لايراه المخاطب؛ لأنّ مخرج الكسرة من وسط الفم، ومخرج الفتحة من الحلق.

وأمّا الرّوم فهو أيضاً يشعر بالحركة التي كانت في الوصل مع أنّه يُدركه الأعمى والبصير، فهو يزيد على الإشمام بياناً؛ لأنّ الإشمام يكون في حقّ البصير دون الأعمى، والرّوم يكون في حقّهما، وهو إضعاف الحركة لاسلبها بالجملة، وعمل الرّوم يمكن في الحركات كلّها، إلاّ أنّ يكون المنصوب منوّناً؛ لأنّه يُعوّض من تنوينه ألفٌ فتبقى الحركةُ التي كانت قبلَ التّنوين على ماكانت عليه، وإنّما احترزنا من مثل (أحمدَ) في المنصوب فإنّه يجوز فيه الرّوم ».

فترى كيف تكلم على الإشمام والروم، دون أن يعرفهما، وإن كان التعريف

(١) انظر ص ١١٧.

مستفاداً من كلامه.

ولايعني ما ذكرته إهمال المؤلف للتعريف بشكل تام، وإنما كما قلت: قلة العناية، ومن هذه القلة تعريفه ما يحكم عليه بالزيادة فقال[1]: « وما يحكم عليه بالزيادة هو: ماتؤدي أصالته إلى عدم البناء، ومايسقط في تصريف الكلمة، وماتكثر زيادته في موضعه الذي هو فيه، مثل (أفْعَل)، ونحوها ».

١٤- الإشارة إلى القضايا التي سبقت:

وهذا في الغالب، من ذلك توجيهه تخريج سيبويه لـ« ميسور » بأنه « مفعول » بقوله[2]: « كان أصله: إلى وقت يَسَر فيه ماله أن يحضر؛ لأنّه إذا يَسَر مالهُ، فقد أيسر هو، ثمّ بُني منه بنية المفعول، وأقيم المجرور مقام المفعول، فقيل: ميسورٌ فيه، ثمّ اتسع فيه وعدّيَ الفعل إليه، وقيل: ميسورٌ، ورفع ضميره، والأوقالت يتّسع فيها مطّرداً، وقد تقدم في أول الكتاب ».

ومنه قوله[3]: « وقد بيّنا في باب مالاينصرف أن قول الإمام في الباب الأول: (قد ينصرف في المذكّر) (قد) فيه للتقليل، وإن كانت قد دخلت على المضارع ».

وقوله[4]: « وأمّا الكلام في همزة (ايمن) فقد تقدّم ».

وقوله[5]: « وقد كان علل نظار وبدادِ بعلة زائدة على مجيئه على الأصل في

(١) انظر ص ٤٣٢.

(٢) انظر ص ٣٤.

(٣) انظر ص ٢٠٨.

(٤) انظر ص ٩٠.

(٥) انظر ص ٩٢.

باب الانصراف، وقد تقدم ».

١٥- الإشارة إلى القضايا التي سيجيء شرحها في أبواب لاحقة:

وهذا في الغالب، من ذلك شرحه قول سيبويه: « وأمّا (تَقَـيَّسَ، وتَنَـزَّرَ) » بقوله[١]: « فصله عنه، وإن كان حمله على المطاوعة كـ« تَمَعْـدَدَ » لـوجهين: أحدهما: أنّه لم يجئ فِعْل هذا الذي طاوعه، ولذلك قال: كأنّه قال: تُمِّـمَ فتَـتَمَّمَ. والآخر: أنّ معناه معنى آخر: وهوالذي دخل في القوم وليس منه، وهو من معـاني (تفعّل)، وستراه إن شاء الله ».

ومنه شرحه لقول سيبويه: « وقالوا لـيس، و لم يقولـوا: لاس » بقولـه[٢]: « يعني: أنّه أيضا مما شذ في إعلاله، كما لم يجيء علـى طريقـة الأفعـال في أن لم يستعمل منه مضارعٌ، فحرف تصريفه؛ ليناسـب الشـذوذ، وسـتراه في أبـواب التصريف ».

ومنه قوله[٣]: « و(صار) لأنّه (صير) أيضاً (فَعِلَ) بدليل (صِـرت)، وهـذا ستراه في التصرف ».

١٦- تقسيم المسائل وترتيبها:

وذلك في مواضع كثيرة متنوعة، فمنها ماكان للعلل كقوله[٤]: « علل الفرق بين اللام والفاء، و لم فتحت اللامُ ماقبلها و لم تفتح الفاءُ مابعدها بأمرين: أحـدهما:

---

(١) انظر ص ٥.

(٢) انظر ص ٥٧.

(٣) انظر ص ٦٦.

(٤) انظر ص ٤٩.

أنّ هذا كالإدغام . . . والأمر الآخر: أنّ اللام قريبٌ من العين. . . ».

ومنها ما كان لمذاهب العرب كقوله[1]: « . . . فالعرب فيه على قسمين: منهم من يحكم له بحكم ما قبله . . . ومنهم من يحكم له بحكم ما بعده ».

ومنها ما كان لاختلاف جنس ما يتحدث فيه كقوله[2]: « النسب إلى ما في آخره ياء قبلها ألف على حسب انقسام هذا الجنس إلى نوعين منه: قسم يلزم الياء فيه إذا سقطت الهاء التي بعدها أن تنقلب همزة . . . ومنه قسم تقع الياء في طرفا بعد ألف، ولا تقلب همزة كقولك: راي، في جمع (راية)، وثاي في جمع (ثاية)، فهذا الضرب فيه ثلاثة أوجه : الهمز . . . ».

ومنها ما كان لإعادة ترتيب كلام سيبويه كقوله[3]: « فأجاب عن ذلك بأمرين: أحدهما: . . . والآخر . . . ».

ومنها ما كان لتلخيص قضية ووضع قانون يضبطها كقوله[4]: « قلت: القانون الذي يضبط هذا، أن تقول: إذا كان المضاعف ثلاثيّا، فإمّا أن تكون عينه ساكنة، أو متحرّكة، فإن كانت ساكنة فالإدغام من غير شرط، نحو (ردّ)؛ لأنه لافاصل من حركة بين الحرفين، وإن كان متحرّك العين، فإمّا أن يكون على مثال الفعل، أو لايكون، فإن كان على غيرمثال الفعل لم يُدغم أصلاً، نحو (سُرُر، ومُدُدٍ، وسُنُن)؛ لأنّ الأسماء بابها ألاّ تعتلّ لخفّتها، وأخفّها ماكان على ثلاثة أحرف؛

(١) انظر ص ٧٣، ٧٤.

(٢) انظر ص ٧٩٤.

(٣) انظر ص ٨٠١.

(٤) انظر ص ٨٠٤.

لأنّه أقلّ الأصول عدداً، فإن كان على مثال الفعل أُدغم، إلاّ أن يكون على (فَعَـــلَ) فإنّه لايُدغم لخفّة البناء نحو (طَلَلٍ، وشَرَر) ».

١٧- التعليل لمعظم المسائل التي عرض لها:

وسيأتي بيان هذا عند الحديث على موقفه من العلة.

وقد يتجاوز المؤلف بيان علة ما ورد عن العرب إلى تعليل عبارات ســـيبويه، لرفع اللبس عنها، من ذلك تعليله قول سيبويه: « التي الياء فـــيهن لام » بقولـــه[1]: « وكان ينبغي أن يقول: الياء والواو؛ لكنه لما كانت الواو ترجع هنا ياء لو تركهـــا رابعة من مثال الفعل، عبّر بالياء؛ لأنه لايكون هنا إلاّ ياء ».

وربما تجاوز ذلك إلى بيان مذهب سيبويه، كشرحه قول ســـيبويه: « هـــذا باب ما يستغنى فيه بما أفعل فعله عن ما أفعله وعن أفعل منه بقولهم: هذا أفعل منـــه فعلا » بقوله[2]: « هذا من كلام سيبويه جرى على ماذكر في أوّل الكتاب من أنّـــه يُتعجّب من (أَفْعَلَ)؛ لأنّه جعل منه (ما أفعلَ فِعْلَه) نحو (ما أجودَ جوابَه)، فجاء ممّـــا استُغني به عن (ما أفعله)، فهو إذاً الأصل، ولو لم يكن كذلك لم يجعله مـــن بـــاب الاستغناء كاستغنائهم بـــ(النّسوة) أن يجمعوا (المرأة) على لفظهـــا، وذلـــك هـــو الأصل، ولاذكره مع (ما أَكْثَرَ قائلتَهُ) التي استغنى بها عن (ما أقيلهُ) الذي هو الأصل له لأنّه من فعل ثلاثيّ، وعن (وَدَعَ) وإن كانوا قد قالوا: يَدَعُ-بـــ(تَرَكَ) ».

وقد يتجاوز ذلك إلى تعليل سبب إدخال سيبويه لهذه المسألة في الباب الذي

---

(١) انظر ص ٢٦.

(٢) انظر ص ٣٩.

يشرحه، كقوله[1]: « ثمّ قال: (وأمّا قوله تعالى: ﴿فلاتَّتَناجَوا﴾ فإن شئت أسكنت الأولى للمدّ).

أي: إن شئت أدغمت فجمعت بين السّاكنين؛ لأجل المدّ الذي في الألف.

فإن قلت: كيف أدخل هذا في هذا الباب؟

قلت: لأمرٍ حسنٍ، وهوأنّ إحدى التّاءين لايلزمها أن تلتقي مع تاء أخرى؛ ألا ترى أنّك تزيل تاء المضارعة، وتقول: يتناجون، وتزيل تاء (تفاعل) وتقول: تُناجوا، فلمّا كان كذلك كان بمترلة « جعل لك » الذي لايلزم أن يكون بعد الأوّل منه مثل (لك)؛ لأنّك تقول: جعل عمرو ».

١٨- الاستشهاد لمعظم القضايا التي تعرض له:

وأكثر شواهده من القرآن والشعر، وسيأتي بيان هذا عند الحديث على شواهده.

١٩- عرض نصوص العلماء وآرائهم:

وهو ممّا تميّز به الشرح، سواء في جمع ما قيل حول قول سيبويه، أو ما قيل حول القضية التي تحدث سيبويه حولها، وقد كان عرضه في أكثر المواضع رائعاً تتلقّاه بالإعجاب، وتستدلّ به على سعة اطلاع المؤلف وأمانته، كقوله[2]: « قال سيبويه رحمه الله: وأمّا (فاعلت) فإنّ المصدر الذي لاينكسر أبداً (مفاعلةٌ)، جعلوا الميم عوضاً من الألف التي بعد أوّل حرف. الكلام إلى آخره.

(١) انظر ص ٨٧٤.

(٢) انظر ص ١٤، ١٥.

قال أبوالعبّاس محمّد بن يزيد: هذا خطأٌ، من قبل أنّ الألــف الزّائــدة بعــد الفاء في « فاعلت » موجودة بعد الفاء من « مفاعلة »، فمحال أن تُعوِّضَ من الثّابت!

قال ابن ولاّد: وجهُ قولِ سيبويه: أنّ المصدر من (فاعلــت) يجــيءُ علــى ضربين: مرّة بحذف الألف الأولى، وهو (الفِعال)، نحو (القِتــال)، فــالألف الأولى محذوفة، وفي (المفاعلة) الألف التي قبل آخر حرف، وهي الألف التي تلحق أواخــر المصادر، فعوّضوا الميم من الألف الأولى التي ذهبت في (الفِعــال)، وجعلــوا الهــاء عوضاً من الألف التي ذهبت من (المفاعلة)، وأوقعــوا العِــوضَ في (المفاعلــة)، ولم يوقعوه في (الفِعال)؛ لأنّ (المفعالة) هي المطّردة اللازمة.

وقال الأستاذ أبوعليّ (ش)-رحمه الله-: إنّما هي قريبٌ من الــذي قــال في سين (أسْطاع)؛ وذلك أنّ هذا لوجاء على الأصل المطّرد في هذه المضارعة لانقلبــت الألف ياءً وتغيّرت، فعوّض من العين الأصليّ المتوهّم، كما عــوّض في (أســطاع) من النّقصان الظّاهر.

وهذا كالذي قال ابنُ ولاّد؛ لأنّ هذه الألفَ لّما لحقها الضّــعفُ بحــذفها في (القِتال)، عوّض من ذلك؛ لأنّ الذي قال (ش)-رحمه الله-: جــاء تعويضــاً ممّــا يلحقه في الأصل ».

وقوله[1]: « ولِمَ جعل تاء الجميع من البنية والذي هو كالجزء من الكلمــة، من دون تاء المفردة، وهما للتّأنيث؟

فقال السّيرافي: لأنّ تاء الجميع تكون مع الألف علامةَ الجمــعِ والتّأنيــثِ،

(١) انظر ص ١٠٩.

فكأنّها دخلت على الألف لاعلى الاسم، وإذا كانت وحـدها فقـد ضـمّت إلى الاسم وهي تنفصل عنه، بخلاف تاء الجمع مع الألف.

قال الأستاذ (ش)-رحمه الله-: قال ذلك -رحمه الله- لأنّ تاء المفـردة مـا قبلها مفتوحٌ لفظاً كـ(ظُلْمَة)، أو تقديراً كـ(مَدْعاة، ولذلك فهي أشـبه بالثّـاني من المركّبين من تاء الجمع؛ لأنّه لايكون ماقبلها إلاّ ساكناً ».

وقد ينقل نصوصا يتمم بعضها بعضا، وقد كان في مقدوره أن يجمع بينـها بلفظه دون الحاجة إلى ذلك، لولا أنّـه أراد أن يرينـا مـاذا قـال هـذا ومـاذا قال ذاك، ويخرج هو بحسن التأليف بينهما، وهذا من أمانته رحمه الله، مـن ذلـك قوله[1]: « (سير): الذي أراد سيبويه (تَفاعلت) التي تطاوع ما يتعـدّى إلى واحـد، نحو (ضارَبَ زيداً فتَضاربا). وأمّا الذي يطاوع مايتعـدّى إلى اثـنين فيتعـدّى إلى واحد، فنحو (فاوَضَنا الحديثَ، وتَفاوضْناه). وأمثاله كثيرة، إلاّ أنّه لم يُـترِّل كـلامَ الإمام عليه.

قال الأستاذ أبوعليّ (ش)-رحمه الله-: وتترِيلُه أنّ الإمامَ علَّل ذلـك بقولـه: ففي (تَفاعَلنا) تلفظ بالمعنى الذي كان في (فاعَلته). ومعناه: أنّ (تفاعلنـا) قـد دلّ على المفعول وأعطاه، وأنّك أوقعت به فعلا وهو بكَ، فلم يطلب زائداً، وهذا إنّمـا كان فيما يطاوع مايتعدّى إلى واحد، فحينئذٍ يدلُّ فاعِلُ (تفاعل) فيه على ما يـدلّ مفعول (فاعَلَ)، وأمّا مطاوع مايتعدّى إلى اثنين فيدلّ الفاعل من (تَفاعَـل) علـى المفعول الأوّل من (فاعَلَ)، ويبقى الثّاني لايدلّ عليه، فيؤتى بـه، ويكـون الفعـلُ

---

(١) انظر ص ١، ٢.

حينئذٍ يطلبه زائداً على الفاعل، ومثاله:

...تَنازعنا الحــديثَ ...

فالفاعل دالٌّ على أنّ (المنازعة) وقعت بينكما في (الحــديث) أوّلاً، لايــدلّ على غير ذلك، فطلبــه الفعــل بعــد عمدتــه فنصــبه. وأمّــا (تَفاعَلْنــا) فــلا يكون إلاّ وأنت تريد فِعْل اثنين فصاعدا، هذا في الأكثــر، وقــد حكــى هــو في آخر الباب أنّه جاء على غير (المفاعلة) ومنه قولُ امرئ القَيس:

تَجاوزتُ أحراساً... ».

فهذان النصان للسيرافي والشلوبين، كان المؤلف يستطيع أن يجمع بينــهما في نص واحد، لولا ماذكرته من رغبته في عرض ما قالا، وإطلاع القارئ على حاجــة الأول للثاني لتتميم المعنى.

ولايعني هذا أن المؤلف ينقل كلّ ما وقعت عليه عينه ورأى فيه مناسبةً، بــل تراه أحيانا يشير إلى ذلك ويكتفي بالإشارة، وهي إشارة تدلّ على ولــوع المؤلــف باستيفاء أقوال العلماء وتحقيقاتهم، ولرغبته في ذات الوقت عدم إثقال الكتاب بعــد أن استوفى المسألة، من ذلك قوله[1]: « وانظره في سر الصناعة، وفي الخصــائص ». وقوله[2]: « ورأيت لأبي العبّاس بن ولاّد فصلاً حسناً فانظره ».

وقوله[3]: « وقد أطنب حذاق هذه الصناعة أبوالفتح ابن جني في كتابــه في

---

(١) انظر ص ٥١٤.

(٢) انظر ص ٥١٠.

(٣) انظر ص ٢٩٩.

سر الصناعة في هذا المعنى ».

وقوله[1]: « وقد علل ابن جني في هذا الموضع تعليلا آخر، تركته خوف التطويل، مع أن هذا التعليل يغني عنه ».

وقوله[2]: « ونظير قول سيبويه: و لم يفعلوا هذا. قول الفارسي في الإيضاح: و لم يفعلوا ذلك في (إذا هيْ).

قال ابن سمحون: وقلّ من يفهم إلى أي شيء أشار بذلك.

قلت: وهو واضح، وانظر كلامه فيه ».

وقوله[3]: « وقد تكلم على هذا الموضع في الإيضاح أبوالوليد الوقّشي، وردّ عليه ابن يسعون وغيره ممن كتب على الإيضاح، فانظر كلامه ».

وربما أوردها ليبين وجهة نظره في قيمة كلّ منها فقط، دون دخول في استدلالات، أو ترجيح قول على آخر مطلقا، بل لكل منها في نظره وجه، من ذلك قوله[4]: « قال ابن طاهر: هذا وجهٌ آخر: جَعَلَ الميم كميم (المَفْعل) لتلحق ببناء المفعول، إلاّ أنّه عوضٌ من الألف الأولى، والهاء عوضٌ من الألف الأخيرة التي كانت ينبغي أن تكون علّة هذا المصدر لو لم يلزم طريق المفعول.

قال (ش)-رحمه الله-: إنّما معناه أنّه ذكر « مفاعلة »، ووجّهها، ثمّ قال:

---

(١) انظر ص ٥٨٩.

(٢) انظر ص ١٥٦، ١٥٧.

(٣) انظر ص ٨٧٧.

(٤) انظر ص ١٦.

وهؤلاء مع هذا التّوجيه جعلوه مخالفةَ الأصل، كـ« فَعلت ».

والذي قاله أنظم، والذي قاله ابن طاهر أفيد. فتدبّره ».

ومنهقوله(١): « وهذا ظاهرٌ بادئ الرأي، والذي قاله الإمام أرجح ».

وقوله(٢): « وهو أظهر ».

وربما أوردها لتغليطها والرد عليها، من ذلك(٣): « السّيرافي: وفيه عندي وجهٌ آخر: ذلك أنّ من العرب من يُسكّنُ الحرفَ الذي يبقَى بعد المحذوف من المجزوم، فيقال: اشترْ ثوباً، واتّقْ زيداً، قال:

ومَنْ يتَّقْ فإنّ اللهَ معْهُ

وقال:

قالتْ سُليمَى اشترْ لنا سَوِيقا

وهذا الذي ذكره أبوسعيد غلطٌ، وليست هذه من النّمط الذي ذكر؛ فإنّ التّسكين فيما ذَكَرَ إنّما وجهُه أنّهم أجروا المنفصل كالمتّصل، فأُسكِن (واتّقْ) ».

٢٠- الانفصال عن الاعتراضات الواردة على سيبويه:

وقد تنوعت الاعتراضات فبعضها على اللفظ، وبعضها على الرأي، وبعضها على التعليل، وبعضها استدراك على مافات سيبويه، فمن الاعتراض على

(١) انظر ص ٨٩.

(٢) انظر ص ٩١.

(٣) انظر ص ١٠٢. هذا بالإضافة إلى مواضع أخرى كثيرة جلها في معرض الدفاع عن سيبويه.

اللفظ والانفصال عنه قوله[1]: « وأمّا قوله: ففرّقوا بينها وبين تاء (سَنْبَتَةٍ).

السّيرافي: هو سهوٌ؛ لأنّه يعني التّاء الأولى، وهي لا يوقف عليها، وإنّما كان ينبغي أن يقول: سَنْبَت.

وهذا قريبٌ وإنّما يُريد الإمام: فرّقوا بينها وبين تاء « سَنْبَتَة » لو وقف عليها. والمحكي أنّها: سَنْبَتَة، أوسَنْبَةٌ وسَنْبٌ، لاسَنْبَت. كُراع: ويُقال: عشنا بذلك سَنْبَةً، أي: حِقْبة. وفي (المختصر): السَّنْبَةُ: الدّهرُ ».

ومن الاعتراض على الرأي والانفصال عنه قوله[2]: « قوله: فسألته عنها فيمن خفّف، فقال: أُويٌّ، كما ترى.

قال أبوعثمان –رحمه الله–: قوله: أُويٌّ بالهمز، لابدّ منه، خطأ؛ لأنه يمكن أن يقول: وُوي، وذلك أن يراعي الأصل، وهو « وُؤي »، بالهمز في العين، فإنّك إذا فعلت هذا لاتهمز أصلا، كما لاتهمز مع وجود الأصل؛ لأنه لايجتمع همزتان في كلمة واحدة. ويدلّ على أنّ مراعاة الأصل جائز أنّك لاتقول: أُيٌّ، بإبدال الواو التي هي همزة ياء وإدغامها في الياء الآخِرة؛ لأنه متى اجتمع لهم واو وياء وسبقت إحداهما بالسّكون وجب عليهم قلب الواو ياءً، لكن لم يقلبوا هنا على أن راعوا الأصل، كما لايقلبون مع وجود الأصل. ومثل هذا أيضا قولهم: وُوري، ونقل هذا إلى مراعاة (واري). فكذلك أيضا هذا إن أنت راعيت الأصل أصلا، و إن راعيت اللفظ قلبت كما قلبت في (أُوري) حين راعيت اللفظ. وإنما تكون الهمزة

(١) انظر ص ١٠٩، ١١٠.

(٢) انظر ص ٥٠٧–٥١٠.

بدلا منها لو كانت الواو غير عارضة. كذا قال أبوعثمان المازني، وهو قولٌ ظـاهرٌ جدّاً.

والجواب عن قوله هذا أن تقول: إنّ مراعـاة الأصـل في تصـحيح الـواو الساكنة وبعدها الياء، وتصحيحها أوّلا ومعها واو أخرى على غـير قيـاس، مـن جهة ترك مراعاة اللفظ خاصّة؛ إذ في ذلك مراعاة المعدوم على غير قياس، فيجـب ألاّ يكون إلاّ حيث وجدت، ولايقاس عليها، وعلى هـذا يجـب أن يقـال: أُويٌّ، بالهمز لاغير.

وقد ردّ قول أبي عثمان هذا أبوبكر بن طاهر بقولٍ غير هذا، وهو أن قـال: راعوا الأصل في تصحيح الواو الساكنة وبعدها الياء؛ لأنهما ليسا مثلين، وإن كـان اجتماعهما لذلك ليس فيه وجهٌ من الاستثقال مافي اجتماع المثلين، فالهمزة والـواو قريبتان من حكم المثلين، فلمّا زاد ذلك نقلت الهمزة واوا، فثقل اجتماعهمـا؛ لمـا فيه من اجتماع المثلين، فقوي القلب. فاعترضه رحمـه الله بــ(وُوري). واعتـذر عنه بأن قال: أنس له بوُولَى.

وهذا الذي اعتذر به ضعيف؛ فإنه كما أنس له (بوُولَى)، فـ(وُويٌّ) أنـس له بـ(وُوري). وإنما يجب أن يكون الرّدّ بما قدّمناه.

وقد ردّ بعض النّحويين على سيبويه رحمه الله- بأن قال: إنّ (أُوي) خطـأ في لغة من لغته التخفيف، فإنه يؤدي إلى الهروب من الهمـزة السـاكنة إلى الهمـزة المتحركة المضمومة، والهمزة الساكنة أخف، فيكون فيه الهروب مـن خفيـف إلى ثقيل، وهو نقض الغرض.

وهذا الذي قاله ليس بشيء؛ فإنه إنما هو فرارٌ عن الهمـزة السـاكنة إلى واو ساكنة، والواو الساكنة أخفّ من الهمزة الساكنة، ولمّا هربنا من الهمزة السـاكنة إلى الواو الساكنة هربنا من الـواو المضـمومة إلى الهمـزة المضـمومة، وإذ الهمـزة

المضمومة أخفّ من الواو المضمومة، فإذاً إنّما هربت من ثقيل إلى خفيف. ورأيت لأبي العبّاس بن ولاّد فصلاً حسناً فانظره ».

ومن الاعتراض على تعليله والانفصال عنه قوله[1]: « قال-رحمه الله-: وأمّا مصدر (تفعّلت) فإنّه (التّفعُّل) الكلام.

اعترُضَ تعليلُه ضمَّ العينِ بأنّه لوفُتحَ لأخرج عن أبنية الأسماء: بأنّ الضمّة تخرجُه عن جميع أبنية الكلام، فأولى أن يدخلَ فيما هو موجودٌ في بعض أنواع الكلام من أن يخرجَ إلى ماليس فيه!

والجواب: أنّ الإمام إنّما أراد: لّما كان « تفعَّلَ » بناءً يختصُّ بالفعل، وأبنية الأفعال غير أبنية الأسماء في مواضع، أرادوا أن يختصّوا هذا ببناء، وبسطوا له لئلاّ يتركوه في بناء اختصّ بالفعل و لم يوجد للأسماء.

ومن الاستدراكات والانفصال عنها قوله[2]: « هذا الباب هي ما زيدت في الفعل، فيه الزّوائد لالمعنى خاصّ كالأبواب المتقدّمة، بل لمعنى التّكثير والمبالغة فقط؛ لأنّ الأصل: لايُزادُ حرفٌ إلاّ لمعنى، وأدخل في جملته ما لم يُستعمل بغير زيادة، و لم يُستعمل من ثلاثي (ابهارَّ القمرُ): كثر ضَوؤه.

فاعترضَ ابنُ الطّراوة بقولهم: بهرَ القمرُ السّماءَ. وهذه غفلةٌ منه؛ فإنّ الإمام إنّما أراد أن يستعمل منه ثلاثي بمعناه، فلم يقل في (اقطارَّ النّبتُ): قطرَ، وكذلك هذا لم يُقل في (ابهارَّ القمرُ)، غير معدًّى: بهرَ القمرُ، غير معدّى، بمعنى كثر ضَوؤه،

---

(١) انظر ص ١٣.

(٢) انظر ص ١١.

بل: بهرَ السّماءَ القمرُ، أي: غلب ظُلمتها بضوئه. فتدبّره ».

ومع ذلك فقد كان المؤلف يعترض على سيبويه حينما لايجد بدّا من ذلك، ويشير إلى أن ما ذكره يوجد ما هو أحسن منه، إلا أنه عادة يوجه كلام سيبويه، من ذلك قوله(١): « وزعم الإمام أن الياء في النّصب والجرّ في التثنية والجمع الذي على حدّها مبدلةٌ من واو.

وإنما كان الأليق أنّ يقول: إنّ الياء في الجر أصل؛ للمناسبة التي بينها وبين الجرّ، وإنّ الياء التي في النصب بدلٌ من الألف. وأمّا أنّ الواو أصل في الجر والنصب اللذين يكونان في التثنية والجمع الذي على حدها فيعسر النظر فيه، ووجهُه -والله أعلم-: أنّ الذي أجرته العرب مجرى الجمع فجمعته بالواو والنون في الرفع، والياء والنون في النصب والجرّ، إنما الأصل فيه الواو؛ ألا ترى أنهم يقولون: ثلاثون، أربعون، ومن هذا ينقلب إلى الياء؛ ألا ترى أنّ إعراب الجمع إنما هو بالتغيير والانقلاب، فصارت الواو أصلا في الجمع، والياء على هذا بدل منها، هذا حكم الجمع.

وأما التثنية فأصلها الألف في الرفع؛ ألا ترى أنك تقول: اثنان واثنتان، فمِن هذا أيضا ينقلب، فقد كان حقُّه أن يقول: إنّ الياء بدل من الألف؛ لكن الألف في التثنية بدل من الواو التي تكون مغيرة، فالبدل في الحقيقة إنما هو من الواو ».

ومنه قوله(٢): « ففي استشهاد الإمام -رحمه الله- بالبيت على هذا إشكالان:

(١) انظر ص ٢٩٢، ٢٩٣.

(٢) انظر ص ٦٥٠.

أحدهما: أنّه يمكن أن يكون من (عاطت تعوط عُوْطَطًا)، فكيف جعلها منقلبةً، ومااالذي دعاه إلى ذلك؟

فقيل: إنّما سمعه ممّن لغتُه الياء، ولذلك قال: سمعنا من العرب من يقول: تَعَيَّطَت، فقال: فكأنّه سمع من يقول: تعيَّطت، ويقول البيت.

فنقول: هب هذا، ففيه إشكالٌ آخر، وهو أنّه ليس في سماعه (تعيَّطت) مايدلّ على أنّه من الياء، ويمكن أن يكون من الواو، إلاّ أنّه (تَفَيْعَلَ)، فانقلبت الواو بسبب سبق الياء لها ساكنةً، وهذا مشكل، ولايمكن أن يكون الإمام سمع مصدرها فاستدلّ بذلك على أنّه (تَفعَّلَ)؛ لأنّ مصدر (تَفعَّلَ) (تفعُّل)، مثل مصدر (تدحرجَ)، وقد نصّ هو عليه، ومصدر (تفيعل) (تفعُّل)، فلا يظهر الفرق ».

وربما أيد اعتراضه بكلام سيبويه، إلا أنه يوجه كلام سيبويه ويخرجه، من ذلك قوله[1]: « وقال في تعليل امتناع أن يضمَّ حرف المضارعة حملا على ضمّ ثاني (فَعلَ) كما كسروا: فكرهوا الضّمّتين، ولم يخافوا التباس معنيين فعمدوا إلى الأخفّ، ولم يريدوا تفريقاً بين معنيين كما أردت ذلك في (فعِل). وهو مشكل لأنّه لم يُقصد في (فعِل) تفريقٌ بين معنيين، وقد قاله هو حين علل لِمَ لَمْ يكسر الياء فيه، فإنّما يريد: فلم يفرّقوا بين ما (فَعلَ) منه مكسورا وبين ما (فَعلَ) منه مفتوحا وبين ما (فَعلَ) منه مضموماً، كما فعلوا ذلك بين ما (فعلَ) منه مكسورا وبين ما (فعلَ) منه مفتوحا، ولو لم يقصد المعاني التي تغيّر مقاصد القائلين فليس بتعليل، بل التّعليل الاستقبال مع عدم الالتباس، وليس المعنيان هنا كالمعنيين في

(١) انظر ص ٦٢.

قوله: و لم يخافوا إلباس معنيين. فتدبّره فبه يصحّ الكلام ».

وربما كان اعتراضه تلميحاً، وذلك بالإشارة إلى أن قوله خلاف المشهور، كقوله: « قوله: وأَتْهَم؛ لأنّه من التّوهم.

المشهور في (أَتْهَمَ) أنه بمعنى صار تهاميّاً ».

٢١- الانفصال عن الاعتراضات الواردة على بعض أعلام النحويين:

ولدينا في هذا الموضوع مثال يحسن عرضه والوقوف على ما فيه؛ لأنّ دلالاته كثيرة، فهو من جانب يدلّنا على حرص المؤلف على بيان الخطأ من الصواب في أقوال العلماء، ويدلنا من جانب آخر على رغبته في إنصاف أولئك العلماء وعدم تحميلهم ما لم يقولوا، فمخالفتهم في الرأي واردة، لكن أن ندّعي جهلهم، فلا، ويدلنا أيضاً على طول نفسه، وسعة اطلاعه، وشيء من طريقته في عرض المسائل والاحتجاج.

وإليك المثال بتصرف اقتصرت فيه على أقل ما يمكن، وحذفت أكثره[1]:

« قال المؤلّف-رحمه الله-: جعل الخليل لم أَبَلْ اعتلالا على حدته، وجعل اعتلال (لم أبَلِهِ) اعتلالا آخر. وقد غلِطَ أبوعليّ الفارسي، وجعل (لم أبلْ) و(لم أبلِه) علّتهما معاً واحدة.

ومعنى كلام الخليل أنّهم يقولون: لم أبالِ، على ماينبغي، ثمّ إنّهم يدخلون التّاء لبيان الحركة في الوقف، فيصير في الحذف (لم أبالـه)، ثمّ يحذفون الألف لضرب من التّخفيف، كما حذفوا من (عُلَبِط)، وكما حذفوا ألف (احمرّ)،

(١) انظر ص ٧٥٨-٧٦٤.

وواو (غَدٍ).

. . . وقال الشّيخ أبوالحجّاج يوسف بن معزوز في كلام لـــه علـــى هـــذه المسألة: يقال: لأبي عليّ، ولمن تبعه على غلطه، وهو أبوالقاسم الزّمخشريّ: أيّ شيء سكّن اللام؟ وأيّ شيء دلّ على سكونها من القياس؟

فسيقول: سكّنت اللام للجزم بعد أن حذفت الياء للجزم.

فيقال له: هذا غير موجود: أنْ يطرأ إعرابٌ بعد إعراب في كلمـــة واحـــدة، ولم تدعُ إليه ضرورةٌ.

فإن قال: دلّ على سكونها حذف الألف.

فيقال له: هل إذا حذفت الألف، فلاتحذف إلاّ لالتقاء الساكنين، أويجـــوز أن تحذف لغير التقاء الساكنين، نحو (احمرَّ، وعُلَبِط، وهُدَبِد)؟

فإن قال: تحذف لكلا الوجهين، أعني: مرّة لالتقاء الساكنين، ومـــرّة لغـــير ذلك.

فيقال له: ولعلّ هذا من المواضع التي حذفت فيها لغير التقاء الساكنين، مـــع أنّه يلزم من يقول هذا الخطأُ من وجهين:

أحدهما: أنّه يلزم أن تعرب الكلمة بإعرابين.

والثّاني: أن تدخل هاء السّكت على ساكن، ولايجـــوز دخولهـــا إلاّ علـــى متحرّك؛ لبيان حركته، أوعلى حرف مدّ ولين؛ لبيانه. هكذا يقول ســـيبويه، وقـــد قال هذا أبوالقاسم الزّمخشري في فصل زيادة الهاء، قال: (والهاء زيدت زيادةً مطّردة في الوقف؛ لبيان الحركة، أوحرف المدّ، نحو: كتابيَهْ، وثَمَّهْ، ووازيداهْ، وواغلامهـــوهْ، ووانقطاع ظهرهِيهْ).

فقد تناقض أبوالقاسم في أن قال: كســـرت الـــلام في (لم أُبَلِـــه) لالتقـــاء

الساكنين، وقال هنا زيدت لبيان الحركة، أوحرف المدّ. فهذا يدلّ على أنّــه كــان مقلّداً؛ لأنّه لم يستقرِ-لتناقض أبي عليّ- وإنّما كان ينقل.

قال ابن جنّي-رحمه الله-: لمّا قال لي أبوعليّ: دخلت الهاء علــى (لم أُبــلْ)، وهي ساكنة، فانكسرت اللام لالتقاء الساكنين، ولم تزد الألف وإن كانت اللام قد انكسرت؛ لأنّ حركة الساكنين غير معتدّ بها؛ لأنّها غير لازمة، قلــت لــه: هــذه الهاء إنّما تدخل لبيان الحركة، واللام كانت قبل دخول التّاء ساكنة على قولك؟

قال: إنّها وإن كانت ساكنةً فأصلها الحركة، قال: وإذا كانت قد دخلت في نحو (ارمِهْ، واغزُهْ)، ولم يُحذف من الكلمة إلاّ حرفٌ واحد، فأنت بإدخالها فيمــا حذف منه حرفان أجدر.

. . . قال المؤلّف-رحمه الله-: وإنّما ذكــرت كــلام أبي علــيّ، وســؤال تلميذه له، وإجابته إيّاه؛ لأنّي رأيت فزعَ النّحويين بالرّدّ على أبي عليّ، وبالاعتراض عليه في هذه المسألة، كلّ ذلك قد عرفه أبوعليّ، وسأله عنه ابن جنّــي، وانفصــل عنه. وكان الذي جرّأ أبا عليّ على مذهبه أنّ الخليل قد علل (لم أُبَــلْ)، واللفظــة هي اللفظة بعينها، فجعل أبوعليّ هذه كتلك، ووجهها على تعليل (لم أبَلْ)، وهــذا وجهٌ.

قال ابن جنّي-رحمه الله-: وقول الخليل في هذا أشدّ انكشافاً مــن قــول أبي عليّ ».

تجدُ في هذا النص أنّ المؤلف وإن قال: إنّ رأي أبي عليّ غلطٌ، ونقل كــلام ابن معزوز، إلاّ أنّه لم يعجبه أسئلة ابن معزوز وإلزاماته أباعليّ، وكــأنّ أبــا علــيّ ذهب إلى ما ذهب إليه عن جهل، ولإثبات ذلك أتى لنا بحوار ابن جني مع أبي عليّ ليثبت معرفة أبي عليّ بما ذكر ابن معزوز وغيره ممن اعترض على أبي عليّ، وأبان من خلالها أنّ أبا عليّ ذهب إلى ما ذهب إليه عن علمٍ وقصــد. وبــالعودة إلى الــنص

كاملا يتضح جهد المؤلف أكثر.

وهذا مثالٌ آخر أذكره لأنّ فيه اختلافاً، وهو في الخلاف بين الخليل والمازني في سبب حذف إحدى يائي « استحييت »، وخلاصة مذهب الخليل: أنّ الحذف لالتقاء الساكنين، وخلاصة مذهب المازني: أنّه للثقل لّما كثر استعماله، وقد احتجّ ابن جني للخليل ورجح قوله، وردّ احتجاج المازني أنّهم يقولون في الاثنين: استحيا، وكان ينبغي أن يقولوا لو كان الحذف لالتقاء الساكنين: استحايا، بقوله[1]: « قال أبو الفتح: ويمكن الانفصال عن هذا بأنّ (استحيا) لّما اطّرد حذف عينه، وشاع، أشبه (افتعل)، فطرد عليه وصرف؛ لأنّ هذا الفعل قد طال بالزيادة في أوّله، فكره التضعيف في آخره، لاسيّما والمضعف من الحروف المعتلة، والتضعيف مكروهٌ في الصحيح في مواضع ».

فعقّب المؤلف بالآتي: « قال المؤلف –رحمه الله– وهذا الانفصال متكلف، والإنصاف أنّ مذهب أبي عثمان أقوى في هذا.

وقال الأعلم: وقول الخليل عندي أولى لقولهم: استحى فلانٌ، والأصل (استحيا)، فحذفت الياء كما ترى، ولاياء بعدها، فلوكان الحذف لاستثقال الياءين لزم (استحيا فلانٌ) بثبات الياء؛ لأنّه لم يجتمع فيه ياءان.

قلت: وهذا غير لازم؛ لأنّ الفعل إذا دخله حذف لعلة اطّرد فيه الحذف، وإن لم توجد تلك العلة ».

يلاحظ من النص السابق أنّه ردّ على ابن جني بأنّ انفصاله متكلّف، فقط،

---

(١) انظر ص ٧٣٦.

وهذا ردّ فيه تسليم بما قال ابن جنّي، ثمّ ردّ على الأعلم بحجة شبيهة بحجة ابن جنيّ التي وصفها بالتكلف؛ إذ مدار العلّتين على الاطراد. ويبدو أنّ المؤلف لم يعجبه الردّ من الجميع: لاردّ المازني على الخليل، ولا ردّ ابن جنّي والأعلم على المازني، ولو كان ما ردّ به كل فريق هو الحجّة لتساوى القولان عند المؤلف. وإنّما الحجةُ التي يترجح بها مذهب المازني على مذهب الخليل عند المؤلف التعليل الأوّل، ولهذا قال عن مذهبه: أقوى، ولم يقل: الصحيح، أو ما أشبه ذلك، وعليه فالمذهبان عند المؤلف قريبان من بعضهما، ومذهب المازني أقوى، لما علل به من الاستثقال لكثرة الاستعمال، لا لما ألزم به الخليل؛ لأنّ الإلزام نفسه واردٌ عليه أيضا. والله أعلم.

٢٢- العناية بالغريب:

فقد كفى المؤلف قارئه عناء البحث في كتب اللغة عن معاني الألفاظ، وضبطها، والتنقيب عن الروايات فيها، وقد كان لكراع النمل نصيب أكبر من غيره، حتى أنّ المؤلف يعتمد على أكثر من نسخة من كتابه المجرد، وهذا مثال قد جاء فيه كل ماسبق، ويظهر فيه طول نفس المؤلف واستقصاؤه، وهو قوله[1]:

« قلت: قال كُراع: اليَهْيَرُّ: صمغ الطلح. اليَهْيَرُّ: الحجر الصلب. واليَهْيَرُ، خفيف الرّاء: الحنظل، ويقال أيضا: السَّمُّ، والباطل أيضا. ويَهْيَرَّى مقصور: الباطل.

ابن القوطيّة في المقصور والممدود: اليَرَنَّى، بفتح أوله وقصره: الحنّاء، فإذا ضمّ أوله همز وقصر: يُرنَّأ.

ورأيت في المجرد في نسخة صحيحة: اليَرَنّأ، بالفتح والهمز.

(١) انظر ص ٣٤٣، ٣٤٤.

وفيه: اليَلَنْجُوج، وأَلَنْجَوج. وقد قال غـيره: إنّ أَلَنْجُوجـا، ويَلَنْجُوجـا، أعجميّان.

ويقال: رجلٌ عِفْرِيَةٌ نِفْرِيَةٌ وعِفِرٌّ، والمرأة عِفْرَة: الخبيـث المُنْكَـر. وليـثٌ عِفْرِية، وعُفارية، وعِفْرِيتٌ، وعَفَرْنَى، أي: عِفْر، والعِفِرِّين مثلـه. ويقـال: ليـثٌ عِفِرِّين: منسوبٌ إلى موضع. وليثٌ عِفِرِّين أيضا: دابّة مأْواهـا التُّـراب في أصـول الحيطان تُدَوِّرُ دارةً ثم تندسُّ فيها، فإذا هُيِّج رمى بالعَفَر صُعُدا. والعَفَـر: التّـراب. من المجرّد ».

وقد أفاد المؤلف من خلاف العلماء في اللغة أيضـا، وضـرب أقـوالهم في بعضها بعضا، ونبه على الأنسب، من ذلك قوله[1]: « والسَّبْسَب: مالانبات فيه مـن الأرضِ، وهو البَسْبَسُ أيضا، قال الشّاعرُ:

وقـاعٍ سَبْسَبٍ لانَبْتَ فيه ... كأنّ كِلابَهُ زُبَرُ الحَـدِيدِ

قال هذا ابن السِّيد. وقال كُـراع: (البَسـابِسُ والسَّباسِـبُ: الأرضـون القفار). وهو الظّاهر من البيت الذي ذكرته؛ لأنّه نعت القاع بـ(السَّبْسَب)، فلـو كان الذي لا نَبْتَ فيه لجاء قوله: (لا نبت فيه) تكريراً ».

هذا بالإضافة إلى العديد من كتب اللغة التي نقل منها كإصلاح المنطق لابـن السكيت والألفاظ له، وجمهرة اللغة لابن دريد، ومختصر العين للزبيدي.

٢٣- العناية بالرواية وصحة ما ينقل:

ولهذا يكثر التصريح باسم وكتاب من ينقل عنهم كما مرّ في الفقرة السابقة،

---

(١) انظر ص ١٢١، ١٢٢.

بل وينصّ أحياناً على الجزء كقوله[1]: « قال أبـــوعلي الفارســـي-رحمـــه الله- في الكتاب التذكرة في الجزء الثالث والستين ». وسيأتي بيان ذلك أكثر عند الحـــديث على مصادر المؤلف. وقد أوضح المؤلف منهجه في ذلك عند حديثه على مـــذهب سيبويه في عين « حيّة »، من أنها ياء، بدليل « أرض محياة، وحيوي »، وأورد حكاية صاحب العين: أرض محواة، ثمّ قال[2]: « وعندي أن مذهب الإمام أولى. أمّا مـــا في كتاب العين من (أرض محواة)، فكتاب العين لايوثق به؛ لأنّ مؤلفه مجهول ». وممـــا يدل على عنايته بالرواية اهتمامه بنسخ كتاب سيبويه كما ســـبق في الفقـــرة رقـــم (١٢)، وغيره من الكتب كالمجرد لكراع في الفقرة رقم (٢٢).

ومن عنايته إشارته إلى اختلاف الخطّ في النسخ التي ينقل منها كمـــا فعـــل في نقله من النكت للأعلم، حيث قال[3]: « وقال الأعلم-خط آخـــر-: يريـــد أن النون ».

(١) انظر ص ٤٩٩. وانظر ٥٧٨.

(٢) انظر ص ٣٠، ٣١.

(٣) انظر ص ٨٤١.

ثانيا: أسلوبه:

١- الإطناب:

المؤلف طويل النفس، على الرغم من أنّه في الربع الأخير من كتاب سيبويه، فهو في كثير من الأحيان لايكتفي بإبانة المراد من قول سيبويه، بل يسعى إلى استيفاء ماقيل حوله، فقلما يمرّ بك بابٌ لانُقُولَ فيه تشرح قول سيبويه وتستشهد، وتحلل، أو تعترض، أو تردّ على الاعتراض، أو تردّ على الراد، فالشرح-بلا مبالغة-خزانةٌ لما قيل حول قول سيبويه، والمؤلف عجيب في تتبعه لأقوال العلماء والنقل عنهم، وقد مضى هذا في الكلام على أهدافه، كما مرّ في أول الفصل أنه وصف شرحه بالمجموع، وسيأتي بيان ذلك أكثر في الحديث على مصادره. وقد مضى شيء من نقولاته، وسيأتي غيرها، وهي كثيرة، تلحظها منذ الوهلة الأولى، وقد تطول في موضع لايتصور أن يقال فيه بعض ما قاله ونقله، من ذلك مافعله في باب « حروف البدل في غير أن تُدغِم حرفا في حرف وترفع لسانك من موضع واحد »، حيث نقل عن سيبويه أن الياء في النصب والجر في التثنية والجمع الذي على حدها مبدلة من واو، ثمّ اعترض عليه وانفصل، ثم نقل عن أبي علي الشلوبين أنه لم يجد لهذا جوابا، ثم أشار إلى أن كلام الشلوبين هو معنى كلام الأعلم، ثم نقل قولا آخر للشلوبين فيه تخريج لقول سيبويه وأنه مجاز، ثمّ ذكر أن الزبيدي توهم أن سيبويه جعل الياء بدلا من الواو والألف حقيقة، ونقل رد ابن ملكون عليه، ثمّ ردّ على ابن ملكون بأن رده غير صحيح، وإنما الرد الذي يسقط به نقد الزبيدي ما ذكره قبل، إلى غير ذلك من دفاع عن الشلوبين، والإشارة إلى نص لأبي علي

الفارسي متوافق مع كلام سيبويه، وأنه يحمل على ماحمل عليه كلام سيبويه(١).

٢- الاستطراد:

وطول نفس المؤلف يجعله أحيانا يستطرد بما لاحاجة لـه في شـرح كـلام سيبويه، وإنما هو كما يقول: لتكمل به الفائدة، وليحيط بما قيل عن الموضوع، مـن ذلك مافعله بعد أن شرح قولا لسيبويه، حيث نقل مسألة طويلة لـبعض الطلبـة في تحويل فعلت بفتح العين من ذوات الواو إلى فعُلت بضم العين، وفعَلت بفتح العـين من ذوات الياء إلى فعِلت بكسر العين، ثم أورد الغرض منه، والاعتراض على هـذا الغرض، والاعتراض على الاعتراض، والجواب، ثمّ التقرير بأن الغرض ليس ما ذكـر أولا، ثم الرجوع إلى هذا الغرض على جهة الاستحسان(٢).

وقد يؤدي طول نفسه إلى خروجه عن الموضوع، كما فعل في باب « وجوه القوافي في الإنشاد » حيث تكلّم في أكثر من ثلاث صفحات من المخطـوط علـى السبب المحدث للشعر بكلام على مذهب أرسطو والفارابي وابـن رشـد، وحـازم القرطاجني(٣).

ومع ذلك فـالمؤلف أحيانـاً يكتفـي بتسـجيل اعتـراض، ولايفصـح، كقوله(٤): « وفيما أبطل به رواية قطرب نظر ».

(١) انظر ص ٢٩٢-٢٩٦. وانظر كلامه على همّرش ص ٤٩٨-٥٠٢.

(٢) انظر ص ٥٣٥-٥٣٩. وانظر ص ٥٣١، ٥٣٢ ما نقله من كتاب التذكرة للفارسي، بعد أن شرح كلام سيبويه.

(٣) انظر ص ١٨٢-١٩٢.

(٤) انظر ص ٢٥٤.

٣- غموض العبارة أحياناً:

وهذا ربما لعسر القضية، فترى المؤلف يحاول أن يوضحها بما يزيدها غموضاً، ولهذا تحتاج إلى تدبّر ووقفات، كقوله- في تعليل عدم فتح عين مضارع فَعُل يَفْعُلُ -[1]: « ثم علل (فعُل) بعلّة أخرى، وهو أنّه لّما لم يتغيّر، و لم يختلف، و لم يُقلب، لم يُفتح ويكون وجهُ هذا أن (يفعَل) مفتوح العين في غير هذا الباب لايكون يختلف ماضيه، إنّما يكون على (فعِل) بخلاف مضارع « فعُل » فإنّه يكون ماضيه (فعُل وفعَل)، فجاء ماضي (يفعَل) لازماً طريقةً واحدةً وهي الكسر، بخلاف ماضي (يفعُل) الذي يختلف، فعلله بعلّة خاصّة خلاف علّة (فعِل) فإنّها أيضاً فيه، وكان (فعَل يَفعل) الذي يختلف الاختلاف الموجب في مضارع (فعَل) الفتح إلاّ أنّه يمنع منه اللبس، ففارق (يفعَل) مِن (فعَل) مضارع (فعِل)، بخلاف هذا فإنّه لم يجتمع مع مضارعه فِعْلٌ في علّةٍ توجب الفتح، بل فارقه ابتداء في الاختلاف. فتدبّره فإنّه دقيق.

ويمكن أن يكون علله بعلّة تعمّه وتعمّ (فعِل)، واجتزأ بتعليله لها عن تعليل (فعِل) بها لاشتراكها فيها، وبيان ذلك كما اجتزأ أن يعلل (فعل) بما علل به (فعل) لاشتراكهما فيها، وبيان ذلك ليكون قد حذف هنا نظير ماأثبته هناك، وأثبت هنا ماحذف هناك؛ اختصارا، واكتفاء. وتكون العلّة كـ(يستبرئ) أنّ مضارع (فعُل) لّما لزم وجهاً واحداً و لم يختلف جاء كـ(يستبرئ) فحمل ماضيه على ماضي (يستبرئ) الذي لايختلف كما كان في المضارع ».

ومن ذلك قوله[2]: « ولفظه منطبقٌ على جميع ماتقدّم، وإنّما يصعبُ قولُه:

---

(١) انظر ص ٤٧، ٤٨.

(٢) انظر ص ٤٩-٥١.

(ومع هذا أنّ ماقبل اللام فتحتْه اللام، حيث قرب جواره منها؛ لأنّ الهمز وأخواته لوكنّ عينات فُتحنَ). وهذا بعد واضحٌ. ثمّ علّلَ بقوله: (فلمّا وقع موضعهنّ الحرفُ الذي كنّ يُفتحن به لوقرُب فُتح). والظّاهر منه القربُ في اللفظ، وأنّه يُعللُ لِمَ كانت إذْ كانت عينات أولى بالفتح؟ فقال: لّما وقع موضعهنّ-أي: موضع العينات-الحرفُ الذي كُنّ يُفتحنَ به أي: بسببه لوكان لاماً، فُتح، أي: كان أولى بفتح نفسه؛ إذ هو يفتح ما قرُب منه. لكن فيه جعل المعلول علّة؛ لأنّه علل فَتْحَ اللام لما قبلها بالحملِ على فَتْحِ العينِ نفسَها، حيث قرُب جوارها منها، ثمّ علل فَتْحَ نفسِها: بأنّها إذا فَتحت ماقبلها فأنْ تفتحَ نفسَها أولى. وإنّما علّةُ فَتْحِها نفسَها غيرُ هذا، فينبغي أن يكون هو واضحاً؛ لأنّه يعني أن يناسب بينه وبين حركته حيث تحرّك. هذا الظّاهر ويكون معناه: حيث قرُب جواره منها؛ لأنّ الهمز وأخواته لوكنّ عينات فُتحنَ، فلمّا وقع موضع اللامات الحرفُ الذي كانت العينات تُفتح به لو قربت إليه، أي: لوكان مكانها فتح ماقبلها -أعني: ماقبل اللام- لأنّه فيه كان اللام أوّلا، فأعاد عليه الضّمير، فيكون الضّمير من (موضعهنّ) عائداً على اللام؛ لأنّه لم يُرد لاماً واحداً، وإنّما أراد هذا الجنسَ، والضّمير من (كنّ) عائدٌ على العينات، ومن (فُتح) عائدٌ على ماقبل اللام.

ورأيت في بعض النّسخ: فَتَح-بفتح الفاء، مبنيّا للفاعل- وهو أقرب، وأقلّ تكلّفاً. ومعناه: لّما وقع موضع اللام الحرفُ الذي يَفتحُ إذا وقع عيناً، فَتح وهو لامٌ، فيكون الضّمير منه عائداً على الحرف. وبقيّة الفصل واضحةٌ ».

ملاحظات حول أسلوبه:

١- استعمل المؤلف « تفعّل » من الخلط، في قوله[١]: « فعلى هذا تجيء قراءة من قرأ: ﴿يخسف بِّهم﴾ لحناً، وكثيراً مايقع اللحن في الإدغام، وقد عمل السّيرافي -رحمه الله- باباً لإدغام القرّاء، وجعل عذرهم في مثل هذا: أنّهم سمعوا فيها الإخفاءَ، فتخلّطَ بالإدغام عندهم، فهو خطأ كما ترى ». ولم أقف على « تفعّلَ » من الخلط فيما وقفت عليه من معاجم اللغة.

٢- استعمال لفظ « انبغى »[٢]، وهي على ما يُعرف غير مستعملة في اللغة.

---

(١) انظر ص ٨٩١، ٨٩٢.

(٢) انظر ص ٨٠٥.

هـ/ موقف المؤلف من أدلة الصناعة:

أولا: السماع:

السماع: « هو الكلام العربيّ الفصيحُ المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة »[1].

فيخرجُ ما شذّ من كلام العرب، وكذلك كلام المولّدين[2].

والسّماع أوّل أدلة الصناعة وعليه ينبني غيره من الأدلة، ولهذا يشترط في ناقله أن يكون عدلاً[3].

والآن ما موقف المؤلف من هذا كلّه؟

الحقيقة أنّ موقف المؤلف من السماع واضحٌ، ويمكن تلخيصه بالآتي:

١- السماع مقدّمٌ على القياس ما لم يكن شاذاً معارضاً بسماعٍ غالبٍ عليه.

٢- السماع درجات، بعضه أحسن من بعض.

٣- يقبل السماع الشاذّ إذا نقله الثقة، ويوجه، لكنّه لايقدّم على المطّرد.

٤- يشترط في ناقله العدالة.

٥- القياس مبنيٌّ على السماع.

٦- العلّة أيّاً كانت لاتقبل إذا خالفها السماع، ولا يبنى عليها.

---

(١) انظر لمع الأدلة ص ٨١.

(٢) انظر لمع الأدلة ص ٨١.

(٣) انظر لمع الأدلة ص ٨٥.

٧- إذا تعارضت علتان وكان السماع مع إحداهما فالقول بالعلة التي طابقها السماع، دون النظر إلى قوة العلة الأخرى.

٨- إذا تعارض سماعان يقدّم ما كانت علته أقوى.

٩- إذا عدم السماع حمل على القياس.

هذا الظاهر من نصوص المؤلف، كقوله[١]: « وإذا طابق السّماع علّة ما وجب القول بالعلّة، وإن كانت علّة أخرى ولم يطابقها السّماع بل أعرض عنها بطلت العلّة، فالرّجوع إليه في هذا السّماع ».

وقوله[٢]: « إلاّ أنّ هذه الأبواب كما تقدم المعتمد فيها السماع، فإذا ظفر به لم يتعدّ، وإذا عدم يُحملُ على القياس ».

وقوله[٣]: « وكذلك اتفاقهم على ضبط القوانين الكلّيّة، إنما هو لأجل أنّه إذا وجد القانون الذي يقتضي الحكم نطق به من غير أن يفتقر إلى السماع في ذلك؛ لأنّا كنّا نعمل بالسّماع، ويكون ذكر ذلك القانون المذكور سائغا ».

وقوله[٤]: « قال صالح بن محمد: والفراء ثقةٌ فيما رواه فتوجيهه صحيحٌ، إلاّ أنّه توجيه ما يردُ شاذّاً ».

وقوله[٥]: « وتنظيره بـ(ابن)، دليلٌ على الشرط من الهروب من توالي

---

(١) انظر ص ١٢٥، ١٢٦.

(٢) انظر الورقة ٢ ب، وهي ضمن ثماني أوراق لم تحقق. انظر وصف نسخة الكتاب ص ١٧١.

(٣) انظر ص ٧٧٠.

(٤) انظر ص ٢٠١.

(٥) انظر ص ٩٥.

الكسرات، كما هربوا في (أيْنَ) من اجتماع الياء والكسرة، وفيها مع ذلك الكسرُ مسموعاً على الأصل، بخلاف ﴿ألم اللهُ﴾ فإنّ الميم لم تُحكَ فيها الكسرة، وقد أجازه أبوالحسن، فإن كان سمعه فالسّمع والطّاعة، وإلاّ فلايُلتفت إليه ».

ومما يدلّ على تقديمه السماع أيضاً ما ذكره حول ما رواه سيبويه من قراءتهم: ﴿وقالتُ اخرُجْ﴾ ﴿وعذابٍ اركُض﴾. حيث قال[1]: « ويقال إنّه عربيّ. وكان أبوالعبّاس لايستجيز في ﴿عذابٍ اركُض﴾ مايستجيز في ﴿قُلُ انْظُروا﴾؛ لأنّه يخرج من كسر إلى ضمّ في ﴿عذابٍ اركُضْ﴾ وهذا يزيد على ﴿قُلُ انْظُروا﴾ بخروج من كسر الباء إلى ضمّ التنوين، ونحن إن كسرنا-أعني: التّنوين- خرجنا أيضاً من كسر إلى ضمّ، لكن ليس مثل هذا؛ لأنّه هنا في كلمة واحدة من غير فاصل، بخلاف ﴿عذابٍ اركُض﴾ إن كُسر التّنوين؛ لأنّه المضمومُ في كلمةٍ أخرى مفصولٌ بينه وبين المكسور، فهنا وجه، ولكنّ الظّاهرَ من النّقل تقويةُ الضّمّ على الكسر، وإن كان داعي الكسر أقوى ». فانظر كيف قدم الضم على الكسر، من أجل النقل، وإن كانت علة الكسر أقوى.

ومن مفاضلته بين السماع وتخيّر السماع الأحسن متى ما وجد قوله[2]: « وما ذكره عن ناسٍ من بني تميم أحسنُ؛ لأنّهم لم يقولوا: هذا عِدُلْ، ولابالبُسِرْ، وهذا وقف الذين يقولون: عِدِلْ، وبالبُسُر، وكذلك يفعلون في النّصب؛ لأنّهم لاينقلون حركته بتّةً ». فانظر كيف قدم سماع على سماع بسبب قوة العلة.

(١) انظر ص ٩٣.

(٢) انظر ص ١٣١.

ومن تقسيمه السماع إلى معروف وشاذ قوله[1]: « يريد: فتقوَى بالحركـــة، فلاتحذف، قال الله تعالى: ﴿لم يكن الذين كفروا﴾. وهذا هو المعروف. وقد ذكـــر أبوزيد في نوادره شعرا، وهو:

لم يكُ الحقُّ سوى أن هاجَه رسمُ دارٍ قد تعفَّى بالسِّرَرْ

غيّر الجِـــــدةَ من عِرفانِه خِرقُ الريح وطوفانُ المطرْ

وهذا شاذّ ».

ويتجاوز المؤلف ذلك أحيانا إلى وصف إحدى اللغات بأنها ضعيفة يجـــب أن تطرح[2]، أو أنّ هذا السماع ليس بالمتسع في الاستعمال، ولا بالمتجه في القيـــاس[3]، بل ورد في مواضعَ قليلة نقلا عن غيره. والمؤلف وإن كان نقله عن غيره فقد تبنـــاه بنقله.

(١) انظر ص ١٤٣، ١٤٤.

(٢) انظر ص ١٣٩.

(٣) انظر ص ١٥٣.

ثانياً: القياس:

قال ابن الأنباري في تعريفه[1]: « القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياسا: قدرته، ومنه المقياس، أي المقدار، وقَيْس رمحٍ، أي: قدر رمحٍ.

وهو في عرف العلماء عبارة عن: تقدير الفرع بحكم الأصل. . . » .

ثمّ قال[2]: « والنحو علمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ».

والآن ما موقف المؤلف من القياس والعلّة؟

١ – موقفه من القياس:

القياس عند المؤلف–كما سبق قبل قليل– تالٍ للسماع، ولهذا إذا تعارض قياسان، ينظر هل نقل سماعٌ عن العرب، فإن نقل سلّم به وكفى، وإن لم ينقل كان في ذلك منبهةٌ لقياس من منع، يدل على ذلك تعليقه على الخلاف بين البصريين والكوفيين في الوقف على « رأيت البكر »، فالبصريون يمنعون نقل الحركة في حال النصب، إلى الكاف، ويجيزونه في الرفع والجر، والكوفيون، يجيزونه في الرفع والنصب والجر، حيث قال[3]: « قال المؤلّف: والصّواب عندي قول البصريين؛ لأنّه لايُحفظ وارداً في شيء من كلام العرب إلاّ في المرفوع والمخفوض، فعدم وروده في المنصوب منبهةٌ على القياس الذي قاسه البصريّون، وإذا طابق

(١) انظر لمع الأدلة ص ٩٣.

(٢) انظر لمع الأدلة ٩٥.

(٣) انظر ص ١٢٥، ١٢٦.

السّماع علّة ما وجب القول بالعلّة، وإن كانت علّة أخرى و لم يطابقها السّماع بل أعرض عنها بطلت العلّة، فالرّجوع إليه في هذا السّماع، فإن كان عند الكوفيين سماعٌ فيها وجب قبوله ».

وأمّا إذا تعارض قياسان، و لم يكن للسماع سبيلٌ في الفصل، فإنّ العلّة الأقوى هي الفاصلة في ذلك، من ذلك قوله[1]: « فإذا اجتمع في الفِعْل أن يكون لامُه ياءً، وفاؤه، واواً، مثل (وَرِيَ، ووَنِيَ)، فالقياسُ عندي أن يُغلّبَ حكمُ اللامِ؛ لأنّ علّته أقوى، وذلك أنّ قولهم في (مَفْعل) من (وَعَدَ): مَوْعِد، إنّما هو بالحمل على المضارع، على ما تقدّم؛ وعلّةُ هذا الثّقل الذي يلزمُ الإعلال، فينبغي أنْ يُغلّبَ حكمُه ».

وقد أورد المؤلف في شرحه نوعي القياس الدائرين في كتب النحو[2]:

الأول: ما قاسته العرب، ويذكره المؤلف تنبيها على الحكم، وقد مضى مثاله في الأسطر السابقة.

الثاني: القياس على ما قالته العرب، وقد أبان المؤلف عن رأيه في هذا النوع في النصوص السابقة، وبقوله[3]: « لمّا كانت هذه الصناعة صناعةً تجري فيها المقاييس، وكان مَن أحكَمَها وعَلِمَ مبادِئَها، كمالُه فيها إنّما هو بأن يستنتج عن مبادئها ومقدّماتها التي أحكم علمها ماعسى أن يكون غير مخرَّج فيها، ويكون مايستنتجه جارياً على القوانين الكلّيّة العربيّة، ويحصل له قوّةٌ وملكة بها، يتمكّن له أن يتقصّى

(١) انظر ص ٢٩.

(٢) انظر أنواع القياس في القياس في اللغة العربية لمحمد الخضر حسين ص ٢٥ فما بعدها.

(٣) انظر ص ٧٦٧.

عن المغلّطات الذاتية؛ لأنّه بكماله في الصناعة يتميّز لـه المغلّـط الـذّاتي، ويلزمـه الانفصال عنه ودفعه، ولايلزمه ماليس بذاتي من حيث هو نحويّ، بل مـن حيـث هو ناظرٌ في صناعة أخرى ». وبقوله بعده[1]: « وقد قدّمنا أنّ ماقيس علـى كـلام العرب فهو من كلامهم، وأنّ مذهب سيبويه، وأبي عثمان، وأبي عليّ، وابن جنّـي، جواز القياس في اللغة، وهو مذهب بعض الأصوليين، ومنهم ابن سُريج، وبه قـال ابن خطيب الرّيّ واحتجّ عليه بأمر، قال: هو الذي اعتمد عليه المـازني وأبـوعليّ، وهو أنّه لاخلاف بين أهل اللغة أنّ كلّ فاعلٍ رفع، وكلّ مفعول نصب، وكـذلك القول في وجوب الإعراب، وإن كان كلّ ضرب منها اختصّ بأمر انفـرد بـه، ولم يثبت ذلك إلاّ قياساً، وانتصب المفعول لكونه مفعولاً.

فإن قلت: فكيف يصحّ ذلك، وقد وجد المفعول غـير منتصـب، وكـذا الفاعل قد لايرتفع؛ لعارض؟

قلت: يختلف الحكم عن العلّة لمانع لايقـدح في العلّـة عنـد مـن يقـول بتخصيص العلّة، ومن يقول به يجعل ذلك القيد القريني جزءاً من العلّة.

قال المؤلّف-رحمه الله-: والذي يبيّن أنّ مذهب النحويين جواز القيـاس في العلّة، أنّهم قالوا: إنّ الألف إذا كانت عين الكلمة مجهولة الأصل فإنّها تحمل علـى الواو، وإن كانت لاما مجهولةَ الأصل فإنّها تحمل على الياء. وكذلك اتفاقهم علـى ضبط القوانين الكلّيّة، إنما هو لأجل أنّه إذا وجد القانون الذي يقتضي الحكم نطـق به من غير أن يفتقر إلى السماع في ذلك؛ لأنّا كنّا نعمل بالسّماع، ويكـون ذكـر

(١) انظر ص ٧٦٨، ٧٦٩.

ذلك القانون المذكور سائغا ».

فالمؤلف كما ترى لايرفض القياس لافي التراكيب ولا في الأبنية، كما يتضح من كلامه، مادام ذلك جاريا على لغة العرب، وإنما المرفوض ما خالف لغة العرب، وما نبهت العرب على خلافه.

٢- موقفه من العلة:

الكلام في العلة تابعٌ للكلام في القياس، إذ عليها مداره، وقد مرّ في الحديث على موقفه من السماع والقياس طرفٌ من ذلك، وعرفنا رأيه في العلة ومترلتها.

وقد قسم المؤلف العلة إلى نوعين:

الأولى: حُكميّة، وهي التي يستفاد منها الحكم، ويطلب فيها الاطراد.

والثانية: حِكميّة، وهي التي تستفاد من الحكم، وفائدتها تحسين مايوجد.

ثمّ قال: « وهذا كلّه دخيل في صناعة النّحو، من صناعة أصول الفقه؛ للمناسبة التي بين الصّناعتين »[1].

ولاشكّ أنّ القياس محتاجٌ إلى العلّة ولا تكمل آلته إلاّ بها، وعليها مداره، لكنها مع ذلك تالية للسماع، يقول المؤلف[2]: « وإذا طابق السّماع علّة ما وجب القول بالعلّة، وإن كانت علّة أخرى ولم يطابقها السّماع بل أعرض عنها بطلت العلّة، فالرّجوع إليه في هذا السّماع ».

ولأهمية العلة اعتنى العلماء بها، والمؤلف لم يشذّ في ذلك، بل استفاد ممن سبقه، ولهذا قلّما تجد مسألة يعرض لها المؤلف دون أن يأتي بعلتها، بل ربما أهمل الباب كله، ولم يهمل علته؛ لأنّها نكتته، كقوله[3]: « هذا الباب واضحٌ، ونكتته أنّ حروف الحلق لمّا كانت حروفاً مستفلةَ المخرجِ، أرادوا أن يناسبوا الحركات،

---

(١) انظر ص ٥٢٣.

(٢) انظر ص ١٢٥، ١٢٦.

(٣) انظر ص ٤٥. وانظر ص ٥٣.

فخصّوا الفتحة لأنّها من الألف، والألف من حـروف الحلـق، وتركـوا الضّـمة والكسرة؛ لأنّهما من الياء والواو، وهما من المخرج المستعلي، هذا لمّا كان مضـارع (فعَل) يختلف، مع أنّ أمثال (يفعَل) موجودٌ في مضارع الثلاثي، جرّأهم ذلك علـى هذا العمل؛ ألاترى أن مضارع (فعُل) لا يُفعل به هذا للزومه طريقةً واحدةً، ومـتى كان حرف الحلق أقرب إلى الفم كان مجيء (يفعلُ) منـه علـى الأصـل بالضـمّ أوبالكسر أكثر، ومتى كان أبعدَ من الفم كان مجيء الأصل فيه أقلّ ».

بل إن المؤلف أحيانا لايقتنع بالعلة فيعيدها بصيغة أخـرى ويفسـر بعـض ألفاظها، كقوله[1]- شارحا قول سيويه: « وفاعلته فتفاعل، وذلك نحو ناولته فتناول، وفتحت التاء؛ لأنّ معناه معنى الانفعال والافتعال »-: « الظّاهر أنّه أراد: وفتحـت أوّل المضارع و لم تضمّه، وإن كان زائداً على الثّلاثة كما كان مضـارع (فاعَـلَ)؛ لأنّ معناه معنى (الانفعال والافتعال). أي: أنّ (افْتَعَـل) فُـتح حـرفُ مضـارعته بالحَمْل على الثّلاثي؛ لأنّه مضارع له، وهذا محمولٌ عليه؛ لأنّه مضارع مثله. وإنّمـا قيل له: محمولٌ عليه؛ لأنّ هذا ليس مضارعَ ما حرفُ مضارعته مفتـوح، ويقوّيـه روايةُ (وفتحت الياء). ويمكن أن يكون علل فتح التّاء في الماضي، أي: فتحـت و لم تضمّ، وإن كان معناه معنى المفعول؛ لأنّ معناه وإن كان معنى المفعول فلفظه لفـظ فعل الفاعل؛ لأنّه مبنيٌّ له كـ(افتعل، وانفعل) ».

وقد يكون شرحه للعلة خاصة، كقوله[2]: « ثمّ أخذ يُعلِّلُ جريـان الصّـوت فيه، فقال: (لانحراف اللسانِ مع الصّوت).

(١) انظر ص ٤.

(٢) انظر ص ٨٦٣.

يريد: أن طرف اللسان عند النّطق به يعتمد على مابينه وبين مايليه من الحنك الأعلى ممّا فويق الضّاحك والنّاب والرّباعيّة والثّنيّة، فيكون شديداً بهذا القدر، لكن حافّة اللسان تنحرف مع الصّوت، ألاترى قوله: (وليس يخرج الصوت من موضع اللام ولكن من ناحيتي مستدقّ اللسان) أي: من حافّته؛ لأنّ طرفه يُعتمدُ به، على ماقلناه. ورخوٌ؛ لأنّ حافّته تنحرف فيخرج الصّوتُ فتمنعه كما يعترض على الشديدة فيمنع صوهًا أن يجري ».

وقد لقيت العلة لأهميتها نصيبها من الاعتراض والانفصال، من ذلك قوله في تعليل سيبويه ضم العين في مصدر « تفعّلَ »[1]: « اعترض تعليله ضم العين بأنه لو فتح لأخرج عن أبنية الأسماء: بأنّ الضمة تخرجه عن جميع أبنية الكلام، فأولى أن يدخل فيما هو موجودٌ في بعض أنواع الكلام من أن يخرج إلى ما ليس فيه.

والجواب: أنّ الإمام إنما أراد: لّما كان (تفعّل) بناءً لايختصّ بالفعل، وأبنية الأفعال غير أبنية الأسماء في مواضع، أرادوا أن يختصوا هذا ببناء، وبسطوا له لئلا يتركوه في بناء اختصّ بالفعل و لم يوجد للأسماء ». ولأنّ هذه القضية مهمة عنده لم يغفلها عندما علل سيبويه ضم عين « تفاعُل »، بل قال[2]: « وتعليله ضم (تفاعُل)، كالذي تقدم في (تفعُّل)، أي: لّما كان (تفاعِل) بالكسر يختص بالجمع، وبالفتح يختص بالفعل، أرادوا ألا يدخلوا عليها المصدر، بل يخصوه ببناء ».

ولما كان هذا السفر من الشرح أكثره في الصرف فقد كانت العلل الصرفية فيه أكثر من العلل النحوية، وأكثر ما جاء منها العلل الأولى المسماة بالتعليمية،

(١) انظر ص ١٣.

(٢) انظر ص ١٦.

وممّا جاء من العلل الثواني، وهي نادرة، وتستخرج بأناة وتدبّر، ماقاله المؤلف شارحا قول سيبويه « وقال بعضهم: يازيدُ يئسْ »: « يعني: بإثبات الياء بعد الضمة الخالصة؛ لشبهها بالياء الواقعة بعد الضمّة المشوبة بالكسرة. وتوجيه هذا: أنهم راعوا الابتداء. وهذه علة تُحسّنُ ما يوجَدُ، ولاتوجب أن يكون الأمر كذلك »[1].

(١) انظر ص ٥٢٣.

ثالثا: الإجماع:

والمراد به إجماع البصريين والكوفيين[١]. ويكون حجةً إذا لم يخالف المنصوص، ولا المقيس على المنصوص[٢]. و لم يعده ابن الأنباري في أدلة النحو، واقتصر على النقل والقياس واستصحاب الحال[٣].

وقد استعمله المؤلف من ذلك قوله[٤]: « وحُكي عن أبي حاتم أنّ الرّوم لايكون في المنصوب لخفّته، والنّاس على خلافه ».

(١) انظر الخصائص ١/١٨٨، الاقتراح ص ٢٠٤.

(٢) انظر الخصائص ١/١٨٩.

(٣) انظر الإغراب في جدل الإعراب ص ٤٥، لمع الأدلة ص ٨١، الاقتراح ص ١٢٤.

(٤) انظر ص ١١٨.

رابعا: استصحاب الحال:

استصحاب الحال: « إبقاء حال اللفظ على ما يستحقّه في الأصل عند عـــدم دليل النقل عن الأصل »[1].

وهو من الأدلة المعتبرة، إلاّ أنّه ضعيف في مقابل السماع والقيـــاس، ولهــذا لايجوز التمسك به إذا تعارض معهما[2].

وقد استعمله المؤلف كثيرا من ذلك ماذكره عند حديثه على « أنْ » هل هي مؤذنة بجواب القسم أم زائدة؟ في مثال سيبويه: « أما واللهِ أنْ لو فعلت لفعلـــت ». فقال[3]: « والدليل على أنه جعلها زائدة قوله: (وتكون توكيداً في قولـــك: لمّـــا أن فعل، كما كانت توكيداً في القسم). فهذا نص على أنها زائدة، وكذلك ينبغـــي أن يقال؛ لأنها توجد زائدة، وأما أن تجعل مؤذنة بجواب القسم، فهي دعـــوى؛ لأنهـــا ليست من حروفه، ولا وضعت قط لمعنى في القسم ».

ومن ذلك قوله[4]: « والصحيح أنّ (كي) إذا لم تدخل عليها الـــلام ناصـــبة بنفسها؛ لأنّها قد ثبت لها النصب إذا دخلت عليها اللام، فلا ينبغي أن تخرج عمـــا استقرّ لها ».

(١) انظر الإغراب في جدل الإعراب ص ٤٦.

(٢) انظر لمع الأدلة ص ١٤١، ١٤٢، الاقتراح ٣٥٠.

(٣) انظر ص ٢٠٣.

(٤) انظر ص ٢٠٤.

استدلالات أخرى تلحق بالأدلة السابقة:

وهي قواعد من أصول النحو وعلل عقلية استخرجتها من كلامه، وآثـــرت إفرادها لما فيها من خصوصية، وليتبين رأي المؤلف فيها:

١- الحمل على الظاهر إذا عدم الدليل:

من ذلك قوله[١]: « قال المؤلف–رحمه الله–: ولو قدّرنا عدم السماع فيمـــا يدلّ على أنّه ليس أصله الواو لكان الحمل على الظاهر من اليـــاء في الكلمـــة أولى، و لم تخرج إلاّ بدليل ».

٢- الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل:

من ذلك قوله[٢]: « وقد يحتمل أن تكون (شَوْشاة ودَوْداة) (فوعلة)، إلاّ أنّــه قليل جدّا؛ لأنّه يكون من باب (كوكب)، ويحتمل أن يكون (فعلاة)، إذا جعلـــت الألف زائدة، وتكون من باب (سلس وقلق)، إلاّ أنّه حمله على (فعللة) أولى؛ لأنّـــه أكثر ».

٣- الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما لانظير له:

من ذلك قوله[٣]: « وكذلك (المَوْماة)، وهي الفلاة الواســعة، حملــه علـــى (دَوْداة) أكثر من حمله على زيادة الميم؛ لأنّ لام الكلمة تكون يـــاء، وفاؤهـــا واواً، وهذا من التركيب لانعلمه، فحمله على (الدَّوْداة) أولى من حملــه علـــى (المفـــازة

(١) انظر ص ٧١٨.

(٢) انظر ص ٧١٩.

(٣) انظر ص ٧١٩.

والَمهْلكة) ».

٤- نقض الغرض:

ويبدو أنه من العلل غير المعتبرة عند المؤلف، يدلّ على هذا قوله[١]: « ومن الناس وهو المبرد من أنكر إسكان حركة الإعراب في مثل هذا؛ لأنها جيء بها لغرض، وفي تسكينها نقض الغرض، وسيبويه يجيز هذا، وقد روي عن العرب في هذا البيت، وفي قوله . . . ». ثمّ مضى يستدلّ على جواز ذلك.

٥- لايُحَمَّلُ العالِمُ قولا لايقتضيه علمُه:

من ذلك قوله[٢]: « وهذا كلّ إنما استفيد من سيبويه-رحمه الله- وهو الذي علمنا إيّاه، فلايحمل كلامه إلاّ على حسب ما يقتضي علمه ».

وأختم ذلك بمثال على احتجاجه المنطقي، نضع أيدينا به على جانب من طريقة تفكير المؤلف لم ترد فيما سبق. قال المؤلف[٣]: « قلت: ذكر الناسُ أن (بَلْهَ) يكون مابعدها مجرورا ومنصوبا. وحكى الفارسي عن قُطْرب رفع مابعدها، وأنها بمعنى (كيف). ويجعلها الإمام في الجر والنصب بمنزلة المصدر، أي: أنها اسم وضعت موضع الفعل، لا اسم فعل؛ والذي دعاه إلى ذلك أنها قد جرّ بها الاسم، وهذا قاطع بأنها في ذلك الموضع مصدر لا اسم فعل؛ إذ لو كانت اسم فعل لّما جرت، فلمّا زال نصب مابعدها أمكن أن تكون فيه اسم فعل، وأن تكون مصدرا، واسم

(١) انظر ص ١٧٦.

(٢) انظر ص ٨٠٨.

(٣) انظر ص ٢٥١، ٢٥٢.

الفعل لم يستقر، فينبغي أن تحمل على ماثبت، وهو المصدر، فإذا قلت: بلْــهَ زيــدا، فمعناه: تركاً زيداً، وبله زيدٍ: ترك زيدٍ».

و/ شواهده:

الحديث عن الشواهد مرتبطٌ بالحديث عن السماع؛ لأنّ الشواهد هي الأدلة السماعيّة، وأفردهًا جرياً على العادة؛ لخصوصيتها. وعلى الرغم من أنّ هذا السفر هو الرابع والأخير من هذا الشرح، وعلى الرغم من غلبة القضايا الصرفية عليه، مما يقلل فرص الشواهد عموماً، فقد كانت شواهده من علاماته الظاهرة، خاصة شواهد القرآن والشعر، وأمّا شواهد الحديث فهي قليلة جدّا، حيث لم تزد على الخمسة، أربعة في تفسير اللغة، وواحدٌ في الإبدال، بل إن أحدها أورده عن عمر ﷺ، وهو المشهور.

أولاً: شواهد القرآن الكريم:

أورد المؤلف آيات كثيرة وأجزاء آيات، سبعية وشاذة، في معرض استشهاده على المقيس، وعلى غير المقيس، وفي معرض تأييده لرأي أو تقويته، وفي معرض رده على المخالف، وفي معرض إيراده للآراء، كما أتى بالآيات شواهدَ على اللغة، وورد عنده تلحين القراءات. وإليك أمثلة يظهر منها تنوع استشهاده بالآيات، وعنايته بالروايات.

فمن أمثلة استشهاده بالآيات على المقيس شرحه قول سيبويه: « ولايقولون: لم يكُ الرجلُ؛ لأنها في موضع تُحرّك فيه » بقوله[1]: « يريد: فتقوَى بالحركة، فلاتحذف، قال الله تعالى: ﴿لم يَكُنِ الذين كَفَروا﴾. وهذا هو المعروف. وقد ذكر أبوزيد في نوادره شعرا، وهو:

(١) انظر ص ١٤٣، ١٤٤.

لم يكُ الحقُّ سوى أن هاجَه رسمُ دارٍ قد تعفَّى بالسِّرَرْ

غيّر الجِـــــــدةَ من عِرفانِه خِرقُ الريح وطوفانُ المطرْ

وهذا شاذّ ».

ومن أمثلة أستشهاده على غير المقيس ما ذكره حول زيـــادة البـــاء، حيـــث قال[1]: « وتزاد قياسا على خبر (ما، و(ليس)، وفاعل (كفى) . . . وقد تزاد بغـــير قياس نحو قوله:

بما لاقت لبون بني زياد

أصل الكلام (ما لاقت). وكذلك قوله تعالى:﴿أو لم يروا أنّ الله الذي خلـــق السموات والأرض و لم يعي بخلقهنّ بقادر﴾ ».

ومن أمثلة استشهاده في معرض الرد على المخالف، وفي معرض إيـــراد الآراء أيضا، قوله في نقاش مذهب لسيبويه لم يرض عنه[2]: « قال: وربّما بنـــوا المصـــدر على (مَفْعِل)، نحو (المرجع)، قال الله تعالى: ﴿إلى اللهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً﴾ وقال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ المَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىً﴾.

يقال: هذه الآية لادليل فيها؛ لأنّه يُمكنُ أن يكونَ زماناً، أي: يسألونك عن زمان المحيض أيباشر فيه أم لا؟ وذلك هو التّقدير إن جعلته لمعنى الحيض؛ لأنّهـــم لم يسألوا عن ذات الحيض وحقيقته، وإنّما سألوا عن المباشرة فيه، وهو قـــد تكلّـــف في: ﴿وجَعَلْنَا النَّهارَ مَعاشاً﴾ حذف المضاف، أوجعله عَيْشَاً مجـــازاً؛ لـــئلاّ يُخـــرج

(١) انظر ص ٢١٨-٢٢٠.

(٢) انظر ص ٢١، ٢٢.

الزمان عن وضع بنائه، فأحرى هذا.

فقال بعضهم: إنّما فعل ذلك للمشاكلة التي في قوله: ﴿قُلْ هــو أَذىً﴾، ولا يُشاكل الزّمان؛ لأنّ الزّمان ليس أذى، فلاتنتظم الآية إلاّ على أن يريــد الحــيضَ. وهذا لايغني لأنه إذا كان المحذوف زماناً مضافا، فيقول: هو علــى تقــدير: هــو زمان أذىً كما فعل في ﴿معاشا﴾.

والذي يظهر: أنّه سمعه في غير هذا الموضع بحيث يقطع به، فكان حملُ هــذا الموضع عليه أولى من الزّمان؛ لعدم التّكلف، فلم يجئ بالآية شاهداً بل على مــاينبغي أن يُحمل ».

ومثال استشهاده في تقوية رأي قولُه في معــرض حديثــه علــى الاســم المنقوص[1]: « ووجهُ ردِّ الياء: أن حذف الياء في الوصل إنماكان لالتقاء الســاكنين الياء والتنوين، وقد سقط التنوين للوقف فجاز أن ترجع الياء مراعاةً لفظيّــةً، وقــرأ ابن كثير بها: ﴿ولكلّ قومٍ هادي﴾ ».

ومن إيراده الآيات شواهدَ على اللغة قوله[2]: « الخَبْءُ: كلُّ شيء غائب، قال الله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الخَبْءَ﴾ أي: يُخرج السِّرَّ والغيب، وهو مسمّى بالمصدر، تقول: خَبَأتُ خَبْأً، كما يُقــال: الخَلْــق للمخلــوق، والصّــيد للمصِــيد. وجــاء في التّفسير أنّ ﴿الخَبْءَ﴾: المطرُ من السّماء والنّبات من الأرض.

والوَثْءُ: مصدر وثِئتْ يدُه وَثْأً، وهو نحو الفكّ، فهي مَوْثُوءةٌ.

---

(١) انظر ص ١٤٢.

(٢) انظر ص ١٣٢.

وفسّر سيبويه « الرِّدْء » بالصّاحب. وقيل: الرِّدْء: العُزْرة، يعني: المعين والمقوّي، يقال: أردَأْتُه بكذا، أي: جعلته قويّا به. وقرأ نافع: ﴿رِدًا﴾ بغير همز. قال الهروي: أي: زيادة، قال الفرّاء: العرب تقول: الغنم تُرْدِي على مائة، أي: تزيد عليها. وقال كُراع: أرديتُ عليه إرداء: زدت عليه ».

ومما أورده من القراءات الشاذة قوله[1]: « وعلى هذا تأول بعضهم قراءة علي ابن أبي طالب، وعروة بن الزبير، وأبي جعفر، وجعفر بن محمد: ﴿ونادى نوحٌ ابنَهَ﴾ أي: ابنها، فحذف الألف تخفيفا، ويبيّن أن هذا هو المراد بقراءة علي بن أبي طالب وعروة بن الزبير أيضا: ﴿ابنها﴾ بالألف، وتأولوا ذلك أنه دَعا ابن امرأته الكافرة إذ قدم ذكرها ».

أمّا تلحين القراءات ففي قوله[2]: « فعلى هذا تجيء قراءة من قرأ: ﴿يخسف بِّهم﴾ لحناً، وكثيراً مايقع اللحن في الإدغام، وقد عمل السّيرافي -رحمه الله- باباً لإدغام القرّاء، وجعل عذرهم في مثل هذا: أنّهم سمعوا فيها الإخفاءَ، فتخلّط بالإدغام عندهم، فهو خطأ كما ترى ».

ثانياً: شواهد الحديث النبوي الشريف:

أورد المؤلف أربعة أحاديث فقط، واحدٌ على الاشتقاق، وواحدٌ على الإبدال، وشاهدان على التفسير اللغوي، كما أورد حديثاً لعمر، وهو مرويّ أيضا عن النبيّ صلى الله عليه وسلّم. ولعلّ في هذا إشارةً إلى أنّ المؤلف من

---

(١) انظر ص ١٧٥.

(٢) انظر ص ٨٩١، ٨٩٢.

عصبة النحاة الذين يتشددون بالاستشهاد بالحديث، أقول: إشارة، لأننا لانستطيع الجزم بذلك من خلال السفر الرابع والأخير من شرح كتاب سيبويه، خاصة أنّ أكثر مسائله في الصرف.

والأحاديث التي استشهد بها المؤلف هي:

١- حديث « إنّ ممّا يُنبت الربيع ما يقتلُ حَبَطاً أو يُلمُّ »(١). أورده شاهداً على (حبنطى)، وجعله تالياً لحكايتين عن العرب، فقال: « لم يذكر في (حبنطى) أنه مشتق. وحكى غيره أنهم قالوا: حَبِط الرجلُ: إذا امتلأ بطنُه واتّسع، وحَبِطت الشاةُ حَبَطَاً: إذا انتفخ بطنُها عن أكل الذُّرّق. وفي الحديث: . . . »(٢).

٢- حديث: « ليس من امْبر امْصيام في امْسفر »(٣). أورده ضمن نص نقله من درة الغواص للحريري، وكذلك روايته الأخرى أيضا: « ليس من البر الصيام في السفر ».

٣- حديث « أكثر أهل الجنة البله »(٤). أورده شاهداً على أنّ الأبله الغافل.

٤- حديث « أعددت لعبادي الصالحين ما لاعينٌ رأت ولا أذن سمعت، بله ما أطلعتم عليه »(٥). أورد منه أولا « بله ما أطلعتم عليه » في تفسير للفراء لمعنى (بله) من أنّ معناه: دع وكيف، ثمّ أعاده أطولَ في نص آخر للسهيلي، بأنّ معناه:

---

(١) انظر ص ٤٧٥.

(٢) انظر ص ٤٥٧.

(٣) انظر ص ١٧٠

(٤) انظر ص ٢٥٣.

(٥) انظر ص ٢٥٣، ٢٥٤.

لاتسأل.

٥- وهو الحديث الذي أورده عن عمر نقلا عن ثعلب، فقال: قـال أحمـد ابن يحيى: تَمَعْدَدُوا، أي: كونوا على خلق (معدّ). ومنه قول عمر ﷺ: (اخشوشنوا وتَمَعْددوا) »[1].

وهذه الأحاديث كما ترى ليست في تقرير قاعدة، أو في معرض احتجـاج، أومّا يتشدد فيه المتشددون، بل النحاة في إيرادها سواء.

ثالثا: شواهد الشعر:

على الرغم من أنّ هذا السفر شرحٌ للقسم الرابـع مـن كتـاب سـيبويه، وهو قسمٌ يحوي أكثره مسائل الصرف، فإنّ شواهد المؤلف مـن الشـعر والرجـز بالنظر إلى هذا تعتبر كثيرة، وقد عوّل في كثيرٍ منها على ما أورده سـيبويه، وعلـى ما أورده شرّاح كتابه، كالسيرافي، وعلى ما أورده ابن جـني وشـيخه الفارسـي. وسيكون الحديث عن شواهد الشعر والرجز على النحو اللآتي:

١- تنوعها:

تنوعت شواهد المؤلف بين النحو والصرف واللغـة والعـروض والبلاغـة، وكان الغالب عليها شواهد عصور الاحتجاج.

٢- طريقة المؤلف في عرضها:

لم يختلف المؤلف في ذلك عـن غـيره، فهـو تـارة يوردهـا منسـوبةً

---

(١) انظر ص ٤٤٤.

إلى قائليها، وتارة يوردها غفلا بلا نسبة وهذا هو الأكثر. ويورد البيت تاما، أو يورد أحد شطريه، أوبعض شطر، مكتفيا أحيانا بموضع الشاهد فقط. مما يفيدنا أن المؤلف لم يرد من شرحه إتمام الشواهد ووصلها بما قبلها وما بعدها ونسبتها إلى قائليها، وإنما أراد موضع الشاهد منها، وبهذا نفهم غرضه من هذه الشواهد، ونفهم أكثر غرضه من الشرح.

٣- الوفرة والندرة:

شواهد المؤلف ليست سواء من حيث وفرتها في المظان وندرتها فبعضها قد امتلأت به كتب النحو واللغة، وبعضها لم أقف عليه إلاّ في مصدر أو مصدرين، وأحيانا لايوجد اشتراك بين المصدر والباب الذي يتحدث فيه المؤلف.

وقد يسّر الله لي أن أخرّج ما أورده المؤلف من شعر ورجز، إلاّ بيتين، على ما يظهر، الأول: من الرجز ورد ضمن نص منقول من المنصف لابن جني، وقد نقله ابن جني من كتاب القلب ليعقوب، وهو كتابٌ مفقودٌ، أو هو قسم مفقود من كتاب القلب والإبدال، والإبدال مطبوع كما هو معلوم، لكنّ البيت ليس فيه. والبيت هو:

يمضين تحت البيض والقلونس(١)

والثاني: من الطويل، و لم يذكر إلا جزءا يسيرا منه، وهو:

أسيود في حدراء(٢)

---

(١) انظر ص ٦٨٨.

(٢) انظر ص ٥٦٩.

فهذا ظاهره جزء بيت من الطويل والله أعلم، و لم أقف عليه على الرغم من طول البحث.

٤- موقفه من شواهد الشعر:

المؤلف كأكثر النحويين، لايقبل النادر المخالف للقياس، فهناك شاهدٌ يحتجُّ به، وشاهدٌ لايحتجّ به، وليس الحكم في ذلك صحة نقله عن العرب، وإنّما الكثرة والقلّة، فإذا ما جاء قليلٌ مخالفٌ للقياس المطّرد عُدّ ضرورةً وأوّل، وربما اتفق ذلك مع مخالفة ما أصله سيبويه، من ذلك قول المؤلف[1]: « وأدخل في الباب الذي بعده فيما لايتعدّى أصلاً (افْعَنْلَلَ)، وقد أنشد أبوعُبيد:

قد أصبحَ النُّعاسُ يَغْرَنْدِيني   أدْفَعُهُ عنّي ويَسْرَنْدِيني

فهذا ضرورة، فيحملُ على أنّه أسقط حرفَ الجرِّ منه ».

فترى أنّ المؤلف أورد البيت؛ لأنّ فيه استدراكا على سيبويه، الذي ذكر (افعنلل) فيما لايتعدى، فأتى المؤلف بالشاهد ليعلمك أنه ضرورة خارج عن القياس.

ولا يعني هذا أنّ المؤلف ضدّ الضرورة مطلقا، بل تراه يجنح إليها، إذا ما ناسبت المعنى أكثر، وكان في ذلك تقويةٌ لقول سيبويه، من ذلك قوله[2]: « وجعل -رحمه الله- الهمزة من (يُؤثفين) زائدة، فكان ثباتها ضرورة، و لم يجعلها أصلية على أن يكون (يُؤثفين) من قوله:

(١) انظر ص ١١، ١٢.

(٢) انظر ص ٣٦٧، ٣٦٨.

...تأثَّفَكَ الأعداءُ بالرِّفَدِ

إذ معناه: أحاط بك الأعداء بالرِّفد، فهو على هـذا قريبٌ مـن معنى (يُؤَثْفين)؛ لأنّ معناها: يُنصبنَ للقدر، فكأنهنّ أحطن بها، فـلا يكـون في البيت ضرورةٌ، ويكون (يُؤَثْفين) (يُفَعْلَين)، مثل (يُسَلْقَين)، لّما كان جعلها مـن (أثفيتُ) التي همزتها زائدة أقوى من جهة المعنى، كأنّ كلام العرب في هذا المعنى: الذي هـو إحاطة الأحجاربالقدر. والذي ثبت عنها (ثَفيتُ القِدرَ)، و لم ينقـل أحـدٌ عنـهم (أثّفتُ القِدرَ)، وإن نقلها أحدٌ عنهم فذلك غيرُ معروفٍ؛ فلهذا ما عدل الإمام عـن جعل همزة (يُؤثفين) أصلية، مع أنه ليس فيها ضرورة، إلى جعلها زائدة الـذي فيـه الضرورة ».

٥- موقفه من شعر المولدين:

يمكن أن نقسم شعر المولدين في هذا الشرح إلى قسمين:

الأول: ما أورده المؤلف في معرض حديثه على مسألة نحوية:

وهو قليلٌ جدّاً، من ذلك قوله[1]: « وقد ذكر أبوزيـد في نـوادره شـعرا، وهو:

لم يكُ الحقُّ سوى أن هاجَه   رسمُ دارٍ قد تعفَّى بالسِّرَرْ
غيّر الجِـــدةَ من عِرفانِه   خِرقُ الريح وطوفانُ المطرْ

وهذا شاذّ، وقد استعمله أبوالطيب:

(١) انظر ص ١٤٤.

جللاً كما بي فَلْيَكُ التبريحُ

وقوله[١]: « وقال الأخطل:

إذا شئتَ أن تلهُوْ ببعض حديثها رَفَعْـــنَ وأنْزَلْنَ القَطِـــينَ المُوَلَّدا

واستعمله أبوالطّيّب فقال:

إذا شاء أن يلهوْ بلحيةِ أحمقِ

وهذان الشاهدان كما ترى ليسا للاحتجاج، وإنما فيهما تنبيهٌ علــى أنّ أبــا الطيب قد استعملهما.

ومثل هذا بيت أبي نواس:

لاتبك ليلى ولاتطـــــرب إلى هندِ

واشرب على الوردِ من حمراء كالوردِ

حيث أورده لبيان قبح استعماله العروض والضرب مقطوعين وكــل واحــد منهما غير مردف[٢].

كما أورد بيتا لمهيار الديلمي، وذلك في قوله[٣]: « وإذا كان القياس في اليـــاء من المفعول عدم الإتمام، مع أنّ الياء دون الـــواو في الثقـــل، انبغـــى ووجـــب في (مفعول) من الواو ألاّ يتمّ. وهذا طريق في العربيّة مســـتمرّ، لاينكســـر، وهـــو أن

(١) انظر ص ٦٨٣.

(٢) انظر ص ٧٥٢.

(٣) انظر ص ٥٧٤.

يُحتملَ أمرٌ واحدٌ، فإذا انضمّ إليه سببٌ آخر لم يُحتَملا، وعليه باب مالاينصرف أجمع. وقال الشاعر تصحيحاً لهذا المعنى:

وما اجتمع الداءان إلاّ ليقتُلا

وهذا كما ترى وإن كان في معرض مسألة نحوية، إلاّ أنّه خارج عن الاستشهاد لمسألة نحوية والتمثيل أيضاً لها.

وشبيه بهذا بيت محمود الوراق:

رأى الأمر يفضي إلى آخر ... فصيّر آخره أوّلا

فقد أورده متمثلا به لامحتجا، وهو ليس فرداً في ذلك بل سبقه إلى هذا البيت ابن جني في الخصائص والمحتسب وسر صناعة الإعراب، والسهيلي في نتائج الفكر، وابن يعيش في شرح المفصل، والشلوبين في شرح المقدمة الجزولية الكبير[(١)].

وقد أورد المؤلف بيتاً في الاستشهاد على قولهم النسب إلى اليمن: يمانيّ، بالتشديد، وهو قول الشاعر[(٢)]:

ويهماء يستافُ الدليلُ ترابَها ... وليس بها إلا اليَمانيٌّ مُخْلِفُ

وقد أورده قبله آخرون كالسرقسطي في الأفعال، والبيت في ملحقات ديوان بشّار، مع بيت آخر، برواية « محلف »، ولا أدري هل أخذه بشار عن سابق أم البيت له ابتداءً؟ وعلى كلّ حالٍ فالبيت ليس فرداً، بل أورد الجوهري في صحاحه (يمن) شاهداً آخر، وهو قول أميّة بن خلفٍ:

---

(١) انظر موضع تخريج الشاهد ص ٧٩٦.

(٢) انظر ص ١٩٦.

يمانيّاً يظــلُّ يشــدُّ كِيراً   وينفخُ دائماً لهبَ الشُّواطِ

الثاني: ما أورده في معرض الاستشهاد على مسألة بلاغية:

وهي مجموعة أبيات ذكرها في باب وجوه القوافي في الإنشاد، حيث استطرد المؤلف فتكلم على السبب المحدث للشعر، وفصل في ذلك، وذلك قوله[1]: « وأخــذ الشبيه نفسه بدل المشبه مثل قوله تعالى: ﴿وأزواجه أمهاتهم﴾، ومثل قول الشاعر:

هو البحرُ من أي النَّواحي أَتيتَهُ

وهو لأبي تمام، وقد خرجته في موضعه.

وقوله[2]: « ومن هذا النوع الذي يحاكي حال النفس قول أبي الطيب يصف رسول الروم الواصل لسيف الدولة:

أتاك يكادُ الرأس يَجْحَــدُ عنقَه   وتنقدُّ تحت الدرع منه المفاصلُ

يُقوِّمُ تقــويمُ السِّمــاطين مشيَه   إليك إذا ما عوّجته الأفــاكلُ

أي: جرى بعضه من بعض لإقدامه على المسير إليك هيبة لك، ثم قال:

فقَاسمكَ العَــينين منه ولحظَه   سميُّكَ والخِــلُّ الذي لايزايلُ

وقوله[3]: « وقد تكون المحاكاة لأمور معنوية بأمور محسوسة . . . مثل قولهم في المنة: إنها طوق العنق، وفي الإحسان: إنه قيد، كما قال أبوالطيب:

---

(١) انظر ص ١٨٥.

(٢) انظر ص ١٨٦، ١٨٧.

(٣) انظر ص ١٨٨، ١٨٩.

ومَن وجدَ الإحسانَ قَيْدا تَقيّدا

. . . وما كان من هذا أيضا غير شبيه ولامناسب ينبغي أن يطــرح كقــول أبي تمام:

لاتَسقِـــني ماءَ الملامِ

ومنه: خُلق البَين، وكَلَب الوصال. ومنه:

كلّ حين يَبولُ زُبٌّ السحابِ

والبيت لابن المعتز، وقد خرجته في موضعه.

وقوله[1]: « وقد يكون في هذا التشبيه عيبٌ آخر، وذلك أنّ بـــاب التشـــبيه يكون بالأشياء الفاضلة، وأمّا بغيرها فعيب . . . وكما قال بعض الشـــعراء يمـــدح سيف الدولة:

وقـــد عَلِمَ الرُّومُ الشقـــيّونَ أنهـــمْ
سَتلقـــاهـــمُ يوماً وتَلقَى الدَّمَسْتقا

وكانوا كفأرٍ وشَوَشُوا خَلْفَ حائطٍ
وكنتَ كسِنَّورٍ عليهـــــم تَسَلَّقـــا

وقوله[2]: « وتصرفت العرب والمحدثون في الخيال واستعملوه كثيرا، ولاتكاد تجدُهم تصرفوا إلا في النَّسيب. وقد أدخله البحتري في غير النسيب فقال:

(١) انظر ص ١٩٠.

(٢) انظر ص ١٩٢.

خَلا ناظِري من طَيفِهِ بعدَ شخصِهِ

فياعجباً للَّدهرِ فقــداً على فقدِ

ز/ مصادره:

وهي بناء على ما جاء في هذا السفر، وهو يمثل القسم الرابع والأخير من كتاب سيبويه، كثيرة ومتنوعة، فالمؤلف كغيره استفاد من القرون المتتابعة قبله، والتي أوصلت النحو إلى أوجّ نضوجه في عصر المؤلف، ابتداء من سيبويه وشيوخه، ثمّ تلامذته، ثمّ من جاؤوا بعدهم، وشراح كتابه وغير شراحه، وختاما بالشلوبين وتلامذته، وقد تمكن المؤلف من جمعِ فوائدَ كثيرةٍ، ونصوصٍ نادرةٍ، ونقولات غزيرة، من كلام النحويين على كتاب سيبويه، ومن كلامهم في غيره، وما رواه أهل اللغة والأدب، بتصرف في بعض ما نقله، وبغير تصرف في بعضه الآخر، وبتصريح بالكتب التي نقل منها، والعلماء الذين نقل آراءهم، وهذا هو الأكثر، وبغير تصريح أيضاً، ولكثرتها يصعب الحديث عنها كلّها، وإنّما سأتحدث عن أبرز العلماء الذين استفاد منهم المؤلف، وأكثر النقل عنهم، ثم بعد ذلك أشير إلى من يتلوهم:

١- سيبويه:

إمام النحاة، ومصدر المؤلف الأول، استفاد منه المؤلف قبل شرح كتابه بدراسته والنهل من معينه، بما فيه من آراء وعلل وشواهد وأقيسة، لسيبويه وشيوخه الخليل وأبي زيد ويونس وغيرهم.

٢- أبوالحسن الأخفش:

وقد جرى ذكره -بكنيته غالبا، وبالأخفش، وبكليهما- في مواضع عديدة على النحو الآتي:

أ/ ذكْر آرائه، واحتجاجاته، من ذلك إجازته إمالة ماقبل الواو وعدم إمالة الواو في « ابن مذعور »[1].

ب/ نقْل حكاياته عن العرب، من ذلك حكايته: رأيت زيدْ، في الوقف[2].

ج/ ذكر مصطلحاته، كقوله[3]: « وسمى أبوالحسن هذه النون الغالي، وسمى الحركة التي قبلها الغلو » .

والمؤلف لم يشر إلى كتب للأخفش، وإنما كانت نقولاته إمّا عن طريق كتب السابقين، أو غفلا من ذكر كتاب.

وقد كان موقفه منه إذا تعارضت آراؤه مع آراء سيبويه الانتصار لسيبويه، حتّى أنّه في أحد المرات أثنى عليه، بكلام تظنّ أنّه يرجح قوله، ثمّ بعد ذلك ينقلب عليه، ويتنصر لسيبويه، وذلك في الخلاف في المحذوف من « مفعول » الأجوف، فقال[4]: « قال المؤلّف: ومذهب أبي الحسن فيه قويّ جدّاً حتّى أنه قد استحسنه جلّة العلماء بهذا الشّأن، فجعلوه مساوياً لقول سيبويه، وربّما رجّحه بعضهم، وجعله أقيس من قول سيبويه. ولكنّي مع هذا أقول: إنّ قولَ سيبويه هو الذي يجب أن يقال به . . . ». ثمّ راح يناقش الأخفش في عدة صفحات ليبطل رأيه.

---

(١) انظر ص ٧٩. وانظر ١٢٩، ١٨٠، ٢٣٨، ٥٦٥، ٥٦٦، وغيرها مما تراه في الفهرس.

(٢) انظر ص ١١٥. وانظر ١١٣، ١٥١، ١٨٠، ١٨١، ٢٢٥، وغيرها مما تراه في الفهرس.

(٣) انظر ص ١٨٠.

(٤) انظر ص ٥٦٦.

٣- أبوعثمان المازني:

أورد له المؤلف مجموعة من آرائه، ونقل من كتابه التصريف[١]. وقد نسب له أنّ زيادة الباء في مفعول كفى قياس. و لم أقف على ما يؤيّد ذلك، بل المنقول عن المازني أن زيادتها فيه شذوذ[٢]. كما نقل اعتراضا له على الأخفش دون أن ينسبه إليه، وإنما قال: « فاعتُرِض »[٣].

٤- أبوالعباس المبرد:

وقد تردد ذكره بكنيته، وبالمبرد، وبأبي العباس المبرد، وبأبي العباس محمد بن يزيد في مواضع عديدة على النحو الآتي:

أ/ نقل اعتراضاته على سيبويه، وقد وصفه فيها بالتحامل[٤]، ووصف أحد إلزاماته لسيبويه بالتّوهم الخَلْف[٥] و لم يكن يفوت الردّ عليها أو نقل كلام من يرد، من ذلك ما نقله من اعتراض المبرد على قول سيبويه: إنّ ميم (مفاعلة) عوض من الألف التي بعد أول حرف من (فاعلت). حيث اعترضه المبرد بأن الألف موجودة بعد الفاء في (مفاعلة) فكيف يعوض من الثابت؟! وقد نقل المؤلف رد ابن ولاد وأبي

(١) انظر مثلا بعض ما نقله من آرائه وكتابه في التصريف ص ١٥٢، ٢١٨، ٢٨٣، ٣١٢، ٣٤٧، ٤٤٣، ٥١٦، ٥٣٧، ٥٨٤، ٥٩٥، وغيرها مما تراه في الفهرس.

(٢) انظر المسألة ص ٢١٨، ٢١٩.

(٣) انظر ص ٥٦٥.

(٤) انظر ص ٧٢.

(٥) انظر ص ٢٩٦.

علي الشلوبين عليه[1].

إلاّ أنّ المؤلف ربما وقف موقف المحايد حيال اعتراضات المبرد، من ذلك موقفه من الخلاف بين الخليل وسيبويه في الوقف على الاسم المنقوص، واختيار سيبويه إبقاء الياء محذوفة، واختيار الخليل إعادتها، وترجيح المبرد والفارسي قول الخليل، وقد ذكر المؤلف وجه القولين جميعا، ثم نقل كلام ابن ولاد الذي رجح فيه قول الخليل، و لم يظهر من المؤلف ترجيح رأي على آخر[2].

ب/ ذكر آرائه، من ذلك ما ذهب إليه في قوله تعالى:﴿بأيكم المفتون﴾: بأنه على حذف مضاف، تقديره: بأيكم فتنة المفتون[3].

ج/ نقل حكاياته، من ذلك ما نقله من جعل الإعراب في النون « الماطرون »[4].

وقد كانت بعض هذه الاعتراضات والآراء مذكورة في كتبه التي وقفت عليها، كالمقتضب والكامل، وبعضها منقولٌ عنه في كتب العلماء كالانتصار لابن ولاد، وشرح السيرافي، وغيرهما.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أنّ المؤلف نسب للمبرد قولا فيه مخالفة لسيبويه، مع أنّ كتابه المقتضب يبين عدم مخالفته سيبويه، وكتب غيره من العلماء الذين وقفت عليها تظهر إجازة المبرد للوجهين، قال المؤلف: « ولتعلم -وفقك الله

(١) انظر ص ١٤، ١٥.

(٢) انظر ص ١٤٢، ١٤٣.

(٣) انظر ص ٣٤. وانظر ١١٥، ١٤٢، ١٥٤، ٥١٦، وغيرها مما تراه في الفهرس.

(٤) انظر ٤٢٩.

تعالى- أن الإمام وأبا العباس المبرد بينهما خلاف في قولك: ماقام زيد بل عمـــرٌو، هل أثبت نفي القيام، أو القيام؟ فسيبويه يقول: أثبت له القيام، فيقدره: بـــل قـــام عمرٌو، والمبرد يقول: انتفى عنه القيام، فيقدره: بل ماقام عمرٌو، ويحتـــاج في هـــذا إلى نظر ». هذا نقله، وفي المقتضب[١]: « ومنها (بل) ومعناها: الإضراب عـــن الأول والإثبات للثاني، نحو قولك: ضربت زيدا، بل عمرا، وجاءني عبدالله، ومـــا جـــاءني رجلٌ، بل امرأة ». وهذا فيه موافقة لسيبويه. وقال أبوحيان: « ووافق المبرد على هذا الحكم، وأجاز مع ذلك أن يكون التقدير في النهي: بل لاتضرب عمرا، وفي النفـــي: بل ما قام عمرو »[٢].

٥- أبو بكر بن السراج:

ذكره المؤلف وأورد له مجموعةً من آرائه، ونقل من كتابه الأصـــول، مـــن ذلك قوله[٣]: قال ابن السرّاج- رحمه الله-: « ومع هذا فإنّ هذا الفعـــل بـــني مـــن صوت، الألف فيه أصل ليست منقلبة من شيء؛ ألاترى أنّ الحـــروف والأصـــوات كلّها مبنيّة على أصولها، ووجدناهم قد قلبوا الألفات في بعض الحـــروف إلى اليـــاء نحو (عليهِ، وإليهِ)، فكما قلبت الألف إلى الياء حسن أن تقلب الياء إلى الألف ».

٦- أبوالحسن علي بن الحسن الهُنائي (كراع النمل):

وقد تردد ذكره بلقبه (كراع)، وصرح عدة مرات بالنقل من كتابه المجـــرد، ومما يدل على عنايته بهذا الكتاب وجود أكثر من نسخة عنده، وصف إحداها بأنها

(١) انظر ١/١٥٠.

(٢) انظر ارتشاف الضرب ١٩٩٥ (رجب).

(٣) انظر ٧١٣. وانظر ٢٢١، ٣١٩، ٤١٨، ٧٨٨.

صحيحة، وقد مر نقل بعض نصوصه[1].

٧- أبوسعيد السيرافي:

وهو مؤلف أحد أعظم شروح كتاب سيبويه، وأشهرها على الإطلاق، وقد تردد ذكره بكنيته وبالسيرافي وبكليهما ويرمز له المؤلف أحيانا بــ(سير) على النحو الآتي:

أ/ ذكر آرائه مجردة من نص منقول[2].

ب/ نقل كلامه مع نسبة ما ينقل إليه، وهو كثير جدّا بـالنظر إلى الكتـاب جملة، إلاّ أننا عند التفصيل نجده يكثر في أبواب ويقل أو ينعدم اسمـه لاكلامـه في أبواب أخرى، كما سيأتي في الفقرة التالية، كما أن هذا النقل بشكل عـام كـان بتصرف، وقد استفاد المؤلف من السيرافي في رواياته للأشعار، وحكاياته عن العرب، وآرائه، وردوده، واعتراضاته وتخريجاته، وعلله[3].

ج/ نقل كلامه مع نسبة ما يُنقل إلى غيره، وذلك أن المؤلـف قـد دأب في مواضع كثيرة على نقل نصوص من النكت للأعلم، فيقول: قال الأعلم[4]. والنكت كما هو معلوم تلخيص لشرح السيرافي. ونقله من النكـت في الغالـب يكـون في

(١) انظر ماسبق في الفقرة ٢٢ عند الكلام على العناية بالغريب. وانظر أيضا بعض نقولاتـه ص ١٢٢، ١٣٢، ١٣٥، ١٧٩، ٢٨٦، وغيرها مما تراه في الفهرس

(٢) انظر مثلا ٣٥٣، ٤٣١، ٦٥٥، ٦٥٩.

(٣) انظـر مـثلا ١، ٥، ١٨، ٢٦، ٣٠، ٤٠، ٩٠، ٩٥، ١٠٢، ١٠٩، ٣٥٣، ٤٣١، ٤٣٨، ٥١٤، ٦١٥، ٦٢٤، ٦٣٥.

(٤) انظر مثلا ١١٩، ١٢٧.

المواضع التي يقل فيها ذكر السيرافي، أوينعدم، فالسيرافي مثلا يطل عليك باسمه وكلامه من أول الشرح المحقق إلى ص ١١٠، ثمّ ينقطع إلى ص ٣٥٣، ويطل الأعلم بين الموضعين، ثم يعود النقل عن السيرافي والأعلم في مواضع متقاربة. وأنا حقيقة في حيرة، وأمام احتمالات:

الأول: أن يكون المؤلف لم يقف على شرح السيرافي، وكل ما نقله عن السيرافي نقله بطريق غير مباشر.

الثاني: أن يكون قد وقف على شرح السيرافي لكنه لم يمتلكه، ويكون–على أقل تقدير–بعض ما نقله عنه من ذلك الوقوف.

الثالث: أن يكون قد وقف أو امتلك بعض شرح السيرافي، و لم يمتلك ما يتعلق بالسفر الرابع الذي نحن بصدده، أو بعض ما يتعلق به.

الرابع: أن يكون امتلك ما يتعلق بهذا الجزء الرابع أيضاً، لكنه لم يكن حاضرا لدى المؤلف عند تأليف الكتاب، أو تأليف هذا القسم من الشرح، خاصة أننا لانعلم الظروف التي قام المؤلف فيها بتأليف الكتاب.

الخامس: أن يكون شرح السيرافي بين يديه، أو قريبا منهما، إلاّ أنه لطوله رأى أن يستعيض عنه أو عن بعضه بمختصره النكت. ويرد هذا الاحتمال أنه اعترض على بعض الآراء الواردة في النكت بعد أن نسبها للأعلم، والأعلم لاناقة له فيها ولاجمل، بل نقل مرّة نصاً لابن عصفور، ثمّ قال: « وأكثر هذا منقولٌ من كلام الأعلم »[1]، والحقيقة أنّه ليس للأعلم منه إلا النقل.

(١) انظر ص ٨٥٥، ٨٥٦.

وقد وجدت المؤلف نقل في أحد المواضع نصا ونسبه للأعلم، وبعد مراجعتي لشرح السيرافي والنكت وجدت النص يتفق مع نص السيرافي، وربما كان هذا لاختلاف النسخ.

وعلى العموم هناك احتمالات أخرى يمكن تصورها، وفي ما ذكرته كفاية، إن شاء الله تعالى.

٨- أبوعلي الفارسي:

وقد تردد ذكره بكنيته وبالفارسي وبأبي علي الفارسي في مواضع كثيرة على النحو الآتي:

أ/ ذكر آرائه وحكاياته مجردة من نص منقول[١].

ب/ النقل من كتبه: التذكرة، والحجة، والمسائل الشيرازيات، كما نقل من الإيضاح، والتعليقة على كتاب سيبويه، وغيرها، وقد أطال المؤلف في بعض النقولات خاصة بعض ما نقله من الحجة والتذكرة[٢]، ونقله لم يكن نقلا عابرا بل نقلَ عالمٍ عارفٍ بأنّ هذه النصوص تفسر قول سيبويه، وهذا لايتأتى إلاّ لمن فهم الكتاب وعلم مافيه.

ج/ النقل عنه من طريق تلميذه أبي الفتح ابن جني، وذلك عند النقل من كتب ابن جني[٣].

(١) انظر مثلا ١٤٢، ١٤٦، ٤٤٠.

(٢) انظر في نقولاته مثلا ١٥٠، ١٥٥، ١٥٩، ٣٦١، ٤٥٣، ٤٧٧، ٤٩٩، ٥٣١، ٥٨٦، ٦٨٥.

(٣) انظر مثلا ٢٨٦، ٣١٢، ٣٤٦.

٩- أبوالفتح بن جني:

وله عند المؤلف منزلة عظيمة حيث وصفه بحذاق هـذه الصـناعة[١]، وردد ذكره بكنيته وبابن جني وبأبي الفتح بن جني في مواضع كثيرة على النحو الآتي:

أ/ ذكْر آرائه مجردة من نص منقول، من ذلـك إجازتـه أن تكـون الـلام المسموعة في (ويلمه) لام (ويل)، وحذفت همزة (أم) ولام الجر، وكسر لام (ويـل) إتباعا[٢]. وقد ذكر هذا الوجه في الخصائص، والمؤلف نقله من الاقتضـاب لابـن السيد البطليوسي.

ب/ النقل من كتبه: المنصف، وسر صناعة الإعراب، والخصائص، والتنبيـه في شرح مشكل أبيات الحماسة[٣]، حيث أورد المؤلـف نصوصـا كـثيرة مليئـة بالشواهد والعلل وأقوال العلماء، دون تصرف، وبتصرف.

١٠- أبوبكر الزُّبيدي:

وقد اعتمد المؤلف كثيرا على كتابه الاستدراك في نقل ما اسـتدرك علـى سيبويه من الأبنية، وأورد كثيرا من نصوصه، وناقش أكثرهـا، ورد كـثيرا مـن تلك الاستدراكات[٤]، كما نقل من كتابه: مختصر العين[٥]، ونقل أيضا عنه فهمـاً لأحد نصوص سيبويه، مفاده أن سيبويه جعل الياء في التثنية والجمع بدلا من الألف

---

(١) انظر ص ٢٩٩.

(٢) انظر ص ٨٦.

(٣) انظر مثلا ٢٩٩، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٤٦، ٣٧٨، ٣٩٣، ٤٣٩.

(٤) انظر مثلا ٢٩٢، ٢٩٥، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣٢٠.

(٥) انظر ص ١١٠، ٢٩٢.

حقيقة، وقد وهّمه المؤلف على هـذا الفهـم، ورد عليـه[1]. ويـذكره بكنيتـه وبالزبيدي.

١١- ابن السيد البطليوسي:

أورد له المؤلف مجموعة من آرائه، وتحقيقاته، وقد تنوعت استفادته منه بـين النحو واللغة، ونقل من كتابه الاقتضاب في عدة مواضع مصرحا بالكتـاب وغـير مصرح، ومن كتابه في شرح أبيات الجمل بدون تصـريح[2]، كمـا نبـه علـى استدراك كان أورده على كتابه المثلث[3].

١٢- ابن طاهر (الخدبّ):

لابن طاهر طرّة مشهورة على كتاب سيبويه، وقد أورد له المؤلف مجموعـة من آرائه وتعليقاته على كتاب سيبويه[4]، ولم يصرح بهذه الطرة وهو ينقـل عنـه، وإنما أشار إلى إصلاح ابن طاهر، فقال[5]: « وفي كتاب الأستاذ من إصـلاح ابـن طاهر: المفتتن ». والمقصود بالأستاذ الشلوبين. وفي هذا النص عدة احتمالات:

الأوّل: أن يكون المراد نسخة الشلوبين من كتاب سيبويه، والمؤلف أشار إلى هذه النسخة، وذكر أنها مقروءة على الرباحي، فقال[6]: « هذا وقع في النسخ كلها،

(١) انظر ص ٢٩٥، ٢٩٦.

(٢) انظر ص ٨٦، ١٢٢، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٨، ٣٧٤، ٣٨٣، ٣٩١، ٣٩٥، ٣٩٨، ٥٥٦.

(٣) انظر ص ٣٨٣.

(٤) انظر ص ٩، ١٦، ٢٩، ٢٠٢، ٢٣٩، ٢٤٠، ٤٩٥، ٤٩٦، ٥٠٨، ٥٨٢.

(٥) انظر ص ٩.

(٦) انظر ص ٦.

وكذلك في نسخة الأستاذ المقروءة على أبي عبدالله الرباحي راوية الكتاب ». فلعلها مرّت قبل الشلوبين على ابن طاهر، أو لعلّ الشلوبين أو غيره أورد هذا الإصلاح عن ابن طاهر، ويبقى السؤال: هل ضمنت إصلاحات ابن طاهر، على هذه النسخة كاملة أم ضمن بعضها؟ وسؤالٌ آخر: هل المقصود بالإصلاحات الطرر؟ أمّ أنها بضع مواضع أصلحها ابن طاهر.

الذي يظهر لي أنّ الإصلاحات هي الطرر، وأنّها كاملة، لعدم وجود ما ينفي كمالها أولاً، ولأنّ التعبير بالإصلاح مستخدمٌ في الحواشي والطرر، من ذلك ما جاء على نسخة إيطاليا من حواشي الشلوبين على إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج، لشيخه ابن ملكون: « بتتبع عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الأزدي وإصلاحه »[1].

الثاني: أن يكون المراد بعبارة المؤلف « وفي كتاب الأستاذ من إصلاح ابن طاهر »: وفي نسخة الأستاذ من إصلاح ابن طاهر؛ لأنّه يُعبر عن النسخة بالكتاب، وقد استعمله المؤلف فقال[2]: « ثبت في كتاب الأستاذ بعد المشيئة والمحمية: وقالوا: المزلة ». وعلى هذا الثاني فالراجح أن يكون ما نقله عن ابن طاهر مأخوذٌ من هذه النسخة، ويكون أراد بالإصلاح الطرر أيضاً. والله اعلم.

وهذا نص آخر يؤيد ما سبق من اطلاع المؤلف على طرر ابن طاهر، سواء كانت على نسخة من نسخ كتاب سيبويه أو مفردة. قال المؤلف تعليقا على قول سيبويه: « وتكون (إن) كـ(ما) في معنى (ليس) ». حيث قال: « كتب عليه أبوبكر

---

(١) انظر شرح المقدمة الجزولية (الدراسة ص ٤٥).

(٢) انظر ص ٢٢.

ابن طاهر المعروف بالخدبّ: هذا نصٌّ أنّ (إن) كـ(ما) في معنى (ليس). يريد: أنّها تعمل عملها كقوله:

إنْ هو مستولياً على أحدٍ إلاّ على أضعفِ المجانينِ

قال الشيخ أبوعليّ رحمه الله: إنّ كلام الإمام ليس بنصّ على ما ذكره أبوبكر من العمل؛ لأنّه يحتمل أن يريد أنّ (إن) تكون كـ(ما) في النفي، فيكون قد عبّر في قوله: (في معنى ليس) عن النفي، وهذا أولى أن يحمل عليه كلامه؛ لأنّ العمل في (إن) شاذ ».

يلاحظ على هذا النص قوله: « كتب عليه أبو بكر بن طاهر المعروف بالخدبّ ». وردّ الشلوبين عليه. فإذا ما ضممنا إلى هذا النصِّ النّصَّ السابق « وفي كتاب الأستاذ من إصلاح ابن طاهر »، استطعنا أن نفهم علاقة الشلوبين بابن طاهر أكثر، وأنّه قد وقع على طرر ابن طاهر، وحشّى عليها، كما حشّى على الإفصاح لابن الطرواة[1]، والمفصل[2]، وغيرهما، واستطعنا أن نفهم أكثر النسخة التي ينقل عنها المؤلف.

١٣- أبوعلي الشلوبين:

ويرد ذكره بأبي علي الشلوبين والشلوبين والأستاذ أبي عليّ والشيخ أبي عليّ والشيخ والأستاذ أبوعليّ (ش) وبـ(ش) وحدها. وللشلوبين عند المؤلف منزلة

---

(١) انظر حواشي كتاب الإفصاح بتحقيق أستاذي أ. د/ عياد الثبيتي حفظه الله.

(٢) حقق حواشيه على المفصل أستاذي الدكتور حماد الثمالي حفظه الله لنيل درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى.

عالية، تظهر في دفاعه عنه حينما ناقشه أحد طلبته، فسكت الشلوبين أخيرا و لم يجب، فقال المؤلف بعد أن أبان مقصد أبي عليّ: « وسكوت الأستاذ أبي علي الشلوبين ليس لقصور منه، وإنما هو للرد رآه من الطالب. هذا هو الظن به، رحمه الله »[1].

وتظهر منزلة الشلوبين أيضا وعناية المؤلف به في نقوله الكثيرة عنه[2].

١٤- أبومحمد بن زيدان:

وقد ذكره المؤلف في موضعين بما يدلُّ على أنه شيخه وواسطة له إلى الشلوبين، ولعله نقل عنه في مواضع أخرى دون تصريح خاصة أنه أورد نقولات كثيرة عن الشلوبين دون تصريح بمصدره، وهذا أحد الموضعين[3]: « ويبقى عندي سؤالٌ لم أرَ أحداً تعرّض للكلام عليه، وهو: مامعنى قوله: (أوزنة حرف متحرّك)؟ إلاّ أنّي سألت الأستاذ أبامحمّد بن زيدان فقال لي: أشار به الإمام إلى الحرف المتحرّك من الحرفين المدغم أحدهما في الآخر؛ لأنّهما في صناعة العروض حرفان. وفي هذا نظر. وقد تكلّم على هذا الموضع في الإيضاح القاضي أبوالوليد الوقّشي، وردّ عليه ابن يسعون وغيره ممّن كتب على الإيضاح، فانظر كلامه ».

١٥- أبوالحسن بن عصفور:

وقد تردد ذكره في مواضع عديدة، إما بنقل تفسيره لكلام سيبويه، وإما بنقل

---

(١) انظر ص ٢٩٤.

(٢) انظر مثلا ٢، ٦، ٩، ١٤، ١٥، ١٦، ٢٢، ٥٩، ٦٦، ٧٧، ١٠٢، ١٠٨، ١٠٩، ٢٠٠، ٢٦٠، ٥١٩، ٤٥٤، ٥٧١، ٦٣٤.

(٣) انظر ص ٨٧٧. وانظر ص ٥٧١.

آرائه أونقولاته، وإما بالنقل من كتابه الممتع مصرحا بالكتاب أو بابن عصفور[١]، كما نقل المؤلف من كتابه الممتع دون تصريح في مواضع كثيرة[٢].

هذا بالإضافة إلى علماء آخرين أورد آراءهم وحججهم وحكاياتهم عن العرب، ونقل نصوصا من كتب بعضهم، كالكسائي[٣]، والفراء[٤]، وأبي عبيدة[٥]، والجرمي[٦]، وابن السكيت[٧]، وأبي عبيد[٨]، والقاسم بن ثابت[٩]، والزجاجي[١٠]، وابن كيسان[١١]، وأبي حاتم[١٢]، وابن ولاد[١٣]، وأبي علي القالي[١٤]، والحريري[١٥]، والوقّشي[١٦]، وابن الأخضر[١٧]، وابن

(١) انظر مثلا ٢٤١، ٢٤٣، ٣٩١، ٣٩٩، ٥٠٠، ٨١٣، ٨٥٥.

(٢) انظر مثلا ٣١١، ٣١٥، ٣٣٧.

(٣) انظر مثلا ١٥٣، ٣٢١، ٣٥٠، ٣٧٤.

(٤) انظر مثلا ١٩، ٢٦، ١٣٢، ١٣٩.

(٥) انظر مثلا ٣٤، ١١٥، ٣٢٦، ٣٥٣.

(٦) انظر مثلا ٢٢٧، ٤٧٨، ٥٥٨، ٦٦١.

(٧) انظر مثلا ١٧٨، ٣٨٣، ٣٩٤، ٣٩٦.

(٨) انظر ص ١٢، ٢٥٢، ٦٦٢، ٦٩٦.

(٩) انظر ص ٦٩٥.

(١٠) انظر ص ١١٨.

(١١) انظر ص ٨٧، ٨٠٦.

(١٢) انظر مثلا ١١٨، ١٧٤، ٣١٦، ٣٣٠.

(١٣) انظر ص ١٤، ١٥، ١٤٢، ٧٧٩.

(١٤) انظر مثلا ص ٣١٦.

(١٥) انظر ص ١٦٨، ٢٣٥.

(١٦) انظر ص ٣٠٤، ٨٧٧.

(١٧) انظر ص ٣٠٤.

الطراوة[١]، والزمخشري[٢]، وابن سمحون[٣]، وابن يسعون[٤]، والسهيلي[٥]، وأبوالبركات الأنباري[٦]، وابن الطفيل[٧]، وابن ملكون[٨]، والرندي[٩]، وابن خروف[١٠]، وابن معزوز[١١]، والدباج[١٢]، وآخرين.

وقد ذكر المؤلف مجموعة من الكتب -غير التي ذكرها فيما سبق- ونقل منها، كالغريب المصنف لأبي عبيد[١٣]، والدلائل للقاسم بن ثابت[١٤]، ودرة الغواص للحريري[١٥]، وطرر ابن الأخضر على الإيضاح[١٦]، والإنصاف في مسائل الخلاف

---

(١) انظر مثلا ١١، ٢١٢، ٢٢٣، ٢٧٢.

(٢) انظر ص ١٤٦، ٧٥٩، ٧٦٠.

(٣) انظر ص ١٥٧.

(٤) انظر ص ٨٧٧.

(٥) انظر ص ٢٥٣، ٢٥٤.

(٦) انظر ص ١٢٥، ٣٦٣، ٧٧٥.

(٧) انظر ص ٥٤٢.

(٨) انظر ص ٢٩٥.

(٩) انظر ص ٦٢٥.

(١٠) انظر ص ١٤٦، ١٤٨، ٢٧٩، ٦٨٦.

(١١) انظر ص ٧٥٧.

(١٢) انظر ص ٨٥٥.

(١٣) انظر ص ٦٩٦.

(١٤) انظر ص ٦٩٥.

(١٥) انظر ص ١٦٨، ٢٣٥.

(١٦) انظر ص ٣٠٤.

لابي البركات الأنباري[1]، وغيرها مما تراه في فهرس الكتب.

كما نقل عن مجموعة لم يصرح بها، وإنما يقول: قال بعضهم، أو قال بعض النحويين، أوبعض الطلبة، ويعني: طلبة الشلوبين، وما أشبه ذلك، وربما وردت تلك النقول في نصوص للسيرافي وابن جني وغيرهما[2]، وقد عانيت كثيرا في استقصاء هذا النوع من النقولات خاصة أنّ كثيرا منها في شرح عبارات سيبويه، ومنقولة عن شراح كتابه، والمصادر في هذا الباب شحيحة، وأكثر تلك الكتب مفقودٌ.

---

(١) انظر ص ٣٦٣، ٧٧٥.

(٢) انظر أمثلة لما سبق في ٢٢، ٣٣، ٢٣٤، ٢٧٢، ٥٧٠.

ج/ اتجاه المؤلف النحوي:

سبق أنّ هذا السفر من شرح كتاب سيبويه لايمثل إلاّ الربع الأخير من كتاب سيبويه، وهذا يعني صعوبة استظهار صورة كاملة لاتجاه المؤلف، لسببين:

الأوّل: أنّ أكثر مافيه أبواب صرفيّة.

الثاني: أنه لا يمثل سوى ربع الكتاب.

ومع ذلك فالظاهر مما لدينا أنّ المؤلف ذونزعةٍ بصريّة، وهذا من خلال انتصاراته لمذاهب البصريين على الكوفيين، ووصف بعض آراء الكوفيين بالخَلْف والهذيان[1]، وميله الشديد إلى سيبويه وكتابه، حيث يستوي المخالفون له من بصريين وكوفيين.

وهذه نبذة يتبيّن من خلالها اتجاه المؤلف النحوي:

١- أيّد مذهب سيبويه في أنّ « تفعال » ليس مصدرا لـ« فعّل »، وردّ مذهب الكوفيين بأنه مصدره، وأنّ الألف بدل من ياء « تفعيل »[2].

٢- اختار مذهب سيبويه والجمهور في أنّ « ما » في قوله تعالى:﴿والسماء ومابناها﴾ حرف مصدري. ومذهب الأخفش وابن السراج والكوفيين أنها اسم[3].

٣- اختار مذهب البصريين في أنّ دخول « حتّى » على المضمر من ضرائر

(١) انظر ص ١٩، ٤٠٢.

(٢) انظر ص ١٩.

(٣) انظر ص ٢٣٢.

الشعر، وهو ما أجازه المبرد والكوفيون في السعة[1].

٤- أيد مذهب سيبويه في أن وزن « صمحمح » « فعلعل »، وردّ مذهب الفراء والكوفيين أنه « فعلّل »[2].

٥- أيد مذهب البصريين في أن « منجنيق » « فنعليل »، وخطأ الفراء بقوله: إنه « منفعيل »[3].

٦- اختار مذهب البصريين في أن « كفكف » رباعي، وردّ مذهب الكوفيين ومن تبعهم في أنه ثلاثي، ووصف كلامهم بأنه هذيان واختيار ماليس بمختار[4].

٧- رجح مذهب الخليل وسيبويه في وزن « سيّد »، وردّ المذهب المنسوب إلى الكوفيين[5].

٨- رجح مذهب البصريين في أصل ووزن « كينونة » على مذهب الفراء والكوفيين[6].

٩- رجح مذهب البصريين في أنّ « أوّل » على وزن « أفعل »، وليس على وزن « فوعل » كما يقول الكوفيون[7].

(١) انظر ص ٢٤٩، ٢٥٠.

(٢) انظر ص ٢٦٢-٢٦٥.

(٣) انظر ص ٣٨٨-٣٩٠.

(٤) انظر ص ٤٠٢.

(٥) انظر ص ٦١٣، ٦١٤.

(٦) انظر ص ٦١٥، ٦١٦.

(٧) انظر ص ٦٤٣ فما بعدها.

١٠- أيّد مذهب البصريين في عدم جواز الوقف على « البَكـــر » في حـــال النصب بفتح الكاف، وردّ مذهب الكوفيين ومن تبعهم كصـــاحب الإنصـــاف في جواز ذلك؛ لعدم وروده في كلام العرب[١].

١١- اختار مذهب البصريين في عدم جواز مد المقصور في الضرائر وغيرهـــا على مذهب الكوفيين وأبي الحسن الأخفش الذين أجازوا مدّه[٢].

١٢- اتّبع البصريين في عدم الاعتداد بالنقل غير المشهور[٣].

١٣- وافق البصريين في عدم وقوع حروف الجر في موقع بعضها، مـــع أنّـــه ذكر أنّ ظاهر مذهب سيبويه موافقة الكوفيين[٤].

١٤- وافق البصريين في أنّ الفعل مشتق من الاسم[٥].

١٥- أيّد مذهب سيبويه في جواز « أقمته إقاما »، بحذف التاء، وردّ مذهب الفراء الذي لم يجزه إلاّ في الإضافة، على الرغم من أنّ الســـماع لم يثبـــت إلاّ مـــع الإضافة كما يقول الرضيّ[٦].

١٦- أيّد مذهب سيبويه في أنه لم يأت في كلام العرب « مَفْعُـــل » مفـــردا ولاجمعا، وأول ما جاء منه على الترخيم في غير النداء، نحو:

لِيوم روع أو فعال مَكْرُم

(١) انظر ص ١٢٤، ١٢٥.

(٢) انظر ص ٣٤٠.

(٣) انظر ص ٣٧٠.

(٤) انظر ص ٢٢٧، ٢٢٨.

(٥) انظر ص ٦٣٨.

(٦) انظر ص ١٧.

وقد ذهب الفراء إلى أنّه جمع[١].

١٧- رجح تعليل سيبويه في أنّ إدغام لام المعرفة بسبب كثرة الإدغام، وردّ مذهب الفراء في أن سبب الإدغام شدة اتصالها بما بعدها فصارت بمنزلة المتقاربين في كلمة واحدة[٢].

١٨- أيّد مذهب سيبويه في التعجب من « أفعل »، على الرغم من حكايته أنّ أكثر النحويين على خلافه، واحتجّ بكثرة السماع[٣].

١٩- أيّد مذهب سيبويه في إمالة « باب، ومال »، وردّ على المبرّد الذي منع ذلك، واحتجّ المؤلف بأنه مسموع، وأنّ له وجهاً من القياس[٤].

٢٠- رجّح ترتيب سيبويه لحروف الحلق على ترتيب الأخفش[٥].

٢١- رجّح مذهب سيبويه على الأخفش في واو « مفعول »[٦].

٢٢- صحح مذهب سيبويه في أنّ ياء « افعلي » علامة إضمار المؤنث، لاعلامة التأنيث فقط كما ذهب الأخفش[٧].

٢٣- صحح مذهب سيبويه في جواز « هذا غلامْ » على إرادة « غلامي »، بحجة أنّ الوصل يبينه، واكتفاء بدلالة الحال على ماحذف[٨].

---

(١) انظر ص ٢٣، ٢٤.

(٢) انظر ص ٩١٤، ٩١٥.

(٣) انظر ص ٣٩، ٤٠.

(٤) انظر ص ٧١، ٧٢.

(٥) انظر ص ١٢٩.

(٦) انظر ص ٥٦٦.

(٧) انظر ص ١٩٦.

(٨) انظر ص ١٤٢.

٢٤- أيّد مذهب سيبويه أنّ عين « حيّة » ياء[١].

٢٥- رجّح قول سيبويه في أنّ همزة الوصل في « أل » إذا كان قبلها همزة الاستفهام، لاتُحذف وإنما يُبدل منها، على قول من يرى أنّها همزة وصل وهي لاتثبت إذا وصل بها كلامٌ، فإن لم تثبت فكيف يبدل منها، وإنما هذه ألف أخرى اجتلبت فرقا بين الاستفهام والخبر[٢].

إلى غير ذلك من المسائل التي انتصر فيها لسيبويه على الأخفش والمبرد وغيرهما، والمسائل التي انتصر فيها لبعض البصريين كالمازني والفارسي وغيرهما على من انتقدهم سواء من البصريين أنفسهم أو من غيرهم.

على أنّ هذه النزعة لم تمنع المؤلف من احترام روايات المخالفين للمذهب البصري، وتوثيق الرواة الكوفيين، وتصحيح توجيهاتهم كقوله[٣]: « قال صالح بن محمد: والفراء ثقةٌ فيما رواه فتوجيهه صحيحٌ، إلاّ أنّه توجيه ما يردُ شاذّاً ». بل لم تمنعه من مخالفة البصريين وموافقة الكوفيين، كما سيأتي.

كما أنّ هذا لم يمنع المؤلف من التوقف عند بعض أقوال سيبويه واستشكالها وبيان ما فيها من خطأ واضطراب، محاولا في الوقت نفسه توجيهها ورفع اللوم عن صاحبها[٤].

هذا وقد وقفت للمؤلف على بعض الآراء والاختيارات، وهي:

١- ذهب إلى أنّ « عن » في « جلست عن يمينه » اسم؛ لأنّ معناها معنى

(١) انظر ص ٣٠.

(٢) انظر ص ٨٩، ٩٠.

(٣) انظر ص ٢٠١.

(٤) انظر مثلا ٢٩٢، ٢٩٨، ٦٥٠. وقد بيّنت فيما سبق موقفه من سيبويه وكتابه.

الاسم، وتكون في هذا الموضع مخبرا عنها بخلاف « أطعمه عن جوع، ورمى عن القوس ». وهذا القول لم أجده عند غيره، إلاّ قولا نقله عن ابن عصفور في « على »[1].

٢- ذهب إلى أنّ معنى « قد » في قول الشاعر:

قد أتركُ القِرْنَ مُصفرا أناملُه

لتقليل النظير. وهذا لم أقف عليه عند غيره، وإنما ذهب بعضهم إلى أنها للتقليل، والمقصود به تقليل ذات الشيء، وذهب بعضهم أنها للتقليل على طريق التهكم، وبعضهم أنها للتكثير[2]. علما أنّ المؤلف ذهب إلى أنّ « قد » في قول سيبويه: « وقد يجوز فيه البيان » للتقليل[3].

٣- ذهب إلى أنّ « قد » تدخل على متوقّع، وتُقرّب الماضي من الحال. وإلى هذا ذهب الزمخشري وابن مالك[4].

٤- ذهب إلى أنّ « كي » إذا لم تدخل عليها اللام ناصبةٌ بنفسها؛ لأنها قد ثبت لها النصب إذا دخلت عليها اللام، فلاينبغي أن تخرج عما استقر لها. وهذا فيه موافقة للكوفيين الذين يرون أنها ناصبة دائما، ومخالفة للبصريين الذين يرون أنها هنا حرف جر والناصب « أن » مضمرة[5].

٥- ذهب إلى أنّ الألف من « واو » أصلها واو، موافقا بذلك الأخفش،

(١) انظر ص ٢٣٩.

(٢) انظر ص ٢٠٧.

(٣) انظر ص ٩٣٨.

(٤) انظر ص ٨٨.

(٥) انظر ص ٢٠٤.

ومخالفا الفارسيّ[١].

٦- ذهب إلى أنّ ألف « عصا ورحى » في الوقف، هي الأصلية وصحح نسبته إلى سيبويه، وهو المشهور عن الكسائي والكوفيين، وردّ أن تكون في النصب مبدلة من التنوين كما ذهب إليه كثير من النحويين ونسب إلى سيبويه[٢].

٧- صحح أنّ المجرور بعد « حتّى » يدخل فيما قبلها[٣].

٨- ذهب إلى أنّ « إذا » الفجائية على أصلها المعروف في الأزمنة، ولاتخرج عنه لغير ضرورة، وهو مذهبٌ منسوبٌ للرياشي والمبرد والزجاج والزمخشري وابن طاهر وابن خروف والشلوبين[٤].

بالإضافة سبق، فإنّ تحرّرَ المؤلف وعدم الانقياد لكلّ مايقال وظهور شخصيته جليّةٌ من خلال مارأيته من هذا السفر؛ إذ لم يكد يَسْلَمُ نحويٌّ من ردٍّ وانتقاد، استوى في ذلك الكوفيون والبصريون والأندلسيّون، بل ربّما كان الكوفيّون أقلَّ من تعرض لهم المؤلف، والسبب في ذلك أنّ المؤلف لايصنف كتابا في قواعد النحو أوالخلاف، وإنّما يشرح كتاب سيبويه، والكوفيون لانصيب لهم يذكر في ذلك، وإنما يذكرون عرضاً، يضاف إلى ذلك أنّ خلافهم لايحتاج إلى أن يتعرّض له بدرجة خلاف الأخفش والمبرّد مثلا؛ لأنّ خلاف هذين بصريّ، وموجهٌ بشكل مباشر إلى سيبويه، وأحيانا يكون بسبب سوء فهم عبارة سيبويه، فيحتاج الأمر إلى أن يتعرض لخلافهما وخلاف كلّ من تعرض لكتاب سيبويه، وبيان وجه الصواب حسبما يراه المؤلف.

---

(١) انظر ص ٧٤١، ٧٤٢، ٨٢٧.

(٢) انظر ص ١٤٦-١٤٨.

(٣) انظر ص ٢٤٩.

(٤) انظر ص ٢٥٨، ٢٥٩.

ط/ قيمة الكتاب العلميّة:

لاشكّ أنّ القيمة العلمية تختلف من كتاب إلى كتاب، وإن كان هناك عوامل مشتركة، إلاّ أنّ كلّ كتاب تبقى له خصوصية، وكلّما وضحت هذه الخصوصيّة كلّما زادت قيمة الكتاب، وأحيانا تكون قيمة الكتاب في مؤلفه، وأحياناً تكون قيمة الكتاب فيما يحويه من علم، وربما جمع الحسنيين، وربما كان لأنه شرح لكتاب له قيمته العلميّة، والكتاب الذي بين أيدينا تظهر قيمته العلمية في الآتي:

١- أنه شرح لكتاب سيبويه، اعتنى مؤلفه فيه: ببيان ما أشكل من كلام سيبويه، والانفصال عمّا اعترضه به النحاة واستدركوه.

٢- أنه أثرٌ مغاربيّ أندلسيّ من القرن السابع، أزهى عصور النحو في تلك البيئة الأصيلة في تراثنا الإسلاميّ.

٣- أنه صورةٌ تعكس لنا الجهود التي بذلت حتّى القرن السابع، في شرح الربع الأخير من كتاب سيبويه.

٤- أنه يحوي كثيرا من النصوص التي لاتوجد في سواه، كالنقولات عن أبي عليّ الشلوبين، وهي كثيرة ويزيدها أهمّيةً أنها مما وضعه الشلوبين على كتاب سيبويه، ومثلها في الأهمّيّة نقولات المؤلف من تذكرة أبي عليّ الفارسي وهو كتابٌ مفقود، حيث نقل منه مواضع طويلة، وكذلك نقولاته الكثيرة عن كتاب المجرد لكراع، من مواضع معدودة من قسمه المفقود، كما أنّ المؤلف نقل في مواضع عديدة عن بعض الطلبة و لم أعرف هل هو شخصٌ واحدٌ أم أكثر، إلاّ أنّ في بعض هذه النقولات مايفيد أنّ هذا الطالب، أو بعض هؤلاء الطلبة، من طلبة الشلوبين، وفي بعض هذه النقولات حوارات مفيدة بين الطالب وشيخه، كما نقل في مواضع عديدة عن ابن عصفور، ولايعنيينا مانقله من ممتعه، وإنما مانقله من تقييده على كتاب سيبويه، هذا بالإضافة إلى مانقله عن عددٍ لابأس به من العلماء

كالوقشي وابن طاهر وابن زيدان، مصرحا بكتب بعضهم وغير مصرح ببعضها الآخر، وغير هؤلاء مماتراه في ثنايا الشرح. يضاف إلى هذا مانقله من آراء لكثير من العلماء لم أقف على بعضها.

٥- أنّ مؤلفه استطاع أن يجمع بين ثناياه مايمكن أن يقال، أقول هذا بلا مبالغة، فالمنصف لابن جنّي لم يدع منه المؤلف ماله علاقة بكلام سيبويه، وكأنه أراد أن يشير إلى أنّ المنصف على الرغم من أنه في شرح تصريف المازني إلاّ أنّه في حقيقته شرح لقسم التصريف من كتاب سيبويه؛ لأنّ تصريف المازني ما هو إلاّ تلخيص لذلك القسم، كما نقل المؤلف من كتابه سر صناعة الإعراب في مواضع عديدة وكذا الخصائص والتنبيه، وأمّا كتب شيخ ابن جني أبي عليّ الفارسي فكان لها نصيبٌ وافرٌ، حيث نقل من تذكرته كما سبق والشيرازيّات والإيضاح والحجّة وغيرها، يضاف إلى ذلك كتاب الممتع لابن عصفور، فإذا ما أضفت إلى هذا كلّه ما نقله عن ابن السيد والشلوبين وغيرهما من النحاة علمت ما في هذا الكتاب من غزارة، وكأنّ المؤلف أراد به أن يغنيه عن غيره فيكون مرجعه في المسائل المشكلة التي دار حولها كلام كثير وأخذ وردّ، ولهذا أطلق على كتابه كما ذكرت ذلك سابقا المجموع.

٦- أنّ الكتاب على الرغم من أنّ معظمه في الربع الأخير من كتاب سيبويه إلاّ أنّه احتوى على مسائل كثيرة في النحو، حتّى أنّ المؤلف تكلم على « نعم وبلى » بما يُستغنى به عن غيره، كما ضمّ نقولات كثيرة في اللغة، ومنها ما لم أجده عند غيره، كتفسير التّرب بأن معناه: كأنه سقط معه على التراب في

زمان واحد[1]، هذا بالإضافة إلى مسائل الصرف.

٧- أنّ الكتاب مليءٌ بالتحقيقات والاستدراكات والمناقشات القويّة، والآراء النحوية، وجرأة التناول لنصوص سيبويه وبيان ماتحتمله كنسبة القول بتضمين حروف الجر معاني غيرها إلى سيبويه، وجعله موافقا للكوفيين، بناء على نصّ له[2].

هذه أبرز دلائل قيمة الكتاب العلميّة، وهناك غيرها كثير مما تراه في ثنايا الشرح.

ك/ مآخذ واستدراكات:

١- نقل المؤلف قول ابن مقبل:

طافت بأعلاقه خَوْدٌ يمانيةٌ تدعو العرانين من بكر وماجمعوا

ثمّ قال: « وبكر ليست من اليمن؛ لأنها من ربيعة، وربيعة من معدّ، فمعنى قوله: يمانية، أي: أنها مقيمة في شق اليمن، وإن لم تكن منهم »[3].

والحقيقة أنّ قبيلة بكر بن وائل ليس لها علاقة بالأمر، وسكنها لم يكن في شقّ اليمن، وإنما المراد بنو أبي بكر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، على ماذكره الغندجاني وأجازه ابن السيرافي، وأجاز ابن السيرافي أن يكون وقع تغيير في الكتاب بين بكر وعمرو. وقد نقلت كلامهما في التعليق على المسألة في موضعها من الشرح.

(١) انظر ص ٥٢١.

(٢) انظر ص ٢٢٧.

(٣) انظر ص ١٩٥.

٢- نقل المؤلف نصا للحريري في درة الغواص، وهو كما نقله[١]: « وأما كشكشة ربيعة فإنهم يبدلون عند الوقف كاف المخاطبة شيناً، فيقولون للمرأة: ويحك مالَشْ؟ فيقرون الكاف التي يدرجونها على هيئتها، ويبدلون من الكاف التي يقفون عليها شينا.

وأما كَسْكَسة بكْر فإنهم يزيدون على كاف المؤنث سينا ليبينوا حركة الكاف فيقولون: بكس.

قال راجزهم:

تَضحكُ مني أنْ رأتني أحترسْ

ولو حرستِ لكشفتِ عن حرِسْ

وأما غمغمة قضاعة فصوت لايفهم تقطيع حروفه ».

ثمّ قال[٢]: « قال المذيل بهذه الحكاية: كذلك وجدت في تفسير الكسكسة:

تَضحك مني أن رأتني أحترس

فلاأدري أهو غلط من الناقل أو من المؤلف. والذي في حفظي من كتب النحويين إنما هو:

تَضحكُ مني أن رأتني أحترشْ

ولوحَرشتِ لكشفتِ عن حرِشْ

وهو من إبدال الشين من كاف المؤنث، لامن زيادة السّين على كاف المؤنث. والله الموفق ».

(١) انظر ص ١٦٩.

(٢) انظر ص ١٧٠.

فقد جعله المؤلف كما ترى غلطا من الناقل أو من المؤلـف، والسـبب في ذلك يعود إلى عدم نقطه، ووقوعه بعد الكلام على الكسكسة، ولوكان البيت قبـل الكلام على الكسكسة لما تعرض له والله أعلم، ولكان اعتبر الأمر إهمـال نقـط لا أكثر. والبيت ليس في نسخ درة الغواص كلّها، وقد انفردت بزيادته بعضها، لكنـه فيها قبل الكلام على الكسكسة.

والمأخذ على المؤلف في هذا كله، أنه وضع احتمـال كونـه غلطـا مـن المؤلف، وأنه نقل ما في نسخته من هذه الحكاية على مافيها دون مراجعـة غيرهـا من النسخ، ثمّ اعتماد مانقله في التغليط، وقد كان الأولى بالمؤلف ألاّ ينقل ما نقلـه بدءا، أوينقله من نسخة صحيحة، أويحقق موضع البيت ثم ينقل، أو يختصر فيحذف البيت، أو يجعل الضمير في « قال راجزهم » عائدا على « ربيعة »، لاعلى « بكـر »، خاصة أن الشاهد في البيت الإبدال لاالزيادة والكسكسة زيـادة علـى ماجـاء في النصّ، أوغير ذلك من التخريجات، أما أن ينقل نصا مضطربا لم يرغمه أحـدٌ علـى نقله، ويقول ماقاله، فهو مأخذٌ عليه، نعم لو كان يعلق علـى درة الغـواص مـثلا لقبل الأمر بعض قبول، لأنه يكون قد أجبر على التعليق عليه، وليس القبـول كلـه أيضا؛ لأنّ التعليق على أيّ نسخة بغض النظر عن صحتها في محلّ نظر.

٣- تعرض المؤلف إلى شرح قول سيبويه: « وقال غيره »، فقـال: « يعـني الفراء »(١). وهو لم يخطئ فيما نسبه إلى الفراء، لكن يؤخذ عليه أنه جعـل سـيبويه يريد الفراء، هذا بالنظر إلى سياق النص. ويمكن أن يكـون المؤلـف تسـاهل في استخدم كلمة « يعني »، ولم يرد بها أنّ سيبويه يريد ذلك، وإنما أتى بـــ« يعـني »

(١) انظر ص ٧٣٢.

وُصْلة في الكلام للتفسير لأكثر. والأولى أن يكون سيبويه قصد أحـــد المتقـــدمين، أوقصد نفسه، وقد أتيت على هذا في موضعه وأبنته بأكثر من هذا. والله الموفق.

٤- نسب إلى سيبويه أن النون في « أصيلان » بدل من لام. ذكر هذا وهـــو يشرح كلام سيبويه في هذه المسألة، ونصه فيها أن اللام بدل من النون[1].

(١) انظر ص ٣٠٢.

وصف نسخة الكتاب:

للكتاب نسخةٌ واحدة فيما أعلم، يمتلكها أستاذي الأستاذ الدكتور عياد بن عيد الثبيتي- حفظه الله- ، وهي أصلٌ لا مصورة، وحققتها بالنقل منها مباشرة، لا من مصورة، تمثل السفر الرابع والأخير، وتقع في ١٤٩ ورقة، في كل صفحة منها ٢٠ سطراً، وفي كل سطر ١٤ كلمة تقريبا، تبدأ بباب: (مالايحسن أن تضيف إليه الأسماء التي يبين بها العدد)، وتنتهي بباب: (ماكان شاذا مما خففوا على ألسنتهم)، وهو آخر أبواب كتاب سيبويه. وقد فرغ منها ناسخها سنة ٧٢٣هـ.

وقد كتبت هذه النسخة بخط أندلسي حسن، و لم تسلم من التصحيف والتحريف، يضاف إلى هذا ما فيها من إسقاط كلمة أو أكثر في بعض المواضع. ومع ذلك فقد كان الناسخ يشير في حواشي الكتاب إلى تصويبات وإضافات في بعض المواضع، يكتب بجانبها: صح.

وقد أصيبت النسخة أيضا بخرم كبير في أولها من أعلى وتآكل في الأطراف، أثرا بشكل كبير على الأوراق الثماني الأول مما أدى إلى استبعادها، واستمر هذا الخرم إلى الورقة ٧٨، إلا أن تأثيره لم يكن مانعاً، ثمّ عاد في الصفحة ١٤٧ من أعلى، وقد أثر في بعض الكلمات.

وقد سقطت من هذه النسخة صفحة العنوان، وربما بعض الأوراق من أولها، كما تأثرت الورقة الأخيرة، خاصة الصفحة الأخيرة (ب)، بعوادي الزمن، مما أدى إلى ذهاب أكثر الصفحة الأخيرة.

عملي في التحقيق:

١- لما لم يكن لديّ إلا نسخة واحدة، فقد قمت بنسخها، وإصلاح ما لزم إصلاحه، وإضافة ما لزم إضافته، مستعينا بالله سبحانه وتعالى أولا، ثم بمصادر المؤلف، وكل ما له علاقة بالموضوع ثانياً.

٢- ضبطت الأبنية والأوزان والمواضع المشكلة والشواهد قدر المستطاع، وأدعو الله سبحانه وتعالى أن أكون قد وفقت في ذلك.

٣- خرجت الآيات وقراءاتها، والأحاديث، والأمثال، وأقوال العرب، وآراء النحاة، من مصادرها.

٤- خرجت الشعر، وذلك بالرجوع إلى دواوين الشعراء، إن وجدت للشاعر المراد تخريج شعره له ديواناً مطبوعاً يعد مصدرا لشعره، وهذا في الغالب، ثم بعد ذلك بقية المصادر مقدما الأقدم منها، وحرصت على كتب القدماء، ثم مايشتهر بأيدي الناس، وإن كان المؤلف قد صرح بنقل الشاهد من كتاب فإن أقدمه في التخريج، كما نسبت الأبيات التي وقفت على قائليها.

٥- عرّفت بالأعلام غير الأئمّة، إلاّ في حالات يسيرة، كأن يذكر المؤلف العلم غير مصرح باسمه وإنما برمز له، نحو (سير) رمز السيرافي.

٦- شرحت الغريب الذي لم يشرحه المؤلف.

٧- علقت على المسائل التي بدا لي أنها بحاجة إلى تعليق، مدعما أكثر ذلك بنصوص العلماء، وربما اقتصرت على نصوصهم.

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين،

نبينا محمد، وعلى آله وصحابته والتابعين المحسنين.

نماذج من المخطوطة

بين يديه تخفيفه وكلاهما قبيح لانهما همزتان في كلمة واحدة
واجب البدل في الاخيرة والبدل انما يوجد في كلامهم بحكم حركة
ما قبلها فكان ينبغي ان تكون الفاء فيقال فاكان ثم اتل يعود رو عن الاصل مثلا بحاء
ايمن نلزمها ما يلزم ملتبسا والله اعلم وهذه من العلة في ان لم تحذف الواو من يعد
لان الاصل يوعد فكان الواو لم تقع بين ياء وكسرة قال رحمه الله يفرق في باب دخول
فعلت على فعلت وكما ان الضرب والريح قد يكون فيهما معنى ضربة ورايحة في ان ربما
لا يدل على الواحد بلفظه خاصا بل يدل عليه وعلى غيره اكثر منه لانه جنس قد يطلق ويراد
به الواحد ولكن اللفظ الخاص بهذا المعنى ضربة فهو نظير فعل المخفف لانه لا يدل على
الكثير خاصا بل جملة تشمله والقليل فلفظ الكثير الخاص به فعل يفعل في افعالا فيه
على الكثير نظير ضرب في اطلاقه على الواحد وهذا في ضرب وضربه واضح لان الهاء تفرق
بين الواحد والجمع واما رايحة فليست على بناء ريح حتى يقال فيها ما قيل في ضرب
وضربه لكن لما وجد مثلها بالتاء وفي معنى الريح جعلها للمرة الواحدة وكانها عوض
من ريحة فيستغنى بها عنه والله الموفق

من باب دخول الزيادة في فعلت للمعاني

الكلام الاخر قوله فاذا كنت انت فعلت قلت كذا يعني اذا كنت انت فاعل
بالفعل وكان غيرك المفعول فهو مفعول حينئذ وانت صاحب الفعل ذكر من فاعلت
التي لا تجيء من المفعول ولك وهو من العطية اي اعطيته معناه جعلته يتناول وليس
معناه فالتي ونلته فنلته واما تفاعلت فلا يكون الا وانت تريد فعل اثنين فصاعدا
ولا يجوز ان يكون معملا في مفعول الكلام حتى الى اراد سيبويه تفاعلت التي
تقع فيما يتعدى الى واحد نحو ضاربت زيدا فتضاربنا واما التي تقع فيما يتعدى الى
اثنين فيتعدى الى مفعول نحو نازعنا الحديث وتعاطينا وامثاله كثيرة لانه لم ينزل
كلام الامام عليه قال الاستاذ ابو علي رحمه الله وتنزيله ان الامام حمل ذلك يقوله
في تفاعلنا تلبثا بالمعنى الذي كان في فاعلته ومعناه ان تفاعلنا فيه دل على
المفعول وحمل ذلك بقوله في تفاعلنا تلبثا بالمعنى الذي فاعلناه وانما وقع به
فعلا وهو فيما لم يصل زايدا وهذا انما كان فيما كان بفاعل مما يتعدى الى واحد حينئذ
بدل فاعل تفاعل فيه على ما يدل مفعول فاعل واما فيما مما يتعدى الى اثنين فيدل
الفاعل من تفاعل على معنى المفعول الاول من فاعل ويبقى الثاني لا يدل عليه فيوتى به
ويكون الفعل حينئذ يطلبه زايدا على الفاعل ومثاله تنازعنا الحديث فالفاعل
دل على ان المنازعة وقعت بينكما في الحديث اولا ولا يدل على ذلك فطلبه الفعل

بغير همزة فنصبه وأما تفاعلنا فلا يكون إلا وأنت تريد فعل اثنين فما
فيما كثر وقد حكي فيه في آخر الباب أنه جاء على غير المفاعلة و
تجاوزت إخوانها

هذا باب ـــ ما كان ع

الزيد بعد على فعل الكلام قال فيه وتفاعلته فتفاعل وذلك نحو تنازلنا وا
وفتحت التاء لأن معناه معنى الانفعال والافتعال الكلام الظاهر أنه أراد وفتحت
أول المضارع ولم يضم وإن كان زائدا على الثلاثة كما كان مضارع فاعل لأن معناه
معنى الانفعال والافتعال ... أن افتعل فتح حرف مضارعه بالحمل على الثلاثي لأنه
مضارع له وهذا محمول عليه لأنه مضارع مثله وإنما قيل له محمول عليه لأن هذا الذي مضا
رع حرف مضارعه مفتوح وفي بعض النسخ رواية وفتحت التاء ويمكن أن يكون على فتح
التاء في الماضي أي فتحت ولم تضم وإن كان معناه معنى المفعول لأن معناه وإن كان
معنى المفعول فلكنه لفظ فعل الفاعل لأنه مبني له كافتعل وانفعل وقال فيه وبعض
ذلك في بنات الأربعة على مثال تفعلل نحو تكفأ وتكرر ومعرفته فمعروف حتى حملته
على الخشونة والصلابة قال الشاعر وجبنة حيزاها مضرعا ثم قال وأما تفعس
وتردى الكلام [illegible] أنه لم يجي
فعل هذا الزيد كما وعد ولذلك قال ثم فتمم وقد أخبر أن معناه معنى أجزم وهو الزيد دخل
في القوم ولبسه وهو من معاني تفعل وسنذكر إن شاء الله

هذا باب ـــ استفعلت

الباب قال فيه وإذا أراد الرجل أن يدخل نفسه في أمر حتى يضاف إليه قال تفعل
الكلام ثم قال والتشجع هنا بمنزلته والقروع ما ذكر من أن يعلم يدل أن يكون من الجملة
فهو يدخل نفسه فيهم ويستعمل في ذلك وليس كذلك فتحامل ثم قال وقد دخل استفعل
هنا قالوا تعظم واستعظم كما شاركته تفاعلت في تفعلت التي ليس في هذا المعنى
ولاكنه استثبات وذلك قولك تيقنت واستيقنته الكلام هنا وقع في النسخ كلها
وكذلك في نسخة ابن سناد المقروءة على أبي عبد الله الرباحي راوية الكتاب والذي
يقتضيه نظم الكلام عندي أن يكون معناه وقد دخل استفعل هنا أي على تفعل
نحو كذا ولاكنه استثبات فيكون تفسيرا له أي جاء استفعل هنا أي على تفعل
مشاركا تفعل ولاكن على غير معنى تفعل المتقدم ويكون استعظم وتعظم من هذا
النوع كاستثبت وتثبت كما شركت تفاعلت تفعلت في ما ذكر في
الباب فعله لا يزال النظم على هذا وإن كان الظاهر أن استعظم وتعظم من النوع الأول
الزيد هو تجشم الهم ولا أن يكون سقط من الكلام شيء بعد قوله كما شركت تفعلت

ويفعل أصل من كلامهم أنه ليس في اسم الفاعل الجاري عليه وإنما جيء به على جهة
المثال لأنه الفعل فيفعل يعني فاعل من قال فيفعل يعني به مفعول ويفعل يعني به
مفعول الذي على يفعل فكرهوا هذا أيضا الذي على مثال ما لو لم يكن عليه فلما يفعل
بالعلامة فقوله وقد جاء مفعل على الأصل وهذا أجدر أن يكون هذا الأصل ونحوه مجيء
مفعول في هذه اللغة أنه لما لم يكن كاسم الفاعل في قوله على حركات الفعل وسكونه
أشبه يفعل وأيضا فإنه مما لم يجر على الفعل فصح كما صح ما تقدم ذكره هذا
نحو كلام ابن خط الفارسي رحمه الله في هذه المسألة في التذكرة وسألته رحمه
الله عن مفعل لأي شيء تم إلى آخره يعني أنه منصور منه وذلك أنه كان معناه معنى
مفعال وكان قد يعود معه الكلمة الواحدة فإن كانه هو وكأنه نقص عنه فحمل
عليه ولم يعل فقوله فأما قولهم مطايب فإن نياط مطايب أطايب لأن فيه النهي
معو وأجرها وزنه مفعلة لا مفعلة وإذا كان وزنها مفعلة كان بابها أصليه وما دام في
أصلها لا يهمز وإذا كان الاسم مكسورا فكان يهمزها في لغة من يهمزها غلط فقوله
وذلك أنهم توهموا يعني أنهم توهموا أنها زائدة فهمزوها كما تهمز الياء الزائدة ه
فقوله وسألت الخليل لأي شيء [illegible] عن همز هذه الحروف التي ذكرها
في الجمع فقال إنها إنما همزت لما لم يكن متحركة في الأصل وكانت [illegible]
[illegible] عليها التضعيف إذا كان [illegible] الحركة وهي [illegible]
وذلك [illegible] الاسم [illegible] بلغتهما كان
فوجب لذلك تحركهم [illegible] لا يتحركون [illegible] بعضهم بعضا
فحمل ذلك بعضهم على بعض وخرجته الياء والواو [illegible] على الأصل لا [illegible] لا ألف
همزة لأنهما لا [illegible] فقوله [illegible] لا أدغم يعني [illegible] فقوله لأنها
تقول في تنوين شواءا يعني [illegible] لأن شواءا لم [illegible] اللغة
لا بعد الهمز فقوله [illegible] يعني [illegible] فقوله [illegible] تجتمع
فيها الأمثال يعني في شواءا وذلك [illegible] بعد المنزل [illegible]

هذا باب ما جاء من اسم المعتل على ثلاثة أحرف

لا زيادة فيه فقوله اعلم أن كل اسم منها لا آخر [illegible] الفعل
في هذا الباب في البناء [illegible] من الفعل [illegible] الفعل
البناء فإنه يصح ولا يعتل فقوله وزعم الخليل [illegible] كان اسم فاعل [illegible]
الذي لا يتعدى وفعل الذي لا يتعدى [illegible] فقوله [illegible]
به على الأصل [illegible] على الأصل [illegible]

لما

لهم

٨٨

الضمة في الواو ولانهم علموا انهم اذا انكفوا به يفيئون به الى الاستثقال ان الهمز فيقول
والزموا هذا الاستثقال يعني انهم الزموا الفعل الاستثقال في هذه الواو اذا كان يسكن
فيه الصحيح واذا كان يسكن في الصحيح ففي الواو اولى ان يلزم الاستثقال والتخفيف
اذ الحركة توجب الهمز لان الواو المضمومة اذا كانت وسطا مطرد فيها الهمز
ثم الى التخفيف بعد الهمز لان عين الفعل يخفف مطردا ذلك فيه فقوله رجل نوم
كثير النوم ورجل سؤلة كثير السؤال على لغة من قال هذا اسول من هذا ويقال رجل
اسول اذا كان مسترخي ورجل لومة كثير اللوم وعيبة كثير العيب قال ابو الفتح ابو علي
وانشدنا ابو بكر قال انشدنا الخليل

اعلم ان النشاب اجمع الناس [illegible] قال ابو الفتح سبيل مثل هذا انما
يجي في ضرورة الشعر وهو بمنزلة اظهار التضعيف نحو [illegible] ونحوه لان هذا الضرورة
الشعر وهو بمنزلة قوله [illegible] يشكو الوجا من اظلل واظلل وحكى ابو زيد رجل جواد
وقوم جود وقالوا رجل قؤول من قوم قول وقؤول [illegible] جمع سوار [illegible] جمع سواك
ولم يسمع شيء من هذا مهموزا او [illegible] في الفعل لان الضمة في الواو لازمة وان
كانوا قد اجمعوا على ترك همزه فانما فعلوا ذلك لئلا يلتقي مثل هذا الضرب في كلامهم
فيجعلوا دون ان يهمزوه [illegible] الضمة فحملوا المادة اصلا [illegible] في التخفيف
في الاصل اللازم لا غير

هذا باب ما تقلب فيه الواو ياء

لا التاء جعلتها ساكنة [illegible] بمنزلة الياء [illegible] ساكنة ولسكونها وقربها [illegible]
اختها [illegible] ياء وقد سبقت احداهما بالسكون اعلم ان تقلب الواو ياء في هذا
الباب [illegible] ان تكون الواو في [illegible] او فعله [illegible] وبعدها الف
او تكون في جمع [illegible] تسكن فيه الواو واحدة بعد كسرة وبعدها الف ولام
غير معتلة [illegible] سيبويه [illegible] ويكون الواو ايضا
في جمع [illegible] فيه الواو وهي بعد كسرة [illegible] هذا الباب وعلة
[illegible] قوله [illegible] التاء [illegible] الف [illegible] التاء والواو
وقد [illegible] قوله لما كانت الواو [illegible] ساكنة [illegible] وتقول
[illegible] لما كانت ساكنة في المفرد كانت بذلك ضعيفة فاشبهت الواو المعتلة
التي في [illegible] ساكنة [illegible] الجمع لان المفرد
الواو فيه ضعيفة [illegible] بمنزلة الواو المعتلة [illegible] اعتلت في [illegible] وبقوم
[illegible] ولا يكون [illegible] الا في الرد [illegible] ضمة
[illegible] لم يكن قبلها كسرة وذلك

الا انه حملت لان الحرف اللام من زائدة وتقدم الرد عليهم قال ومنا قول رودد لا اذا انما
الحقت بالواو وقد اجاب سيبويه عن هذا بان التضعيف لا يمنع ان يكون على وزن
الملحق به او ان لا كهما رمددان تقول رودد لا يمنع ان يكون على وزن جعفر ومراده
كما انه لو لم تضعف واذ ثبت لا تمنع ان يكون على وزن الملحق به وعبارة الاعلم
هنا ان معنى هذا الكلام ان قائلا لو قال انما الحقت رودد بجعفر بالواو وزعم مما
علم لا ترى فاجاب لان التضعيف ربما كان بالواو وعليها ان تأتي بحركات الملحق
على منع الملحق به والتضعيف وقوله اذ كانت اللام من نحو ان الهمزان ان انفصال
لم يجعلها عين وجمه ان اللام مثل الهمزة اخرى ما ان يتكرر في كلمة مكررة
المضاعف الزيد ليس اخر المضاعف فيه ان لا اذا لم يكن ملحقا فيدغم كل واحد
منهما فيقول من نحو ضرب مثنى د فالمضاعف عين منه اصلان كما تقول عمر فتدغم مع ان
الواو زائدة ولهذا ينشرح الواو زائدة لا ملحق به غلام ينشر باب الادغام رجحت ان يكون
وهذه الراء لان اصليتان من لزم حلب واحد اللام زائدة والراء من اصليتان وقوله
ولم يجد اعتلالا ولا تتحرك من عين التي على نسبة لا احتمال الاعتلال

هذا باب ما شذ من المعتل عن اصله

ادخل تحت هذه الترجمة المدغم وما جاء الواو في مدخلا ان مثل لا يقال ومستعمل
لا كن سيبويه يجعل التضعيف لعله لا لكونه لحقه من التغيير ما لا يلحق المعتل فقال
وذلك نحو ضنين من العمل سيبويه منزلا ما يشم من التغيير فلما ثبت ان معنى من قصده لم
يجزه الصانع فيجعل لما زمرة التي نقصها الاصل فقال سيبويه انما مرده اهون ... بد
بلغت العلو لا تثبت النواصر علينا فاما ضنن فكان قياسه ضنا ... ضم
شروده معتل ليد الشيخ انه خرج مثبته على الاصل ومكرة تنوال كل ... ا
للنوع ولقد اعتبه فلما نقل الى ما انه لا يخلو من ان يكون فعلا او ... لا
لا انه لا يوجد في المعتل ... يمتنع فيه التحول الى فعل ... ا
الا قوله ... بالركب كالشعب العين ولم ينبت البلد فقرا ...
قال وقوله ثبت يكن لبطء كلبط عن البلد لا اهل له ...
حمزة اقال فنهضت في الحسان البيض قلت وكان ...
الرجل واليه فليسموا كانه قال ان يا نطعه لوحكره وقيل ان الامر ...
ليلى البيت الحجال منها ابن الحجر واقطعهم ثم قال ...
ثم ... فهو يفعل على يحلو لا ان الثاني ... ليس كان ... الا كنه
اظهر شذوذه السمو اهل ... يقول ... ان ... عنه ان

يكون من اجل كذا [illegible] فاما اسو من جيي والواو فيه بدل من الياء عوضا من غلبة الياء
عليها فهمزوا [illegible] اغنى عن الياء وإذا لم يهمزوا في مثل اسود فان همزوه
واوجب ذلك انهم لو لم يكسروا القاف والدال لما [illegible] منه ومن الياء واما قوم ابون فكان
حقه ان يكون [illegible] لكن [illegible] تنبيها على الاصل ولما [illegible] رحمه الله ليس
لا ثبت والشبه به فان الزيادة كلام العرب صحيحة ومنقلة وما فيه من [illegible]
[illegible] علمائه كثير وقد كان [illegible] من [illegible] ثم قال واعلم ان
الذي نظر في كلامهم وهو يتكلمون بمثله من المعتل فلت حجة بمثل امر دكان من الاصل له
بالمنفصل كما [illegible] بالسماع نحو ضوء [illegible] بالقياس [illegible] يقولون
[illegible] ان مثل [illegible] انما قال [illegible] وهو يتكلمون [illegible] مثله او افعل منه
نحو [illegible] فهذا [illegible] تقطع [illegible] وبطلا [illegible]
[illegible] الاخر لكن الثقل [illegible] على
[illegible] هذا الباب [illegible] فعلا وفعلا [illegible]
[illegible] فعل [illegible] لم يوجد مثل [illegible] ولو
كان [illegible] لزمت
[illegible] لو كثر لكان الثقل [illegible] ذلك [illegible] ثم قال
[illegible] انما [illegible] يستعملون [illegible] الاخر [illegible]
[illegible] القوة والحوة [illegible] حروف العلة [illegible]
[illegible] ان [illegible] علة ذلك [illegible] لو استعمل لكثر الثقل
[illegible] وعوى [illegible] وان [illegible]
[illegible] الياء [illegible] افعل [illegible] ولذلك
[illegible] اكثر [illegible]
[illegible] على فعل [illegible] على فعل
[illegible] الا اكثر [illegible] الثقل [illegible] ثم قال
[illegible] اجل الثقل [illegible]
[illegible] على فعل وفعول
[illegible] الافعال [illegible]
[illegible] على [illegible] من المعتل [illegible]
[illegible] من المعتل [illegible] الاسم [illegible]
[illegible] الثقل [illegible]

القسم الثاني

التحقيق

هذا باب دخول الزّيادة في فَعَلت للمعاني. الكَلام إلى آخرِه

قوله: « فإذا كنت أنت فعلت قلت: كذا »[1].

يعني: إذا كنتَ أنت فاعلٌ بالغير، وكان هو المقهور، فهومفعــولٌ حينئــذٍ، وأنت صاحب الفعل.

ذكر من « فاعلتُ » التي لا تجيء من اثنين « ناوَلتُ »، وهومن العطيّــة، أي: أعطيته، فمعناه: جعله يَنالُ، وليس معناه: نَالَني ونِلتُه. فتدبّره.

« وأمّا (تَفاعَلت) فلايكون إلاّ وأنت تريد فِعْل اثنين فصــاعداً، ولايجــوز أن يكون مُعملا في مفعول »[2] الكلام.

(سير)[3]: الذي أراد سيبويه « تَفاعلت » التي تطاوع ما يتعــدّى إلى واحــد، نحو «ضارَبَ زيداً فَتضاربا »[4].

---

(١) الكتاب ٢٣٩/٢ (طبعة بولاق وهي المعتمدة في التحقيق) وفيه: « قلت: كارمني فكرمته ».

(٢) الكتاب ٢٣٩/٢.

(٣) هذا اختصار اسم الإمام أبي سعيد السّيرافي الحسن بن عبدالله بن المرزبان [ت: ٣٦٨هـ] إمام جامع لفنون شتى، تولى قضاء بغداد، وأفتى في جامع الرصافة خمسين سنة على مذهب أبي حنيفة. أخذ عــن ابــن مجاهد القراءات، وابن دريد اللغة وابن السراج النحو، كما أخذ عن غيرهم، وقرأ النحو عليه ابن مجاهد وابن دريد، كما أخذ عنه غيرهما. من مصنفاته: شرح كتاب سيبويه، وهو أشهر شروحه، المــدخل إلى كتــاب سيبويه، الوقف والابتداء، وغيرها. والمؤلف ينقل عنه بتصريح باسمه أحيانا، وأحيانا يختصره كما ترى. انظر غاية النهاية ٢١٨/٢، بغية الوعاة ٥٠٧/١-٥٠٩.

(٤) انظر السّيرافي النّحوي ١٩٢. والكلام بمعناه. وسأعتمد على هذه الطبعة مــن شــرح الســيرافي، وأسميها باسمها (السيرافي النحوي) إلى أن تنتهي، ثمّ سأعتمد على شرحه المخطوط الجزء الســادس المــتمم للأجزاء الخمسة التي بخط العلامة عبداللطيف البغدادي رحمه الله.

وأمّا الذي يطاوع مايتعدّى إلى اثنين فيتعدّى [إلى واحد، فـــــ]ـــــنحو[1] « فاوَضَنا[2] الحديثَ، وتَفاوضْناه » وأمثاله كثيرة، إلاّ أنّه لم يُنزِّل كلامَ الإمام عليه.

قال الأستاذ أبوعليّ (ش)[3]-رحمه الله-: وتنزيلُه أنّ الإمامَ علّل ذلك بقولـــه: « ففي (تَفاعَلنا) تلفظ بالمعنى الذي كان في (فاعَلته) »[4]. ومعناه: أنّ « تفاعلنا » قـــد دلّ على المفعول وأعطاه، وأنّك أوقعت به فعلا وهو بكَ، فلم يطلب زائداً، وهـــذا إنّما كان فيما يطاوع مايتعدّى إلى واحد، فحينئذٍ يدلُّ فاعِلُ « تفاعل » فيه على مـــا يدلّ مفعول « فاعَلَ »، وأمّا مطاوع مايتعدّى إلى اثنين فيدلّ الفاعل من « تَفاعَـــل » على المفعول الأوّل من « فاعَلَ »، ويبقى الثّاني لايدلّ عليه، فيؤتى به، ويكون الفعلُ حينئذٍ يطلبه زائداً على الفاعل، ومثاله:

...تَنازعنا الحـــديثَ[5] ...

(١) مابين معقوفين تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) في الأصل: ضارعنا.

(٣) هذا اختصار اسم الأستاذ أبي علي الشّلوبين عمر بن محمد بـــن عمـــر الأزدي الإشـــبيلي [٥٦٢-٦٤٥هـــ] إمام عصره في العربيّة. أخذ عن السهيلي وابن ملكون وابن بشكوال وغيرهم، وأخذ عنه ابن أبي الربيع وابن عصفور وابن الضائع وغيرهم. من آثاره: تعليق على كتاب سيبويه، شرحان للجزوليـــة كـــبير وصغير، التوطئة. وللمؤلّف عدّة اصطلاحات أخرى يطلقها على الشلوبين منها: الأستاذ أبوعليّ، والأستاذ، والشّيخ، والشّيخ أبوعليّ. وقد نقل المؤلف عنه في مواضع كثيرة، أكثرها مما علقه على كتاب سيبويه، ولهذا لم أقف عليها في موضع آخر، ومنها هذا الموضع. انظر ترجمته في وفيات الأعيان ١٢٣/٣، الديباج المذهب ٧٨/٢-٨٠، بغية الوعاة١٢٥/٢، ٢٠٤، ٢١٠ ، ٢٢٤، ٢٢٥.

(٤) الكتاب ٢٣٩/٢ وفيه: « بلفظ ».

(٥) من قول امرئ القيس:

فلمّا تنازعنا الحـــديث وأسمحت   هصرت بغُصنٍ ذي شَماريخ ميّالِ

انظر ديوانه ٣٢، السيرافي النّحوي ١٩٢، المخصص ١٧٩/١٤، الاقتضاب ١٨٢/٢، خزانة الأدب ١٨٨/٩.

فالفاعل دالٌّ على أنّ « المنازعة » وقعت بينكما في « الحديث » أوّلاً، لا يدلّ على [غير][1] ذلك، فطلبه الفعل / بعد عمدته فنصبه. وأمّا « تَفاعَلْنا » فلا يكون [٩ب]
إلاّ وأنت تريد فِعْل اثنين فصا[عدا، هذا][2] في الأكثر، وقد حكى هو في آخر الباب أنّه جاء على غير « المفاعلة »[3] و[منه قولُ امرئ القَيس][4]:

تَجاوزتُ أحراساً . . . .[5]

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) ذهب به الخرم.

(٣) قال في الكتاب ٢٣٩/٢: « وقد يجيء تفاعلت على غير هذا كما جاء عاقبته ونحوها، لاتريد بها الفعل من اثنين، وذلك قولك: تماريت في ذلك، وتراءيت له، وتقاضيته، وتعاطيت منه أمراً قبيحاً ».

(٤) ذهب به الخرم.

(٥) تمامه:

... ... وأهوالَ معشرٍ   عليَّ حِراصٍ لو يشرّون مقتلي

انظر الدّيوان ١٣، جمهرة اللغة ٧٣٦، شرح القصائد السّبع الطّوال ٤٩، التّنبيه على حدوث التّصحيف ٥٨، مجمل اللغة ٥٠١/٢، الحلل في إصلاح الخلل ١٣٢، الاقتضاب ١٨٢/٢، شرح الفصيح للخمي ١٨٥، البسيط ٤١٥/١، شرح الكافية للرّضي ٤٤٢/٤، نتائج التّحصيل ٨٢٥.

هذا باب ماطاوع
الذي فِعْله على فَعَل. الكلام[1]

قال فيه: « و(فاعَلته فتَفاعلَ)، وذلك نحو (ناولتُه فتَناولَ)، وفُتحت التّاء لأنّ معناه معنى (الانفعال والافتعال) »[2] الكلام.

الظّاهر أنّه أراد: وفتحت أوّل المضارع و لم تضمّه، وإن كان زائداً على الثّلاثة كما كان مضارع « فاعَلَ »؛ لأنّ معناه معنى « الانفعال[3] والافتعال »، أي: أنّ « افْتَعَل » فُتح حرفُ مضارعته بالحَمْل على الثّلاثي؛ لأنّه مضارع له، وهذا محمولٌ عليه؛ لأنّه مضارع مثله. وإنّما قيل له: محمولٌ عليه؛ لأنّ هذا ليس مضارعَ ما حرفُ مضارعته مفتوح، ويقوّيه روايةُ « وفتحت الياء » . ويمكن أن يكون علل فتح التّاء في الماضي، أي: فتحت و لم تضمّ، وإن كان معناه معنى المفعول؛ لأنّ معناه وإن كان معنى المفعول فلفظه لفظ فعل الفاعل؛ لأنّه مبنيٌّ له كـ« افتعل، وانفعل »[4].

وقال فيه: ونظير ذلك في بنات الأربعة على مثال « تَفَعْلل »[5] نحو « كذا وكذا، ومَعْدَدْتُه فتَمَعْدَدَ »[6].

---

(١) جاء هذا الباب في الكتاب ٢/٢٣٨ قبل الباب السّابق، وبينه وبين الباب السابق أيضاً باب « ماجاء فُعِل منه على غير فعلته ». وانظر السيرافي النحوي ١٨٣، ١٨٧.

(٢) الكتاب ٢/٢٣٨.

(٣) في الأصل: الافتعال.

(٤) انظر السّيرافي النّحوي ١٨٤.

(٥) في الأصل: تفعل.

(٦) هذا اختصار، وفي الكتاب ٢/٢٣٨ « دحرجته فتدحرج، وقلقلته فتقلقل، ومعددته . . . ».

(سير): [معنى « مَعْدَدْتُه »][1]: حملته على الخُشُونة والصَّلابة، قال الشاعر:

رَبَّيتُهُ حتى إذا تَمَعْدَدا[2]

ثم قال: « وأمّا (تَقَيَّسَ، وتَنَزَّرَ) »[3] الكلام.

فصله عنه وإن كان حمله على المطاوعة كـ« تَمَعْدَدَ » لوجهين:

أحدهما: أنّه لم يجئ فِعْل هذا الذي طاوعه، ولذلك قال: « [كأنّه قال]: تُمِّمَ فتَتَمَّمَ »[4].

والآخر: أنّ معناه معنى آخر: وهوالذي دخل في القوم وليس منه[5]، وهو من معاني « تفعّل »، وستراه[6] إن شاء اللهُ.

---

(١) تكملة من السيرافي النّحوي ١٨٥.

(٢) للعجّاج. انظر المنصف ٣/٢٠، المحتسب ٢/٣١٠، شرح المفصّل لابن يعيش ٩/١٥١، شرح الملوكي له ١٥٤، شرح الشافية للرّضي ٢/٣٣٦، خزانة الأدب ٨/٣٢.

(٣) الكتاب ٢/٢٣٨.

(٤) الكتاب ٢/٢٣٨. ومابين معقوفين تكملة منه. ووجه الشّاهد أنّه قال: « وكأنّه ».

(٥) أي: من القوم، أعاد الضّمير على اللفظ، تقول العرب: ياأيّها القوم، كفّوا عنّا وكفَّ عِنّا. انظر اللسان (قوم).

(٦) في أوّل وآخر الباب التّالي.

هذا باب استفعلت. الباب

قال فيه: وإذا أراد الرّجلُ أن يُدخل نفسَه في أمرٍ يُضاف إليه قال: تَفَعَّلَ[١]. الكلام. ثمّ قال: « وليس هذا بمنزلة [تَجاهَلَ] »[٢].

والفرق ماذكر من أنّ « يتحَلَّم »: يريد أن يكون من الحلماء[٣]، فهو يدخل نفسه فيهم، ويستعمل في ذلك، وليس كذلك « يتَجاهل »[٤].

ثمّ قال: « وقد دخل (استفعل) هنا قالوا: تعظَّمَ واستَعظَمَ، كما شاركت (تفاعلت) (تفعَّلت) الذي ليس في هذا المعنى ولكنّه استثبات، وذلك قولك: تيقَّنتُ واستيقنتُ »[٥] الكلام.

هذا وقع في النّسخ كلّها، وكذلك في نسخة الأستاذ[٦] المقروءة على أبي عبدالله الرّباحيّ[٧] راوية الكتاب، والذي يقتضيه نظم الكلام عندي أن يكون معناه: وقد دخل « استفعل » هنا، أي: على « تفعّل » نحو « كذا »، ولكنّه استثبات، فيكون تفسيراً له، أي: جاء « استفعل » هنا، أي: على « تفعّل » مشاركاً « تفعّل »،

---

(١) الكتاب ٢/٢٤٠ بتصرّف.

(٢) في الأصل: بمترلته. والمثبت من الكتاب ٢/٢٤٠. ومابين معقوفين تكملة منه.

(٣) في الأصل: الجملة.

(٤) تقرأ: يتحامل. وماأثبته أنسب لكلام سيبويه. انظر الكتاب ٢/٢٤٠.

(٥) الكتاب ٢/٢٤٠ وفيه: « تعظم واستعظم، وتكبّر واستكبر ».

(٦) هو الشلوبين، وقد سبقت ترجمته.

(٧) محمّد بن يحيى بن عبدالسلام الأزدي الرباحي (نسبة إلى قلعة من أعمال طليلطلة) [ت: ٣٥٨هـ] نحوي مشهور، من أهل قرطبة، وأصله من جيّان. أخذ عن أبي جعفر النّحاس، وابن ولّاد، والقاسم بن أصبغ، وأخذ عنه الزُّبيدي. انظر طبقات النّحويين واللغويين ٣١٠-٣١٤، تاريخ العلماء والرواة في الأندلس ٢/٧١، جذوة المقتبس ٩١.

ولكن على غير معنى « تفعّل » المتقدّم، ويكون « استعظم، وتعظّم » من هذا النّوع، كـ« استثبت وتثبّت ». « كما شاركت[1] (تَفاعلت تَفعّلت) » يعني: فيما ذكر قبل في الباب قبله. لأيُزال النّظم [إلاّ][2] على هذا، وإن كان الظّاهر أنّ « استعظم، وتعظّم » من النّوع الأوّل الذي هو « تَحلَّم »، اللهمّ إلاّ أن يكون سقط من الكلام شيءٌ بعد قوله: «كما شاركت [تَفاعلت][3] تَفعّلت » / [تقديره: فدخل][4] « استفعل » على « تفعَّل » الذي ليس على هذا المعنى، ولكنّه استثبات، فانظره [فإنّه مشكل][5]. [١٠أ]

قال-رحمه الله-: ومثل « تَحلَّمَ » « تَقَعَّدته »[6]، أي: رَيَّثتُه. الكلام.

هو مثله في أنْ أدخلته في أهل القعود، وليس منهم، وأدخلته فيهم مكلّفا له ذلك، حاملا عليه فيه، وإن كان ليس منهم.

---

(١) في الأصل: شركت، وكذا في الموضع التالي.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) تكملة من نص سيبويه السابق.

(٤) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ الخاء واللام.

(٥) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ الميم والكاف واللام، فلعلّه ماأثبتّه.

(٦) في الأصل: يتعدته. ونصّ الكتاب ٢/٢٤٠: « ومثل ذلك يعني تحلّم... ».

هذا باب مواضع
افتعلت. الباب إلى آخره

وضع « افتعلت » على اكتسبت كذا، وملكت، فتقول: اشتوى القوم، أي: اتخذوا شواءً، وإن لم يشووا، فتقول: اشتويت و لم أشو[1]، أي: لم أباشر ذلك وأفعله، بل ملكت ذلك. فتدبّره.

قال-رحمه الله-: « وقالوا: ادّخلوا واتّلجوا »[2].

[وزنه][3] « افتعلوا »؛ لأنّه ليس في الكلام « افّعل » أصلا، بل فرعاً مشيراً إليه من غيره، وسترى ذلك. ولايمكن أن يكون أصله « تفعّل »، ثمّ أدغمت التّاء في الدّال؛ للمقاربة، ثمّ اجتلبت همزة الوصل للسكون الطّارئ بالإدغام؛ لأنّه كان يكون « ادّخّل » مشدد الخاء؛ لأنّه لاموجبَ لتخفيفها، فإنّما وزنها « افتعل »، إلاّ أنّها على غير معنى « افتعل » المطّرد الكثير، بل هو « افتعل » بمعنى « تَفعَّل ». فتدبّره.

ثمّ أتى في آخر الباب ببيت رؤبة:

تُعرضُ إعْرَاضاً لدِينِ المُفْتَنِ[4]

---

(١) في الأصل: اشترى القوم أي اتخذوا شرا وان لم يشره فيقول اشتريت و لم اشر. والتصويب من الكتاب ٢/٢٤٠، السيرافي النّحوي ٢٠٢. وانظر الكتاب ٢/٢٤١.

(٢) الكتاب ٢/٢٤١.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) الكتاب ٢/٢٤١. وفي الأصل: تعوض اعواضا لذي المفترين.

وانظر الدّيوان ١٦١، جمهرة اللغة ٤٠٦، ١٢٥٩، السيرافي النّحوي ٢٠٤، الخصائص ٣/٣١٥، النّكت ١٠٥٩، اللسان (فتن). ورواية المصادر نفسها: « يُعرضن ». وفي تحصيل عين الذّهب (بحاشية =

ولاهو من الباب، وليس مايجانسه، وكذا وقعت الرّواية في جميع النّسخ.

قال السّيرافي: ووجه ذلك أنّه راجعٌ لمجيء « برأت وابْترأت »[(١)] بمعنى، فنظّره بمجيء « أفتنت وفتنت »[(٢)].

فإن قيل: قد فرّق بينهما الإمام!

فيقال: فرّق بينهما من جهة لفظه[(٣)]، وأنّ « أُفعلتُ » نُقل من « فعلتُ »[(٤)]، و« فعلتُ » ليس منقولا منه، وأمّا المعنى فواحدٌ ضرورة.

وفي كتاب الأستاذ من إصلاح ابن طاهر[(٥)] « المُفْتَتَن »[(٦)]، وهو بيّن إن صحّت به روايةٌ، وانتظم معه أبيات الرّجز[(٧)]؛ لأنّه يكون كالذي قبله، وعليه[(٨)]- أعني قوله-: « وقد يجيء على (كلتهُ ووزَنته) فـ(اكتال معنا) »[(٩)]؛ لأنّه يكون من

الكتاب ٢/٢٤١): « يعرض ».

(١) في الكتاب ٢/٢٤١: قرأت واقترأت.

(٢) انظر السيرافي النحوي ٢٠٤. والكلام بمعناه. وفيه: « وقال بعض أصحابنا ».

(٣) في الأصل: لفظته.

(٤) في الأصل: نقل فتنت.

(٥) أبوبكر محمّد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي المعروف بالخِدَبّ [ت:٥٧٠ تقريبا] إمام نحوي. أخذ عن ابن الرّماك، وابن الأخضر، وأخذ عنه ابن خروف وغيره. اشتهر بتدريس الكتاب، وله عليه طرر، وله تعليق على الإيضاح. انظر إنباه الرّواة ٤/١٨٨، إشارة التّعيين ٢٩٥، بغية الوعاة ١/٢٨.

(٦) في الأصل: المفتتين. وما نقله عن ابن طاهر لم أقف عليه في كتاب آخر.

(٧) قبله:

ودّعنَ من عهدِك كلّ ديدنِ

انظر الديوان ١٦١.

(٨) في الأصل: كلمة تقرأ: يليه. وبماأثبتّه يستقيم الكلام.

(٩) في الأصل: وزنه. انظر الكتاب ٢/٢٤١ وليس فيه: معنا.

« افتعل » المطاوع « فَعَلَ »[1] كـ« افتَتنَ ».

(١) في الأصل: يفعل.

هذا باب افْعوعَلت و[ما][1]
هوعلى مثله ممّا لم نذكره. الباب

هذا الباب هي مازيدت في الفعل، فيه الزّوائد لالمعنى خاصّ كالأبواب المتقدّمة، بل لمعنى التّكثير والمبالغة فقط؛ لأنّ الأصل: لايُزادُ حرفٌ إلاّ لمعنى، وأدخل في جملته مالم يُستعمل بغير زيادة، ولم يُستعمل من ثلاثي[نحو][2] « اٰبهارَّ القمرُ »: كثر ضَوؤه.

فاعترضَ ابنُ الطّراوة[3] بقولهم: بَهرَ القمرُ السّماءَ[4]. وهذه غفلةٌ منه؛ فإنّ الإمام إنّما أراد أن يستعمل منه ثلاثي بمعناه، فلم يقل في « اقطارَّ النّبتُ »[5]: قطَرَ، وكذلك هذا لم يُقل في « ابهارَّ القمرُ »، غير معدًّى: بَهرَ القمرُ، غير معدّى، بمعنى كثر ضَوؤه، بل « بَهرَ السّماءَ القمرُ »، أي: غلب ظُلمتها بضوئه. فتدبّره.

وأدخل في الباب الذي بعده فيما لايتعدّى أصلاً « افْعَنْلَلَ »[6]، وقد أنشد

---

(١) تكملة من الكتاب ٢/٢٤١.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) أبوالحسين سليمان بن محمّد بن عبد اللهِ السَّبئي المالقيّ المالكيّ [ت: ٥٢٨هـ] نحويٌّ ماهر، وأديبٌ بارع، يقرضُ الشّعر ويُنشئ الرّسائل. أخذ النّحو وكتاب سيبويه عن الأعلم الشنتمري وأبي بكر المرشاني وعبد الملك بن سراج، كما أخذ عن آخرين، وأخذ عنه السّهيلي، وأبو بكر بن سمحون، والقاضي عياض، وآخرون. من مصنّفاته: المقدّمات على كتاب سيبويه، الإفصاح على كتاب الإيضاح، التّرشيح في النّحو. انظر إشارة التّعيين ١٣٥، بغية الوعاة ١/٦٠٢، ابن الطراوة النحوي ٣١-٨١.

(٤) لم أقف على اعتراض ابن الطراوة في غير هذا الكتاب.

(٥) في الأصل: البيت.

(٦) في الأصل: افتعل. انظر الكتاب ٢/٢٤٣ باب مالا يجوز فيه فعلته.

أبو عُبيد[1]:

قد أصبحَ النُّعاسُ يَغْرَنْدِيني   أدْفَعُــهُ عنّي ويَسْرَنْدِيني[2]

فهذا ضرورة، فيحملُ على أنّه أسقط حرفَ الجرِّ منه.

(١) القاسم بن سلاّم الأزدي، مولاهم الأنصاري مولاهم الخراساني البغدادي [١٥١، ٢٢٤هـ] الإمام الكبير الحافظ أحد الأعلام المجتهدين. أخذ عن أبي زيد وأبي عبيدة والكسائي وغيرهم، وأخذ عنه يحيى بن معين. من مصنفاته: الغريب المصنف، غريب القرآن، غريب الحديث. انظر غاية النهاية ٢/١٧، ١٨، إنباه الرواة ٣/١٢-٢٣، ، إشارة التعيين ٢٦١، بغية الوعاة ٢/٢٥٣، ٢٥٤.

(٢) انظر الغريب المصنّف ٥٤٩، وفيه: « قد جعل ». وانظر المنصف ١/٨٦، ٣/١١، الخصائص ٢/٢٥٨، سر صناعة الإعراب ٦٩٠، سفر السعادة ٣٠٢، اللسان (سرد، غرند)، شرح شواهد شرح الشافية ٤٧. ويغرندي، ويسرندي: يغلب ويعلو.

هذا باب مصادر مالحقته

الزوائد من بنات الثلاثة / [١٠ب]

الباب قياسُه أن يُكسرَ أوّلُ متحرّكٍ من الفعل، وتَزيد ألفاً قبل الآخرِ.

قال-رحـــ[ـــمه الله-: « وأمّا]⁽¹⁾ مصدر (تفعّلت) فإنّه (التّفعُّل) » الكلام.

اعتُرِضَ تعليلُه ضمَّ العينِ بأنّه لوفُتحَ لأخرج [عن]⁽²⁾ أبنية الأسمـــاء⁽³⁾: بـــأنّ الضمّة تخرجُه عن جميع أبنية الكلام، فأولى أن يدخلَ فيما هو موجـــودٌ في بعـــض أنواع الكلام من أن يخرجَ إلى ماليس فيه!

والجواب: أنّ الإمام إنّما أراد: لّما كان « تفعَّلَ »⁽⁴⁾ بناءً يختصُّ بالفعل، وأبنيـــة الأفعال غير أبنية الأسمـــاء في مواضع، أرادوا أن يختصّوا هذا ببناء، وبسطوا له لـــئلاّ يتركوه في بناء اختصّ بالفعل و لم يوجد للأسماء.

و[قوله: « وأمّا الذين قالوا: كِذّاباً، فإنّهم قالوا: تحمّلت تِحِمَّالا »]⁽⁵⁾.

أصل هذا المصدر « تِفعَّال »⁽⁶⁾ بفتح الفاء، لكن الذين نطقوا بـــه جعلـــوه⁽⁷⁾ مكسورَ الفاء، فهو -والله أعلم- على الإتباع.

---

(١) ذهب به الخرم. انظر الكتاب ٢/٢٤٣.

(٢) ذهب به الخرم.

(٣) قال بعد النّص السّابق: « جاؤوا فيه بجميع ماجاء في تفعّل وضمّوا العين؛ لأنّه ليس في الكلام اســـمٌ على تفعُّل ».

(٤) في الأصل: يفعل.

(٥) تكملة من الكتاب ٢/٢٤٣ يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) في الأصل: تفاعل.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها السياق.

وقولُ (ش)-رحمه الله-: بأنّ « تفعَّل » مزيدٌ على « فعَّل »، وقد كسروا أوّل مصدره « فِعّال »[1]، وهذا مزيدٌ عليه، فجاءت التّاء في « تِفعّال » كأنّها لحقت « فِعالا »، فتركوا أوّله[2] على ماكان عليه، وكسروا أوّله[3] بما يقتضيه حكمُه[4].

قال-رحمه الله-: « وأمّا (فاعلت) فإنّ المصدر الذي لاينكسر أبداً (مفاعلةٌ)، جعلوا الميم عوضاً من الألف التي بعد أوّل حرف »[5] الكلام إلى آخره.

قال أبوالعبّاس محمّد بن يزيد[6]: هذا خطأٌ، من قبل أنّ الألف الزّائدة بعد الفاء في « فاعلت » موجودة بعد الفاء من « مفاعلة »، فمحال أن تُعوِّضَ من الثّابت[7]!

قال ابن ولّاد[8]: وجهُ قولِ سيبويه: أنّ المصدر من « فاعلت » يجيءُ على ضربين: مرّة بحذف الألف [الأولى][9]، وهو « الفِعال »، نحو « القِتال »، فالألف

(١) في الأصل: فعلا.

(٢) يعني: الفاء.

(٣) يعني: التاء.

(٤) لم أقف على قول الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٥) الكتاب ٢/٢٤٣.

(٦) المبرد [٢١٠، ٢٨٥هـ]. وهو المراد أيضا بأبي العبّاس في أي موضع يأتي.

(٧) انظر الانتصار ٢٤٩، الخصائص ٢/٣٠٤، الأشباه والنظائر ١/٢٥٨. وقد ذكر السيرافي رأي المبرد وأيده دون أن ينسبه. انظر السيرافي النحوي ٢١٠.

(٨) انظر الانتصار ٢٤٩، ٢٥٠ بتصرّف. وابن ولّاد هو: أبوالعبّاس أحمد بن محمّد بن ولّاد- وهو الوليد- الوليد بن محمّد التّميمي [ت: ٣٣٢هـ] نحوي ابن نحوي ابن نحوي، فوالده هو راوية كتاب سيبويه عن المبرّد، وجدّه ولّاد واسمه الوليد أخذ عن الخليل. أمّا أحمد فأخذ عن الزّجاج ومن في طبقته. له الانتصار لسيبويه على المبرّد، المقصور والممدود. انظر طبقات النحويين واللغويين ٢٣٨، ٢٣٩، إنباه الرواة ١/٩٩، إشارة التّعيين ٤٤، ٣٣٩، ٣٧٥، بغية الوعاة ١/٣٨٦

(٩) تكملة من الانتصار ٢٤٩.

الأولى [محذوفة](1)، وفي « المفاعلة » الألف التي قبل آخر حرف، وهي الألف التي تلحق أواخر المصادر، فعوّضوا الميم من الألف الأولى التي ذهبت في « الفِعال »(2)، وجعلوا الهاء عوضاً من الألف التي ذهبت من « المفاعلة »(3)، وأوقعوا العِوضَ في « المفاعلة »، ولم يوقعوه في « الفِعال »؛ لأنّ « المفعالة »(4) هي المطّردة اللازمة.

وقال الأستاذ أبوعليّ (ش)-رحمه الله-: إنّما هي قريبٌ من الذي قال في سين « أسْطاع »(5)؛ وذلك أنّ هذا لوجاء على الأصل المطّرد في هذه المضارعة لانقلبت الألف ياءً وتغيّرت، فعوّض من العين الأصليّ المتوهّم، كما عوّض في « أسطاع » من النّقصان الظّاهر(6).

وهذا كالذي قال ابنُ ولّاد؛ لأنّ هذه الألفَ لّما لحقها الضّعفُ بحذفها في « القِتال »، عوّض من ذلك؛ لأنّ الذي قال (ش)-رحمه الله-: جاء تعويضاً ممّا يلحقه في الأصل.

---

(1) تكملة من الانتصار ٢٤٩.

(2) في الأصل: الفعل.

(3) الخلاصة: أنّ الفِعال حذفت منه ألف فاعل، والمفاعلة حذفت منه ألف فاعَل وألف فِعال، وزيدت عليه ألفٌ أخرى، وعوّض من المحذوف الأوّل الميم، ومن المحذوف الثّاني الهاء.

(4) في الأصل: الفعالة.

(5) في الأصل: استطاع. قال سيبويه ٨/١: « وقوله: أسطاع يُسطيع، وإنّما هو أطاع يُطيع، زادوا السين عوضاً من ذهاب حركة العين من (أفعل) ».

(6) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب. ويريد-والله أعلم- بالأصل المطّرد: قِيتالا، فهو من قاتل، والياء فيه هي ألف الفعل، انكسر ماقبلها فقلبت ياء، والقياس فيه- على المفعل والمفعلة- قيتالة بقلب الألف ياء، فحذفوا هذه الألف فراراً من تغييرها بالقلب، كما حذفوها في القِتال، وجعلوا الميم عوضاً منها، وزادوا ألفاً أخرى كما زادوا في بقيّة المصادر. وانظر نصّ سيبويه في الحاشية التّالية.

قال: « وأمّا الذين قالوا هذا »[١] الكلام.

قال ابن طاهر: هذا وجهٌ آخر: جَعَلَ الميم كميم « المَفْعل »[٢] لتلحق ببناء المفعول[٣]، إلاّ أنّه عوضٌ [من الألف الأولى][٤]، والهاء عوضٌ من الألف الأخيرة التي كانت ينبغي أن تكون علّة هذا المصدر لو لم يلزم طريق المفعول[٥].

قال (ش)-رحمه الله-: إنّما معناه أنّه ذكر « مفاعلة »، ووجّهها، ثمّ قال: وهؤلاء مع هذا التّوجيه جعلوه مخالفةَ الأصل، كـ« فَعلت »[٦].

والذي قاله أنظم، والذي قاله ابن طاهر أفيد[٧]. فتدبّره.

وتعليله ضمّ « تفاعُل »، كالذي تقدّم في « تفعُّل »، أي: لّما كان « تفاعل » [بالكسر][٨] يختصُّ بالجمع، وبالفتح يختصّ بالفعل، أرادوا ألاّ يُدخلوا عليها المصدر[٩]، بل يخصّوه ببناءٍ آخر.

---

(١) الكتاب ٢٤٣/٢ وبعده: « فقالوا: جاءت مخالفة الأصل كفعلت، وجاءت كما يجيء المفعل مصدرا والمفعلة، إلاّ أنّهم ألزموها الهاء لّما فرّوا من الألف التي في قيتال، وهو الأصل ».

(٢) في الأصل: الفعل.

(٣) أي: المصدر، والمراد: لتلحق المفاعلة ببناء المصدر.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) لم أقف على قول ابن طاهر في غير هذا الكتاب.

(٦) لم أقف على قول الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٧) كذا في الأصل بالفاء نقطة من أسفل. أنبه على هذا لأنه يتبادر إلى الذهن أنّها: أقيد، بالقاف، وهو الأنسب لولا صحّة الأوّل.

(٨) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٩) في الأصل: المفرد.

هذا باب مالحقته هاء التّأنيث/ [عوضاً لما][1] ذهب. الكلام

[١١أ]

أجاز الإمام « أقمته إقاماً »[2]، و لم يُجزه الفرّاء، وقال: لايجوز في غير[3] الإضافة؛ حتّى تكون الإضافةُ عوضاً[4]. وهذا لاأثر له؛ لأنّ التّعويضُ غير لازمٍ حتّى يُقتصرَ عليه في هذا الموضع[5].

قال-رحمه الله-: « وأمّا (عزّيتُ تَعْزِيَةً)، ونحوها، فلايجوز الحذفُ فيه »[6] الكلام.

يريد: لايجوز حذفُ الهاء كما حُذف من « الإقامة »؛ لأنّ الأصل هنا لم يُنطق به فيلزم الحذف فيلزم العوضُ[7]، وهناك قد نطق بالأصل فلم يلزم الحذف فلم يلزم[8] العوض.

قال-رحمه الله-: « ولايجوز الحذف أيضاً في (تَجْزِئة) »[9] الكلام إلى آخر

---

(١) ذهب الخرم بأكثره.

(٢) الكتاب ٢/٢٤٤.

(٣) في الأصل: حين. قال السّيرافي: « وذكر الفرّاء أنّ الهاء لاتسقط إلاّ مما كان مضافا، فالإضافة عوضٌ منها ». انظر السّيرافي النّحوي ٢١٦.

(٤) انظر بالإضافة إلى السيرافي النحوي ٢١٦: معاني القرآن للفرّاء ٢/٥٤. ومثاله قوله تعالى-الأنبياء: ٧٣، النور: ٣٧-:﴿وإقام الصلاة﴾.

(٥) لكن قال الرّضي في شرح الشّافية ١/١٦٥: « وهو أولى؛ لأنّ السّماع لم يثبت إلاّ مع الإضافة ».

(٦) الكتاب ٢/٢٤٥.

(٧) يعني: في تعزية، وأصله: تعزيٌّ بيائين، ياء التّفعيل ولامه.

(٨) في الأصل: فيلزم، بلا « لم ».

(٩) الكتاب ٢/٢٤٥.

كلام أبي العبّاس –رحمه الله– الثّابت في آخر الباب[1].

قال السّيرافي[2]: الذي عندي أنّ سيبويه ماأراد ماقاله أبوالعبّاس من الإتيان بالمصدر على التّمام، وإنّما أراد أنّه لايجوز حذف الهاء من الناقص من « تَفْعِلة »، كما جاز في « إقام ». والدّليل على ذلك أنّ سيبويه قال في باب المفعول الذي يتعدّاه[3] فعله إلى مفعولين: « ونُبِّئتُ تَنْبِيئاً »[4] ولوكان ذلك لايجوز عنده مااستعمله.

وهذا الذي قاله أبوسعيد حسنٌ جدّاً، ولذلك ماعلله[5] الإمام –رحمه الله– بالحمل على مافي آخره حرف علّة، ولم يُعلله بما علّل الأوّل به، ولوكان لايُنطق عنده بالأصل لعلَّلَ بذلك، كما فعل بالأوّل[6]. فتدبّره فإنّه بديعٌ. واللهُ الموفّق.

(١) جاء في شرح السّيرافي بعد نهاية كلام سيبويه في الباب: « قال أبوالعبّاس المبرّد: الذي قاله في تفعلة مصدر فعّلت من الهمز جيدٌ بالغ، والإتمام على تفعيل كغير المعتل أجود وأكثر عن أبي زيد وجميع النحويين، تقول: هنّأته تهنيئاً وتهنئة، وخطّأته تخطيئاً وتخطئة ». انظر السّيرافي النّحوي ٢٢٠. والنّص ليس في كتاب سيبويه طبعة بولاق، ولاهارون.

(٢) انظر السّيرافي النّحوي ٢٢٠ بتصرّف يسير.

(٣) في الأصل: لايتعدّى. والتّصويب من الكتاب ١/٢٠.

(٤) الكتاب ١/٢٠.

(٥) « ما » زائدة.

(٦) يريد: أنّ سيبويه علل امتناع حذف التّاء من تعزية بعدم النّطق بالأصل، وعلل عدم الحذف في تجزئة بأنّه محمول على تعزية، ولم يقل إنّه لم يُنطق بالأصل.

هذا باب مايكثر فيه
المصدر من فَعَلَ. الكلام إلى آخره[1]

هذا النّوع نظير ماتقدّم من « فِعْلة » الدّالة على خصوص هيئة، وليس مصدر « فعَّلتُ » الجاري عليه الذي يُعطي مايُعطي، إنّما أمرٌ زيدَ فيه حروفٌ[2] ليدلّ على المبالغة والتّكثير[3]، كما فُعِلَ في[4] « فِعْلة » من الكسر والتزام الهاء.

والفرّاء وغيرُه من الكوفيين يقولون: إنّ[5] الألف منه بدلٌ من [ياء][6] « تَفْعيل »، وأنّه مصدر « فعَّلَ »[7]. وهذا خَلْفٌ؛ فإنّه يكون حيث لم يُستعمل « فعّل »، ولا « تفعيل »، نحو « التّلعاب »[8]، فلم يُقل: لعّب، ولاتلعيب[9]، فدلّ على ماقال الإمام رحمه الله.

و« التّفعال »[10] ليس بتكثير، ولم يُسمع في المصادر إلاّ في « التّلقاء

---

(١) قال سيبويه ٢/٢٤٥: « فتلحق الزوائد وتبنيه بناء آخر، كما أنّك قلت في فعَلت: فعَّلت، حين كثّرت الفعل، وذلك قولك في الهَذْر: التّهذار، وفي اللعب التَّلعاب...وليس شيء من هذا مصدر فعّلت، ولكن لمّا أردت التّكثير بنيت المصدر على هذا كما بنيت فعَلت على فعَّلت ».

(٢) في الأصل: حروفا. وهو جائزٌ على ضعف.

(٣) نحو: تَهدار وتلعاب، من الهدر واللعب.

(٤) « كما فعل في » مكرر في الأصل.

(٥) « إن » مكرر في الأصل.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٧) انظر السّيرافي النّحوي ٢٢١، شرح الشافية للرضي ١/١٦٧، ارتشاف الضّرب ٥٠٠ (رجب).

(٨) في الأصل: التقلب.

(٩) انظر السّيرافي النّحوي ٢٢١، شرح المفصّل لابن يعيش ٦/٥٧، شرح الشّافية للرّضي ١/١٦٧.

(١٠) في الأصل: والسان، ولعلّها: والتّبيان، وماأثبتّه أنسب للسياق الآتي.

والتِّبيان » وإنّما هو في الأسماء، وليس بالكثير فيها، وقد ذكر السّيرافي-رحمـــه الله- عن بعض أهل اللغة أنّه حصرها في ستة عشر حرفاً، ذكرها[1]؛ فينبغـــي أن يقـــال: إنّه اسمٌ وضع موضع المصدر، و لم تستعمله[2] العـــرب للمبالغـــة، ولـــيس زيادتـــه لهذا القصد، كما أنّ الزّيادة في « الرِّئمان » ليس لهذا[3] القصد.

(١) انظر السّيرافي النّحوي ٢٢٣.

(٢) في الأصل: تستعملها.

(٣) في الأصل: الزيادة الرئمان ليس هذا.

هذا باب اشتقاقك
الأسمــــاء لمواضع بنات الثّلاثة
التي ليست فيها زيادة من لفظها. الكلام

جَمْعُ البابِ: أنّ مصدر الثّلاثي كلّه إذا بني هذه البنية، فإنّ « مَفْعَلا » مفتوح العين، إلاّ ماكان مصدر « فَعَلَ » الذي فاؤه واو فإنّه يكسر.

وأمّا الزّمان والمكان فهو من الذي مضارعُه « يَفْعلُ » « مَفْعَل »، من المفتـــوح والمضموم، و« مَفْعِل »، من المكسور، إلاّ[1] ماخرج من المعتلّ اللام الذي لامه يـــاء، فإنّه على « يَفعِلُ »، والزّمان والمكان منه « مَفْعَل ». هذا ربط هذا النّوع.

قال: وربّما بنوا المصدر على « مَفْعِل »، نحو « المرجع »، قال الله تعالى: ﴿إلى اللهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً﴾[2] وقال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ المَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذىً﴾[3]./ [١١ب]

يقال: هذه الآية لادليل فيها؛ لأنّه يُمكنُ أن يكونَ زماناً، أي: يسألونك عن زمان المحيض [أيباشر فيه][4] أم لا؟ وذلك هو التّقدير إن جعلته لمعنى الحيض؛ لأنّهــم لم يسألوا عن ذات الحيض وحقيقته[5]، وإنّما سألوا عن المباشرة فيه، وهــو[6] قــد تكلّف في: ﴿وجَعَلْنَا النَّهارَ مَعَاشاً﴾[7] حذف المضاف، أوجعلــه عَيْشَــاً مجــازاً[8]؛

---

(١) في الأصل: والمضموم مفعل الا.

(٢) المائدة: ٤٨، ١٠٥، هود: ٤.

(٣) البقرة: ٢٢٢. وانظر الكتاب ٢٤٧/١ بتصرّف.

(٤) ذهب به الخرم. ويدل ما يأتي على ما أثبته.

(٥) أصاب الخرم آخر حرفين.

(٦) في الأصل: فهو. وماأثبتّه أولى.

(٧) النّبأ: ١١.

(٨) قال سيبويه ٢٤٧/٢: « أي: جعلناه عيشاً ».

لئلاّ يُخرج الزمان عن وضع بنائه، فأحرى هذا.

فقال بعضهم[1]: إنّما فعل ذلك للمشاكلة التي في قوله: ﴿قُلْ هو أَذىً﴾، ولا يُشاكل الزّمان؛ لأنّ الزّمان ليس أذى، فلاتنتظم الآية إلاّ على أن يريــد الحــيضَ. وهذا لايغني لأنه إذا كان المحذوف زماناً مضافا[2]، فيقول: هو على تقــدير: هــو زمان أذىً كما فعل في ﴿معاشا﴾.

والذي يظهر: أنّه سمعه في غير هذا الموضع بحيث يقطع به، فكان حملُ هــذا الموضع عليه أولى من الزّمان؛ لعدم التّكلف، فلم يجئ بالآية شاهداً بل على مــاينبغي أن يُحمل. وقوله: « أي: الحيض » إنما هو راجعٌ لتقييد الحيض الأوّل، وإلاّ فالثّــاني ينبغي أن يكون على الزّمان؛ لأنّه لاداعية إلى إخراجه عن وضعه.

وكلّ مادخلته الهاء فليس الأصلُ، ولاهو مطّرد، وتدخل الهاء فيما جاء علــى وضعه، وفيما خرج عن وضعه.

قال: « وربّما استغنوا بـــ(مَفْعلَة) عن غيرها » إلى آخر البيت[3].

ثبت في كتاب الأستاذ بعد « المشيئة والمحمية »: « وقالوا: المَزِلّة »[4]. فيمكن أن يكون لإعادةٍ لّما لم يكن النّصّ يقوم له نصٌّ أنّها مستغــنً بها، فنصّ هنا على أنّهــا مستغنً بها[5].

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) في الأصل: لانه كان الحذف مضافا.

(٣) يعني قول الرّاعي، وهو الذي سيشير إليه بعد قليل:

بنيت مرافقُــهنّ فوق مَزِلّةٍ   لايستطيعُ بها القُــرادُ مقيلا

انظر الكتاب ٢/٢٤٧. وانظر الدّيوان ٢٤١، السّيرافي النّحــوي ٢٣٢، شــرح أبيــات ســيبويه ٢/٢٣٢، شرح الشافية للرّضي ١/١٦٩، اللسان (زلل).

(٤) الكتاب ٢/٢٤٧.

(٥) في الأصل: على انهما مستغنى به فبض هنا على انها مستغنى.

ثمّ أتى ببيت الرّاعي لا شاهداً على هذا النّوع، بل راجعٌ لمجيء « مفعِل »[1] في المصدر، والشّاهد في « مَقِيل »، هذا هو الظّاهر، ويمكن أن يكون أعادهـا لمكـان الشّاهد في البيت، ويكون الشّاهد في البيت « مزِلّة »، والأوّل أظهر.

وأمّا عُدولُهم عن أن يبنوا المكان والزّمان على [مثال][2] « يفعُـلُ »، فلِمَـا ذكر[3]، وإن كان جاء « مَفْعُل » في قوله:

لِيوم رَوْعٍ أوفَعَالِ مَكْرُمِ[4]

وفي قوله:

عَلَى كَثْرةِ الوَاشِينَ أيُّ مَعُونِ[5]

وقوله:

---

(١) في الأصل: فعل.

(٢) تكملة يتضح بها السياق.

(٣) قال ٢٤٧/٢: « ولم يبنوه على مثال يفعلُ لأنّه ليس في الكلام مَفْعُلُ ». يريد: أنّهم لم يضمّوا عـين مفعل اتّباعا لضمّ عين الفعل كما كسروا مع المكسور وفتحوا مع المفتوح.

(٤) لأبي الأخزر الحِمّاني، راجز إسلامي، اسمه قتيبة، من أرجوزة يمدح بها مروان بن محمّد بن مروان بن الحكم بن العاص، وقبله:

وهْـو إذا ماهُـزَّ للتَّقَـدُّمِ

انظر معاني القرآن للفرّاء ١٥٢/٢، إصلاح المنطق ٢٢٣، أدب الكاتب ٤٧٦، السّـيرافي النّحـوي ٢٣٥، شرح أبيات إصلاح المنطق ٤٠١، الخصـائص ٢١٢/٣، المنصـف ٣٠٨/١، المحتسـب ١٤٤/١، الاقتضاب ٤١٩/٣، سفر السّعادة ٤٧٥، الممتع ٧٩، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٣٧، شـرح الشـافية للرّضي ١٦٩/١، شرح شواهده ٦٨.

(٥) لجميل بثينة، وصدره:

بثينَ الزمي لا، إنّ لا إنْ لزمـته

انظر الدّيوان ٢١٠، معاني القرآن للفرّاء ١٥٩/٢، إصـلاح المنطـق ٢٢٣، أدب الكاتـب ٤٧٦، شرح أبيات إصلاح المنطق ٤٠١، الخصائص ٣١٢/٢، المنصف ٣٠٨/١، المحتسـب ١٤٤/١، الاقتضـاب ٤٢١/٣، سفر السعادة ٤٧٥، الممتع ٧٩، شرح التسهيل لابن مالك ٦/٣، شرح الشافية للرّضي ١٦٨/١.

أَبْلِغِ النُّعْمَانَ عَنّي مَأْلُكاً[١]

فليس في ذلك كلّه دليل؛ لأنّه على التّرخيم في غير النّداء، وهو يكون في ضرورة الشعر كثيرا، وقد عَقَد فيه الإمام بابا[٢]، فعلى هذا ينبغي أن تحمل هذه الأبيات؛ لأنّ لها نظيراً، وهو ماورد من التّرخيم في غير النّداء[٣]، و« مفعُلة » في الكلام لازمة الهاء، نحو « المقبُرة، والمشرُقة »، ولاينبغي أن يُحملَ على ظاهره؛ لأنّه لانظير له يكون.

قال: « و(المِنْخِر) بمنزلة (المُدْهُن) »[٤].

يعني: أنّه ليس على ماتقدّم، بل هو اسمٌ.

السّيرافي: « ولقائلٍ أن يقول: إنّ (مِنْخِراً) من باب (مَنْسِك)؛ لأنّه موضع النّخير »[٥]!

وهذا عندي ضعيفٌ؛ لأنّه دخولٌ في باب القليل، وأيضاً وهو الأقوى في الرّد[٦]-: أنّه لم يستعمل اسماً في هذا العضو المخصوص إلاّ في كلّ موضع يُنخَر

---

(١) لعديّ بن زيد، وعجزه:

أنّه قد طال حبسيْ وانتظاري

انظر الانتصار ٢٠٠، ٢٥٠، ٢٥٩، المنصف ١٠٤/٢، المحتسب ١٤٤/١، ٣٣٥، الخاطريّات ١٣٧، الممتع ٧٩، مختار الأغاني ٣٦٤/٦، خزانة الأدب ٥١٣/٨.

(٢) انظر الكتاب ٣٤٢/٢- ٣٤٤. وانظر أيضا ٣٣٠/٢، ٣٣١.

(٣) ومذهب الفراء، وأجازه ابن جنّي، أنه جمع، فيجيز مجيء مفعُل في غير الضرورة. انظر معاني القرآن له ١٥٩/٢، المنصف ٣٠٨/١، شرح الشافية للرضيّ ١٦٩/١، شرح شواهده ٦٩.

(٤) الكتاب ٢٤٨/٢. وفي الأصل: والمتجر بمنزلة المرتهن.

(٥) في الأصل: متجر...موضع للتخبر. انظر السّيرافي النّحوي ٢٣٨. وبعده: « وفعله: نَخَر يَنخِر. ومنهم من يكسر الميم إتباعا للخاء ».

(٦) في الأصل: الذم.

فيه، فدلّ على أنّه اسمٌ للعضو، والأول هو[1].

(١) هنا سقطٌ، أو تحريف لم يظهر لي.

هذا باب ماكان على
هذا النّحو من بنات الياء
والواو التي الياء فيهنّ لام. الكلام إلى آخره

قوله: « التي الياء فيهنّ لام »(1).

وكان ينبغي أن يقول: الياء والواو، لكنّه لمّا كانت الواو تَرجع هنا ياءً لوتركها رابعةً من مثال الفعل، عبّر بالياء لأنّه لايكون هنا إلاّ ياء.

ويُبنى هذا على « مَفْعَل » في الزّمان والمكان ممّا لامه ياء، وكان ينبغي أن يكون،/ [إلاّ](2) أنّه يلزم « مَفعَل »؛ لِمَا ذكر من استثقال الكسرة مع الياء، [١٢أ]
فكان يلزمُ الإعلال بحذف(3) الياء في حالتي الرّفع والجرّ، وقد جاء يسيراً، لكن بالهاء لازمةً؛ لأنّ الهاء يلزم ماقبلها الفتحُ، فتصحُّ الياء ولاتُحذفُ؛ لأنّه يثبت في حال النّصب ويخرجُ عن محلّ الطّرف والتّغيير؛ ألاتراهم يُصحّحون « الشّقاوة »، ويُعلّون « الشّقاء ».

وذكر الفرّاء أنّه قد جاء من ذلك « مأوِي الإبل »(4). قال السّيرافي: وذكر غيره من الكوفيين « مأْقِي العين »(5). وهذا غلط؛ لأنّ الميم فيه أصليّة في قوله: « مأْقٍ ومآقٍ »(6).

فعلى هذا الذي قاله أبوسعيد -رحمه الله- وهو الحقّ، يبقى فيه إشكالٌ،

---

(١) الكتاب ٢/٢٤٨.

(٢) ذهب به الخرم.

(٣) ذهب الخرم بأوّل الكلمة.

(٤) انظر إصلاح المنطق ١٣٧.

(٥) انظر إصلاح المنطق ١٣٧، الخصائص ٣/٢٠٦، الممتع ٩٣. وانظر أدب الكاتب ٤٤٥.

(٦) انظر السّيرافي النّحوي ٢٤١.

وهو: ماوزنه، وليس في الكلام « فَعْلِي »؟

فيقال: أصله « فَعْلِيّ »، والياءان فيه كياءي « كرسيّ »، ثمّ حُـــذفت إحـــدى الياءين تخفيفاً، كما حُذفت في « أُثْفِيَة »[1]، وقد ذكرها الإمام في التّصـــغير[2]. والله الموفّق.

---

(١) وإلى هذا ذهب ابن جنّي في الخصائص ٣/٢٠٦، وردّه ابن عصفور في الممتع ٩٣ فقـــال: « وهـــو عندي باطل، بدليل قولهم: مآقٍ، فكسّر الاسم على الياء. فالذي يجب أن يُحمل عليه عندي ماذهب إليـــه الفراء من أنّه مَفعِل ».

(٢) انظرالكتاب ٢/١١٠.

هذا باب ماكان من هذا النّحو من بنات الواو التي الواو فيهنّ فاء. الكلام إلى آخره

علّة لزوم المصدر هنا « مَفْعِل »، ماذكر من مشاكلة الفعْل، لَمّـا كـانوا قـد ألزموه « يَفْعِلُ »[1].

وأمّا « فَعِلَ يَفْعَلُ » فوجهُه « مَفْعَل »، إلاّ مـا تغيّـرت فـاؤه في المضـارع بالإعلالات[2]، فإنّه يُشبّه حينئذٍ لإعلاله بـ« يَفعِل »[3]؛ لاعتلاله أيضـاً في بعـض اللغات. ومنهم من يقول فيه الأصل[4]، قال الإمام: كأنّهم الذين سـلّموه[5]. يعـني الذين قالوا: يوجَل، فلم يُعلّوا الإعلالات المتقدّمة.

وأمّا « مَوْحَد »[6] فليس بمصدر، ولامكان، ولازمان، وإنّما هـو معـدولٌ، والعدلُ إنّما هو على « مَفْعَل »، نحو « مَثْنَى »، لاعلى « مَفْعِل ». ثمّ نظّر بما ذُكـر[7]، وقد نصّ هو بعدَ هذا على شذوذها[8]؛ وذلك أنّ الباب هو المصدر، وأكثر ما بـني

---

(١) أي: مشاكلة عين المصدر عين الفعل، وذلك: وعَد يَعِد مَوْعِدا.

(٢) بقلبها مرّة ياء ومرّة ألفا، ومثال ذلك: وجِلَ يوجَلُ، ويقال: ييْجَل، وياجلُ. انظر الكتاب ٢/٢٤٩، المقتضب ١/٢٢٨.

(٣) أي: وعد يعِدُ.

(٤) يعني بفتح العين، فيقولون: موجَل.

(٥) انظر الكتاب ٢/٢٤٩، السّيرافي النّحوي ٢٤٣، التّكملة ٥٦٩، ٥٧٠.

(٦) في الأصل: موجد. انظر الكتاب ٢/٢٤٩، أدب الكاتب ٤٤٧، السّيرافي النّحوي ٢٤٤.

(٧) يعني قوله في الكتاب ٢/٢٤٩: « كما أنّ عُمر معدول عن عامر، فشبهوه بهذه الأسماء، وذلك نحو: مَوْهب، وكموهَب مَوأَلَة اسم رجل، والمَورَق اسم ».

(٨) انظر الكتاب ٢/٣٦٤، المحكم ٤/٣١٨.

هذه البنية، فلمّا قلّ « مفعِل » [فيه][1] قلّ في سائر الأسماء، وكان الوجهُ الكثيرَ[2].

فإذا اجتمع في الفِعْل أن يكون لامُه [ياءً]، وفــاؤه[3]، واواً، مثــل « وَرِيَ، ووَنِيَ »، فالقياسُ عندي أن يُغلّبَ حكمُ اللامِ؛ لأنّ علّته أقوى، وذلك أنّ قــولهم في « مَفْعل » من « وَعَدَ »: [مَوْعِد][4]، إنّما هو بالحمل على المضارع، على ما تقــدّم؛ وعلّةُ هذا الثّقل الذي يلزمُ الإعلال، فينبغي أنْ يُغلّبَ حكمُه. ومنه جعل ابنُ طــاهر « المَوْلَى » من « وَلِيَ »[5].

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) يعني: أن يكون على مفعَل؛ لأنّه الكثير.

(٣) في الأصل: لامه اوفاوه. ومابين معقوفين تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) لم أقف على ما نسبه إلى ابن طاهر في كتاب آخر.

هذا باب مايكون مَفْعَلَة لازمة لها الهاء والفتحة. الكلام إلى آخره

قوله: « وليس في كلّ[1] شيءٍ يُقالُ إلاّ أن تقيسَ شيئاً، وتعلمُ أنّ العـــرب لم تَكلَّمْ به ».

الظّاهرُ جوازُ القياسِ؛ لكثرته، ويمكن معنى هذا الكلام المنع مـــن القيـــاس، كأنّه يقولُ: لاتقوله إلاّ مع قطعك بأنّ العربَ لم تقلْه، ولاينبغي أن يُفعـــلَ ذلـــك؛ لأنّ العرب لم تقله في كلّ شيء.

[قال][2]: « ولم يجيئوا بنظير هذا فيما جاوز ثلاثة أحرفٍ من نحو (الضِّفْدَع، والثَّعْلَب) ». ثمّ أتى بـــ« أرض مُثَعْلَبة » بعدُ، فهـــو بـــنَ علـــى اللغـــةِ الكُثْـــرى، وكأنّ[3] الذين يستغنون بـــ« أرض كثيرة الثّعالب » هم الأكثر.

ثمّ أتى بلغةٍ أخرى فيها قال: « ومن قال: ثُعَالة، قال: مَثْعَلَة[4]، ومَحْياةٌ »[5].

يعني: من « الحيّة ».

السّيرافي[6]: « ذهب سيبويه أنّ عين الفعل من (حيّة)[7] ياء، فلـــذلك قـــال: أرض مَحْياة. وقال غيره: هي واو. وقال صاحب كتاب العـــين: أرضٌ مَحْـــوَاة[8].

---

(١) في الأصل: في الكلام. انظر الكتاب ٢/٢٤٩.

(٢) تكملة يتضح بها السياق. والقائل سيبويه.

(٣) في الأصل: وكانهم.

(٤) في الأصل: مثعلبة.

(٥) الكتاب ٢/٢٤٩.

(٦) انظر السّيرافي النّحوي ٢٤٧.

(٧) في الأصل: جهة.

(٨) انظر العين ٣/٣١٧.

وقالوا: رجلٌ حَوَّاء: صاحب / حيّات، وفي ذلك دليــل علــى أنّ عــين الفعــل واو ». [١٢ب]

عندي أنّ كلام الإمام –رحمه الله–[أولى][(١)]. أمّا [ما][(٢)] في كتاب العين مــن « أرض مَحْوَاة » فكتاب العين لا يُوثق به؛ لأنّ مؤلّفه مجهول[(٣)]، وأمّا [« حَــوّاء][(٤)] والحاوي » فمشتقٌّ من « حَوَى يحْوِي »؛ لأنّه يحْويها ويجمعها، وهذا ممكــن قريــبٌ يعضدُ هذا التّأويل. ومذهب الإمام ماحكى في النّسب عن الخليل أنّ العرب قالــت من « حَيَّة »: حَيَويّ[(٥)]. فهذا نصٌّ على أنّ العين ياء، فهو أولى أن يُعتمد عليه.

---

(١) لم يبق الخرم منها إلاّ طرف الألف المقصورة، ويؤكّد مأأثبته ماسيذكره بعد قليل.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٣) هذا الكلام فيه إجحافٌ بكتاب العين، فإن كان المؤلف لا يثق به، فقد وثق به كثير مــن العلمــاء، ونقلوا عنه، وكلام السيرافي الذي نقله المؤلف واضحٌ في ذلك، والأزهري وهو أشهر من شنع عليه، لم تطب نفسه إلاّ بالنقل عنه، وإن اعتذر لنفسه.

(٤) ذهب بها الخرم.

(٥) الكتاب ٢/٧٢.

هذا باب ماعالجتَ
به. الكـــلام إلى آخـــره

السّيرافي[١]: قد جاء منه خمسة أحرفٍ بضمّ الميم: قالوا: مُكْحُلة، ومُسْـعُط، ومُنْخُل، [ومُدُقّ، ومُدْهُن][٢]. وجاءت[٣] أربعة أحرفٍ على « مُفْعُـول »، ليسـت مأخوذةً من فِعْلٍ، لانظير لها في كلام العـرب: المُغْفُـور، والمُغْـرُود، والمُعْلُـوق، والمُغْثُور[٤]. والمُغْفُور والمُغْثُور[٥]: ضربٌ من الصّمغ[٦]. والمُغْرود: ضربٌ من الكمأة. والمُعلوق: المِعلاق[٧]. والمُعْلُوق من هذا الباب، [لا][٨] من كلّ وجهٍ، فقط لأنّه آلـة التّعليق[٩].

---

(١) انظر السيرافي النحوي ٢٤٨، ٢٤٩.

(٢) ما معقوفين تكملة من السيرافي النحوي ٢٤٨ .

(٣) في الأصل: جاءت، بلاواو. والكلام للسّيرافي بتصرّف. انظر السيرافي النحوي ٢٤٩.

(٤) زاد غيره: مُزْمُور لغة في المزمار، والمُغْبُور لغة في المُغفور، المُنخُور، والمُنحُور. انظر اللسـان (زمـر، غبر، نحر، نخر).

(٥) في الأصل: والمغمور والمفتوّ.

(٦) من شجر الرّمث. النّكت ١١٥٩.

(٧) انتهى النّقل من السّيرافي، بتصرّف.

(٨) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٩) في الأصل: لانه انه اللعق.

هذا باب نظائر ماذكرنا
ممّا جاوز بنات الثّلاثة. الكلام

قوله: « وإنّما منعك أن تجعل قبل آخر حرفٍ من مفعوله واواً كواو (مَضْرُوب) »[1] الكلام.

يريد: لم يقولوا: مُضَرُّوب[2]؛ لأنّ هذا المثال والبنية ليست من كلامهم، بخلاف « مَفعُول » وإن لم يكن من غير هذا النّوع فمثاله من الأبنية موجود كـ« فَعْلُول »، بخلاف هذا، فإنّه ليس له نظير. وإن لم يُرد: لم يزيدوا الواو من غير تضعيف[3]، بل يضمّون الأوّل، فيقولون: مُفْعُول، لكان[4] تعليله خطأ؛ فإنّ « مُفعُولا » أيضاً ليس في الكلام إلاّ في هذا، فكذلك يكون هذا[5]! بل قد جاء في غير هذا قليلا، قالوا الأربعة الألفاظ المتقدّمة[6].

قال-رحمه الله-: « وأما قوله[7]: دعْه إلى مَيْسُورِه » الكلام.

---

(١) في الأصل: واو كذا ومضروب. انظر الكتاب ٢/٢٥٠. والنص بتمامه: « فالمكان والمصدر يُبنى من جميع هذا بناء المفعول، وكان بناء المفعول ألوى به؛ لأن المصدر مفعول والمكان مفعول فيه، فيضمون أوله كما يضمون المفعول؛ لأنه قد خرج من بنات الثلاثة فيفعل بأوله ما يفعل بأول مفعوله كما أن أوّل ما ذكرت لك من بنات الثلاثة كأول مفعوله مفتوح، وإنما منعك . . . أن ذلك ليس من كلامهم، ولا مما بنوا عليه، يقولون للمكان: هذا مُخرجُنا ».

(٢) يعني: هذا البناء، وظاهر هذا الكلام أنه يتحدث عن البناء من الثلاثي المضعف العين، بدليل ما سيأتي.

(٣) يعني: تضعيف العين.

(٤) في الأصل: لان كان.

(٥) أي: مُفعُول.

(٦) هذا تقوية لُمفعُول. انظر الباب السابق.

(٧) في الأصل: واما فعوله. انظر الكتاب ٢/٢٥٠.

قال بعض النّحويين[1]: إنّ « مَفعولاً » يَرِدُ[2] مصدراً، وجعلوا هذا منه و« المَرفُوع والمَوضُوع، والمَعْقُول »، وجعلوا منه ﴿المَفْتُون﴾ في قوله تعالى: ﴿بأيِّكُمْ المَفْتُون﴾[3].

وأمّا الإمام فخرّج « المَيْسُور » على أنّه « مَفعول »، ووجّهه أنّه كان أصله: إلى وقت يسَرَ[4] فيه مالُه أنْ يحْضرَ؛ لأنّه إذا يَسَر مالُهُ، فقد أَيْسَر هو، ثمّ بُني منه بنية المفعول [وأقيم المجرور مقام المفعول][5]، فقيل: ميسُورٌ فيه، ثمّ اتّسع فيه وعدّي الفعلُ إليه وقيل: مَيْسُورٌ، ورَفَعَ ضميره، والأوقات يُتّسع فيها مطّرداً، وقد تقدّم في أوّل الكتاب[6]، ويكون تفسير الإمام تفسير معنى، فهذا وجهٌ وإن كان متكلّفاً فإنّه جارٍ[7] على قياس، ولايُدّعَى مالايوجد له نظير محقق في المصادر.

وأمّا « المَوضُوع، والمَرفُوع، والمَعْقُول » فواضحٌ تخريجُ الإمام لها[8].

وأمّا: ﴿بأيّكم المَفْتُون﴾ فقال[9] أبوعُبيدة: الباء زائدة كما هي في « بِحسبِكَ زيدٌ »[10].

---

(١) كابن السيد. انظر الاقتضاب ٢/٣٠٤.

(٢) في الأصل: يريد.

(٣) القلم: ٦. وانظر السيرافي النحوي ٢٥٣، مغني اللبيب ١٤٨.

(٤) في الأصل: يسير.

(٥) « وأقيم المجرور مقام المفعول » مكرر في الأصل.

(٦) انظر باب ما يجري ممّا يكون ظرفا هذا المجرى ٢/٤٣ فما بعدها.

(٧) في الأصل: جاز.

(٨) الكتاب ٢/٢٥٠.

(٩) في الأصل: قال.

(١٠) قال في مجاز القرآن ٢/٢٦٤: « مجازها: أيكم المفتون ». ومثله قال الأخفش في معاني القرآن ٥٤٧. وقد نسب هذا الرّأيَ الزّجاجُ في معانيه ٥/٢٠٤ إلى أبي عُبيدة، ثمّ قال: « والباء في ﴿بأيّكم المفتون﴾ لايجوز أن تكون لغواً، وليس هذا جائزاً في العربيّة في قول أحدٍ من أهلها. وفيه قولان للنّحويين » وذكر ما ذكره =

وقال أبو العبّاس[1]: هو على حذف مضاف: بأيّكم [فتنة][2] المفتون، أو نحوه.

الفرّاء في معانيه. قال الفرّاء في معانيه ٣/١٧٣: « المفتون هنا بمعنى الجنون، وهو في مذهب الفتون، كما قالوا: ليس له معقول رأي، وإن شئت جعلته بأيّكم: في أيكم، أي: في أيّ الفريقين المجنون، فهو حينئذ اسم ليس بمصدر ». وانظر إعراب القرآن للنّحاس ٥/٦، ٧.

(١) يعني: المبرّد. انظر إعراب القرآن للنّحاس ٥/٧.

(٢) تكملة من إعراب القرآن للنحاس ٥/٧ يلتئم بها الكلام.

هذا باب مالايجوز فيه ماأفعلَه، وذلك كلّ ماكان[1] أفعَل، وكان[2] لوناً أوخلقة. الكلام إلى آخره

قوله: « فإنّمادعاهم إلى ذلك أنّ [هذا] البناء داخلٌ على الفِعْل »[3].

لايستقيم أن يكون تعليلا لامتناع « ماأَفْعَله »، وإنّما هو تعليلٌ لامتناع « أَفْعَل منه ». ومعناه: أنّ بناء « أَفْعلَ » أصله في الفِعْل، وقد تقدّم ذلك، ولذلك كثر ما يوجدُ / [أَفْعَل][4] في الصّفات لشبهها بالفعل، فلمّا امتنع هذا أن يكون في الفِعْل، فأحرى [به][5] أن يمتنع في الاسم، وعلّتهما واحدةٌ، وهي ما علّل به الخليل، رحمه الله. [١٣أ]

ويمكن أن يكون معناها: أنّ هذه خِلَقٌ من الخلق، مالافعل له، كـ« اليد والرّجل » وأمثالهما[6]، فلايُتعجّب منها، فحملت سائر الخلق عليها، والألوان، ومنها خِلقٌ ومصنوعاتٌ، فحملت المصنوعات على الخلق.

ويمكن أن يكون معناها: أنّ باب الألوان يطّرد فيها « افْعلّ وافْعالّ »،

---

(١) في الكتاب ٢/٢٥٠: « وذلك ماكان ».

(٢) في الأصل: فكان.

(٣) الكتاب ٢/٢٥١ ومابين معقوفين تكملة منه. وفيه: « في الفعل ». ومافي شرح السّيرافي موافق لما في هذا الشرح. انظر السّيرافي النّحوي ٢٥٧.

(٤) موضعه مخروم، وقد ظهر طرف اللام من أعلى.

(٥) موضعه مخروم، وقد ظهر بعد الخرم ألف مقصورة، فلعلّ موضع الخرم: به على، لكن « على » هنا مقحمة، وبما أثبتّه يستقيم الكلام.

(٦) في الأصل: وامثاله.

ويُستغنى بهما عن « فَعلَ »[1]، وإنْ كان الأصل، فصار البابُ له، ولايمكن أن يُبنى منه[2] بغيةَ التّعجّب، فهو كهذه الخلق والأعضاء التي لاأفعال لها؛ لأنّها وإن كانت لها أفعال فهي لايُمكن أن يُبنى منه بغيةَ التّعجب لها، فهي إذا في هذا الباب في حكم المعدوم. ولكن هذا في الألوان، وأمّا الخلق فليس « افعلّ وافعالّ » فيها كلّها، وإن كان يوجد فيها، لكن ليس الأغلب حتى لايُستعمل[3] معه « فَعلَ »، فيمكن-والله أعلم- أنّه شبّهها بـ« اليد والرّجل » لوجهين مختلفين: الألوان من حيث أنّ أفعالها لايمكن التّعجّب منها، فجاءت كـ« اليد » الذي لافعل له، و« الخِلق » من حيث أنّها مشاركةٌ لها في المعنى، وقد امتنع التّعجّب منها -أعني اليد والرّجل- فحملت عليها؛ إذ كانت ظاهرةً كهي. وامتناع « مِفعال » وأمثلة المبالغة كامتناع « ما أفعله »؛ لأنّها زيادة في الموصوف كالتّعجّب، فيجري في امتناعه ما ذكر من التّعليل؛ لأنّه لايُبنى إلاّ من ثلاثة، وأنّ « اليد والرّجل » لايُبنى منهما[4] لأنّه لافعل لهما، ولانظيرهما من الأعضاء التي لاأفعال لها، فحملت سائر الخلق عليها، ويدخل هاهنا أبنية المبالغة من مشابهة التّعجّب، أدخلها هنا كما أدخل « أَفْعَل مِن ».

ثمّ ذكر نوعاً من الغرائز التي لاتنتقل فهي خلقٌ لكنّها غير ظاهرة، فأشبهت في معانيها الصّفات التي ليست ظاهرة، وهي منتقلة كالعلم والجهل، فحملت عليها، وذلك « ماأَحمَقَه » بمترلة « ما أَبلدَه وأَجْهلَه »، و« ما أَلدَّه » بمترلة « ما أمْرسَه وأعْلمَهُ »[5].

---

(١) يعني: استغني باحمرّ واحمارّ عن حمر.

(٢) في الأصل: منه عليه.

(٣) في الأصل: حتى يستهلك.

(٤) في الأصل: منه.

(٥) الكتاب ٢/٢٥١.

وقوله: و« ما أشجعَه »[(١)]

ليس معطوفا على « ماأبلدَه »[(٢)] لأنّه لم يُرد أنْ يجعل « ماأحمقَه » بمنزلة « ما أَجنَّه »[(٣)]؛ لأنّه ليس مثله في المعنى، ولأنّه[ليس][(٤)] غريزة مثله، فإنّما ذكره على أنّه من هذا النّوع، وأنّه لّما لم يكن خلقةً ظاهرةً حُمل على الصّفات الباطنة، كالعِلم ونحوه، ثمّ قَوي الشّبه: بأنّها كلّها بابُها أن تكون على « أفْعَل » مِن فعْلٍ، وقد تقدّم ذلك قبل أن يأت ماكان صفة ربعه أوضده[(٥)] فبابه هذا.

معنى قوله: لأنّ أصل « أحمق » ونحوه[(٦)] أن يكون على [غير][(٧)] بناء « أفْعل » نحو « عليم »[(٨)].

أي: كما هو عليم، وماذُكر، لكنّما[(٩)] خرجت هذه الأسماء. والله الموفّق.

---

(١) الكتاب ٢/٢٥١.

(٢) نصّه في الكتاب ٢/٢٥١: « فصارت مألدّه بمنزلة ماأمرسه وما أعلمه، وصارت مأحمقه بمنزلة ما أبلده وماأشجعه وما أجنّة ».

(٣) في الأصل: ماهجنه. والمثبت من الكتاب ٢/٢٥١.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) العبارة من قوله: قبل، مضطربة، و لم أهتدِ إلى إصلاحها. وربما كان أوله: قبل، إن يأت ما كان صفة.

(٦) في الأصل: ويجوز.

(٧) تكملة من الكتاب ٢/٢٥١.

(٨) في الأصل: عليهم. انظر الكتاب ٢/٢٥١.

(٩) في الأصل: لكنها.

هذا باب مايُستغنى فيه بما أفعلَ فعلَه عن ماأفعلَه[1] وعن أفعل منه بقولهم[2]: هذا أفعل منه فعلاً[3] الكلام إلى آخره

هذا من كلام سيبويه جرى على ماذكر في أوّل الكتاب من أنّه يُتعجّب من « أَفْعَلَ »؛ لأنّه جعل [منه][4] « ما أفعلَ فِعْلَه » نحو « ما أجودَ جوابَه »، فجاء ممّا استُغني به عن « ما أفعله »، فهو إذاً الأصل، ولو لم يكن كذلك لم يجعله من باب الاستغناء كاستغنائهم بـ« النّسوة » أن يجمعوا « المرأة » على لفظها، وذلك هو / الأصل، ولاذكره مع « ما أَكْثَرَ قائلتَهُ » التي استغنى بها عن « ما أقيلهُ » الذي هو الأصل [له][5] لأنّه من فعل ثلاثيّ، وعن « وَدَعَ »-إن كانوا قد قالوا: يَدَعُ- بـ« تَرَكَ »[6]. [١٣ب]

وهذا[7] الذي قاله الإمام خالفهُ [فيه][8] كثيرٌ من النّحويين، وعمدتُهم: أنّ بناءَ التّعجّب على « أَفْعَلَ » والهمزة فيه للنّقل ليصير[9] الفاعل في الفعل الذي تنقله مفعولا، والنّقل لايكون في « أفعَلَ »، إنّما يكون من الثّلاثي؛ ألاترى أنّه لايكون في

(١) في الكتاب ٢/٢٥١: « عن ماأفعله بما أفعل فعله ».

(٢) في الأصل: لقولهم. والمثبت من الكتاب ٢/٢٥١.

(٣) في الكتاب ٢/٢٥١: « هو ».

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) ذهب به الخرم.

(٦) انظر الكتاب ١/٨. والمؤلف يريد أن يستدل على أنّ سيبويه يجيز التعجب من أفعل، بدليل أنه جعله الأصل. وانظر السيرافي النحوي ٢٦٠.

(٧) في الأصل: وهو.

(٨) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٩) في الأصل: وليصير.

« دَحْرَجَ » وأمثاله.

والذي قاله الإمام هو الحقّ، ويعضده السّماعُ، وهو أنه كثر هذا النّــوع، وحكى السّيرافي[١]: ماأيسرَ زيداً، من أيسر يُوسر، وما أعدمه، والفعل أعدم يُعــدم، وما أسنّه من أسنّ، وماأوحش الدّار[٢] من أوحشت، وما أمتعَه، وقد أَمْتَــعَ وهــو ممتعٌ، وما أسرفَه، وهو من أسْرَفَ، وما أفرط جهلَه وهو مُفرطٌ، وفلانٌ أفلسُ مــن طَسْتٍ[٣] وهو من أَفْلَسَ، وهو أكرم لي[٤] من زيدٍ، أي: يُكرمني أكثر منــه، وهــذا المكان أقفرُ مِن غيره، وهو من أَقْفَرَ[٥]، ومــا أعْطــاهُم للــدّراهِمِ، ومــا أولاهُــم للمعروفِ، ممّا لم يذكره، وما أَضيعَه للأمرِ، من أَضــاعَ الأمــرَ[٦]. ولم يُســمع في « دَحْرَجَ » شيءٌ من ذلك. وله وجهٌ من القياس يلــوحُ الفــرقُ بــه بينــه وبــين « دَحْرَجَ »، وهو: أنّه إذا دخلت فيه همزة النّقل غايةُ مايكون فيه أن تُحذف همزتُــه ويُبنى على « فَعلَ » الذي لايتعدّى، بدليل أنّه لايتعدّى إلاّ بحرف جرّ بعــدما كــان يتعدّى إلى اثنين نحو « أعطَى »، ثمّ ينقل بالهمزة فيصير لفظُه على لفــظ أوّل مــرّة فلم يتغيّر، بخلاف « دَحْرَجَ » فإنّه لايُمكــن ذلــك فيــه إلاّ بحــذف الأصــلي، وبخلاف « انطَلقَ »[٧]؛ لأنّه لايُمكن إلاّ بتغيير البنيــة عمّــا كانــت عليــه، فبــان

---

(١) انظر السّيرافي النّحوي ٢٦١.

(٢) في الأصل: وماشبهه من اسر وماوحش الواو.

(٣) في الأصل: من فلست.

(٤) في الأصل: بني.

(٥) في الأصل: افقر من غيره وهو من افقر. وبه ينتهي النّقل مــن السّــيرافي بتصــرّف. وممّــا ورد في السّيرافي و لم يرد هنا: هو أسرع من الرّيح من أسرع وهو مُسرعٌ.

(٦) في الأصل: من ملك كثر.

(٧) في الأصل: انطق.

الفرق[1].

(١) انظر شرح المفصّل لابن يعيش ١٤٤/٧.

هذا باب ماأفعله على معنيين

« تقول: ماأبغضني له، وماأمقتني له »[١] الكلام إلى آخره.

أصل « ماأمقتني له » « مَقتُهُ »، ثمّ لمّا أردت أن تتعجّب منه بنيته[٢] على « أَفْعَل »[٣] كما تقدّم، ونقلته بالهمزة فصيّرتَ الفاعلَ مفعولاً، ثمّ أوصلته إلى المفعولِ باللام. [ومثله][٤] « ماأَحْوجَني لهُ ».

و[أمّا][٥] « ماأَمْقَتَهُ إليّ »، فكأنّه في الأصل « مقُتَ إليّ »، ثمّ أدخلت الهمزة وصيّرت الفاعل مفعولا، فقلت: ماأمقته إليّ.

و« ما أبغضني له » يقوّي ماتقدّم من التّعجّب من الرّباعي المزيد بالهمزة الثلاثيّ الأصل[٦]. وكذلك « ماأكْرمَه عليّ »، أصله « كرُمَ عليّ »، وكذلك « ماأَحْظاهُ عندي »، أصله « حَظِي عندي ».

وذكر الإمام التّعجّب من المفعول[٧]. السّيرافي[٨]: والأصل[٩] أنّ المفعول لايُتعجّب منه لعلّتين:

---

(١) الكتاب ٢/٢٥١.

(٢) ظاهرها في الأصل: فبنيته.

(٣) في الأصل: فعل.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام مع مابعده.

(٦) قال السّيرافي: « وقولهم: ماأبغضني له يقوّي قول من يرى التّعجّب من أفعل؛ لأنّ الفعل من أبغض يُبغِضُ ». السّيرافي النّحوي ٢٦٣، ٢٦٤.

(٧) الكتاب ٢/٢٥١.

(٨) انظر السيرافي النحوي ٢٦٢، ٢٦٣ بتصرّف.

(٩) في الأصل: ولاصل.

إحداهما: أنّ دخول الهمزة لنقل الفعل إنّما تدخل على فِعْل الفاعل.

والوجه الآخر: أنّه لو تعجّب من المفعول لوقع اللّبسُ بينه وبين الفاعل، فقال سيبويه: ماتُعجّب من المفعول كأنّه يُقدّر له فعلٌ[1]، فإذا قال: ماأمقتَهُ عندي، فإنّه « مقُتَ ».

ويَفرُق بين الفاعل والمفعول في ذلك أنّه يَدخلُ مع الفاعل حرفٌ ومع المفعول حرفٌ آخر، فمن ذلك اللام تدخل مع الفاعل، ومع المفعول « إليّ، وعندي » ومثل ذلك.

ومن هذا النّوع « ماأجَنّ زيداً »، والفعل المستعمل منه « جُنَّ »، وكذلك « ماأشْغلَه، وهو أعذرُ من فلان، وأَعْنَى من غيره، وأعرف منه، وأنكر منه »[2]، وفعله « عُذِرَ، وعُنِيَ، وعُرِفَ، وأُنْكِرَ »، ولكنّه يقدّرُ له فعلُ فاعلٍ.

ومن هذا ماتقدّم [من قول][3] الإمام في أوّل الكتاب: « وهُمْ ببيانِه [أَعْنَى] »[4]. / [١٤أ]

[وتقول][5]: ماأَسَرّني به، وأَسَرّه إليّ[6]، وفعله « سُرِرْتُ [به، وأَسرَرتُ

(١) يعني: فعل فاعل.

(٢) في الأصل: اكرهه.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر السّيرافي النّحوي ٢٦٣.

(٤) انظر الكتاب ١٥/٢. وما بين معقوفين أضاعه الخرم. وقد تكلم الصفار على هذه المسألة في شرحه، ثمّ قال ٦٤٣/٢، ٦٤٤: « والذي ينبغي أن يقال في هذا الموضع: إنّه مبني من فعل الفاعل؛ لأنه يقال: عَنِيتُ بكذا، في معنى عُنيت، أي: اعتنيت به، وكأنه قال: وهم أكثر عنايةً ببيانه من بيان غيره . . . فعلى هذا يكون كلامه صحيحا، لا لحن فيه، وهو من المواضع المشكلة ».

(٥) موضعه مخروم. انظر السيرافي النحوي ٢٦٣.

(٦) في الأصل: الشي. انظر السيرافي النحوي ٢٦٣.

إليه »][1] فتوهّم « سَرَرْتُ به »، وتوهّم في الثّلاثي[سَرَّ إليَّ][2].

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام. وهذا المثال الثاني على التّعجّب من أفعلَ.

(٢) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ الياء الأخيرة. والمراد: في الثلاثي من أسرّ.

هذا باب مايكون يفعل
من فَعَلَ فيه مفتوحا. الكلام

هذا الباب واضحٌ، ونكتته أنّ حروف الحلق لّما كانت حروفاً مستفلةَ[1] المخرجِ، أرادوا أن يناسبوا الحركات، فخصّوا الفتحة لأنّها من الألف، والألف من حروف الحلق، وتركوا الضّمة والكسرة؛ لأنّهما من الياء والواو، وهما من المخرج المستعلي، هذا لّما كان مضارع « فعَل » يختلف، مع أنّ أمثال « يفعَل »[2] موجودٌ في مضارع الثلاثي، جرّأهم ذلك على هذا العمل[3]؛ ألاترى أن مضارع « فعُل » لا يُفعل به هذا للزومه طريقةً واحدةً[4]، ومتى كان حرف الحلق أقرب إلى الفم[5] كان مجيء « يفعلُ » منه على الأصل بالضمّ أوبالكسر أكثر، ومتى كان أبعدَ من الفم كان مجيء الأصل فيه أقلّ[6].

وأمّا مضارعُ مازاد على الثّلاثة فعينُه لازم الكسر أبداً، فهوكمضارع

---

(١) في الأصل: حرف الحلق لما كانت حروفا مستتقلة.

(٢) يعني: وكان أمثال يفعل.

(٣) قال السّيرافي: « لأنّ فعَل لايلزم في مستقبله شيءٌ واحدٌ؛ لأنّه يجيء على يفعِلُ ويفعُل، كقولك: ضرَب يضرِبُ، وقتَل يقتُل، فاستجازوا أن يخرجوا منه إلى يفعَلُ؛ لما ذكرت لك من العلّة ». السّيرافي النّحوي ٢٧١.

(٤) قال السّيرافي: « وقالوا فيما كان ماضيه على فعُل: يفعُل، ولايغيّره حرف الحلق؛ لأنّ ماكان على فعُل لزم فيه يفعُل مّما ليس فيه حرف حلق كقولك: ظرُف يظرُف، وصلُب يصلُب، فجرى عليه ماكان فيه حرف حلق: صبُح يصبُح، وقبُح يقبُحُ...». السيرافي النحوي ٢٧١.

(٥) في الأصل: اللام.

(٦) قال ابن يعيش في شرح الملوكي ٣٩: « ولايجيء فعَل على يفعَل إلاّ أن تكون العينُ أو اللام أحد حروف الحلق. وحروف الحلق ستة: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء ».

« فعُل »[1] نعم هو أشدّ؛ لأنّه كـان يخـرج إلى مـاليس في المضـارعات وهـو « يَسْتَخْرُجُ »، أولما هو خاصّ ببنية المفعول وهو « يُكرَمُ ويُدحرَجُ »[2].

ثمّ علل الإمام-رحمه الله-: لِمَ كان الاختلاف في مضـارعات الثلاثيّـات، بخلاف هذه؟ فقال: « فهو لايتغيّر كما أنّ (فعُل) منه على طريقة واحدة، وصـار[3] هذا في (فعَل)؛ لأنّ ماكان على ثلاثةٍ قد يُبنى على (فعَل وفعِل وفعُل) ».

أي: أنّ ماضي مازاد على الثلاثة لازمٌ فتحَ العينِ، بخلاف الثلاثـي، فلـذلك لزم مضارعه طريقةً واحدةً، هي[4] كسر العين.

ثمّ تعرّض: لأيِّ شيءٍ فُتح في المضارع « يَفعُلُ ويَفعِلُ »، و لم يُفتح في الماضـي « فعُل » ولا « فعِل »؟ فعللها: بأنّها ثلاثة أبنية على حدة، فـأرادوا أن يسـتعملوها كما استعملوها في غير هذا الموضع، ولوفتحوا « فعُـل وفعِـل » لالتـبس فخـرج « فعُل » من هذا الباب[5].

يعني: كان يكون لادليل عليه[6]؛ لأنّه لوبُني مضارعه على ماهو عليه[7] فـلا يدّل [على « فعُل »؛ لأنّ][8] مضارع « فعَل » يكون على « يَفعُل »، ولو أعـلّ كمـا

---

(١) لأن عينه لازم الضمّ.

(٢) يستثنى مضارع تفاعل وماكان مثله في الحركة والسكون وزيادة التاء في أوّله نحو: تفعّل، وتفعْلـل، فإنّ المضارع من هذا يفتح ماقبل آخره، فيقال: تغافل يتغافَل. انظر المنصف ١/٣٩، ٩٤.

(٣) في الأصل: هما ولاتتغير وصار. والمثبت من الكتاب ٢/٢٥٣.

(٤) في الأصل: في.

(٥) الكتاب ٢/٢٥٣.

(٦) يعني: فعُل.

(٧) أي: على الضمّ.

(٨) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

أعلّ هو لم يكن دليلٌ عليه[١]، بخلاف « يفعَلُ »[٢]؛ فإنّ « فعَل » دليلٌ على أنّ الأصل « يفعُل أو يفعِل »[٣]؛ لأنّهما الجاريان عليه اللاّزمان له، وإنّمـا العلّـة الاختلاف، وعدم اللبس مفقود في « فعِلَ »، وإن وجد الاختلاف[٤].

ثمّ علل « فعُل » بعلّة أخرى، وهو أنّه لمّا لم يتغيّر، ولم يختلف، ولم يُقلب[٥] [لم يُفتح][٦]. ويكون وجهُ هذا أن « يفعَل » مفتوح العين في غير هذا الباب[٧] لايكـون يختلف ماضيه، إنّما يكون على « فعِل » بخلاف مضارع « فعُل » فإنّه يكون ماضيه « فعُل وفعَل »[٨]، فجاء ماضي[٩] « يفعَل » لازماً طريقةً واحـدةً [وهـي الكسـر، بخلاف][١٠] ماضي « يفعُل » الذي يختلف، فعلله بعلّة خاصّةٍ[١١] خلاف علّة « فعِـل » فإنّها أيضاً فيه، وكان « فعَل يَفعل » الذي يختلف الاختلاف الموجـب في مضـارع

---

(١) قال السّيرافي: « لو فتحناه لم نعلم هل أصله فعَل أو فعُل؛ لأنّ مستقبله يجيء على يفعِل ويفعُل، فلو جاء على يفعُل لكان من باب صبَغ يصبُغ، فلم يلزم أن يقدّر ماضيه فعُل...». السيرافي النّحوي ٢٧٢.

(٢) أي: بخلاف المضارع إذا بني على يفعَل.

(٣) قال سيبويه ٢٥٣/٢: « وإنّما فتحوا يفعَل من فعَل لأنّه مختلف، وإذا قلت: فعَل، ثمّ قلت: يفعَـل، علمت أنّ أصله الكسر أو الضمّ ».

(٤) وهو قليلٌ شاذّ، قالوا: حسِب يحسِب، ويحسَب، وفضِل يفضُل. وأمثلةٌ أخرى معدودة. انظر شـرح الملوكي٤٢، ٤٣. ويريد بهذا أن يؤكّد على أنّ العلّة الاختلاف، وأنّ اللبس ليس مترتّباً عليه-وهـذا قـد ذكره سيبويه ٢٥٣/٢- فهي قد وجدت دونه، وكانت كافية. والله أعلم.

(٥) يعني: إلى فعَل. انظر السّيرافي النّحوي ٢٧٢.

(٦) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر الكتاب ٢٥٤/٢.

(٧) أي في غير المحوّل من يفعُل ويفعِل بسبب حرف الحلق.

(٨) يعني: أنّ يفعُل يحتمل فعُل وفعَل، نحو: كرُم يكرُم، وكتَب يكتُب.

(٩) في الأصل: مامضى.

(١٠) تكملة يلتئم بها الكلام.

(١١) لأنّه لو فُتح لم يعرف هل ماضيه فعُل أو فعَل، بخلاف فعِل من يفعَل فإنه لايلتبس.

« فعَل » الفتح إلاّ أنّه يمنع منه اللبس، ففارق « يفعَل » [مِـــن « فعَـــل »][1] مضــارع « فعِل »، بخلاف هذا فإنّه لم يجتمع مع مضارعه فِعْلٌ في علّةٍ توجـب الفــتح، بـــل فارقه ابتداء في الاختلاف. فتدبّره فإنّه دقيق.

ويمكن أن يكون علله بعلّة تعمّه وتعمّ « فعِل »، واجتزأ بتعليله لها عن تعليـــل « فعِل » بها لاشتراكها فيها، كما[2] اجتزأ أن يعلل « فعل » بما علـــل بـــه « فعـــل » لاشتراكهما فيها، وبيان ذلك ليكون قد حذف هنا نظير ماأثبته هناك، وأثبت هنـــا ماحذف هناك[3]؛ اختصارا، واكتفاء. وتكون العلّة أنّ[4] مضارع « فعُل » / لمّا لـــزم وجهاً واحداً و لم يختلف جاء [كـ« يستبرئ »][5] فحمل ماضـيه علـى ماضـي « يستبرئ » الذي لايختلف كما [كان][6] في المضارع. [١٤ب]

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) في الأصل: فيها وبيان ذلك كما. ولعله سبق نظر من الناسخ.

(٣) في الأصل: هنا.

(٤) في الأصل: وتكون العلة كيستبرئ أن. ولعله سبق نظر من الناسخ، فوضـع «كيســتبرئ » هنـا، وموضعها في السطر التالي كما سيأتي.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام. انظر الحاشية السابقة.

(٦) موضعها مخروم.

هذا باب ماهذه الحروف فيه فاءات[1]

علَّلَ الفرق بين اللام والفاء[2]، ولِمَ فَتحت اللامُ ماقبلها و لمْ تَفتح الفاء مابعدها؟ بأمرين[3]:

أحدهما: أنّ هذا كالإدغام، والإدغام إنّما يُقلبُ فيه الأوّلُ للثّاني[4]، لاالثّاني للأوّل، وهو كالإدغام؛ لأنّ المقصدَ هنا المناسبة بين الحركة والحرف[5] حتّى يصيرا كأنّهما من جنسٍ واحد؛ [هرباً][6] من ثقل التّنافر، والإدغام قصده أيضاً أن يرفع اللسان بالحرفين رفعةً واحدةً، ويجعل المتقارب مماثلا ويُقلب؛ هرباً[7] من الثقل الذي يجري بالنطق بالمتقاربين.

والأمر الآخر[8]: أنّ اللام قريبٌ من العين وأشبهتها، وهم يحكمون للشّيء بحكم المجاور، وإن كانت الفاء قد شاركتها في المجاورة فخالفتها في المشابهة؛ لسكونها [في الفعل المستقبل][9] وتحرّك اللام.

ولفظه منطبقٌ على جميع ماتقدّم، وإنّما يصعبُ قوله: « ومع هذا أنّ ماقبل

---

(١) في الأصل: ياءات. وكذا في الموضعين التاليين.

(٢) في الأصل: الياء، وكذا في الموضع التالي.

(٣) الكتاب ٢/٢٥٤.

(٤) في الأصل: الثلاثي.

(٥) في الأصل: الحروف.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٧) في الأصل: ضربا.

(٨) في الأصل: اللاحق.

(٩) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر السّيرافي النّحوي ٢٧٤.

اللام فتحتْه اللام، حيث قرب جواره[1] منها؛ لأنّ الهمز وأخواتـه لـو كنّ عينـات فُتحنَ »[2]. وهذا بعد واضحٌ. ثمّ علّلَ[3] بقوله: « فلمّا وقع موضعهنّ الحرفُ الـذي كنّ يُفتحن به لوقرُب فُتح ». والظّاهر منه القربُ في اللفظ، وأنّه يُعللُ لِمَ كانـت إذْ كانت[4] عينات أولى بالفتح؟ فقال: لمّا وقع موضـعهنّ-أي: موضـع العينـات- الحرفُ الذي كُنّ يُفتحنَ به[5] أي: بسببه لوكان لاماً، فُتح، أي: كـان أولى بفـتح نفسه؛ إذ هو يفتح ما قرُب منه[6]. لكن فيه جعل المعلول علّة؛ لأنّـه علـل فَـتْحَ اللامِ[7] لما قبلها بالحملِ على فَتْحِ العينِ نفسَها، حيث قرُب جوارها[8] منها، ثمّ علـل فَتْحَ نفسِها: بأنّها إذا فَتحت ماقبلها فأنْ تفتحَ نفسَها أولى. وإنّمـا علّـةُ فَتْحِهـا نفسَها غيرُ هذا، فينبغي أن يكون هو واضحٌ؛ لأنّه يعـني أن يناسـب بينـه وبـين حركته حيث تحرّك. هذا الظّاهر ويكون معناه: حيث قـرُب جـواره منـها؛ لأنّ الهمز[9] وأخواته لوكنّ عينات فُتحنَ، فلمّا وقع موضع اللامـات الحـرفُ الـذي

---

(١) في الأصل: فتحة . . . جوازه.

(٢) الكتاب ٢/٢٥٤ وفيه: « اللام في قرأ يقرأ حيث ».

(٣) في الأصل: عند.

(٤) أي: حروف الحلق.

(٥) في الأصل: يفتحونه.

(٦) قال السّيرافي: « يريد أنّ لام الفعل إذا كان من حروف الحلق فتحت العين، كما أنّ العين إذا كانت من حروف الحلق فتحت نفسها، فلمّا كانت تفتح نفسَها إذا كانت من حروف الحلق وجب أن يفتحهـا مايجاورها لاشتراكهما في الحركة ». السّيرافي النحوي ٢٧٥.

(٧) إذا كانت حرف حلق، وكذا العين فيما سيأتي.

(٨) في الأصل: جوازها.

(٩) في الأصل: الهمزة.

كانت العينات تُفتح به لو قربت[1] إليه، أي: لوكان مكانها فتح ماقبلها -أعني: ماقبل اللام- لأنّه فيه كان اللام أوّلا، فأعاد عليه الضّمير، فيكون الضّمير من « موضعهنّ » عائداً على اللام؛ لأنّه لم يُرد لاماً واحداً، وإنّما أراد هذا الجنسَ، والضّمير من « كنّ » عائدٌ على العينات، ومن « فُتح » عائدٌ على ماقبل اللام.

ورأيت في بعض النّسخ: فَتَح-بفتح الفاء، مبنيّا للفاعل- وهو أقرب، وأقلّ تكلّفاً. ومعناه: لّما وقع موضع اللام الحرفُ الذي يَفتحُ إذا وقع عيناً، فَتح وهو لامٌ، فيكون الضّمير منه عائداً على الحرف. وبقيّة الفصل واضحةٌ.

قال -رحمه الله-: « وقالوا: أَبَى يأْبَى »[2] الكلام.

علل الإمام هذا بأنّه عُوملت الفاء معاملةَ اللام. ثمّ أتى بوجهٍ آخرَ يناسبُ الشذوذ، وهو أنّه شذّ « يَفعِل » هنا فجاء على « يَفعَل »[3]، كما شذّ [يَفعَل][4] في مجيئه على « يَفعِل » في « حسِب يحسِب ».

ثمّ أتى له بنظيرٍ في ذلك، وهو « جَبَى يَجْبَى »، و« قَلَى يَقْلَى »[5] ولايُمكنُ أن يُحملا إلاّ على ماحُمل عليه « يأبَى »، من التّشبيه بـ« يقرَأ ».

« فشبهوا هذا بـ(يقرأ) »[6] .

يعني: يأبَى، وكرره لِمَا ذكر من الفائدة في أنّ هذا وإن كان كالإدغام، والإدغام يقلب فيه الأوّل للثّاني، لاالثّاني للأوّل، فهذا في الإدغام هو الأشهر / [وقد [١٥أ]

---

(١) في الأصل: قرب.

(٢) في الأصل: ايانابه. انظر الكتاب ٢/٢٥٤.

(٣) في الأصل: فعل.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) الكتاب ٢/٢٥٤.

(٦) الكتاب ٢/٢٥٤.

قلبت][1] الثّاني للأوّل في « مضَّجِع »[2]. وجميع ماالثّلاثي فيه زائدٌ يجوز قلبه للأوّل محافظةً على الأصلي، وستراه.

وقوله: « ولانعلم إلاّ هذا الحرف »[3].

يعني: ممّا قَلبت فيه الفاءُ التي هي حرفُ حلقٍ مابعدها[4]. لايُريد: ممّا جاء على « فعَل يفعَل »، فإنّه حكى « جبَى يجبَى »، و« قلَى يقلَى ».

وقد وجهها[5] بقول المفسّر في الطّرة[6] بعد هذا: إنّما تركَ الاحتجاج بهما لضعفهما، وقلّة ثبوتهما. [وقال: هذا][7] خَلْفٌ.

فإن قيل: كيف قال هذا[8]، وقد قالوا: عَضَضْت تَعَضُّ[9]؟ فيقال: يمكن أن يكون الإمام استدركه وهو عنده ضعيفٌ، فكأنّه يريد: ولانعلم صحيحاً إلاّ هذا الحرف، لكن قد جاء « عضَضْت تَعَضُّ » قليلاً ضعيفا، كما قال المفسّر. ويمكن أن يكون لم يعلّله بما علل به، بل رأى أنّه من باب الاكتفاء، وكأنه جاء مضارع « عضَضْت » على طريقة مضارع « عضِضْت »؛ إذ كان هو الأكثر في الموضع

---

(١) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ الحرفان الأخيران. و« الأشهر » قبله في الأصل: الانكر.

(٢) هذا تفسيرٌ لقول سيبويه ٢/٢٥٤: « وأتبعوه الأوّل كما قالوا: وعدُّه، يريدون: وعدته، أتبعوا الأوّل، يعني في يأبَى؛ لأنّ الفاء همزة، كما قالوا: مضّجع ».

(٣) الكتاب ٢/٢٥٤.

(٤) في الأصل: ماقبلها.

(٥) الشارح الذي نقل عنه المؤلف النص السابق. والله أعلم.

(٦) لعل المفسر هنا هو ابن طاهر، ويكون المراد بالطرة حواشيه المشهورة على كتاب سيبويه المعروفة بالطرر. وقد سبقت ترجمة ابن طاهر.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام، يدل عليها كلامه الآتي.

(٨) أي: سيبويه.

(٩) أصله: تَعْضَضُ، ثمّ نقلت حركة العين إلى الفاء.

والأصل فيه، فلمّا اجتمع عنده هذا أفرده من الأوّل، وكأنّه يقول: عضَضت تعَضُّ، فانظر بما تلحقه، وقد تقدّم له نظير ذلك في مواضع.

والباب بعده واضحٌ[1]، ونكتته أنّ الفتح إنّما هو لمناسبة الحرف، وهنا لا يحتاجُ إلى المناسبة؛ لأنّ الحركة لاتثبت للزوم الإدغام والإعلال والتّمكين.

وأمّا « كَعَّ يَكَعُّ »، وكان أصلُه « يَكْعَعُ »[2] ثمّ نقلت حركة العين إلى الفاء، لكن القياس والمطّرد ماتقدّم[3].

---

(١) وهو باب ماكان من الياء والواو. انظر الكتاب ٢/٢٥٤، ٢٥٥.

(٢) في الأصل: يكع.

(٣) يعني: عدم الفتح، قال سيبويه ٢/٢٥٥: « وزعم يونس أنّهم يقولون: كعَّ يكَعُّ. ويكِعُّ أجود ». فالفتح لايكون قياسا فيما كان من ذوات الياء والواو عيناً، أو كان مدغما، نحو: باع يبيع، وجاع يجوع، ودعّ يدُعُّ، وسحّ يسِحّ ويسُحُّ. فهذا لاتغيّره حروف الحلق بأن تفتح عينه كما فعلت في الباب السابق.

هذا باب الحروف الستة إذا كان واحدٌ[1] منها عيناً وكانت الفاءُ قبلها مفتوحةً وكان فعِلاً. الكلام إلى آخره

تلخيصه: أنّ حرف[2] الحلق كان يفتح نفسَه أو ماقاربه عيناً أو لاماً فيما تقدّم مناسبةً للحرف بحركته حتّى يكون العمل[3] من وجهٍ واحد، فلمَّا وقع هنا حرف الحلق في « فَعِل[4] وفَعِيل »، ولم يمكن مناسبة حرف الحلق بحركته؛ لئلاّ يخرج عن أمثلة الأسماء، بل عن جميع أمثلة الكلام، لو فتح عين « فعِيل »، أولئلاّ يلتبس « فعِل » بـ« فعَل »، فتخرج من هذا النّوع « فَعِل »، فلمّا لم يمكن ذلك ناسبوا حركته بحركة ماقبله[5]، فقلبوا الفتح إلى الكسرة؛ إذ كانت تناسبها وتقربُ منها؛ لأنّهما من الياء والألف[6]، والألف تقربُ من الياء، ويريد: شبهها بها على شبهها بالواو، ولذلك ماأتبعتْ هنا كسرة العين[7]، ولم تتبع ضمّته في « رَؤُوف ».

وأمّا « بيْسَ » فيمن[8] خفّف فكان ينبغي أن ترجع الفتحة؛ لأنّ الكسرة كانت لأجل حرف الحلق، وقد ذهبت الكسرة المتّبَعة، بل قد ذهب حرف الحلق

---

(١) في الأصل: واحدا.

(٢) في الأصل: حروف.

(٣) في الأصل: العامل.

(٤) في الأصل: افعل. انظر السّيرافي النّحوي ٢٨٤.

(٥) في الأصل: ماقبلها.

(٦) في الأصل: من الياء والواو.

(٧) « ما » زائدة، والمراد: أتبعت الفاء كسرة العين، نحو: شِهِيد، في شَهِيد.

(٨) في الأصل: فمن.

بأسره، لكنّه لّما كان ذهابُها عارضاً لم يُلتفت إليه كما لم يُلتفت إلى ترك الحركة في « شهْد ».

وأمّا « مِغِيرة ومِعِين »[1] فليس من هذا النّوع، بل هو من إتباع حركة الأوّل إلى الثّاني، لا لأجل حرف الحلق، بل كما أتبع « مِنْتِن »، ولذلك لم يطّرد، فلم يُقل في « مُعينة »: مِعِينة، ولا في « مُجير »: مِجِير[2]. وإنّما كان ذلك عندي لأنّ حرف الحلق لايُغيِّر، ولايُوجب حكماً، إذا كان فاءً في الباب السّابق المتقدّم، فكذلك لم يغيّر هنا، وأيضا فلبعد الضّمّة من الكسرة.

قال: « وقالوا في حرفٍ شاذٍّ: إحِبُّ ويِحِبُّ »[3] الكلام إلى آخره.

هذا الكسر إتباع[4] للكسرة التي بعده[5]، كما في « مِنْتِن »، لا لأجل حرف الحلق، لكن جعله مضارعَ ثلاثيٍّ لم يُنطق به، ولم يجعله مكسوراً من « يُحِبُّ » مضارع « أَحَبَّ » / المنطوق به؛ لأنّه قد استُعمل « يَحِبُّ » مفتوح الياء[6]، [١٥ب] قرأ أبورجاء[7]: ﴿قُلْ إنْ كُنْتُم تحِبُّونَ [اللّهَ فَاتَّبِعُونِي] يَحْبِبْكُمُ اللّهُ﴾[8] فجعل

---

(١) في الأصل: معره ومعر. انظر الكتاب ٢/٢٥٥.

(٢) في الأصل: معين معين ولافي مخبر مخبر. انظر السّيرافي النّحوي ٢٨٦.

(٣) الكتاب ٢/٢٥٦.

(٤) في الأصل: اتباعا.

(٥) في الأصل: بعدها.

(٦) في الأصل: التاء.

(٧) في الأصل: ابن رجاء. وهو عمران بن تيم- على الأشهر- العطارديّ السّعديّ التّميميّ البصريّ التابعي الكبير [١١قبل الهجرة-١٠٥، وقيل: ١١٧هـ] أسلم في حياة الرّسول صلّى الله عليه وسلّم، ولم يره. عرض القرآن على ابن عباس، وتلقنه من أبي موسى الأشعري، ولقي أبابكر، وحدث عن عمر وغيره من الصحابة، رضي الله عنهم. انظر المعارف ٤٢٧، ٤٢٨، البداية والنهاية ٩/٢٤٣، غايةالنهاية ١/٦٠٤.

(٨) آل عمران: ٣١. انظر السّيرافي النّحوي ٢٨٧، مختصر في شواذ القراءات ٢٠، إعراب ثلاثين

=

الكسر[1] من هذا؛ لأنّ الفتحة أقرب إلى الكسرة من الضمّة، وأيضاً فإنّ [كسر][2] أوّل المضارع[3] جاء في مضارع الثلاثي[4] مطّرداً، وستراه في الباب الذي بعده، ولم يجئ كسرٌ[5] في مضارع الرّباعي، فكان حمله على أنّه من الثّلاثي أولى: أنّه قد جاء مضارع الثلاثي مكسوراً؛ ولم يجئ في هذا[6] علّة ذلك[7]. وجاء[8] مكسوراً أوّل المضارع في « يِحِبُّ »[9]، وإن لم تكن فيه العلّة التي توجب كسر مضارع « عَلِمَ »[10] لّما شذّ في أن جاء على غير الماضي المنطوق به، بل على متوهّم، شذّ في كسر حرف المضارعة؛ إتباعا للكسرة العارضة في الحاء، ونظيره « يِئْبَى »[11] كسروا مضارع « أَبَى » لّما جاء شاذّاً عن بابِه على « تفعَل »، وكان ينبغي أن يكون [على « يفعِل »][12]؛ لأنّ الفاءات إذا كانت حرف حلق لايُفتح مابعدها على ما تقدّم، [إلاّ][13] بالشذوذ.

سورة ٨٢، الكشّاف ٤٢٤/١، الدرّ المصون ١٢٦/٣.

(١) في الأصل: الكثير.

(٢) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ الرّاء.

(٣) في الأصل: اول مضارع الرباعي.

(٤) في الأصل: الثاني.

(٥) في الأصل: كسرا. و« لم » السابقة ذهب الخرْم بلامها.

(٦) يريد: يِحِبُّ.

(٧) يريد: مايكسر من الثلاثي، نحو: تِعلم.

(٨) في الأصل: ذلك وجاء مكسورا وان لم يجئ في هذا علة ذلك وجاء.

(٩) في الأصل: تحب. والمثبت من الكتاب ٢٥٦/٢.

(١٠) في الأصل: تعلم.

(١١) انظر الكتاب ٢٥٦/٢.

(١٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

(١٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

وإلى هنا يُرجعُ إلى قول الإمام: « فلمّا جاء شاذّاً عن بابه على (يفعَلُ)، خُولف به ». ونظّره بـ« يا ألّله »[1] وهو مثله لأنّه قطعت همزة الوصل، وبنيت لما نودي، وفيه الألف واللام، وخرج عن سائر نظائره.

وقوله: « وقالوا: لَيْسَ، ولم يقولوا: لاسَ »[2].

يعني: أنّه أيضا ممّا شذّ في إعلاله، كما لم يجئ على طريقة الأفعال في أن لم يستعمل منه مضارع، فحُرّف تصريفُه؛ ليناسبَ[3] الشذوذَ، وستراه في باب التّصريف[4].

قال: « فأمّا (أَجِيء) ونحوها فعلى القياس »[5].

يعني: أنّهم لم يُتبعوا الفتحة في الأوّل لكسرة الثّاني؛ لأنّ هذا الإتباع لا يطّرد، مع أنّ هذا النّوع لم يكن الكسر في الثّلاثي أصلا، بل كان عارضاً، فحُمل على الأصل، وهذا معنى قول المفسّر: يقول: لايكون « يجِيء وأجيءُ » مثل « يِحِبُّ وإحِبُّ »[6]، أي: لم يكسروا ماكسروا هناك.

---

(١) الكتاب ٢/٢٥٦.

(٢) الكتاب ٢/٢٥٦.

(٣) في الأصل: تصريفها فيناسب.

(٤) انظر ما يأتي ٥٥٠، ٥٥١.

(٥) الكتاب ٢/٢٥٦.

(٦) يقرأ في الأصل: تحب. انظر السّيرافي النّحوي ٢٨٩.

هذا باب مايُكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة للأسماء كما كسرتَ ثاني الحرف حين قلتَ: فَعِل. الكلام

كسر حرف المضارعة مطابقةً لكسر ثاني الماضي، فلا يكسرونه إلاّ إذا[١] كان ثاني الماضي مكسورا، وكان ينبغي أن يكون الكسر في الثّاني[٢]، إلاّ أنّهم التزموا فيه الإسكان، إلاّ أن يتحرّكَ لعارضٍ، من ثقل الحركة لموجبٍ ما، فجعل في أوّله[٣]، ولم يكسر في الياء؛ لأنّه يلزم منه ثقل، فلا يرتكب إذ لايدعو إليه معنى كان الكسر يجوزه[٤].

وأمّا « أبيت فأنت تِئْبَى »[٥] فكسره شاذّ؛ لأنّ ماضيه « فعَل » مفتوح العين، إلاّ أنّه لّما شذّ في مجيئه على « يفعَلُ » ولاموجب لفتح العين جاء كأنّ ماضيه « فعِل » فكسروا حرف المضارعة لذلك، ثمّ جرّأهم ذلك على أن ارتكبوا أمراً آخر شاذّاً عن الباب الذي أدخلوه فيه، وهو أن كسروا [حرف][٦] مضارعته وهي ياء بخلاف سائر مضارعات « فعِل » مع أنّ له وُجَيْهاً ما وهو أنّه لّما كانت فاؤه همزة وهي مشبّهةٌ

---

(١) في الأصل: الانه اذا.

(٢) في الأصل: الثلاثي.

(٣) يعني: الكسر.

(٤) قال السّيرافي: « الذين يقولون: تِعْلم بكسر التّاء، لايقولون: يِعلم بكسر الياء؛ لاستثقالهم الكسر على الياء، ولايدعوهم إلى كسرها داع يوجب تغيير معنى أولفظ، وقد كسروا الياء فيما كان فاء الفعل منه واواً، قالوا: وجِل يِيجل؛ لأنّهم أرادوا بكسرها قلب الواو ياء استثقالا للواو ». السّيرافي النّحوي ٢٩١.

(٥) انظر الكتاب ٢/٢٥٦.

(٦) تكملة يتضح بها السياق.

بحروف العلّة وهي تقلب هنا إلى الياء، شبّهت[1] بـ« يِيجل » فيمن كسر وقلب واوه ياءً، وستراه بعدُ، هذا معنى قوله: « وشبّهوه بـ(يِيجل) حين أُدخِلت[2] في باب (فعِل)، وكان إلى جنب الياء حرف / [اعتلال][3]، وهم ممّا يُغيّرون[4] الأكثر ». [١٦أ]

قال: « وقالوا: مُرْهُ، وقال بعضُهم: أُوْمُرْه »[5] الكلام إلى آخره.

(ش)-رحمه الله-: يعني أنّ « مُرْ » لّما خولف بها عن سائر مافاؤه همزة فحذفت هنا، هي[6] و« كُلْ، وخُذْ »، و« تِ لي »[7] على هذا، وصار لهنّ كالقانون، استعمل فيه أن أخرج عن هذا القانون وعن حكم أخويه؛ إذ لايُقال: أُوْكُلْ، وأُوْخُذْ، إلاّ قليلاً، حكاه سيبويه[8]، فلم يعبأ به إذ قد خرج عن الأوّل[9].

قال: « وأمّا (يَسَع ويَطَأ) فإنّهم فتحوا لأنّه (فعِل يفعِلُ) »[10] الكلام.

---

(١) في الأصل: وشبهت.

(٢) في الأصل: ادخلته. انظر الكتاب ٢/٢٥٦.

(٣) لم يظهر منه بسبب الخرم سوى الألف من أوّله والعين، وطرف اللام من آخره. وفي الكتاب ٢/٢٥٦: « الاعتلال ».

(٤) في الأصل: جمع الكسرة وهم يغيرون.

(٥) الكتاب ٢/٢٥٦.

(٦) في الأصل: هو.

(٧) تقرأ في الأصل: وحرفين. وحقه أن يكون: وحرفان، لكن لعلّه محرّفٌ عمّا أثبته، وهو المراد. وهو من قول الشّاعر:

تِ لي آل زيدٍ واندهم لي جماعة وسل آلَ زيدٍ أيُّ شيءٍ يضيرُها

جعله ابن جنّي لغةً لبعض العرب، وذكر السّيوطي أنّه ضرورة. انظر سرّ صناعة الإعراب ٨٢٣، شرح الملوكي لابن يعيش ٣٦٤، ٣٦٨، همع الهوامع ٦/٢٥٢. والشّاهد في قوله: ت، فعل أمر من أتى.

(٨) انظر الكتاب ١/١٣١، ٣٠١.

(٩) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(١٠) الكتاب ٢/٢٥٦. وفي الأصل: تسع وتطا فاما.

قال فيه: إنّه « يفعِلُ » بسبب حذف الواو، ولاتُحذف إلاّ إذا وقعت بين ياء، أوماحُمل عليها، وكسرةٍ، فلذلك قال: لأنّ الأصل « يوسِعُ، ويوطِئُ »، إلاّ أنّه فتح العينَ اللامُ الذي هو حرف حلقٍ، فلمّا جاء [على][1] « فعِل يفعِل »، وشذّ في مجيئه على « يفعِل »[2]، وجاء مضارعه كمضارع المفتوح العين[3]، حُمل عليه، فلم يُكسر أوّله ضدّ ماعُمل في « يِئْبَى »[4].

وأمّا « وجِل يوجَلُ »، فأهل الحجاز يُبقونه على أصله[5]، ولايكسرون أوّل المضارع، وأمّا[6] الكاسرون فيكسرون فيما عدا الياء[7]، فإذا جاؤوا إلى الياء اضطربوا[8]، فبعضهم لايكسر كما يفعلُ في سائر المضارع من « فعل »[9] إذا كان بالياء، إلاّ أنّه يستثقل الواو مع الياء، فشبّهوا الياء المتحرّكة التي جاءت بعدها الواوُ السّاكنة بالياء الساكنة التي بعدها الواو المتحرّكة، فتنقلب الواو ياءً، هذا معنى قوله: « شبَّهوها بـ(أيّام) ونحوها »[10].

---

(١) تكملة يتّضح بها الكلام.

(٢) لأنّ قياس فعِل مكسور العين يفعَل مفتوح العين.

(٣) يعني: مكسور العين مثل مضارع المفتوح العين.

(٤) قال السّيرافي: « ولايكسر أول مستقبل ماماضيه فعَل، وإنّما كسروا في يأبى على شذوذه؛ لأنّه جاء على مثال ماماضيه مكسور الثاني ». السيرافي النحوي ٢٩٣.

(٥) في الأصل: على اصلهم. قال سيبويه ٢٥٧/٢: « فيجرونه مجرى علِمت ».

(٦) في الأصل: المضارع على اصلهم واما.

(٧) فيقولون: إيجل، ونِيجل، وتِيجل. انظر الكتاب ٢٥٧/٢، شرح الملوكي ٤٩.

(٨) في الأصل: اضطروا.

(٩) يعني: مضموم ومفتوح العين.

(١٠) الكتاب ٢٥٧/٢ وفيه: « شبهوا ذلك ». قال السّيرافي: « وشبّهوا قلب الواو ياء في يوجل بأيّام ونحوها، والأصل: أيْوَام ». السّيرافي النّحوي ٢٩٤.

ومنهم من يفتح لكن يُبدلها ألفاً[1].

ومنهم من كسر الياء، لاحملا على ثاني « فعِل »، بل استثقالاً للياء مع الواو، فكسروا ليتوصّلوا إلى قلب الواو ياءً على قياس[2]؛ إذ الطّائفتان الأوليان[3] لم يقلبوها على قياس.

وأمّا مازاد على الأربعة فمنه ماأوّله همزة الوصل، وهو الأكثر؛ وذلك أنّ جملتها اثنا عشر بناءً، تسعةٌ في أوّلها[4] ألف الوصل، وثلاثةٌ ليس في أوّلها ألف الوصل، وهي « تَفاعَلَ، وتَفَعَّلَ، وتَفَعْلَلَ »، إلاّ أنّها مُثُلُ مطَاوعةٍ، فحملت على الفعل في هذا الحكم كما حُملت[5] عليه في فَتْحِ حرف المضارعة، وقد تقدّم وجهُه وأنّه الأصل في ذلك، هذا معنى قوله: لأنّه كان عندهم في الأصل ممّا[6] ينبغي أن يكون أوّله ألفاً موصولةً؛ لأنّ معناه معنى « الانفعال »، ولكنّهم لم يستعملوه استخفافاً[7]، أي: طلباً للخفّة. بل لايريد حرْفاً الكلام فأوله مكسور بطريق بين أوله وأول مضارعه فكسر[8].

---

(١) فيقول: ياجل. انظر اللباب ٢/٣٥٦، شرح الملوكي ٤٩.

(٢) انظر الكتاب ٢/٢٥٧، شرح الملوكي ٤٩.

(٣) في الأصل: الاولان.

(٤) في الأصل: اوله.

(٥) في الأصل: والاثنان ليس في ليس في اولها الف الوصل وهي تفاعل وتفعّل الا انهما مثال مطاوعة فحملا على الفعل في هذا كما حملا. والصّواب ماأثبتّه إن شاء الله. انظر الكتاب ٢/٢٥٧، السّيرافي النّحوي ٢٩٦. قال الرّضي في شرح الشّافية ١/١٤٣: « شبّهوا مافي أوّله تاء زائدة من ذوات الزّوائد ... بباب انفعل؛ لكون ذي التّاء مطاوعاً في الأغلب، كما أنّ انفعل كذلك ».

(٦) في الأصل: ما.

(٧) الكتاب ٢/٢٥٧ وفيه: « أن تكون أولَه الف... الانفعال وهو بمنزلة انفتح وانطلق ولكنّهم ».

(٨) العبارة من قوله: بل لا يريد، مضطربة، ولم أهتد إلى إصلاحها. وانظر السّيرافي النّحوي ٢٩٥،

=

قال: ومثل ذلك: تَقَى اللَّهَ، ثمّ قالوا: يتَقِي[1].

يريد: أنّهم كسروا الأوّل من المضارع وإن كانوا قد أذهبوا همـــزة الوصـــل المكسورة من الماضي.

وقال في تعليل امتناع أن يضمَّ حرف المضارعة حملا على ضمّ ثاني « فَعـــلَ » كما كسروا: « فكرهوا الضّمّتين، [ولم يخافوا إلباس معنيين] فعمدوا إلى الأخـــفّ، ولم يريدوا[تفريقاً] بين معنيين كما أردت ذلك في (فعِل) »[2]. وهو مشكل لأنّـــه لم يُقصد في « فعِل » تفريقٌ بين معنيين، وقد قاله هو حين علل لِـــمَ لَمْ يكســـر اليـــاء فيه[3]، فإنّما يريد: فلم يفرّقوا بين ما « فَعلَ » منه مكســـور وبـــين مـــا « فَعـــلَ » منه مفتوح وبين ما « فَعلَ » منه مضموم، كما فعلوا ذلك بين مـــا « فعـــلَ » منـــه مكسور وبين ما « فعلَ » منه مفتوح، ولو لم يقصد المعاني الـــتي[4] تغيّـــر مقاصـــد القائلين فليس بتعليل[5]، بل التّعليل الاستثقال[6] مع عدم الالتباس، ولـــيس المعنيـــان هنا كالمعنيين / في قوله: « ولم يخافوا إلباس معنيين ». فتدبّره فبه يصحّ الكلام. [١٦ب]

٢٩٦، التّعليقة ٤/١٧٠.

(١) الكتاب ٢/٢٥٧، وطبعة هارون ٤/١١٢، السيرافي النحوي ٢٩٦، التعليقـــة ٤/١٧١. والمضـــارع فيها جميعا بفتح الياء في أوله، وتفسير المؤلف الآتي على الكسر، وكذا فسره أبوعليّ الفارسي في التعليقة.

(٢) الكتاب ٢/٢٥٧ وما بين معقوفين تكملة منه، وفيه: « التباس »، والمثبت من نقل المؤلف في نهايـــة المسألة.

(٣) يعني في قوله ٢/٢٥٦: « وجميع هذا إذا قلت فيه: يفعل، فأدخلت الياء فتحت؛ وذلك أنهم كرهـــوا الكسرة في الياء حيث لم يخافوا انتقاض معنى ».

(٤) في الأصل: الذي.

(٥) قال السّيرافي: « وجعله سيبويه معنيين وإن لم يكن من المعاني التي تغيّر مقاصد القائلين فيما غيّـــروا، وإنّما هو حِكْمَة في اتّباع اللفظِ اللفظَ ». السّيرافي النّحوي ٢٩٩.

(٦) في الأصل: الاستقبال.

والباب بعده [واضحٌ](1)، والثّالث فصلٌ قد كان أدرجه في باب « فَعَلَ » الذي عينه حرف حلق، لكن يمكن أن [يكون](2) أفرده هنا لِمَا ذكر فيه من التزامهم في بعضها الكسر في الأكثر كسر الأوّل وإسكان الثّاني، وفتح الأوّل وإسكان الثّاني قليلا، نحو « نِعْمَ »، على الوجه الأوّل منه جاء التّبويب وليذكر وجه ذلك وتَنْظِيره؛ لأنّ الكسر في الأوّل إنّما هو لأجل كسر الثّاني اتّباعاً، فإذا ذهب الكسر من الثّاني(3) كان ينبغي أن يزول من الأوّل، لكن لّما كان زواله عارضاً لم يُعتدّ به، وروعيَ الأصلُ، كما أنّ قولهم: غُزْيَ، إنّما كان ينبغي أن يُقال: غُزْوَ؛ لأنّ أصل الواو إنّما كانت انقلبت بسبب الكسرة، وقد زالت، لكن لّما كان زوالها عارضاً رُوعيَ الأصل، و لم يُعتدّ بالعارض. وقد حُكيَ عن الإمام في « نعْم » الأربع اللغات(4)، وهي قليلةٌ جدّاً.

---

(١) لم يظهر منه بسبب الخرم سوى الواو والألف. وهو باب ما يسكّن استخفافا وهو في الأصل عندهم متحرّك وذلك قولهم في فَخِذ: فَخْذٌ. انظر الكتاب ٢/٢٥٧.

(٢) لم يظهر منه بسبب الخرم سوى النّون. وهو باب ما أسكن من هذا الباب الذي ذكرنا وتُرك أوّل الحرف على أصله لو حرّك لأنّ الأصل عندهم أن يكون الثاني متحرّكا وغير الثاني أوّل الحرف وذلك قولك: شِهْدَ ولِعْبَ. انظر الكتاب ٢/٢٥٨.

(٣) في الأصل: ذهب وكان الكسر في الثاني.

(٤) وهي: نِعْمَ، ونَعْمَ، ونِعِمَ، ونَعِمَ. والأخيرة حكاها على أنّها الأصل. انظر الكتاب ٢/٢٥٩، ٤٠٨. فلعلّ المؤلّف لم يعتدَّ بها حكاية، خاصة أنّها ذكرها في هذا الباب. فإن كان قد اعتدَّ بها، فصواب النّص- والله أعلم- وقد حكى الإمام، إذ يستبعد أن يجهل هذا شارحٌ لكتاب سيبويه. وانظر شرح جمل الزّجاجي لابن عصفور ١/٥٩٩، ٦٠٠.

هذا باب ماتُمالُ فيه الألفات

« والألف تُمالُ إذا كان بعدها حرفٌ مكسورٌ »[١].

موجبات الإمالة: الكسرة والياء. والإمالة على حسب تفاصيلها. والقصد بالإمالة: المناسبة، وأن يكون العمل من وجهٍ واحد، والألف تشبه الياء، فأرادوا أن يقربوها منها في النطق.

فالألف تُمالُ إذا كانت بعدها[٢] الكسرةُ، ولايمكنُ أن تليها إلاّ وهي بعدُ؛ لأنّ الألف تطلب بانفتاح ماقبلها، ولذلك لم يُنْحَ بها نحو الواو إذا كان بعدها ضمّة؛ لعدم المناسبة، ولأنّه لايُمكن أن تُقرّب نحو الواو ويبقى فيها من نطق الألف، بل تنقلب واواً، بخلافها إذا أملتها نحو الياء، وهذا ممّا يقوّي شبه الألف بالياء؛ هذا لما[٣] بعدها من الكسرة.

وتُمال للكسرة التي قبلها وبينهما[٤] حرفٌ؛ لأنّه حاجزٌ غيرُ قويّ[٥]، كقلبهم السّين صاداً في « صَبَقْت »[٦]؛ طلباً للمناسبة، وكذلك إذا كان[٧] بينهما حرفان أحدهما ساكنٌ لضعف فصل السّاكن، كما لم يُفصل في « صَوِيق »[٨].

---

(١) الكتاب ٢/٢٥٩ وفيه: « فالألف ».

(٢) في الأصل: قبلها.

(٣) في الأصل: بالياء الى ما.

(٤) في الأصل: الكسرة التي قبلها وبينها.

(٥) في الأصل: حاجز قريب. انظر الكتاب ٢/٢٥٩.

(٦) في الأصل: صبغة. وأصلها قبل القلب « سَبَقْت ». انظر السّيرافي النّحوي ٣٠٨.

(٧) في الأصل: كانت.

(٨) وأصلها « سويق »، قلبت السّين لأجل القاف وبينهما حرفان الأوّل متحرّك والثّاني ساكن.

وممّا تُمال إليه لأجل الياء[1] الألفُ المنقلبة عن الـتي هـي لام[2]، وكـذلك المنقلبة عن الواو[3] لمّا كانت تنقلب هنا ياء في[4] مالم يُسـمّ فاعلـه، وتنقلـب إذا صارت رُباعيّة أيضا ياء[5]، وتُقلب في نحو « عصا، وقنا »[6]، فاليـاء هنـا -أعـني موضع اللام- تُقلبُ عن[7] الواو، هذا مالامه واوٌ فِعْلاً[8]، فإن كان اسماً لم يُمـلْ إلاّ شاذّاً قليلا؛ لعدم العلّة التي لأجلها أميل مامضى من الفعل.

وأمّا « الكُبا والعَشَا والمَكَا »، ثبت في بعض النّسخ « الكُبا »[9] بضمّ الكاف، وهو واضحٌ، وفي بعضها « الكِبا » بالكسر[10]، ولقائلٍ أن يقول: لِمَ أدخله في الشّاذ وموجِبُ إمالته الكسرةُ؟

---

(١) في الأصل: الهاء.

(٢) في مثل: رمى، الألف أصلها ياء. انظر السّيرافي النّحوي ٣١٠.

(٣) مثل: غزا. انظر الكتاب ٢/٢٦٠.

(٤) في الأصل: هنا ياتي.

(٥) في مثل: أغزى يغزي.

(٦) أقرب قراءة لها في الأصل: عنا. وقول المؤلف: « وتنقلب في نحو: عصا...» استدلالٌ على انقـلاب الواو، لاعلى الإمالة، وهو من قول سيبويه ٢/٢٦٠: « وأمّا بنات الواو فأمالوا ألفها لغلبة الياء علـى هـذه اللام؛ لأنّ هذه اللام التي هي واو إذا جاوزت ثلاثة أحرف قُلبت ياء، والياء لاتُقلب على هذه الصفة واواً، فأُميلت لتمكّن الياء في بنات الواو؛ ألاتراهم يقولون: معديّ، ومَسْنِيّ، والقُنِيّ، والعِصِيّ ». قال الفارسـي في التّكملة ٥٢٩: « فإن كانت الألف في الاسم الذي على ثلاثة أحرف منقلبةً عن الواو نحو: عصا وقفـا وقنا، لم تُمل كما أميلت الألف من الفعل؛ لأنّها لاتصير إلى الياء على هذه العِدّة كما صار الفعل إليهـا في غُزي ».

(٧) في الأصل: على.

(٨) يعني: أنّ الإمالة لاتنكسر..

(٩) في الأصل: الكما. انظر الكتاب ٢/٢٦٠.

(١٠) انظر الكتاب ٢/٢٦٠.

فقال (ش): هذا دليلٌ أنّ الألف إنّما تُعتبرُ بحكم ماانقلبت عنه، فلذلك يُميلها أو يَفتحُها[1].

« وممّا يُميلون ألفه كلّ شيءٍ كان من بنات الياء والواو ممّا هما فيه عينٌ إذا كان أوّلُ فعلت مكسوراً »[2] الكلام.

يعني: ممّا[3] هو عينه حرف علّة نحو « فعَل وفعِل » من الياء، و« فعِل » من الواو، فأمالوا نحو الكسرة في « خاف »[4]، [ونحو الياء في « باع »][5]، ونحو الياء والكسرة في « صار وهاب »؛ لأنه « فَعِلَ »، و« صار »؛ لأنه « صَيِرَ » أيضا « فَعِلَ »، بدليل « صِرْتُ »[6]، وهذا ستراه في التّصريف[7].

فقوله: « نحو الكسرة »[8] يعني: في مثل « خاف »؛ لأنّه ليس فيه علّةٌ إلاّ / [17أ] [الكسرة][9]، وفي « خاف » خلافٌ، فالأكثر لايُميلون[10].

---

(1) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(2) في الأصل: فلاتمال إليه ماكان اول فعلت مكسورا. انظر الكتاب ٢/٢٦١.

(3) في الأصل: فيما.

(4) هذا فَعِلَ من الواو، أصله «خَوِفَ»، وأميل للكسرة المقدّرة في الألف نظرا للأصل. انظر السّيرافي النّحوي ٣١٣.

(5) تكملة يلتئم بها الكلام. انظر شرح الشافية للرّضي ٣/١١.

(6) لعلّه يدلل بهذا على الإمالة، وهو من استدلالات النّحاة عليها، لاعلى أنّه مكسور العين، فإنّ باع يقال فيه: بِعْتُ، وهو مفتوح العين. انظر شرح الشافية للرضي ٣/١١.

(7) انظر باب ماالياء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين فيه ٥٣٠ فما بعدها.

(8) الكتاب ٢/٢٦١ وهو من تمام النص السابق.

(9) ذهب الخرم بنصفها الأوّل.

(10) انظر الكتاب ٢/٢٦١، السيرافي النحوي ٣١٢.

ويُميلون « ببابِه »[1].

فيميلون للخفض الذي [أتى][2] به العاملُ، وإن كان عارضــاً في الموضــع، حمله على كسرة[3] البناءِ التي لاتزول، وإمالة هذا أضعفُ، ومن أمال « كاتِــب »[4] منهم كثيرٌ لايُميل، وقد نصّ عليه الإمام بعدُ[5].

« وقالوا: رأيتُ زيداً »[6].

هذه الألف ألف التّنوين، وقد نصّ على أنّها تُمال في الكــلام، إلاّ أنّهــا في الإمالة ليست قويّة.

وإذا وقفوا على نحو « بِمال[7] وماش »، فمنهم من يُميل. ومنهم من يفــتح؛ لذهاب الكسرة، ويرجعُ إلى الأصل. ومنهم من يُراعيها فيُميل ويُفــرّق بــين هــذا السّكون العارض والسّكون اللازم[8]، وهو معنى قوله: « فتركوه على حاله كراهيــةَ أن يكون كما لزمه الوقف »[9].

---

(١) انظر الكتاب ٢/٢٦١.

(٢) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ الهمزة.

(٣) في الأصل: كسر. وماأثبته أنسب لما بعده.

(٤) في الأصل: كانت.

(٥) قال سيبويه ٢/٢٦١: « شبّهوه بفاعِل، نحو(كاتِب وساجِد)، والإمالة في هذا أضعف؛ لأنّ الكســرة لاتلزم ».

(٦) الكتاب ٢/٢٦١.

(٧) في الأصل: مال. انظر الكتاب ٢/٢٦١.

(٨) يريد: الإمالة الوسطى، وهي بين الفتح والكسر.

(٩) الكتاب ٢/٢٦١، ٢٦٢. قال الفارسي في التّعليقة ٤/١٧٧: « أي: كراهة أن يكون كمــا لزمــه الوقف وليس أصله أن يكون في الوصل محرّكا بالكسر، نحو: ماشٍ، فاعلم، والذي لزمه الوقف نحو: مَنْ ».

« وقال بعضهم: رأيت عِمادا، فأمالوا للإمالة »[1].

يعني: أمالوا الألف الأخيرة، أمالوها لأجل إمالة الألف قبلها، وأميلت الأولى لأجل الكسرة، فلمّا نُحِيَ بها نحوَ الياء جاءت كأنّها ياءٌ، فأمالت[2] الألفَ بعدها.

ومنهم من يُميل « عِلْما » للكسرة، ولايُميل[3] للإمالة في « عِمادا »، هذا معنى قوله: « قال قومٌ: رأيت عِلْما، ونصبوا عِمادا ». يعني: عِلما، بالإمالة.

قال: « و لم يقولوا: ذا مالٌ »[4] الكلام.

يعني: لم يُميلوا ألف « مال » لأجل إمالة « ذا » قبلها، وقد نصّ بعدُ على أنّ ألف[5] « ذا مال » لاتُمال؛ لأنّها ليست بطرفٍ، بخلاف « عِمادا » فإنّها طرفٌ، والأطراف عملُ التّغيير، والذي في « مال » ليست طرفا، فهي أقوى، مع[6] ضعف الموجِب فإنّه إمالة من كلمة أخرى، بخلاف « عمادا » فإنّه معها في كلمة. والله الموفّق.

---

(١) الكتاب ٢/٢٦٢ وفيه: « وقال ناس ».

(٢) في الأصل: فامالة.

(٣) في الأصل: لايميل. بلاواو.

(٤) الكتاب ٢/٢٦٢.

(٥) في الأصل: الالف.

(٦) في الأصل: مع.

هذا بابٌ من إمالة الألف يميلها فيه ناسٌ من العرب. الكلام إلى آخره

أميلت هنا للكسرة والياء، وإن تراخت عنها بحرفين متحرّكين، أوثلاثة أحدها ساكن، نحو « [يُريد أن يضربَهَا، ويريد أن يكيلَهَا، وعِنْدَهَا »؛ لأنّ][1] الهاء [خفيّة][2] فلم يُعتدّ بها، وروعيَ الأمرُ دونها، وإذا أمالوها أمالوا الفتحة التي في الهاء؛ لأنّه لايمكن إمالة الألف وهي[3] غير منحوٌّ بها نحو الكسرة، وأمالوا الفتحة التي في الحرف قبل الهاء؛ لأنّها مراعاة، كأنّها قبل الألف؛ لأنّ الهاء لايُعتدّ بها[4].

وكذلك لايُمال « يكيِلُهَا » في الرّفع؛ لأنّه لايُمكن فيه إمالة؛ فإنّه لايُمكن أن يُنحَى بها[5] نحو الكسرة؛ لأنّها ليست من الياء، ولايُمكن أن يُنحى بها نحو الياء، وإنّما هي من الواو، إذاً لم تُمل الألف بها[6] لأنّها[7] لاتُراعي الهاء فتجيء الألف قد أميلت والحركة قبلها لم تُمل، وهذا لايكون، ولايُمكن، بخلاف الفتحة فإنّه يكون فيها الإمالة والتّقريب من الكسرة، كما يكون في الألف ذلك والتقريب

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر الكتاب ٢/٢٦٢، السّيرافي النّحوي ٣١٨، ٣١٩.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام. انظر الكتاب ٢/٢٦٢، السّيرافي النّحوي ٣١٨، ٣١٩.

(٣) في الأصل: وهو.

(٤) قال السّيرافي: « وذلك قولك: أريد أن تضربَهَا، تُميل الباء والهاء والألف؛ لأنّك لمّا لم تعتدّ بالهاء وأملت الألف، صارت كأنّها قبل الألف فأميلت ». السّيرافي النّحوي ٣٢١.

(٥) في الأصل: به. ويريد: الضمّة.

(٦) أي: بالضمّة

(٧) أي: لأنّ العرب، أو لأنّ القصة.

من الياء[1].

قال: « واعلم أن الذين قالوا: رأيت عِدًّا، الألف ألف نصب »[2].

يعني: بدلاً من التنوين.

قال: وقال بعضهم: رأيت يَدَا[3] ويدَهَا، تكون الفتحة أغلب[4] الكلام.

يعني: أنّها لّما انفتحت بعْدها الفتحةُ من الاعتلال؛ لأنّها تصحّ مع الفتح في الموضع الذي تُعلُّ فيه مع الكسرة والضّمّ، فقرّبها من الصّحيح نحو الدّال في « دَم »، وهؤلاء قالوا: زِيَنا[5]، فأمالوا وإن كانت كـ« يدا »، ولم يلحظوا ما لحظوا في « يَدٍ »، بل بقوا مغلّبين الياء[6].

---

(١) قال السّيرافي: « يريد أنّ الضمّة إذا كانت قبل الهاء منعت الإمالة ولم تكن بمنزلة الفتحة التي قبل الهاء؛ لأنّ الفتحة يمكن أن تميلها وتنحو بها نحو الكسرة كما تميل الألف وتنحو بها ». السّيرافي النّحوي ٣٢١.

(٢) الكتاب ٢/٢٦٢.

(٣) في الأصل: زيدا.

(٤) الكتاب ٢/٢٦٣. والنّص بتمامه: « واعلم أنّ بعض من يميل يقول: رأيت يدا ويدها، فلايُميل؛ تكون الفتحة أغلب، وصارت الياء بمنزلة دال دم؛ لأنّها لاتُشبه المعتلّ منصوبة، وقال هؤلاء: زِيَنا. فهذا ماذكرت لك من مخالفة بعضهم بعضا ». وقد ساق سيبويه هذه المسألة في كلامه على أنّ الإمالة لايطّرد العربُ فيها على قياس لايُخالفونه، وكذلك ترك الإمالة لايطّرد. انظر السّيرافي النّحوي ٣٢٠.

(٥) في الأصل: ربنا. انظر الكتاب ٢/٢٦٣.

(٦) في الأصل: معملتين للياء.

هذا باب ماأميل على
غير قياس/ وإنّما هو شاذّ

[١٧ب]

« وذلك (الحجّاج) إذا كان اسماً لرجل؛ وذلك أنه كثر في كلامهم فحملو[ه على][١] الأكثر؛ لأنّ الإمالة أكثر في كلامهم »[٢] الباب.

هذا من التغايير اللاحقة للأعلام؛ [لكثرها][٣]، واتّساع تصرّفها، وإمالة النّاس شاذّ أيضاً؛ لكثرته، ويريد: في حال الرّفع والنّصب، وإلاّ في الجرّ فله موجِبٌ.

وقوله: « لأنّها كألف فاعل »[٤] يرجع إلى « مال »[٥]، أي: أنّها متوسّطة، وإليه يرجع قوله: « وهم أكثر العرب » أي: من لايُميل « هذا مال »، وهو أكثر العرب؛ لأنّه لاموجِبَ لإمالتها، إلاّ أنّ يُلحظ عن ماذا انقلبت[٦]؟ وهي منقلبةٌ عن واو، وليست هذه الواو كالطّرف الذي يغلب عليه الياء.

ثمّ حكى أنّ منهم من يُميل « مَال وباب وعَاب »[٧] فأمّا « عاب » فالألف منقلبة عن ياء، فتنحى نحو الياء، وكان ذلك شاذّاً؛ لأنّها ليست كاللاّم.

وأمّا « باب ومال » فهما منقلبتان فيهما عن واو، فكان ينبغي لهما ألاّ

---

(١) ذهب به الخرم.

(٢) الكتاب ٢/٢٦٤.

(٣) لم يظهر منه إلاّ اللام والألف.

(٤) الكتاب ٢/٢٦٤.

(٥) في الأصل: ما. انظر السيرافي النحوي ٣٢٥.

(٦) في الأصل: عن ماذا اذا انقلبت.

(٧) الكتاب ٢/٢٦٤.

يُمالا؛ إذ[1] لم تكن إمالة الألف المنقلبة عن الواو وهي طرفٌ في الأسماء إلاّ شـــاذّة، فأحرى هذه، إلاّ أنّه شُبّهت باللام في الفعل[2]؛ لأنّ العين أيضاً ممّا تُقلب فيـــه اليـــاء عن الواو[3].

وقد تحامل المبرّد على عادته في الرّد، فمنع إمالة هذا. وليت شعري ما يصنع بحكاية الإمام، مع أنّ له وجها[4] ما من القياس[5]؟

(١) في الأصل: ان.

(٢) يريد: ألف غدا ودنا، المنقلبة من واو. انظر السيرافي النحوي ٣٢٦.

(٣) في الأصل: على الواو. ومثال ماذكر: قِيل. انظز السيرافي النحوي ٣٢٦.

(٤) في الأصل: وجه.

(٥) انظر رأي المبرد في السيرافي النحوي ٣٢٦، شرح المفصل لابن يعيش ٣٢٦. قال السيرافي: « وليس الأمر على ماقال، والذي حكاه سيبويه صحيح وله وجه من القياس؛ لأنّ عين الفعل إذا كانـــت واواً فقـــد تنقلب فيما لم يسمّ فاعله، وفي مستقبل ما يسمى فاعله إذا زيدت فيه زيادة، فأما ما لم يسمّ فاعله فقولـــك: قيل، وقيد، وما أشبه ذلك، وأما ماسمّي فاعله فقولك: أقام يقيم، وأجاد يجيد ».

هذا باب مايمتنع من الإمالة
من الألفات التي أملتها فيما مضى

فالحروف التي تمنعها الإمالة هذه السّبعة كذا[١] الباب.

وقوله: « إنّما منعت هذه الحروف الإمالة؛ لأنّها حروف مستعلية »[٢] الكلام إلى آخره.

معناه: أنّ أصل الألف الانفتاح، وهو كالاستعلاء، إلاّ أنّه لمّا كانت مع الكسرة أمالوا نحوها؛ ليتناسب النّطق، فإذا جاءت هذه المستعلية تعارض طلبها لمناسبتها إيّاها في النّطق مع طلب الكسرة، لذلك كان مناسبتها لها أولى من مناسبتها الكسرة؛ لأنّ في هذا ردَّها إلى أصلها، وفي حملها على الكسرة إخراجها عن أصلها، إلاّ أنّهم فرّقوا بين ماهو قبلها وبين ماهو بعدها من هذه الحروف في بعض الأحكام على حسب مانصّ، وكلامه واضحٌ.

وأمّا إذا فَصَل بين الألف والكسرةِ قبلها حرفان أحدهما ساكنٌ وهو من هذه الحروف[٣] فالعرب فيه على قسمين[٤]:

منهم من يحكم له بحكم حركة ماقبلُ، فيجعله كأنّه مكسورٌ، فتميل[٥]؛ لأنّه لوكان مكسوراً لم يَمنع الإمالة.

---

(١) « كذا » اختصار. انظر الكتاب ٢/٢٦٤. وهي: « لصّاد والضّأد والطّاء والظّاء والغين والقاف والخاء ».

(٢) الكتاب ٢/٢٦٤.

(٣) يعني: حروف الاستعلاء. ومثال ذلك: مِقْلات. انظر الكتاب ٢/٢٦٥.

(٤) انظر الكتاب ٢/٢٦٥، اللباب ٢/٤٥٥، شرح المفصل لابن يعيش ٩/٦٠.

(٥) كذا في الأصل، والمراد العرب.

ومنهم من يحكم له بحكم حركة مابعده[1]، وهي الفتحة، فيجعله كأنّه مفتوحٌ، فيمتنع الإمالة، كما لو كان مفتوحاً معها.

وأمّا « مالَ ونابٌ »[2]، وجميع ما أميل بحكم ماانقلبت عنه، فلاتؤثّر فيه هذه الحروف؛ لأنّها كأنّها أعرق في الإمالة ممّا أميل بحكم المجاورة، وكذا[3] في مثل « حُبْلَى، ورَمَى، وغَزا »[4]، ثمّ سوّى الحكم في الباب، وسواء نحا في ذلك نحو الياء الأصليّة، أوالياء التي تَحكُمُ للواو بحكمِها لغلبتها عليها في « غَزا ودَعا »، أو للكسرة نحو « خاف »؛ لأنّها واو، لاتُمال أصلاً لولا الكسرة، فإنّه ليس أحدٌ يُميل « طال » ولامثاله[5]، بخلاف « مالَ »، وقد تقدّم الفرق في كلام الإمام.

وأمّا « جادٌّ »[6] فمنهم من لايُميله؛ لذهاب الكسرة في اللفظ، مع أنّه من المتحرّك بقربٍ، فلا ينحو نحو الحركة ولايميل في الجرّ؛ لأنّه إنّما كان يُميل للكسرة التي بعد الألف التي تليها[7]، لا لغيرها / [ممّا يليها][8] وقد ذهبت تلك فلا يُميل. [١٨أ]

ومنهم من أمال في الجرّ، شبّهها بـ« مالِك »، ووجه [الشّبه][9] أنّ « مالكا »

(١) في الأصل: بعدها.

(٢) في الأصل: باب. والمؤلّف يريد: مالَ ماضي يميل، وناب مفرد أنياب. وانظر الكتاب ٢/٢٦٥.

(٣) في الأصل: هذا.

(٤) في الأصل: ورمي وغزي.

(٥) مثل قال وقام؛ لأنّ ألفها واو، والأصل فيها فعَل، فالعين مفتوحةٌ لامكسورة مثل: خاف. انظر السّيرافي النّحوي ٣١٣.

(٦) انظر الكتاب ٢/٢٦٦، شرح المفصل لابن يعيش ٩/٦٤ وفيهما خلاف العرب الذي سيذكره المؤلف.

(٧) أي: التي تلي الألف، وهي كسرة فاعِل.

(٨) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ « ليها ».

(٩) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ الهاء.

أميلت الألف للكسرة التي تلي الألف، وإن كانت حركة إعراب، كذلك فعل في « جادٍّ »؛ لأنّها حركة إعراب مثلها في « مالِكَ » التي الكاف فيه اسمٌ مضاف، وجعل الكسرة المقدّرة في « جادٍّ »(١) بمنزلة الملفوظ بها في « مالك ».

و[منهم](٢) من أمال على كلّ حالٍ، وراعى الأصل، و لم يعتدّ بالعارض.

وأمّا « مررتُ بمالِ يَنْقَل »(٣) ففتح وإن حال بينها وبين حرف الاستعلاء حروف كثيرة، فحرف الاستعلاء في منعه إذا كان بعد الألف أقوى على ماتقدّم، فلم يُلحظ فيه هنا قُربٌ ولابُعدٌ؛ ألاترى أنّهم يقولون: صَماليق، فيُبدلون السّين صاداً لأجله، وإن تراخى عنه بأربعة أحرف.

وقوله: « فلم تكن عندهم بمنزلة (المَتاعِ والمال وعَجْلان) »(٤).

يعني: في الإضافة نحو « عَجْلانِكَ »، وهو الذي كان قدّم إمالته في الجرّ.

« وقالوا: أراد أن يُعْلما، وأن يَضْبِطا، وأراد أن يَضْبْطهَا »(٥).

يعني: أمال في « يُعْلما »، وفتح هنا في « يَضبطَا ويَضْبَطهَا »؛ لأجل حرف الاستعلاء(٦).

---

(١) في الأصل: جواد. وهو صحيح مثل به سيبويه أيضا، لكن المثبت أنسب للسّياق.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) الكتاب ٢/٢٦٦.

(٤) الكتاب ٢/٢٦٦. وفيه: « و لم يكن عندهم بمنزلة المال ومتاع...».

(٥) الكتاب ٢/٢٦٦.

(٦) ورد النّص السّابق في الأصل هكذا: وقالوا: اراد ان يعملها وان يضبطها وان يضبغها. يعني امال في تعليمها وفتح هنا في يضبغها لاجل حرف الحلق. وهذا النّصّ مضطرب، فالمؤلف لم يتكلم على يضبطها، كما أنني لم أقف على يضبغها، وقال: لأجل حرف الحلق، والهاء لاتمنع الإمالة، وإنّما الغين، لكنّها منعت لأنّها مستعلية لالأنّها حرف حلق، فلماذا نصّ على كونها حرف حلق، مع وجود حرف حلق آخر؟ وبما أثبتّ يستقيم الكلام. انظر الكتاب ٢/٢٦٦، السّيرافي النّحوي ٣٣٦.

ولايُميلون « أمّا وإلاّ » ونحو ذلك من الحروف[1]؛ فرقاً بينها وبين الأسماء؛ لأنّها لاتتغيّر وتنقلب بأيّ حالة كالأسماء.

وأمّا « ذا »[2] فكان ينبغي لها ألاّ تُمال؛ لأنّها ليست كألف « حُبْلَى »؛ لأنّها هنا رابعة والياء هنا أغلب، وليست منقلبة عن ياء[3] فتُراعى الياء؛ لأنّهم أمالوها فرقاً بينها وبين الحروف[4] التي على رُتبها، وخصّوها بذلك دون « ما » الاسميّة؛ لأنّها تتصرّفُ بالتّثنية والتّصغير والوصف بِها، بخلاف « ما ».

(١) مثل: حتى وإلى وعلى ولا. انظر الكتاب ٢٦٧/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٦٥/٩.

(٢) في الأصل: اذا. انظر الكتاب ٢٦٧/٢، اللباب ٤٥٧/٢، ٤٥٨، شرح المفصل لابن يعيش ٦٥/٩، ٦٦.

(٣) في الأصل: عندنا.

(٤) في الأصل: الحرف.

هذا باب الرّاء

الباب فيه قوله: « وقالوا: من قِرارِك، فغلبت كما غلبت القاف وأخواهّا »[1] الكلام.

يريد بقوله: « كما أنّ الألف في (غارٍ)[2] والياء في (قيلٍ) بمنزلة غيرهما في الرّدّ إذا صغّرت »[3]: أنّهما وإن كان فيهما من المدّ مايكون كأنّه حرفٌ آخر، فلا يمنع ذلك من أن تردّ الواو في التّصغير متحرّكةً، ويزول المدّ وتنتقص هذه الزّيادة وتجيء كأنّك قد رددت حرفين إلى حرفٍ واحدٍ؛ لأنّه ليس حرفين بل هو كأنّه هما، فلم يُعتبر هذا التغيير، وكذلك الرّاء.

وقوله: « واعلم أنّ الذين يقولون: مَساجِد وعابِد، ينصبون جميع ماأملت في الرّاء »[4].

يعني: أنّ الذين لايُميلون « مَساجِدَ » الذين هم ليس من لغتهم الإمالة لا يميلون أيضا مع الرّاء وإن يَقوى مُوجِب الإمالة.

وقوله: « واعلم أنّ الذين يقولون: هذا داعٍ، في السّكوت فلايميلون »[5] الكلام.

(ش)-رحمه الله-: يعني أنّ مثل « النّار »، كأنّك نطقت فيه براءين

---

(١) في الأصل: فقلبت كما قلبت. انظر الكتاب ٢/٢٦٨.

(٢) في الأصل: عاد.

(٣) الكتاب ٢/٢٦٨.

(٤) الكتاب ٢/٢٦٨.

(٥) الكتاب ٢/٢٦٨.

مكسورتين[١]، وكأن الوقف إنّما هو على إحداهما، وتبقى الأولى منهما متحرّكة كما لو كانتا حرفين[٢].

وقوله: « وقالوا: في مِهارَى، تميل الهاء وماقبلها »[٣] الكلام.

الألف الأخيرة تُمال لأنّها منقلبةٌ عن ياء، وتُمالُ الأولى للإمالة، كما تُمالُ الألف للألف قبلها، وتُمال الهاء لأنّها قبل الألف، فلايُتوصّل إلى إمالتها إلاّ بإمالة ماقبلها كما تقدّم، والهاء خفيّة فتجعلُ كأنّها ليست ثَمَّ، فيُمال ماقبلها ويصير كأنّه يلي الألف.

وأمّا من أمال « ضَرَبَةْ »[٤] فإنّه شبّه هاء التّأنيث بألف / التّأنيث نحو « حُبْلَى » [١٨ب] ونحوه.

---

(١) في الأصل: مكسورين.

(٢) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٣) الكتاب ٢/٢٧٠.

(٤) قال سيبويه ٢/٢٧٠: « يقولون: ضربت ضربَةْ...». وانظر التكملة ٥٣٩، اللباب ٢/٤٥٧.

هذا باب مايُمال من الحروف التي ليست بعدها ألفٌ إذا كانت الرّاء بعدها مكسورةً. الكلام

الإمام يقول في « ابن مَذْعُور، وابن ثَور »[1]: بإشمام الواو الكسرة، يشيرُ إلى الكسرة فيها إشارةً خفيّةً؛ لأنْ تكون عوضاً من الإمالة؛ لأنّ الواو قد تقدّم أنّه لايُمكن فيها أن يُنحى بها نحو الياء إلاّ وتنقلب ياء.

وكذلك يفعلُ في قولهم: مِن السَّمُر[2]، يُشَمّ الضّمُّ في الميمِ الكسرةَ[3]؛ لأنّه لايُمكن فيها الإمالة، وأنه لايمكن ذلك في الضّمّة كما لم يُمكن في الواو، ولا يفعلون ذلك في « بِخَيْرٍ » لأنّها تخفى[4]، وهم يكرهون الكسرة مع الياء، وأيضاً فلايُحتاجُ إليها، وذلك الاحتياج لأجل الياء؛ لأنّها من الكسرة.

ثمّ قال: « مررت ببعيرٍ؛ لأنّ العين مكسورة »[5].

أي: يُشمُّ الياءُ الكسرةَ؛ لأنّ الكسرةَ هنا أثقل منها[6] في الأوّل وأخفى لأجل الكسرة قبلها.

وأبوالحسن يُميل ماقبل الواو، ولايُميل الواو[7]. وهو بعيد؛ لأنّه إذا نُحِيَ بما

(١) في الأصل: ابن مدعور وابن نور. وانظر الكتاب ٢/٢٧٠.

(٢) الكتاب ٢/٢٧٠.

(٣) في الأصل: يشم الضم المكسورة.

(٤) في الأصل: لاتخفى. قال سيبويه ٢/٢٧١: « ومررت بخير، فلاتشمم؛ لأنّه تخفى مع الياء ». وانظر السّيرافي النّحوي ٣٥٣.

(٥) الكتاب ٢/٢٧١.

(٦) في الأصل: منه.

(٧) في ابن مذعور وابن ثور. انظر السّيرافي النّحوي ٣٥٢.

قبلها نحو الكسرة أمالها ضرورة، وأيضا فإنّ الرّاء إنّما توجب الإمالة هنـــا للـــذي يليها، فقول الإمام أقيس.

قال: « وأمّا من قال: [مررتُ بمالِ] قاسمٍ، فلم ينصب لأنّهـــا منفصـــلة »[1] الكلام.

يعني: من لم يلحظ هذه القاف لانفصالها فلم يمنع الإمالة[2] في « مال قاســـم » لم يلحظ أيضاً حكم الرّاء في إمالته[3] ماقبلها في « خَبَطَ رياحٍ »[4] لانفصالها، ففتح.

---

(١) الكتاب ٢/٢٧١ ومابين معقوفين تكملة منه.

(٢) في الأصل: فلم يمنع الها الامالة.

(٣) في الأصل: مالتها.

(٤) الكتاب ٢/٢٧١. وتمام العبارة: « ورأيت خبطَ رياحٍ ».

هذا باب مايتقدّم أوّل الحروف وهي زيادة قدّمت لإسكان أوّل الحروف فلم تصل إلى أن تبتدئ بساكن. الكلام

ألف الوصل إنّما يكون في الأفعال؛ لأنّه يَعرضُ فيها مايُوجب سكون أوّلها، فيحتاج إلى حرف يتوصّلُ به إلى النّطق بالسّاكن. فمنهم من قال: يُجلب متحرّكاً؛ لأنّه إن اجتُلب ساكناً كان نقضاً للغرض. ومنهم من قال: اجتُلبت ساكنة على أصل الحروف، لكنّهم لّما علموا أنّها لاتبقى كذلك، وأنّه يجتمع ساكنان، فلابدّ من تحريكها، واحتجّوا بكونها مكسورةً أبداً -مالم يمنع مانعٌ- على أصل التقاء السّاكنين. وكلام الإمام يأباه، فإنّه قال: قُدّمت متحرّكة[1]، مثل جلبت متحرّكة؛ ومثل جلبت ساكنة ثمّ تحرّكت لالتقاء السّاكنين لم يتعرّض لهذا المقدار.

والذي يجب لذلك فيه من الأفعال: الأمر من الثّلاثي، نحو « اُقْتُلْ » إذا بقي على الأصل، تحرّزاً من « قُمْ وبِعْ »؛ لأنّه كان الأصل « اقْوُمْ، وابْيِعْ »[2]، لولا النّقل على ماستراه في بابه من التّصريف[3]، أو من « رُدّ »؛ لأنّ أصله « ارْدُدْ »، وهو معنى قوله: « لكن لم يتحرّكْ مابعدها »[4] أي: بعد ألفات الوصل إذا انتقلت[5] حركات العين إلى الفاء، فتزال ألف الوصل لعدم فائدتها هنا بتحرّك الأوّل، والأمر أبداً جارٍ

---

(١) الكتاب ٢/٢٧١ وفيه: « فقدّمت الزيادة متحركة ».

(٢) في الأصل: اوابيع.

(٣) انظر مثلا ٥٦٥، ٥٨٧، ٥٨٨.

(٤) الكتاب ٢/٢٧١.

(٥) في الأصل: انقلبت.

على المضارع، إنّما تسقط علامة المضارعة وتبقى البنية، ومضارع الثّلاثي ساكن الفاء، وكان الأصل أن تكون فاؤه متحرّكةً كما هي في الماضي، فيقال: ذَهَبَ يَذَهَبُ، إلاّ أنّه اجتمع أربع متحرّكات فاستثقلوا ذلك، فلم / [يُسكّنوا][1] الأوّل [١٩أ]
الذي هو حرف المضارعة؛ لأنّ به الابتداء وإن سكّنوه لم يمكن الابتداء، [وفيه إخراج][2] إلى تكليف اجتلاب[3] همزة الوصل، ولم يُسكّنوا الثّالث الذي هو عين الفعل؛ لأن بحركته يُعرف اختلاف الأبنية، ولم يُسكّنوا الرّابع لأنّه عليه يقع الإعراب، فأسكنوا الثّاني لأنّه لامانع له، فإذا أرادوا الأمر حذفوا حرف المضارعة وبقي الأوّل ساكناً فاجتلبوا همزة الوصل.

وتجيء في « انْفَعَلَ، وافْتَعَلَ، وافْعَلَّ »[4] من الخماسي، فـ« انفعلَ » أدخلوا النّونَ على « فَعَلَ »، وتركوا بنية « فعَل » على حالها، إلاّ أنّهم اجتلبوا[5] النّون ساكنةً؛ لأنّهم لوجلبوها متحرّكةً لاجتمع أربعُ متحرّكات، فجلبوها ساكنةً، وجلبوا لأجل الابتداء [ألف][6] الوصل.

و« افْتَعَل » لمّا أدخلوا التّاء أسكنوا الفاء؛ لئلاّ يجتمعَ أربع متحرّكات، وسكّنوا الفاء ليكون على طريقة « انْفَعلَ ».

وكذلك « افْعَلَّ » نحو « احْمَرَّ »، الأصل « حَمر »[7]، ولمّا ضاعفوا الرّاء لو لم

---

(١) لم يبق منه بسبب الخرم إلاّ الواو والألف.

(٢) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ الألف والجيم من آخره.

(٣) في الأصل: اختلاف.

(٤) انظر الكتاب ٢/٢٧١.

(٥) في الأصل: اجلبوا.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٧) في الأصل: احمرّ.

يُسكّنوا لتوالى أربع متحرّكات، فأسكنوا الأوّل، واجتلبوا ألف الابتداء حملا على « انْفَعَلَ »[1]، وليجري على طريقه.

ويكون[2] في « اسْتفْعَلَ، وافْعنْلَلَ، وافْعالّ، وافْعَوعَلَ، [وافعوَّل][3] » حملا على « انْفَعَلَ » وليجري على « انْفَعَلَ »[4] فيما زاد على الخماسي، فأسكنوا الثّالث من هذه الأفعال[5]؛ للعلّة المتقدّمة في « يَفْعلُ »، وأسكنوا الأوّل؛ لأنّهم كرهوا كثرة الزّيادة وكثرة الحركات فسكّنوا.

قال-رحمه الله-: « واعلم أنّ الألف الموصولة فيما ذكرنا في الابتداء مكسورة أبدا »[6] الكلام.

قد أدرجنا علّة كسرها.

وقوله: « إلاّ أن يكونَ الحرفُ الثّالث مضموماً »[7].

يعني: ضمّاً لازماً على ماسنبين مِن بعدُ: من أنّ العارض لايُراعى نحو ضمّ « امرُؤ »[8] ونحو ضمّ الميم في « ارمُوا »، وشبه ذلك. كما أنّه أيضاً إذا كان كسر الثّالث عارضاً فروعي الأصل فضمّت الهمزة، نحو « اغزِي »، في أمر المؤنّثة، فإنّه

---

(١) في الأصل: الفعل.

(٢) في الأصل: ويكونا.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام. انظر الكتاب ٢/٢٧١.

(٤) في الأصل: على الفعل، وليجري على الفعل.

(٥) في الأصل: الاسماء.

(٦) الكتاب ٢/٢٧٢.

(٧) الكتاب ٢/٢٧٢. وبعده: « فتضمّها، وذلك قولك: اُقْتُل...».

(٨) في الأصل: امرئ. وما أثبته أنسب للغرض.

يضم الهمزة، على ماستراه من كلامه بعدُ[1].

وفعلوا ذلك-أعني: الضمّ[2]- لأنّ الحاجز بين الثّالث وهمزة الوصل حاجزٌ غير حصين؛ لسكونه، فإن كُسرت[3] جاء الخروج من كسر إلى ضمّ، كأنه « فِعُل »، وهو ليس موجوداً[4] أصلاً، ونظّره بـ« مُذُ اليوم »؛ فيجيء إذاً: قد علل « مُذُ اليوم » بأنّه لوكسرت الذّال لالتقاء السّاكنين جاء، إلاّ أنّه « فُعِل »، وهذا ليس إلاّ في الأفعال[5]. وقد كان تقدّم له تعليلٌ آخرُ[6]، وهو أنّ الضَّمّة في « مُنْذُ » هي الضّمّة في « مُذُ اليوم »[7]. وكلاهما حسنٌ.

ثمّ قال: « وهو في هذا أجدر »[8] الكلام.

يعني: أنّ الضّمّة في مثل « اُستُخرج » أولى من ضمّ ذلك في « مُذُ »؛ لأنّك تخرج لو كسرت همزة « استُخرج » إلى مثالٍ مفقودٍ[9] في جميع الكلام، وهو « فِعُل »، وأمّا « مُذ اليوم » فلو كسرت الذّال بغاية ما، ماكان يخرج إلى مثال « فُعِل »[10] وهو موجودٌ في بعض الكلام.

---

(١) في الباب التالي ٢/٢٧٣.

(٢) يعني: ضم همزة الوصل إذا كان الحرف الثالث مضموما.

(٣) في الأصل: كسرتا. ويريد: همزة الوصل.

(٤) في الأصل: موجود.

(٥) سيزيده المؤلف بيانا في شرح كلام سيبويه الآتي.

(٦) هذا التّعليل سيذكره سيبويه في ٢/٢٩٣.

(٧) في الأصل: تعليل اخر لمنذ الضمة في مذ اليوم. وبمثل ماأثبتّ يستقيم الكلام. انظر الكتاب ٢/٢٧٢.

(٨) الكتاب ٢/٢٧٢.

(٩) في الأصل: مفعول.

(١٠) في الأصل: فعيل.

وبيت النّعمان[1] أصله « ويلَ أمِّها »، بنصب « ويل » وإضافته إلى « الأمّ »، ثمّ حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، وأتبعتْ اللامُ حركت الميم[2] كماقالوا: مررت بامرِئ القيس، فكسروا الرّاء لكسرة الهمزة[3].

وأجاز بعض النّحويين أن يكون الأصل « ويلٌ لأمّه »، برفع « ويل » على الابتداء، و« لأمّه » خبره، ثمّ حذفت / لام « ويل » وهمزة « أم »، كما قالوا: أيشٍ لك، يريدون: أيُّ شيءٍ لك، فاللام المسموعة في و[يلمّه][4] على هذا لام الجرّ[5]. [١٩ب]

وتأويل بعضهم: أنّه أراد « وَيْ » التي ذكرها عنترة في قوله[6]:

... ... وَيْكَ عَنترَ أقدِمِ[7]

---

(١) هو النّعمان بن بشير الأنصاري، رضي الله عنه. انظر الكتاب ٢٧٢/٢. والبيت:

وَيْلمِّها في هـواءِ الجـوِّ طالبة ... ولاكهذا الذي في الأرض مطلوبُ

وقد نسبه سيبويه هنا للنّعمان، ونسبه في ٣٥٣/١ لامرئ القيس. وهو لامرئ القيس في الدّيوان ٢٢٧ زيادات نسخة الطّوسي من الصّحيح القديم المنحول، مجاز القرآن ٣٦٥/١، الأصول ٤٩٣/١، تصحيح الفصيح ٢٠٧، السّيرافي النّحوي ٣٦٢، التّعليقة ١٩٩/٤، المقصور والممدود للقالي ٣١٩، سر صناعة الإعراب ٢٣٥، شرح عيون كتاب سيبويه ٢٦٩، اللباب ١٠٧/٢، الإفصاح لابن الطّراوة ١٢١، شرح المفصّل لابن يعيش ١١٤/٢، شرح الكافية للرّضي ١٧٧/٢، خزانة الأدب ٩٠/٤.

(٢) في الأصل: اصله ويل امها ثم حذف الهمزة لكثرة الاستعمال واتبعت اللام حركة الميم بنصب ويل واضافته الى اللام الام.

(٣) انظر السّيرافي النّحوي ٣٦٣، شرح عيون كتاب سيبويه ٢٦٩، الاقتضاب ١٨٩/٣.

(٤) موضعه مخروم.

(٥) انظر الخصائص ١٥٠/٣، فقد ذكر ابن جنّي هذا الوجه، وقدّمه على الوجه الذي سينقله عنه المؤلّف بعد قليل. وانظر الاقتضاب ١٨٩/٣.

(٦) في الأصل: الذي ذكرها عنترة في قولك.

(٧) البيت بتمامه:

ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمَها ... قِيلُ الفوارس ويكَ عنتر أقدمِ

=

فيكون هذا قد حذف همزة « أم » لاغير.

قال ابن السّيد[1]: وهذا عندي أحسن؛ لأنّه أقلّ للحذف والتّغيير[2]. واللام المسموعة أيضاً هي لام الجرّ.

وأجاز ابن جنّي أن تكون المسموعة هي لام « ويل »[3]، على أن يكون حذف همزة « أمّ » ولام الجرّ، وكسر لام « ويل » إتباعا.

قال-رحمه الله-: « وتكون موصولة في الحرف الذي تعرف به الأسماء »[4].

فهي عنده همزة وصل.

ونُقل عن الخليل أنّها مع اللام كلمة كـ« قد »، وكلامه هنا يدفع مانقل

وهو في شرح القصائد السّبع الطّوال ٣٥٩، المسائل الحلبيّات ٤٤، الاقتضاب ١٨٩/٣، شرح الكافية للرّضي ١٢٥/٣.

(١) أبو محمّد عبد الله بن محمّد بن السِّيد البَطَلْيُوسي [٤٤٤- ٥٢١هـ] روى عن أخيه علي وأبي بكر ابن عاصم. من مصنفاته: الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب، وشرح الموطأ، وغيرهما. انظر الديباج المذهب ٤٤١/١. وكلام المؤلف في هذه المسألة منقولٌ من كتابه الاقتضاب بتصرف.

(٢) انظر الاقتضاب ١٨٩/٣. وذكر السّيرافي هذا الوجه مقدّما على الوجهين السّابقين. انظرالسّيرافي النّحوي ٣٦٢، ٣٦٣. وقد ردّ هذا الوجه أبوعليّ في المسائل الحلبيّات ٤٥ فقال: « الدّليل على أنّه محذوف من ويل دون وي هذه قول الشّاعر:

لأمِّ الأرض ويلٌ ما أجنّت ... بحيث أضرّ بالحسن السّبيلُ

فكما ظهرت اللام في ويل لّما قدّمت أمّ كذلك تكون في قوله: ويلمّها، هي هذه الظاهرة لامها، إذا تقدّم على اللام، فاللام الظاهرة هي الجارّة، والأولى المحذوفة...».

(٣) انظر الخصائص ١٥٠/٣، الاقتضاب ١٨٩/٣.

(٤) الكتاب ٢٧٢/٢ وبعده: « والحرف الذي تعرف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك: القوم والرّجل والنّاس، وإنّما هما حرف بمنزلة قولك: قد وسوف ».

عنه[1] بل هو نصّ على ماقاله الإمام[2]، وكذلك ما نقل هو عنه في باب من أبـــواب الانصراف[3]، ولكنّه مذهب أبي الحسن بن كيسان[4] وطائفة[5]؛ والحذف إذا اتّصـــل بها كلامٌ عنده للكثرة[6]. ومذهب الإمام أرجح؛ فإنّ حذفها على مايقتضيه القياس.

وأمّا فتحها فله وجهٌ، وهو: أنّهم أرادوا الفصل بين ألف الوصـــل الدّاخلـــة على الاسم والفعل، وبين الدّاخلة على الحرف، فلمّا كان الحرف أضعف، اختـــاروا له أخفّ الحركات. وأيضاً فإنّ هذه اللام حرفٌ ساكنٌ، وهـــو مخـــالفٌ لحـــروف

---

(١) ذكره سيبويه بعد نصّه السّابق ٢/٢٧٣ فقال: « وزعم الخليل أنّها مفصولة كقد ». قال ابن جنّـــي في سرّ صناعة الإعراب ٣٣٣: « وذهب الخليل إلى أنّ أل حرف التّعريـــف بمنزلـــة قـــد في الأفعـــال، وأنّ الهمزة واللام جميعا للتّعريف، وحكي عنه أنّه كان يسمّيها أل كقولنا: قد، وأنّه لم يكـــن يقـــول: الألـــف واللام، كما لايقول في قد: القاف والدّال. ويقوّي هذا المذهب قطع أل في أنصاف الأبيات...».

(٢) يريد أنّ قول الخليل نصّ على ماقاله سيبويه؛ فسيبويه قال: إنّ الهمزة وصل، وقال: إنّها مـــع الـــلام بمنزلة قد. ويؤيّد هذا أنّ السّيرافي لم يعرض لخـــلاف بين الخليل وسيبويه في هذه المسألة، وإنّمـــا ذكـــر مخالفة ابن كيسان لسيبويه. انظر السّيرافي النّحوي ٣٦٤. وانظر شرح التّســـهيل لابـــن مالـــك ١/٢٥٣، ارتشاف الضّرب ١/٥١٣، همع الهوامع ١/٣٧١.

(٣) قال سيبويه ٢/٦٤: « وقال الخليل: وممّا يدلّ على أنّ أل مفصولة من الرّجل، و لم يبن عليهـــا، وأنّ الألف واللام فيها بمنزلة قد قول الشّاعر:

دعْ ذا وعجّلْ ذا وألحقنا بذالْ   بالشّحـــم إنّا قد مللناه بجـــلْ

قال: هي هاهنا كقول الرّجل وهو يتذكّر: قدي، قد فعل، ولايُفعل هذا فيما علمناه بشيء ممّا كان من الحروف الموصولة...».

(٤) أبوالحسن محمّد بن أحمد بن كيسان [ت: ٢٩٩هـ] أخذ عن المبرّد وثعلب، وكان يحفظ المذهبين، ويميل إلى البصري. له المهذّب في النّحو، غلط أدب الكاتب، مااختلف فيه البصريّون والكوفيّون، وغيرهـــا. انظر طبقات النّحويين واللغويّين ١٧٠، ١٧١، إشارة التّعيين ٢٨٩، بغية الوعاة ١/١٨، ١٩.

(٥) انظر السّيرافي النّحوي ٣٦٤، ارتشاف الضّرب ١/٥١٣، شرح التّصريح على التّوضيح ١/١٤٨.

(٦) هذا تعليل ابن كيسان ومن معه. والمقصود هنا حذف همزة الوصل.

المعاني التي على حرف فإنّها كلّها متحرّكة، فلمّا[1] كان هذا ساكناً، واضطرّ حين الابتداء إلى اجتلاب همزة الوصل، جعلتها[2] مفتوحة؛ مناسبةً للحركة التي كانت تجب[3] لها هي.

وأيضاً فإنّ هذه اللام كثر دورُها في الكلام جدّاً؛ لأنّ كلَّ اسمٍ منكورٌ- وهو لايُحصَى كثرةً- يحتملُ التّعريف بها، فلمّا اجتلبوا لها همزة الوصل جعلوها مفتوحةً تخفيفاً.

وأمّا فصلُها وهي حرف عند التّذكير، فحملا على « قد »؛ لأنّها -أعني: قد- تدخل على متوقّع، وتُقرّب الماضي من الحال[4]، فتصير قريباً من تصيير الألف واللام المنكورَ معرّفاً. وأيضاً فإنّه لمّا انفتحت وخالفت ألفات الوصل، وجاءت كالمقطوعة، عوملت معاملة « قد » لمّا جاءت كأنّها حرفان. وهذان عمدة من قال بأنّها مقطوعة.

وأمّا الذي عرض له الإمام والخليل من أنّها مفصولة، فلايعنون أنّهما معاً كلمة واحدة، ولايقتضي ذلك كلامُهما، بل إنّما يريدان: أنّ الألف ليست زيادة في الكلمة متّصلة[5] بها كالجزء منها لاينفصل. فاحتجّ عن ذلك بالفصل عند التّذكير، وبالفصل بالوقف عندها فيما أنشده؛ ألاترى كيف قال: « ولايكون ذلك

---

(١) في الأصل: كلمة مفتوحة فلو. والصّواب ما أثبتّه إن شاء الله.

(٢) في الأصل: اختلاف همزة الوصل جعلته.

(٣) في الأصل: كان يجب.

(٤) وإلى هذا ذهب الزمخشري وابن مالك في أن التوقع لاينفكّ عن التقريب. انظر المفصل ٣١٦، التسهيل ٢٤٢، الجنى الداني ٢٥٧.

(٥) في الأصل: في الكلمة منفصلة. ولعلّ الصّواب ما أثبته إن شاء الله.

في (ابن) ولا(امرئ) في الكلام »[1]. وهذا نصّ على أنّ قصده ماقلنا.

قال-رحمه الله-: « وصارت في ألف الاستفهام إذا كانت قبلها لاتُحذف، شُبّهت بألف (أَحْمرَ) »[2].

ومن النّاس[3] من سلك في ذلك مسلكاً آخر غير هذا، وردّ هذا، وقال: هذه همزة وصلٍ، وهي لاتَثْبُتُ إذا وُصِلَ بها كلامٌ، فإن لم تثبُت فكيف تُبدِل منها؟

فإن قلت: حُذفت، فهي دعوى[4]، وأمّا الألف فإنّما اجتلبت فرقاً بين الاستفهام والخبر، ويدلُّ على ذلك أنّ الهمزة لم تثبت فيُبدلُ منها؛ لأنّها لم تُسهّل ولم تُخفّفْ، كما تفعل / [بهمزة القطع][5]. وهذا ظاهرٌ بادئ الرّأي، والذي قاله الإمام أرجحُ؛ وذلك أنّ هذه الهمزة -أعني: همزة [الوصل][6]- قد تُقطعُ في الشّعر كثيراً، فلا يُنكرُ قطعُها، فلمّا أُريدَ هنا الفرقَ بين الاستفهام والخبر [فيما][7] كان يُلبسُ، قُطعت لذلك وأبدل منها، وأمّا لزوم الإبدال فهو عُليا[8]؛ لأنّها[9] لمّا قطعت وأثبتت ولم يكن ذلك الأصلَ التزموا البدل حتّى يذهب لفظ الهمزة، فهذا عملٌ [٢٠أ]

(١) انظر الكتاب ٢/٢٧٢. وليس فيه « في الكلام ». وفي الأصل: ولاامروا.

(٢) الكتاب ٢/٢٧٣. والمراد: أنها لاتحذف مع همزة الاستفهام، وإنما تبدل ألفا.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) ليس هذا احتجاج لسيبويه، وإنما هو رأي المخالف، أي: فإن اخترت حذفها فهذا ممكن، وسينصره فيما يتلو

(٥) ذهب بموضعه الخرم، ولعلّ الصّواب ماأثبتّه.

(٦) لم يظهر منها بسبب الخرم إلاّ اللام الأخيرة.

(٧) لم يظهر بسبب الخرم.

(٨) أي: لغة عليا.

(٩) في الأصل: الا انها. وما قبله لعله فهو لغة عُليا. والمعنى واضح.

مناسبٌ لما قلناه. على أنّه قد جاء الإثبات والتّسهيل، قال السّيرافي[1]:

أَألخيرُ الذي أنا أبتغيه[2] البيت

ولايتّزن البيت إلاّ بذلك[3]، لابالإبدال. وأنشد ابنُ الأنباري:

أَألحقُّ [إنْ] دارُ الرّباب تباعدت[4] البيت

وأمّا الكلام في همزة « ايمن » فقد تقدّم[5].

قال: « فأرادوا أن تكون هذه الياء مُسكّنةً »[6] الكلام.

يريد بهذا: ايمُن. هذا مغيّرٌ كـ« امرئ وابن » فلا يُطالب بوزنه، وأنّه ليس

---

(١) يريد: أنشد السّيرافي.

(٢) انظر السّيرافي النّحوي ٣٦٥. وعجزه:

أمِ الشّـرُّ الذي لايأتليني

والبيت للمثقّب العبدي. وانظر المفضّليّات ١٤١، شرح المفصّل لابن يعيش ١٣٨/٩، شرح الشافية للرّضي ٢٦٨/٢، خزانة الأدب ٨٠/١١، ٨٣.

(٣) يعني: بتخفيفها وجعلها بين بين. انظر خزانة الأدب ٨٣/١١.

(٤) مابين معقوفين تكملة من مصادر الشاهد. وعجزه:

أو انبتّ حبلٌ أنّ قلبَكَ طائرُ

والبيت لعمر بن أبي ربيعة. انظر الدّيوان ١٠٩، الكتاب ٤٦٨/١، سرح العيون ٣٦١، شرح التّصريح على التّوضيح ٣٦٦/٢، شرح الأشموني ٢٧٨/٤، خزانة الأدب ٢٧٧/١٠. وفي الدّيوان وبعض المصادر: « أحقا لئن ». والشاهد ليس فيها. وإذا كان المقصود بابن الأنباري أبا البركات صاحب الإنصاف، وقد نقل عنه المؤلّف في أكثر من موضع، فإنّي لم أجده في كتبه التي بين يديّ، وقد ذكر في كتاب الإنصاف هذه المسألة ٧٢٦-٧٣١، إلاّ أنّ الشاهد غير موجود، فلعلّ هذا من اختلاف النسخ، كما أنني لم أقف عليه فيما بين يديّ من كتب أبي بكر بن الأنباري.

(٥) في الأصل: قد تقدم. وقد سبق أن عقد سيبويه لهذا بابا وهو باب ماعمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم. انظر الكتاب ١٤٦/٢، ١٤٧.

(٦) الكتاب ٢٧٣/٢.

في الكلام مثله كما لأيُطالب في ذلك في « ابن وامرئ ». إلاّ أنّه قال أبـــوبكر بـــنُ طاهر: هو عندي مغيّر من « يمين »[1]. وقال غيره: بل هو مغيّر مـــن فِعْـــلٍ، اســـمٌ مشتقٌّ[2] من « اليُمن »، كــ« امرئ » المغيّر عن « مَرْءٍ »[3]. وهو أظهر.

والباب بعده واضحٌ[4]، وفيه أنّه جعل « ابنة » هي « ابن »، ولم يَعُدَّها علـــى حدة؛ لأنّ تاء التّأنيث مركّبة على بنية المذكّر، وليست من بنيـــة الكلمـــة. وجـــاء بــ« ابنم » فعدّه برأسه، وإن كانت الميم زائدة على « ابن » لّمـــا لم تكـــن في عـــداد الكلمة الأخرى، كتاء التّأنيث، بل هي كالجزء من الكلمة، لذلك ماراعوهـــا. والله أعلم.

---

(١) في الأصل: يمن.

(٢) في الأصل: لمشتق.

(٣) النّص من أوّله نقله أبوحيّان في ارتشاف الضّرب ١٧٧٣ (رجب) عن أبي عليّ الشّلوبين بـــاختلاف يسير، فقال: « ايمن مغيّر كامرئ وابن فلأيُطالب بوزنه...». ونصّ ابن طاهر فيـــه: « هـــو مغيّـــر عنـــد سيبويه...».

(٤) وهو باب كينونتها في الأسماء ٢٧٣/٢ والمقصود ألف الوصل.

هذا باب تحرّك أواخر الكلمة
الساكنة إذا حذفت ألف الوصل لالتقاء السّاكنين

« وإنّما حذفوا الألف هنا بعد السّاكن؛ لأنّ من كلامهم أن يُحذف وهو بعد غير السّاكن، فلمّا كان ذلك من كلامهم حذفوا هنا، وجعلوا المتحرّك في السّاكن، حيث لم يُمكن؛ ليلتقيَ ساكنان »[1] الكلام إلى آخر الباب.

قال: « ونظير الكسرة هنا قولُهم: حذارِ، وبدَادِ »[2] الكلام.

أي: هي نظيرٌ لها في الكسر على أصل التقاء الساكنين، وهو هو، لما تقدّم أنّ الكسر هو الأصل أيضا، وإن كان السّاكن الألف، وإن كان الأفصح الفتح والإتباع، ورُبّ فرعٍ يُغلّب على الأصل لعلّة. وقد كان علّل « نَظارِ وبَدادِ » بعلّةٍ زائدةٍ على مجيئه على الأصل في باب الانصراف، وقد تقدّم[3].

وقوله: « فاستقام هذا الضّرب على [هذا]، ما لم يكن اسماً، نحو(حَذامِ) »[4].

واستثنَى هذا؛ لأنّه فيه لغتان: منهم من يُعرب. ومنهم من يبني.

وأمّا: ﴿قُلُ انْظُروا﴾[5] فالوجهُ فيه الضّمّ؛ لئلاّ يخرج من كسر إلى ضمّ؛

---

(١) الكتاب ٢/٢٧٥.

(٢) الكتاب ٢/٢٧٥ وفيه: « الكسر ».

(٣) قال سيبويه في الكلام على خباثِ ولكاعِ وحلاقِ ٢/٣٨: « فهذا كلّه معدول عن وجهه وأصله، فجعلوا آخره كآخر ماكان للفعل؛ لأنّه معدولٌ عن أصله، كما عُدل نظار وحذار وأشباههما عن حدّهنّ وكلّهنّ مؤنّث ».

(٤) الكتاب ٢/٢٧٥. ومابين معقوفين تكملة منه.

(٥) يونس: ١٠١.

للعلّة[1] المتقدّمة في ضمّ ألف الوصل، ولذلك نظّرها بها؛ لأنّه جاء في غير الكسر، بخلاف الألف؛ لأنّ هذا منفصل، وذلك متّصل، فالخروج هنا من كسر إلى ضمّ أبعدُ؛ لأجل الانفصال والعرضيّة، بخلاف ألف الوصل.

قال الإمام: قوله: ﴿وقالتُ اخرُجْ﴾[2] ﴿وعذابٌ اركُض﴾[3].

ويقال إنّه عربيّ[4]. وكان أبوالعبّاس لايستجيز[5] في ﴿عذابٌ اركُض﴾ مايستجيز في ﴿قلُ انظُروا﴾؛ لأنّه يخرج من كسر إلى ضمّ في ﴿عذابٌ اركُضْ﴾ وهذا يزيد على ﴿قلُ انظُروا﴾ بخروجٍ[6] من كسر الباء إلى ضمّ التنوين، ونحن إن كسرنا -أعني: التّنوين- خرجنا أيضاً من كسر إلى ضمّ، لكن ليس مثل هذا؛ لأنّه هنا في كلمة واحدة من غير فاصل، بخلاف ﴿عذابٌ اركُض﴾ إن كُسر التّنوين؛ لأنّه المضمومُ في كلمةٍ أخرى مفصولٌ بينه وبين / المكسور، فهنا وجه، ولكنّ الظّاهرَ من النّقل تقويةُ الضّمّ على الكسر، وإن كان [داعي][7] الكسر أقوى. [٢٠ب]

قال: « والفتح في حرفين أحدهما قوله تعالى: ﴿ألَمَ اللهُ﴾[8] » الكلام.

علّة الفتح: [الفرقُ][9] بين حرف الهجاء وغيره، كما قال، ووجه الفرق: أنّ

---

(١) في الأصل: العلة.

(٢) يوسف: ٣١.

(٣) سورة ص: ٤١، ٤٢. وانظر الكتاب ٢/٢٧٥.

(٤) قال سيبويه ٢/٢٧٥: « وهذا كلّه عربيّ قد قرئ به ».

(٥) في السّيرافي النّحوي ٣٧٨، وابن يعيش ٩/١٢٨: «لايستحسن».

(٦) في الأصل: لابخروج.

(٧) ذهب الخرم بأكثرها، وماأثبتّه أقرب لما تبقّى من الكلمة.

(٨) آل عمران: ١. وانظر الكتاب ٢/٢٧٥.

(٩) لم يظهر منها بسبب الخرم إلاّ طرف القاف.

حرف الهجاء قليل التّمكّن، إنّما هي [كلمة][(١)] منقطعة، لم تَلِ العوامل، ولا تصرّفت تصرُّفَ الأسماء، ففُرّق بين التّمكّن وغيره: بأن خصّ غير التّمكّن -الذي هو أثقل- بالحركة الخفيفة -التي هي الفتحة- إذ كانت[(٢)] توجد فيما تحرّك لالتقاء الساكنين. وأيضاً فإنّهم لو كسروا لاجتمع كسرتان وياء في الكلمة[(٣)]، فتجيء كأنّها مكسورةٌ كلُّها، وهذا ثقيل، فعدلوا لذلك إلى الفتح.

وأمّا « مِنْ »[(٤)] فلمّا توالَى فيها الكسرتان، وكان الساكن الذي التقت معه لام التّعريف، وهي كثيرة الدّور والتّصرّف، على ماتقدّم، وكانت « مِنْ » حرفاً، اجتمع من هذا المجموع مايطلبون التّخفيف لأجله، ففتحوا[(٥)]، حتّى إذا فُقِدَ شرطُ توالي الكسر كـ« عنْ » لم يفتحوا، أو فُقِدَ أن يكون السّاكن الثّاني لام التّعريف، فلم يفتحوا نحو « مِنِ ابْنِك »، أو فُقِدَ شرطُ الحرفيّة نحو « بِعِ المتاعَ »، فإنّما ذلك اجتماع الكسرتين وهما ثقيلتان، ويكون الثّاني من الساكنين لام التّعريف، حتّى يكون لكثرته يوجب التّخفيف، وأن يكون الأوّل حرفاً؛ لأنّه أقلّ تمكّناً من الاسم والفعل؛ لأنّه في المرتبة الثالثة؛ لأنّه لابُدّ له من الاسم والفعل، فهو مُفتقرٌ إلى الاثنين، فهو أغرق في الفرعيّة من الفعل، وأيضا فإنّ الاسم كثير التّصرّف بوجوهٍ من التّصرّفات، وقد تقدّمت في الأبواب [السّابقة][(٦)]، وأكثر الأبواب من العربيّة

---

(١) لم يظهر منها بسبب الخرم إلاّ الكاف ونقطتا التّاء.

(٢) في الأصل: اذا كانت.

(٣) في الأصل: أي الكلمة. والمراد باجتماع الكسرتين والياء: اجتماعهما في ميم من ﴿ألم﴾.

(٤) انظر الكتاب ٢/٢٧٥.

(٥) في الأصل: اجتمعت من هذا المجموع مايطلبوا به التخفيف ففتحوا.

(٦) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

معقودة عليها[1]، والأفعال أيضاً لها تصرّف[2]: من اختلاف الأبنيــة وغــير ذلــك، بخلاف الحروف فإنّها على حال واحدة لاتتصرّف ولاتختلف، فيها ثقلها.

فقوله: «كما كثرت في كلامهم»[3] يعني: لام التّعريف. وقولــه: «لم يكــن فعلا»[4] يعني: مِنْ. ووجه ذلك ماتقدّم. وقوله: «فكان الفــتح أخــفَّ علــيهم»، وتنظيره بــ«أيْن»[5] دليلٌ على الشرط من الهروب من توالي الكسرات، كما هربوا في[6] «أيْنَ» من اجتماع الياء والكسرة، وفيها مع ذلك الكســرُ مســموعاً علــى الأصل، بخلاف ﴿أَلم اللهُ﴾ فإنّ الميم[7] لم تُحكَ فيهــا الكســرة، وقــد أجــازه أبوالحسن[8]، فإن كان سمعه فالسّمع والطّاعة، وإلاّ فلايُلتفت إليه.

وقد علّل أبوسعيد فتح ﴿أَلم اللهُ﴾ بأنه ألقى فتح الألف من قولــه: ﴿أَلم اللهُ﴾ على الميم؛ لأنّ الميم موقوفة، حقّها أن يبدأ الألفُ بعدها مفتوحاً، فلمّــا وصــلت خففت حركة الهمزة، وألقيت على الميم، كما تفعل في تخفيــف الهمــزة[9]، كمــا

(١) في الأصل: فيها.

(٢) في الأصل: تصرفا.

(٣) الكتاب ٢٧٥/٢.

(٤) الكتاب ٢٧٥/٢ وفيه: «تكن».

(٥) الكتاب ٢٧٥/٢.

(٦) في الأصل: من.

(٧) في الأصل: اللام.

(٨) انظر السّيرافي النّحوي ٣٧٧، شرح الشافية للرضــي ٢٣٦/٢، ٢٣٧، ارتشــاف الضــرب ٧٢١ (رجب)، المساعد ٣٣٩/٣.

(٩) انظر السّيرافي النّحوي ٣٧٧ باختلاف يسير في اللفظ. والسّيرافي ذكر هذا الوجه ثانياً بعــد التقــاء الساكنين، فقال: «وفي فتح الميم منها وجهان: أحدهما: أنّه لالتقاء الســاكنين...والوجــه الثــاني: أنّــه ألقى...».

تقدّم. وهذا ضعيفٌ؛ لأنّ الهمزة لاتثبُت عند الوصل، هذا هو الأصل، فلاينبغـــي أن يُقال به إلاّ حيث تدعو ضرورةٌ كما تقدّم هناك.

هذا باب مايُضمُّ من السّواكن إذا حُذفتْ بعده ألف الوصل. الباب

من هذا الباب « مُذُ اليوم، وإليكمُ اليوم »، لكن لم يذكرهما؛ لأنّهما قد تقدّما في غير هذا الباب[1].

وإنّما فُعل هذا لهذه الواو؛ لأنّها ضمير رفع[2]، فلو كانت معربةً لكانت بالرّفعة، فلمّا كانت مبنيّةً وجب تحريكها في موضع ماحرّكوها بمقابلة الرّفعة / [وهي][3] الضمّة. [٢١أ]

وواو « مُصْطَفَونَ »[4] قد أغنت عن الرّفعة فصارت كهي، والضّمة مقابلة الرّفعة، [فلذلك][5] حرّكت بها؛ لأنّها أنسب إليها من سائر الحركات.

وأمّا ياء « اخشي [الرجلَ] »[6] فحرّكت بالكسر [لمناسبة][7] الياء؛ لّما حُرّكت الواو بالضّمّة حُرّكت هي بالكسرة، مع أنّ الكسر أصل التّحريك لالتقاء السّاكنين.

وأمّا ياء « مُصطفَي الله »[8] فهي لّما كانت في الأصل للجرّ، ونابت مناب

---

(١) انظر الكتاب ٢/١٦٠، ٢٧٢، وأيضا ٢/٢٩٢، ٢٩٣.

(٢) يريد: الواو في اخشوا وأمثاله.

(٣) لم يظهر بسبب الخرم.

(٤) الكتاب ٢/٢٧٦.

(٥) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ « لك ».

(٦) انظر الكتاب ٢/٢٧٦. ومابين معقوفين تكملة منه.

(٧) ذهب الخرم باللام والميم والنون.

(٨) الكتاب ٢/٢٧٦.

الجرّة، وأغنت عنها، والكسرة مقابلة الجرّة، حرّكت بها حين[1] وجب تحريكها. فهذا أقوى من تحريك ياء « اخشي » بالكسر؛ لأنّ تلك[2] مرفوعة، وإنّما كانت علّتها: أنّهم لّما جعلوا حركة الواو منها جعلوا حركتها هي أيضاً منها.

ومن النّحويين من علل هذا: بأنّهم اختاروا الضمّ في الواو؛ لأنّه سقط من الكلام ضمّة كانت قبل واو الجمع، فإنّ الأصل « لاتنسيُوا، وارميُوا »، وكذلك « مُصطفَون » الأصل « مصطفَيُون »، ثمّ قلبوا حرف العلّة المتحرّك ألفاً؛ لتحرّكه وانفتاح ماقبله، فاجتمع ساكنان، فحذفوا الأوّل لأنّ الثّاني[3] لمعنى، فلمّا كان قد سقط من الكلام ضمّة، واحتاجوا إلى التّحريك، حرّكوه بمثل تلك الضّمّة، وضمّوا للضّمّة[4] المقدرة. وأمّا الياء فكذلك أيضاً؛ لأنّه حُذف من الكلام كسرة؛ لأنّ الأصل « اخشَيِي[5]، ومُصطفَيِين »[6].

(١) تقرأ: حينئذ.

(٢) يعني: ياء اخشي.

(٣) في الأصل: ساكنان الاولى لان الثانية.

(٤) في الأصل: الضمة.

(٥) في الأصل: اخشي.

(٦) انظر السّيرافي النّحوي ٣٨٠، شرح المفصّل لابن يعيش ١٢٥/٩.

هذا باب مايُحذفُ من السّواكن إذا وقع بعدها ساكنٌ. الكلام

أكثر الباب واضحٌ من كلامه.

وقوله في أثناء الباب: « ولم يكونوا ليفتحوا فيلتبس بالنّصب؛ لأنّ سبيل هذا أن يكسر »[1].

أي: لم يقولوا: يقضيَ الحقَّ، ويقعوا في اللّبس؛ لأنّ الفتح ليس الأصل، وإنّما الأصلُ الكسرُ، فلا يُنحّيهم له الدّخول في اللبس.

وقوله بعد هذا: « وأمّا (اخشَوُا القومَ، ورَمَوُا القومَ، واخشَيِ الرّجلَ)، فإنّهم لوحذفوا لالتبس الواحد بالجمع، والأنثى بالمذكّر، وليس هنا موضع التباس »[2].

يشير بقوله[3] إلى الفصل قبله: الذي فيه حروف العلّة حركاتُ ماقبلها من جنسها[4].

قال: « ومثل ذلك (لم يَبِعْ، ولم يَقُلْ)، ولولم يكن ذلك فيها من الاستثقال لأجريت مجرى (لم يَخَفْ) »[5] الكلام.

يعني: أنّهم لم يثبتوا الواو، ولاالياء، ويحركوهما؛ لأنّهم كانوا يقعون في ياء مكسورة قبلها كسرة، والواو كذلك، على الطّريقة التي قدّمَ في « يرمي الرّجل،

---

(١) الكتاب ٢/٢٧٧.

(٢) الكتاب ٢/٢٧٧ وفيه: « ورموا الرّجل...والأنثى بالذكّر ».

(٣) في الأصل: لقوله.

(٤) وهو ماذكره سيبويه في أول الباب، ومن أمثلته: حذف الألف في « رمى الرجل »، وعلله بأنهم لم يخافوا التباسا. انظر الكتاب ٢/٢٧٦.

(٥) الكتاب ٢/٢٧٧.

ويدعو النّاس ».

ثمّ قال: « ولو لم يكن ذلك فيها[1] من الاستثقال لأجريت مجرى (لم يَخَفْ)؛ لأنّها ليس لاستثقال مابعدها حُذفت »[2].

يعني هنا بقوله: « مابعدها »: الحركة؛ لأنّها تُقدّر بعد الحرف، أي: لوتركوها فانقلبت وتحرّكت، لم يكن هناك استثقال؛ لأنّ ماقبلها مفتوح، فكان يكون « فاخشَيُوا[3] الله »، هذا يُريد، وإلاّ فسد الكلام ضرورة. وإنّما كان ينبغي في بادئ الرّأي أن يقول لاستثقال ماقبلها، ولوقاله لكان بيّناً. ويريد بهذا[4] الكلام: أنّ الألف في « لم يَخَفْ » إنّما حذفت و لم تُحرّك فتنقلب لأجل استثقال الكسرة[5] كما فُعل في « يرمي الرّجل »؛ لأنّهم فرّوا هنا من الياء المتحرّكة -وإن كان قبلها أخفُّ الحركات[6]- فكذلك « لم يَبِعْ و لم يَقُلْ »، فرّوا أيضاً هنا / من تحرّك الواو والياء [٢١ب] على ماسترى في التّصريف[7]؛ ولأنّ فيه زائداً على هذا مافي « [يرمي الرّجل][8]، ويدعو النّاس ».

---

(١) في الأصل: فيهما.

(٢) الكتاب ٢٧٧/٢ وفيه: « لما بعدها ».

(٣) في الأصل: فاخشوا.

(٤) في الأصل: ويريدون هذا.

(٥) في: لم يَخْوِفْ.

(٦) أي: الألف في لم يخف.

(٧) انظر الكتاب ٣٥٩/٢ فما بعدها. وانظر ما سيأتي ٥٣٠ فما بعدها، وأيضا ٥٥٨.

(٨) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ الياء والرّاء من يرمي، واللام من الرجل.

هذا باب مالايُردُّ من هذه الحروف الثلاثة[1] لتحرّك مابعدها. الكلام

الباب واضحٌ، وكلامه في « لم يخافا » كذلك [أيضاً][2]، إلاّ أنّه يُسأَلُ: كيف قالوا: خافا، وهابا، وقد كان الإمام في أبواب الانصراف فرّق بينه وبين [لم يَخَفْ][3]؟

فيقال: فعْلُ الأمر وإن لم يكن عنده مجزوماً محذوفاً منه الجازم وحرف المضارعة، كما قال المخالف، فإنّه جارٍ على المضارع بعد إسقاط حرف المضارعة في جميع أحكامه؛ فلذلك أثبت الألف هنا والياء والواو، كأنّه منقطعٌ من « لتقولا »، لا أنّه قد زيدت عليه الألف كـ« رَمَتَا »[4]. والله أعلم.

والباب بعده واضحٌ[5]، وقال في آخره حاكياً عن أبي الخطّاب أنّ ناساً يقولون: ادْعِهْ[6]. الكلام.

---

(١) في الأصل: الثلاث. وفي الكتاب ٢/٢٧٧: « الأحرف الثلاثة ».

(٢) أثّر فيها الجزم. قال سيبويه: « وأمّا قولهم: لم يخافا، و لم يقولا، و لم يبيعا، فإنّ هذه الحركات لوازم على كلّ حال، وإنّما حذفت النون للجزم كما حذفت الحركة للجزم من فعل الواحد و لم تدخل الألف ههنا على ساكن، ولو كان كذلك لقال: لم يخفا، كما قال: رمتا، فلم تلحق التّثنية شيئا مجزوماً كما أنّ الألف لحقت في رمتا شيئا مجزوماً ». الكتاب ٢/٢٧٧.

(٣) تقرأ في الأصل: رحنا. ويفهم الاعتراض من خلال نصّ سيبويه السابق، حيث شبّه لم يخافا بلم يخفْ، وأنّ النّون حذفت للجزم، كما حذفت الحركة للجزم، فقال السّائل فما بال خافا وهابا، وقد فرّق الإمام بينهما في أبواب الانصراف؟ انظر الكتاب ٢/٦١.

(٤) في الأصل: كرما.

(٥) وهو باب ماتلحقه الهاء في الوقف لتحرك آخر الحرف. الكتاب ٢/٢٧٧.

(٦) انظر الكتاب ٢/٢٧٨.

هؤلاء قدّروا التّسكين لِمَا ذكر[1]، وكسروا لالتقاء السّاكنين، ثمّ ألحقوا الهاء.

السّيرافي[2]: وفيه عندي وجهٌ آخر: ذلك أنّ من العرب من يُسكّنُ الحرفَ الذي يبقَى بعد المحذوف من المجزوم، فيقال: اشترْ ثوباً، واتّقْ زيداً، قال:

ومَنْ يتَّقْ فإنّ اللهَ معْهُ[3]

وقال:

قالتْ سُليمَى اشترْ لنا سَوِيقا[4]

وهذا الذي ذكره أبوسعيد غلطٌ، وليست هذه من النّمط الذي ذكر؛ فإنّ التّسكين فيما ذَكَرَ إنّما وجهُه أنّهم أجروا المنفصل كالمتّصل، فأُسكِن[5] « واتّقْ ».

(ش)-رحمه الله-: كأنّه « كَتِف »، فخففوا، كما يُخففون « كَتِف »، وقد جاء هذا العمل فيما هو أضعفُ من هذا، وهو قول امرئ القيس:

---

(١) قال: « فيكسرون العين كأنها لما كانت في موضع الجزم توهموا أنها ساكنة إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم فكسروا حيث كانت الدال ساكنة لأنه لايلتقي ساكنان ». الكتاب ٢/٢٧٨.

(٢) انظر السّيرافي النّحوي ٣٩٣.

(٣) في الأصل: ومن يتق فان الله معه. وهذا صدر عجزه:

ورزقُ اللهِ مُرتاحٌ وغـادي

انظر الخصائص ١/٣٠٦، ٢/٣١٧، ٣٣٩، المحتسب ١/٣٦١، ٢/٣٧٣، شرح الملوكي لابن يعيش ٤٥٩، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٩٠، ضرائر الشعر له ٩٧، شرح الشافية للرّضي ٢/٢٩٩، شرح شواهده ٢٢٥-٢٢٨.

(٤) للعُذافر الكندي. انظر النّوادر ١٧٠، شرح الكتاب للسيرافي ٢/١٧٤، التّكملة ١٧٤، الحجّة ١/٥٠، المنصف ٢/٢٣٧، الخصائص ٢/٢٤٠، ٣/٩٦، شرح المفصّل لابن يعيش ٩/١٢٤، شرح الملوكي له ٤٥٩، ٤٦٠، شرح جمل الزّجاجي لابن عصفور ٢/٥٩٠، ضرائر الشّعر له ٩٧، شرح كتاب سيبويه للصّفّار ٥٣١، شرح الشّافية للرّضي ٢/٢٩٨، شرح شواهده ٢٢٥-٢٢٨.

(٥) تقرأ في الأصل: فاخذ.

فاليومَ أشربْ غيرَ مستحقِبٍ[1] البيت

فسكّن؛ لأنّه جاء « رِبُغ »[2] كـ« عَضُد »، وإن كانت ضمّة الباء ضمّة إعراب غير لازمة، فإذا فعلوا ذلك هنا، فهم في حركة البناء أن يفعلوا ذلك أولى، فالتّسكين في هذا النّوع كتسكين الفاء من « كَتِف »، لاكتسكين آخر « اضْرِبْ ». وأمّا تسكين « ادْعِهْ » بالقياس على هذا فخَلْفٌ؛ لأنّه لاموجب له. وإذا قيل: ادْعُ زيداً، لايجيء منه مثل « عَضُد »[3].

(سير): ومثل هذا الذي حكاه أبوالخطّاب ماحكاه أبوزيدٍ عن القُشَيريّ: لم يألِ بكسر اللام، وهو من « ألا يألو »[4].

---

(١) عجزه:

إثمـاً من اللهِ ولاواغِـلِ

انظر الدّيوان ١٢٢، النوادر ١٨٧، الكتاب ٢/٢٩٧، إصلاح المنطق ٢٤٥، ٣٢٢، الكامل ٣١٨، معاني القرآن للزجاج ١/١٣٦، ١٣٧، السّيرافي النّحوي ٤٨٠، التّكملة ١٦٥، الحجّة ١/٨٦، ٣١١، الخصائص ١/٧٤، ٣٨٨، ٢/٣١٧، ٣٤٠، ٣/٩٦، المحتسب ١/١١٠، إيضاح شواهد الإيضاح ٢٥٦، شرح المفصّل لابن يعيش ١/٤٨، شرح جمل الزّجاجي لابن عصفور ٢/١٩٣، ٥٨٣، شرح كتاب سيبويه للصّفّار ٥٠٧، ٥١٠، شرح التّصريح على التّوضيح ١/٨٨. ويروى: « فاليوم أسقى »، و« فاليوم فاشربْ ». والشاهد ليس فيهما.

(٢) يعني الرّاء والباء والغين من « أشرب غير ».

(٣) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٤) في الأصل: القسرني لم ابالي كسر اللام من قالوا. والمثبت من السيرافي النّحوي ٣٩٤. وحكاية أبي زيد في المنصف ٢/٢٣٣ وهي فيه عن العرب.

هذا باب ماتلحقه الهاء لتبيِّن[1] الحركة من غير ماذكرنا من بنات الياء والواو التي حذفت أواخرها. الكلام إلى آخره

وهذا واضحٌ من كلامه.

قال: « وزعم الخليل أنّهم يقولون: انطلقتُهْ »[2].

السّيرافي[3]: ومنع بعض أصحابنا[4] جواز ذلك؛ لأنّه يلتبس بالمصدر، ولوجاز ذلك جاز « ضربتُه »، وهذا لايكون لأنّه يلتبس بالمفعول. واستدلّ على ذلك بـ[عدم][5] امتناعهم من أن يقولوا: ضاربانهْ؛ لأنّه لايقال: ضاربانهْ، في المفعول ولاالمصدر، بخلاف « يضربانهْ »[6].

وما أطرف هذا المذهب الذي حكاه؛ فإنّ الخليل حكاه عن العرب.

فإن قال [قائل][7]: وجهُه أنّه المصدر، لاهاء السّكت.

قيل: ليس هذا بشيء؛ لأنّه الاحتجاجُ: بأنّهم يقولونه في الوقف ويُسقطونه

---

(١) في الأصل: لعين.

(٢) الكتاب ٢/٢٧٨.

(٣) انظر السّيرافي النّحوي ٣٩٨ بتصرّف.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٦) قال السيرافي: « لأنّ اسم الفاعل إذا اتصل به كناية المفعول، لم يثبت فيه تنوين ولانون، ويثبت في الفعل النون، تقول: الزيدان ضارباك، والزيدون ضاربوك، ولايجوز الزيدان ضاربانك، ولا الزيدون ضاربونك، ويجوز: الزيدان يضربانك...». السّيرافي النّحوي ٣٩٨.

(٧) تكملة يلتئم بها الكلام.

في الوصل، فدلّ على أنّها هاء السّكت، لاهاء المصدر، وهذا كان ينبغي أن يردّ السّيرافي، ويضبطه بالسّماع[1]، لا أن ينتقل إلى أنّه حكَى: ضربتُنَّهْ[2]، ورُدَّ عليه[3] بقولهم: ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ﴾[4]؛ لأنّه لايُمكن أن يقول: إنّه ضمير المصدر. / [٢٢أ]

[وأمّا احتجاجُه][5] بتجويزهم « ضاربانِهْ »، وامتناعهم من « يضربانِهْ »، فلم يُجب عنه السّيرافي. والجواب: [ليس][6] ذلك من اللّبس وعدمه في الموضعين؛ لأنّه قد تبيّن أنّهم لم يُراعوا ذلك، بل إنّما وجهُهُ: [أنّ نون][7] « يَضربان » إعراب كضمّة « يضربُ »، فإنّ النّون[8] يلحقها هاء السّكت لتبيين حركتها حملا على الضّمّة، بخلاف نون « ضاربان ».

---

(١) في الأصل: في السماع.

(٢) في الأصل: ضربته. والحاكي سيبويه. انظر الكتاب ٢/٢٧٨، السّيرافي النّحوي ٣٩٨.

(٣) يعني: المخالف للخليل وسيبويه. وناقل هذا الرّد المؤلّفُ لاالسّيرافي.

(٤) من قوله تعالى: ﴿ثمّ بدا لهم من بعد مارأوا الآياتِ ليسجننه﴾ يوسف: ٣٥.

(٥) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا الحروف الثلاثة الأخيرة. والضّمير للمخالف الذي نقل عنه السّيرافي عدم الجواز.

(٦) ذهب به الخرم.

(٧) لم يظهر منه بسبب لاخرم إلاّ الواو والنّون من آخره.

(٨) في الأصل: اللام.

هذا باب مايُبقون[1] حركته وماقبله متحرّكٌ. الكلام

قال: « وقالوا: هِيَهْ، وهم يريدون: هيَ، شبّهوها بياء (بَعْدِي) »[2].

إنّما قال: « شبهوها[3] بياء (بعدي) » لطلب الهاء؛ لأنّها أضعف بكونها على حرف واحد، وجعل الواو[4] محمولة على الياء، وهم يريدون: هيَ؛ لأنّ الياء هي التي تشبه الياء المفردة.

وقوله: « كما جعلوا (كَيْفَهْ) بمنزلة (مسلمونهْ) »[5].

أي: أنّهم يلحقونها[6] في « مُسلمونه » أولى؛ لخفاء[7] النّون لو وقف عليها وسكّنت، بخلاف « كَيْفَ ».

قال: « ولايكون في الوقف في (أنا) إلاّ الألف، لم يُجعل بمنزلة (هُوَ) »[8] الكلام.

يريد: أنّهم يُلزمون هنا الألف التي هي لبيان الحركة، ولايُلزمون الهاء في

---

(١) وكذا في النّكت ١٠٩٩. وفي الكتاب ٢/٢٧٩، والسّيرافي النّحوي ٤٠٠: « مايُبيّنون ». وفي التّعليقة ٤/٢٠٩: « يثبتون ».

(٢) الكتاب ٢/٢٧٩.

(٣) في الأصل: شبهها.

(٤) يعني في « هو ».

(٥) الكتاب ٢/٢٧٩.

(٦) في الأصل: يلحقوها.

(٧) في الأصل: بخلاف. انظر الكتاب ٢/٢٧٨.

(٨) الكتاب ٢/٢٧٩.

« هُوَ ». والفرق أنّه اجتمع في « أَنا » أنّ النّونَ خفيّةٌ[1] إذا سُكّنت؛ لأنّ أكثر ما يَعملُ في النّون السّاكنة الخيشومُ فقط، وستراه في أبواب الإدغام[2]، فليست كــــالواو إذاً، فإنّ الواوَ تعملُ فيها الشّفتان على كلِّ حال، وفيها مدٌّ، وأنّها[3] على حرفين، أقـــلّ ماتكون عليه الأسماء[4]. ولم يتعرّض لحصر الوقف عليها بالألف فقط، وأنّه لايُوقف عليها بالهاء، وليس هذا مقصده، وقد تقدّم أنّها لغة طيّئ، يقولون: أَنَهْ[5]، وقد تقدّم أنّه حكاها هو، وأنّه ظاهرُ كلامه في باب التّسمية بالحروف المقطّعة[6].

وقوله: « وأمّا الحروفُ فإنّه لايُتَكلّم بها مفردةً؛ لأنّها ليست بأسماء »[7].

وإن كان منها مايدلّ على أنّه يكون عنده اسماً[8].

---

(١) في الأصل: خفيفة. انظر الكتاب ٢/٢٨٠.

(٢) انظر الكتاب ٢/٤١٥، وما سيأتي في هذا الشرح ٩٠٩-٩١١.

(٣) أي: أنا. انظر الكتاب ٢/٢٨٠، السّيرافي النّحوي ٤٠١.

(٤) الأصل في أنا: أنَ، والألف للوقف. ويوقف عليها بالهاء فيقال: أنَه، كما سيأتي. قال ابــن جنّــي: « فأما قولهم في الوقف على (أنَ فعلت): أنا، وأنهْ، فالوجه أن تكون الهاء في (أنه) بدلاً من الألف في (أنـــا) لأنّ الأكثر في الاستعمال إنما هو (أنا) بالألف، والهاء قليلة جدّا فهي بدل من الألـــف. ويجـــوز أن تكـــون الهاء أيضا في (أنهْ) ألحقت لبيان الحركة، كما ألحقت الألف، ولاتكون بدلا منها...». سر صناعة الإعراب ٥٥٥.

(٥) نسبت لبعض طيّئ، وعليا تميم وسفلى هوازن. وقد وردت في حكاية عن حاتم الطّائي، قال فيهـــا: هكذا فصدي أنَهْ. ومن ذلك قول الرّاجز:

إن كنت أدري فليّ بدنهْ   من كثرة التّخليط في مَن أنَهْ

انظر مجالس العلماء ١٠٥، شرح المفصّل لابن يعيش ٣/٩٤، شرح الشّافية للرضي ٢/٢٩٢، ٢٩٥، شرح الكافية له ٤/٥٠٢، خزانة الأدب ١١/٢٢٩.

(٦) في الأصل: المنقطعة. انظر الكتاب ٢/٣٤.

(٧) الكتاب ٢/٢٨٠ وفيه: « الحروف الأول فإنّه ».

(٨) في الأصل: انها تكون عنده حرفا. ولإيضاح هذه المسألة فإنّ سيبويه يفرّق بين حـــروف الخفـــض =

وقوله: « ولايقولونه في (أَفْعَى، وأَعْمَى) [ونحوهما] من الأسماء المتمكّنة؛ كراهيةَ أن تلتبسَ بهاء الإضافة »[1].

لّما انتقل إلى التّعليل الثّاني فهو واضحٌ[2]، وأمّا هذا فمعترضٌ؛ فإنّهم لا يعتبرون اللّبس، وقد تقدّم ذلك.

(ش)-رحمه الله-: إنّما أتى به منويّاً لما بعده، وذلك أنّ علّة امتناع لحاقِ [الهاء] المتمكّنَ[3] الإعرابِ اختلافُه بالحركات، ولحاقُ التّنوين له، فجعل ذلك عوضاً من إدخال الهاءِ فيه، وهذا يتحقّقُ فيما يظهر فيه الحركات، وأمّا هذا فلا يظهرُ، فلاتقوى العلّةُ قوّتَها في الذي تظهر فيه الحركات، فقوّاها هنا باللّبس لذلك، وكأنّه ينتظم منها علّة؛ لا أنّه[4] اعتمد على التّعليل باللّبس[5]. والله الموفق.

المتّصلة بـ« ما » في الاستفهام وبين الأسماء المتّصلة بـ« ما » فاحتجّ بأنّ الحروف لايُتكلّم بها مفردةً، وأمّا الأسماء نحو: مثل، فيقال: مِثْلَ مَ أنت؟ ومارأيت لك مثلاً. وقد كان سيبويه ذكر علامهْ وفيمهْ ولمهْ وبمهْ وحتّامهْ، فنبّه المؤلّف على أنّ منها ما يكون عند سيبويه اسماً، وهو « على ». انظر الكتاب ٢/٣١٠.

(١) الكتاب ٢/٢٨٠.

(٢) يريد قوله: « ومع هذا أنّ هذه الألفات حروف إعراب؛ ألاترى أنّه لوكان في موضعها غير الألف دخله الرّفعُ والنّصب والجرُّ...». الكتاب ٢/٢٨٠.

(٣) في الأصل: المسكنة. ومابين معقوفين تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) في الأصل: لانه.

(٥) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

هذا باب الوقف في
أواخر الكلم[1] المتحرّكة في الوصل

الباب هو واضحٌ من كلامه، وفيه مايُتكلّمُ عليه.

قوله: « وفرّقوا بينها وبين تاء منطلقات »[2] الفصل.

ولِمَ جعل تاء الجميع من البنية والذي هو كالجزء من الكلمة، مــن [دون][3] تاء المفردة، وهما للتّأنيث؟

فقال السّيرافي[4]: لأنّ تاء الجميع تكون مع الألف علامةَ الجمــعِ والتّأنيــثِ، فكأنّها دخلت على الألف لاعلى الاسم، وإذا كانت وحدها فقد ضمّت إلى الاسم وهي تنفصل عنه، بخلاف تاء الجمع مع الألف.

قال الأستاذ (ش)-رحمه الله-: قال / ذلك -رحمه الله- لأنّ تــاء المفــردة [٢٢ب] ماقبلها مفتوحٌ لفظاً كــ« ظُلْمَة »، أو تقديراً كــ« مَدْعا[ة »، ولذلك][5] فهي أشــبه بالثّاني من المركّبين من تاء الجمع؛ لأنّه لايكون ماقبلها إلاّ ساكناً[6].

و[أمّا][7] قوله: ففرّقوا بينها وبين تاء « سَنْبَتَة »[8].

---

(١) في الأصل: الكلمة. والمثبت من الكتاب ٢/٢٨١.

(٢) الكتاب ٢/٢٨١ وفيه: « المنطلقات ».

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) انظر السّيرافي النّحوي ٤١٠.

(٥) ذهب به الخرم.

(٦) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٧) ذهب به الخرم.

(٨) الكتاب ٢/٢٨١.

السّيرافي: هو سهوٌ؛ لأنّه يعني التّاء الأولى، وهي لا [يوقف][1] عليها، وإنّما كان ينبغي أن يقول: سَنْبَت[2].

وهذا قريبٌ وإنّما يُريد الإمام: فرّقوا بينها وبين تاء « سَنْبَتَة » لو وقف عليها. والمحكي أنّها: سَنْبَتَة، أوسَنْبَةٌ وسَنْبٌ، لاسَنْبَت. كُراع: ويُقال: عشنا بذلك سَنْبَةً، أي: حِقْبة. وفي « المختصر »[3]: السَّنْبَةُ: الدّهرُ.

قوله: « وزعم أبو الخطّاب »[4].

ابن جنّي[5]: هذا من إجراء الوقف مُجرَى الوصل، قال:

بلْ جَوْزِ تَيْهَاءَ كظَهْرِ الحَجَفَتْ[6]

وقال:

اللهُ أنجاكَ بكفَّيْ مَسْلَمَتْ[7]

---

(١) ذهب به الخرم.

(٢) انظر السيرافي النحوي ٤١٠ بتصرّف.

(٣) هو مختصر العين للزبيدي. انظر ٢/٢٢٢. وانظر اللسان (سنب) وفيه ما نقله قبل قليل أيضا.

(٤) الكتاب ٢/٢٨١ وبعده: « أنّ ناساً من العرب يقولون في الوقف: طَلْحَتْ». ونسبها الثّمانيني في شرح التّصريف٢٦٠ لطيّئ وأهل اليمن. ونسبها ابن برّي فيما رواه عن الفرّاء في شرح شواهد الإيضاح ٣٧٨ إلى طيّئ، والفيّومي في المصباح المنير (هوى) إلى حمير، والثّمانيني في شرح التّصريف ٢٦٠ إلى طيّئ وأهل اليمن.

(٥) انظر سر صناعة الإعراب ٥٦٣ وعنه أخذ النّص بتصرّف يسير، وانظر ١٥٩ أيضا.

(٦) البيت ينسب لسؤر الذّئب، ولأبي النّجم، ولبعض الطّائيين. وانظر التّكملة ٣٢٦، الخصائص ١/٣٠٤، ٢/٩٨، شرح التّصريف للثمانيني ٢٦١، شرح شواهد الإيضاح ٣٨٦، إيضاح شواهد الإيضاح ٥٧٤، الإنصاف ٣٧٩، شرح المفصّل لابن يعيش ٢/١١٨، ٩/٨٠، المستوفي ٢/٢٦٦، شرح الشّافية للرّضي ٢/٢٧٧. والجوز: الوسط. والتّيهاء: الصّحراء التي يتيه فيها الإنسان. والحجفت: التّرس.

(٧) البيت لأبي النّجم. وانظر ديوانه ٤٧، الخصائص ١/٣٠٤، شرح المفصّل لابن يعيش ٥/٨٩، ٩/٨١، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٣٢، شرح الشّافية للرّضي ٢/٢٨٩، رصف المباني ١٦٢، شرح =

قال ابن جنّي: وحكى قُطْرب عن طيّئ أنّهم يقولون: كيف البنون والبنـــاهْ؟ وكيف الإخوة والأخواهْ[1]؟ وذلك شاذّ.

وفرّق الإمامُ-رحمه الله- بين الرّفع والجرّ وبـــين النّصـــبِ[2]: بـــأنّ الألـــف خفيفة[3] فألحقت لخفّتها[4]، والواو والياء ثقيلتان فلم يُزادا بدلا من التّنوين لثقلـــهما؛ ألا تراهم أثبتوا الألف بحيث يحذفون الواو والياء؛ ألا تراهم قـــرؤُوا: ﴿واللَّيْـــلِ إذا يَسْرْ﴾[5] و﴿الكَبيرُ المُتعال﴾[6] ومن أبيات الكتاب:

وأخو الغَوانِ متى يَشأْ يَصرِمْنَهُ[7]

ومنه أيضاً:

دَوَامِي الأيدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحا[8]

التّصريح على التّوضيح ٣٤٤/٢، شرح الأشمون ٢١٤/٤، شرح الفاكهي علـــى قطـــر النّـــدى ٢٧٦/٢. ويروى: مسلمه.

(١) في الأصل: والبنات... والاخوات. انظر سر صناعة الإعراب ٥٦٣، شرح الشّافية للرّضي ٢٩٢/٢.

(٢) الكلام الآتي منقولٌ من سرّ صناعة الإعراب ٥١٩-٥٢٢ بتصرّف. وانظر الكتاب ٢٨١/٢.

(٣) في الأصل: خفيه.

(٤) يريد: في المنوّن المنصوب.

(٥) الفجر: ٨. وقد أثبت الياء ابن كثير في الوصل والوقف، وأثبتها نافع وأبوعمر في الوصل، وحـــذفها بقيّة السّبعة. انظر الإقناع ٨٨١.

(٦) الرّعد: ٩. أثبت الياء ابن كثير في الوصل والوقف، وحذفها بقيّة السّبعة. انظر الإقناع ٦٧٦.

(٧) الكتاب ١٠/١. وعجزه:

ويَعُـــدْنَ أعـــداءً بُعَيدَ وِدادِ

والبيت للأعشى. وانظر ديوانه ١٢٩، الأصول ٤٥٧/٣، المنصـــف ٧٣/٢، الخصـــائص ١٣٣/٣، الإنصاف ٢٣٥، ٣١٤، شرح الملوكي ٢٣٣، ضرائر الشّعرلابن عصفور ١٢٠. ويروى: « وأخو النّساء». والشاهد ليس فيها.

(٨) الكتاب ٩/١، ٢٩١/٢. وصدره:

=

وأنشد البغداذيّون:

... وأخرى تُعْطِ بالسَّيفِ الدَّمَا[1]

وقال زهير:

... ... ثمّ لايَفرْ[2]

وقال سيبويه-رحمه اللهُ-: لو كانت « تَغْزُو »[3] قافية لكنت حاذفَ الواو[4]. وقد حذفوا الياء والواو وهما اسمان[5] وعلامتان هرباً إلى التّخفيف بحذفهما[6]، نحو

وطِـرْتُ بِمُنْصُـلي في يَعْمَلاتٍ

والبيت ينسب إلى مضرّس بن ربعي الفقعسي، وإلى يزيد بن الطّثرية. وانظر السيرافي النحوي ٤٥٥، المنصف ٧٣/٢، أمالي ابن الشّجري ٢٨٩/٢، الإنصاف ٥٤٥، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٠، شرح شواهد شرح الشافية ٤٨١. ويروى: « خفاف الوطء ». والشاهد ليس فيها.

(١) من الرّجز وتمامه مع ماقبله:

كفّاكَ كفٌّ ماتُليقُ دِرهما ... جوداً وأخرى تُعطِ بالسّيف الدّما

وانظر معاني القرآن للفرّاء ٢٧/٢، ١١٨، ٢٦٠/٣، سر صناعة الإعراب ٧٧٢ أيضا، المنصف ٧٤/٢، الخصائص ٩٠/٣، ١٣٣، أمالي ابن الشّجري ٢٨٩/٢، التّتمّة في التّصريف ١٧٧.

(٢) البيت بتمامه على هذه الرواية:

ولأنت تفري ماخلقت وبعْـ ... ـضُ القومِ يخلقُ ثمّ لايفـر

انظر ديوانه ٩٤، الكتاب ٣٠٠/٢، الأضداد للأصمعي ٥٥، الأصول ٣٨٨/٢، السّيرافي النّحوي ٤٤٦، ٤٩٠، التّكملة ١٩٥، المنصف ٧٤/٢، ٢٣٢، سر صناعة الإعراب ٤٧١ أيضاً، شرح المفصّل لابن يعيش ٧٩/٩، التّتمّة في التّصريف ١٥٨، ١٦٦، المستوفى ٢٧٨/٢، شرح الشّافية للرّضي ٣٠٢/٢، شرح شواهد شرح الشافية ٢٢٩. وما يذكره في هذا البيت والأبيات القادمة روايات، وقد رويت بالتّحريك.

(٣) في الأصل: تغز.

(٤) الكتاب ٣٠٠/٢ بتصرّف من ابن جنّي.

(٥) في الأصل: اسما. والتّصويب من سر صناعة الإعراب ٥٢٠.

(٦) نسب سيبويه هذا إلى ناس كثير من قيس وأسد. الكتاب ٣٠١/٢.

قوله[1]:

... بعدَ غداةِ البينِ ماصَنَعْ[2]

ونحو:

... ... بالجِــواءِ تَكَلَّمْ[3]

ونحو قوله:

إن كنتِ سائلتي غَبُوقاً فاذهبْ[4]

ولايحذفون الألف لاماً كانــت أو علامــة، لايقولــون في الوقــف علــى « يخشى »: هو[5] يخْشْ، ولافي « يسْعَى »: هو يسْعْ، ولافي « قاما » في التّثنيــة: قــامْ، إلاّ شاذّاً، أنشد [أبوالحسن][6]:

---

(١) الأبيات الآتية هي على رواية سمعها سيبويه. الكتاب ٣٠١/٢، ٣٠٢.

(٢) البيت بتمامه:

لايُبعِــدِ اللهُ أصحــاباً تركتُهُمُ ... لم أدرِ بعــد غداة البينِ ماصنعْ

والبيت لابن مقبل. انظر الكتاب ٣٠١/٢، الأصول ٣٩٠/٢، السّــيرافي النّحــوي ٤٩٤، الحجّــة ٥٧/١، المستوفى ٢٧٩/٢، شرح الشّافية للرّضي ٣٠٦/٢. قال سيبويه: « يريد: صنعوا ».

(٣) البيت بتمامه على هذه الرّواية:

يادار عبلة بالجـــــواءِ تكـــلّمْ ... وعمي صباحاً دار عبلة واسلمْ

وهو لعنترة من معلقته. انظر الديوان ١٥، الكتاب ٣١٠/٢، الأصول ٣٩١/٢، السّيرافي النّحــوي ٤٩٦، التّعليقة ٢٤١/٤، المستوفى ٢٧٨/٢، شرح الشّافية للرّضي ٣٠٦/٢. قال سيويه: « يريد: تكلّمي ».

(٤) صدره:

كذبَ العَتيقُ وماءُ شنٍّ باردٌ

وينسب إلى الخُرز بن لَوْذان السّدوسي، وإلى عنترة. انظــر الكتـــاب ٣٠٢/٢، الحيـــوان ٣٦٣/٤، السّيرافي النّحوي ٤٩٦. قال سيبويه: « يريد: فاذهبي ».

(٥) في الأصل: وهو. والمثبت من سر صناعة الإعراب ٥٢١ والمؤلف ينقل عنه.

(٦) تكملة من سر صناعة الإعراب ٥٢١.

بلهْفَ ولابليْتَ ولالوانّي[1]

يريد: بلهفا[2]. ومن أبيات الكتاب:

... ... ورهْطُ ابنِ المُعَلْ[3]

وهذا في غاية الشّذوذ[4].

واعتلّ غير سيبويه أن يقول: كرهوا أن يقولوا: قام زيدو؛ لئلاّ يشبه آخر الفعلِ في نحو « يدعو، ويغزو »، وهذا غير موجود في الأسماء، وكذلك لوقالوا: مررت بزيدي، لالتبس بالمضاف نحو « غلامي »[5].

والذي حكاه الأخفش من « رأيت زيدْ » في الوقف[6] حكاه أبوعُبيدة فيما

---

(١) صدره:

فلست بمدركٍ مافات منّي

انظر كتاب الشّعر ٢٨٢، الخصائص ١٣٥/٣، المحتسب ٢٧٧/١، ٣٢٣، شرح التّصريف للثمانيني ٤٠٦، أمالي ابن الشّجري ٢٩٣/٢، الإنصاف ٣٩٠، المحرر الوجيز ١٥٥/٩، الممتع ٦٢٢، الدرّ المصون ٣٣٠/٦، اللسان (لهف).

(٢) في الأصل: بلهفي. والمثبت من سر صناعة الإعراب ٥٢١.

(٣) الكتاب ٢٩١/٢. والبيت بتمامه:

وقبيلٌ من لُكَيْزٍ شاهدٌ   رَهْطُ مَرْجُومٍ ورهطُ ابن المعلْ

وهو للبيد رضي الله عنه. انظر مجاز القرآن ١٦٠/٢، السّيرافي النّحوي ٤٥١، ٤٩٣، المسائل البغداديّات ٤٤١، ٥٠٦، شرح التّصريف ٤٠٦، أمالي ابن الشّجري ٢٩٣/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٥٧٨/٢، الممتع ٦٢٢، شرح كتاب سيبويه للصّفار ٤٩٠، المستوفى ٢٦٧/٢، شرح الشافية للرّضي ٢٨٥/٢، ٣٠٣، ٣٠٨. والشّاهد في حذف الألف واللام الثّانية من « المعلّى ».

(٤) في سر صناعة الإعراب ٥٢٢: « وهذان من الشّذوذ بحيث لايسوغ القياس عليهما ».

(٥) لم أقف على صاحب هذا التعليل الذي حكاه ابن جني.

(٦) انظر السّيرافي النّحوي ٤٠٨، شرح المفصل لابن يعيش ٦٩/٩.

ذكر الفارسي[1].

قال[2]: فكما حمل أزد [السَّراة][3] المرفوع والمجرور على المنصوب، كذلك حمل [أهل][4] هذه اللغة التي حكاها أبوعبيدة المنصوب على المرفوع والمجرور[5].

وقال المبرّد[6]: من قال ذلك لزمه أن يقول في « جَمَل »: جَمْلٌ.

يريد: إذا أجرى المنصوب مُجرى المرفوع والمخفوض، وسوّى بين ذلك، لزمه أن يُسوّي بين الفتح والضمّ والكسر، فيُخفّف الفتحة، فيقول في « جَمَل »: جَمْل، كما يُخفّف الضّمّة والكسرة في « عَضُدٍ [وفَخِذ »][7].

وقال بعض العرب: ما أكرمه[8]! قال:

---

(١) من قوله: « والذي حكاه الأخفش » إلى هنا، من كلام المؤلف، لامن كلام ابن جني. وكأن المؤلف أراد الجمع بين كلام السيرافي وكلام ابن جني فيما حكاه عن أبي عليّ؛ فإن النص عند ابن جني: « كما أثبتوا الألف. وحدثنا أبو علي قال: حكى أبو عبيدة: رأيت فرجْ. فكما حمل ». وحكاية الأخفش ذكرها السيرافي، وسينقل المؤلف عنه بعد سطرين قول المبرد وتفسيره. وماحكاه الأخفش وأبوعبيدة حكاه قطرب وأبوعبيد والكوفيّون، وقد نسبت هذه اللغة إلى ربيعة. انظر السّيرافي النّحوي ٤٠٨، إعراب القرآن للنّحاس ٣٢٩/١، شرح الكافية الشافية ١٩٨٠، شرح الشافية للرّضي ٢٧٢/٢، ٢٧٥، ٢٧٩، ٣٠١، شرح التّصريح على التّوضيح ٣٣٨/٢.

(٢) أي: ابن جنّي. وقبله في سر صناعة الإعراب ٥٢٢: « قال سيبويه: وزعم أبوالخطاب أنّ أزد السراة يقولون: هذا زيدو، ومررت بعمري، جعلوه قياساً واحداً، فأثبتوا الواو والياء كما أثبتوا الألف ».

(٣) تكملة من سر صناعة الإعراب ٥٢٢ يلتئم بها الكلام.

(٤) تكملة من سر صناعة الإعراب ٥٢٢ يلتئم بها الكلام.

(٥) انتهى النّقل من سر صناعة الإعراب ٥٢٢ بتصرّف وزيادة يسيرة.

(٦) انظر قول المبرّد وتفسيره الآتي في السّيرافي النّحوي ٤٠٨، ٤٠٩. وانظر قوله أيضا في شرح المفصّل لابن يعيش ٧٠/٩.

(٧) تكملة من السيرافي النحوي ٤٠٩ يلتئم بها الكلام. وبها ينتهي النّقل منه بتصرّف.

(٨) كذا في الأصل، وضبط فيه بفتح الميم وضم الهاء، فلعلّ الصواب بسكون الميم. على أنّ المؤلف

=

وما كلُّ مَغبونٍ ولوسَلْفَ صَفْقُهُ[1] البيت

فيما سيأتي ٥٥١ سينقل من المنصف نصّاً فيه البيت الآتي، وقبله: « فيقال: كرْمَ زيدٌ، وعلْمَ زيدٌ ». وعليه فإما أن يكون ما أتى به المؤلف هو شاهدٌ على إسكان فتحة الإعراب وأخطأ الناسخ في الضبط، وإما أن يكون في الكلام تحريف. والله أعلم.

(١) عجزه:

براجع ماقد فاته برِدَادِ

والبيت للأخطل. انظر الدّيوان ١٧٤/١، المنصف ٢١/١، الخصائص ٣٣٨/٢، المحتسب ٥٣/١، ٦٢، ٢٤٩، الخاطريّات ١٨٢، شرح المفصّل لابن يعيش ١٥٢/٧، شرح الجمل لابن عصفور ٥٨٢/٢، ضرائر الشعر له ٨٤، شرح كتاب سيبويه للصّفّار ٥٠٥، شرح الشّافية للرّضي ٤٤/١، شرح شواهد شرح الشافية ١٨٣.

هذا باب الوقف في آخر
الكلم المتحرّكة في الوصل(١). التّرجمة

القياس في الباب في الوقف أن يكون على السّكون؛ لأنّه أوّلُ السّــكوت / [٢٣أ] [الذي ينقطع](٢) فيه عمل اللسان ويسكن، كمــا أنّ الابتــداء كــان بــالمتحرّك؛ لأنّه أوّل الكلام [الذي هو](٣) بحركة اللسان وتصرّفه(٤)، فأجروا الظــرفي(٥) مجــرى سائرهما من استعمال الرّوم والإشمام والتّضعيف والنّقل فإنه على مــذهب غــيره في السّكون، إلاّ أنّه أراد الفرق بين مايعرضه سكونه في الوقف وبين مايلزمه السّــكون في الوصل والوقف على مذهبهم في التّنبيه على الأصول.

فعمل الإشمام أضعفها؛ لأنّه للشّفتين لاللّســان، ولايكــون إلاّ في الرّفــع أو الضّمّ؛ لأنّ ضمَّك شفتيك يمكن مع وضع لسانك في أي موضع من الحروف شئت فتشير بهما إلى موضع الضّمّة؛ لأنّها من الشّفتين، فيمكّن النّاطقَ أن يضــمّ شــفتيه فيرى المخاطبُ ذلك. وأمّا الكسرة والفتحة فإنّ مخرجهما لايــراه المخاطــب؛ لأنّ مخرج الكسرة من وسط الفم، ومخرج الفتحة من الحلق.

وأمّا الرّوم فهو أيضاً يشعر بالحركة التي كانت في الوصل مع أنّــه يُدركــه الأعمى والبصير، فهو يزيد على الإشمام بياناً؛ لأنّ الإشمام يكون في حقّ البصير دون الأعمى، والرّوم(٦) يكون في حقّهما، وهو إضعاف الحركة لاسلبها بالجملة، وعمــل

---

(١) بعده في الكتاب ٢٨١/٢: « التي لاتلحقها زيادة في الوقف ».

(٢) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ الألف واللام من « الذي »، والطاء والعين من « ينقطع ».

(٣) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ الألف واللام من « الذي » والواو من « هو ».

(٤) في الأصل: ويصرفه.

(٥) يعني: الذي يعرض له السكون بسبب الوقف.

(٦) في الأصل: والرفع.

الرّوم يمكن في الحركات كلّها، إلاّ أنّ يكون المنصوب منوّناً؛ لأنّــه يُعــوّض مــن تنوينه ألفٌ فتبقى الحركةُ التي كانت قبلَ التّنوين على ماكانــت عليــه[1]، وإنّمــا احترزنا من مثل « أحمدَ » في المنصوب فإنّه يجوز فيه الرّوم.

وقد غلط في هذا أبوالقاسم في الجمل فقال: « الإشمام وروم الحركــة إنّمــا يكونان في المرفوع »[2].

وحُكي عن أبي حاتم أنّ الرّوم لايكون في المنصوب لخفّته[3]، والنّــاس علــى خلافه؛ لأنّ الرّوم لايرفع حكم السّكون بما فيه من جري بعض الحركة في الوقــف، فلايمتنع أن يكون الفتح كغيره.

وإنّما فرّق سيبويه بين الرّفع والنّصب والجرّ في الوصل، فذكر أنّهم يُشــبعون الضّمة والكسرة ويتمطّطون فيقولون: هو يضربُها، ومن[4] مَأْمَنِكَ، يسرعون اللفظ، قال: وعلامتها واوٌ وياءٌ، ويختلسها بعضهم اختلاساً فيقولــون: يضــربُها، ومــن مأْمَنِك، يسرعون اللفظ. قال: ولايكون هــذا في النّصــب؛ لأنّ الفتحــة أخــفُّ عليهم[5]. يعني: أنّ خفّتها مشبعةٌ، يعني: عن تخفيفها بــالاختلاس وروم الحركــة، وروم حركة النّصب ليس للتّخفيف إنّما هو للدّلالة على تحرّك الحرف في الوصل.

---

(١) هذا على اللغة المشهورة، وأمّا على اللغة المنسوبة إلى ربيعة وقد مضى ذكرها فالرّوم جــائز؛ لأنّــه ليس ثَمَّ ألفٌ. انظر شرح الشّافية للرّضي ٢/٢٧٥.

(٢) في الجمل المطبوع ٣٠٩، ٣١٠: « في المرفوع والمجرور ». وهذه الزّيادة ممّا تفرّدت به إحدى النّسخ، وأثبت المحقق هذه الزّيادة في المتن. وقد عرض ابن أبي الرّبيع في شرح جمــل الزّجــاجي٨٧٠ لمــا ذكــره الزّجاجي، و لم يغلّطه، وإنّما قال: « يريد: مجموع الاثنين لايكون إلاّ في المرفوع ».

(٣) انظر الإقناع ٥٠٨، ٥٠٩، ارتشاف الضرب ٨٠٨ (رجب)، المساعد ٣١٣/٤. ونقله الرّضــي في شرح الشّافية ٢٧٥/٢ عن الفرّاء. وذكر ابن أبي الرّبيع في شرح جمل الزّجاجي ٨٦٩، ٨٧٠ أنّ الــرّوم في المنصوب لم ينقله القرّاء، وإنّما نقله النّحاة.

(٤) في الأصل: من. بلا واو.

(٥) انظر الكتاب ٢٩٧/٢ بتصرف.

قال الأعلم: « وبعض النّحويين لايعرف الإشمام الذي ذكره سيبويه، ولايُفرّق بين الإشمام والرّوم »[١].

وهذا خَلفٌ؛ لأنّ من لم يعرفْ الحجّةُ عليه قائمةٌ بمن عرف، وقد قال سيبويه: « فأمّا الذين أشمّوا »[٢].

ولمّا كان الإشمام أضعف من الرّوم جعل للإشمام[٣] نقطة أمام الحرف، وللرّوم خطّ؛ لأنّ النّقطة بعض الخطّ، وإنّما جعلت النّقطة أمام الحرف، ولم تكن في الحرف؛ لئلاّ يلتبس بالسّكون الذي يكون فوق الحرف، وكانت علامة الرَّوم بين يدي الحرف ولم تكن فوق الحرف لئلاّ تلتبس بالفتحة، وجعل علامة ما أجري مجرى الجزم والإسكان الخاء؛ لأنّها أوّل[٤] قولك: خفيف، فدلّ به على السّكون لأنّه تخفيف، وجعل الشّين للتّضعيف؛ لأنّ الشّين أوّل حرف من شديد / فدلّ به عليه. [٢٣ب]

قوله: « ومن ثمّ قالت العرب »[٥].

يعني: أنّ الأصل في لحاق التّشديد فيما فيه [تنوينٌ][٦]: المرفوع والمخفوض؛ لأنّ المنصوب إذا وُقِفَ عليه أُبدل من التّنوين ألفٌ، فيَتحرّك [حرفُ][٧] الإعراب الذي قبل الألف؛ لأنّ الألف لايكون ماقبلها إلاّ مفتوحاً، وإذا تحرّك حرف

(١) النّكت ١١٠٢. وانظر السّيرافي النّحوي ٤١٤.

(٢) الكتاب ٢/٢٨٢.

(٣) في الأصل: الاشمام. وما أثبته أولى، وهو الجاري على كلامه الآتي.

(٤) في الأصل: اولى. انظر السّيرافي النّحوي ٤١٥.

(٥) الكتاب ٢/٢٨٢ وبعده: « في الشّعر في القوافي: سَبْسَبّا ».

(٦) لم يظهر بسبب الخرم. انظر السّيرافي النّحوي ٤١٧.

(٧) ذهب الخرم بالفاء.

[الإعراب][1] استُغنيَ عن التّشديد، ثمّ يلحق المجرورَ والمرفوعَ في القوافي الوصلُ بالياء والواو على وجه إطلاق الشِّعْر، لاعلى أنّه بدلٌ من التّنوين، ويدخل على المشدّد في الوقفِ الواوُ والياء لإطلاق القافية، ويبقى التّشديد على حاله، فلمّا جرى في المرفوع والمخفوض ألحقوه المنصوبَ فأدخلوا فيه ألفَ الإطلاق؛ لأنّ الألف والياء والواو تجري مجرىً واحداً في القوافي[2]. وهذا أراد سيبويه بقوله: لأنّها تشركهما في القوافي فألحقوها بهما فيما يُنوّن من الكلام، وجعلوا « سَبْسَبَ »[3] كأنّه ممّا لاتلحقه الألفُ في النّصب[4].

فقوله: « جَدَبّا »، و« عَيْهَلّ »[5]، كأنّه ضعّف اللام والباء للوقف، ثمّ

---

(١) ذهب الخرم بالألف والباء من آخره.

(٢) انظر السّيرافي النّحوي ٤١٨.

(٣) هذا « وجدبّا » الآتي من رجز نسبه سيبويه لرؤبة، وهو:

لقد خشيت أن أرى جَـدَبَّا	في عامِنا ذا بعـدما أخصبَّا
إنّ الدَّبا فـوق المتون دبّا	وهبّت الرّيح بمُـورٍ هبّا
تترك ما أبقـى الدَّبا سبسبَّا	كأنّه السّيلُ إذا اسلحبّا
أو الحـريق وافـق القَصبّا	والتِّـبنَ والحلفـاءَ لاتَهبَّا

وينسب لربيعة بن صبيح. وقال الغندجاني في فرحة الأديب ٢٠٧: « وليست الأبيات لرؤبة، بل هي من شوارد الرّجز، لايعرف قائلها ». انظر الدّيوان ١٦٩، الكتاب ٢٨٢/٢، الجمل ٣١٠، السّيرافي النّحوي ٤١٦، شرح اللمع لابن برهان ٤٩٩/٢، الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٥٩، شرح شواهد الإيضاح ٢٦٤، شرح المفصّل لابن يعيش ٦٩/٩، شرح الشّافية للرّضي ٣١٩/٢، ٣٢٠، شرح التّصريح على التّوضيح ٣٤١/٢، ٣٤٦.

(٤) انظر الكتاب ٢٨٢/٢ بتصرف.

(٥) من قول منظور بن مرثد الأسدي:

تُسَلٌّ وَجْـدَ الهائمِ المُغْتَلّ	ببازلٍ وجـناءَ أو عَيهلّ

انظر الكتاب ٢٨٢/٢، مجالس ثعلب ٥٣٥، السّيرافي النّحوي ٤١٦، التّكملة ١٨٩، المسائل العسكريّة ١٧٣، المسائل البغداديّات ٤٢٧، سرّ صناعة الإعراب ١٦١، ٤١٧المنصف ١١/١، المحتسب =

نوى[1] الوصل فكسر اللام في « عَيْهَلّ »، وفتح الباء في « جَدَبا » وزاد الألف، وهذا بعد تحريك الدّال؛ لأنّ الأصل « جَدْب »[2]، فألحق التّضعيف فيما قبلـه سـاكن، فحرّك، وفيه الوقف على المنصوب المنوّن بغير عوض، وفيه إجراء الوصـل مُجـرى الوقف، ولك أن تقول: إجراء الوقف مجرى الوصل، ولحاق التّضعيف فيمـا قبلـه ساكن.

ويروى: « جِدَبّا »، وهو « فِعَلّ » كـ« خِدَبّ »[3]. ويروى: « جَـدْبَبّا »[4]، فمن رواه هكذا زاد على الباء باء أخرى لتبقـى دال « الجـدْب » سـاكنة؛ ولأنّ التّشديد في الوقف إنّما يُستعمل فيمـا كـان آخـره متحرّكـاً، ونظـيره قـولُ الآخرِ:

كأنَّ مجرَى دَمْعِها المُسْتَنِّ ... قُطْنُنَّةٌ من أبيض القُطْنُنِّ[5]

ويروى: القُطنّ.

والسَّبْسَب[6]: مالانبات فيه من الأرضِ، وهو البَسْبَسُ أيضا، قال الشّاعرُ:

١٠٢/١، ١٣٧، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٢٤/٢، اللبـاب ١٠٥، المسـتوفي ٣٦٣/٢، شـرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٥٦/٢، الممتع ١١١، شرح الشّافية للرّضي ٣١٨/٢، شرح شـواهده ٢٤٨، اللسان (عهل).

(١) تقرأ في الأصل: يؤتى.

(٢) في الأصل: حذف.

(٣) وليس الشاهد فيه على هذا.

(٤) انظر السّيرافي النّحوي ٤١٦.

(٥) للعجّاج، وينسب لغيره. انظر الدّيوان ١٩٠، النّوادر ٤٦٥، ٤٦٦، إصلاح المنطق ١٧٠، السّـيرافي النّحوي ٤٢١، شرح أبيات إصلاح المنطق ٣٤٤، تهذيب إصلاح المنطق ٤١٥، المشـوف المعلـم ٤٧٥، شرح جمل الزّجاجي لابن عصفور ٥٥٦/٢، ضرائر الشعر له ٣١، اللسان (قطن).

(٦) انظر الكتاب ٢٨٢/٢، وتخريج « جدبّا » السّابق.

وقــاعٍ سَبْسَبٍ لانَبْتَ فيه كأنّ كِلابَهُ زُبَرُ الحَــديدِ[1]

قال هذا ابن السِّيد[2]. وقال كُراع: « البَســابِسُ والسَّباسِــبُ: الأرضــون القفار »[3]. وهو الظّاهر من البيت الذي ذكرته؛ لأنّه نعت القاع بــ« السَّبْسَــب »، فلو كان الذي لا نَبْتَ فيه لجاء قوله: « لا نبت فيه » تكريراً.

والعَيْهَلُ من النّوق: الشّديدة، ويقال: الطّويلة، ويقال: السّــريعة. الأعلــم: « العَيهل: الذّكر من الإبل أيضاً »[4]. ويظهر هذا من قوله: « وعيهلِّ ».

قال كُراع[5]: الوَجِينُ: العارض[6] من الأرض يَنقادُ ويرتفعُ، وهــو غلــيظ، ومنه قال: ناقةٌ وجناء[7]، وهي من النِّساء العظيمة الوجنات. والوَجْنَة مــن المثلّــث بالضّم[8] والفتح والكسر، وتبدل واوها همزةٌ أيضا، ووَجِنَة بكسر[9] الجيم لغة.

ويروى[10]:

بَدْءٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الإضْخَمَّا[11]

---

(١) انظر الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٦١. والكلاب: شجر صغار يابس فيه شوك. اللسان (كلب).

(٢) انظر الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٦٠، ٣٦١.

(٣) المجرّد ٢٧٣/١.

(٤) النّكت ١١٠٣.

(٥) انظر المنتخب ٤٣٦، ٥٣٤.

(٦) في الأصل: البارض. انظر القاموس المحيط (وجن).

(٧) في الأصل: وجناة. انظر القاموس المحيط (وجن).

(٨) في الأصل: الضم، بلا باء.

(٩) تقرأ في الأصل: بحكم. وقال في القاموس المحيط (وجن): « وككلِمة ».

(١٠) إشارة إلى بيت رؤبة الآتي. ويريد بالرواية الكسر في « الإضخمّا » الآتي، والرّواية الثانية وهي الــتي ذكرها سيبويه هنا وعليها الشاهد: الأضخمّا. انظر الكتاب ٢٨٣/٢. وكان سيبويه قــد أشــار في ١١/١ إلى رواية الكسر والفتح.

(١١) في الأصل: تحت الخلق. والبيت ملحقات ديوان رؤبة ١٨٣، سرّ صــناعة الإعــراب ١٦٢، ٤١٦، ٥١٥، المحتسب ١٠٢/١، ٢٣٩/٢، المنصف ١٠/١، المتّبع ١٧٨، اللباب ١٠٦، ضــرائر الشــعر لابــن =

فـــ« البَدْءُ »: السَّيِّدُ، وجمعُه: بُدُوءٌ. ويُروى: الضِّخَمَّا، جعله كـــ« خِدَبّ »، ومن قال: « الإضخَمَّا »، جعله كـــ« إرْزَبّ »، وليس في واحدٍ منهما شاهدٌ، إنّمـــا الشّاهد في فتح الهمزة.

وقوله في « أبْيَضَّهْ »: « كما ألحقها في هُنَّهْ »[1].

هذا الذي حكاه من أقبح الشّذوذ، وبعضهم يقول: هو غلطٌ من قائلـــه؛ لأنّ « أبيض » معربٌ فلاوجه لهاء الوقف؛ لأنّها إنّما تدخل على المـــبني، وأيضـــاً فـــإنّ التّشديد[2] إنّما يلحق في الوقف إذا سكّنت الحروف الموقوف عليها، فإذا حرّكنـــاه بإدخال الهاء استغنينا عن التّشديد[3]. والله الموفّق.

عصفور ٥١، الإفصاح للفارقي ٢٣٣.

(١) الكتاب ٢/٢٨٣.

(٢) في الأصل: الشذوذ.

(٣) انظر السّيرافي النّحوي ٤٢٠، ٤٢١.

هذا باب السّاكن الذي
يكون قبل آخر الحرف[1] /

[٢٤أ]

[قوله: « و لم][2] يقولوا: رأيتُ البَكَرْ »[3].

ذهب البصريّون إلى أنّه لايجوز أن يقال في الوقف: رأيت [البَكَـرْ][4] بفـتح الكاف في حال النّصب، وأجازه الكوفيّون[5]، وأجمع الفريقان على أنّه [يجوز][6] في حالة الرّفع والجر بالضّم والكسر.

وحجّة الكوفيين[7]: أنّا أجمعنا على أنّه إنّما جـاز في المرفـوع والمخفـوض ليزول اجتماع السّاكنين في حالة الوقف، وأنّهم اختاروا الضّمّة في المرفوع والكسرة في المخفوض؛ لأنّها الحركة التي كانت للكلمة[8] في حال الوصل، فكذلك الفتحـة هنا، ولافرق.

وحجّة البصريين: أنّ أوّل أحوال الكلمة التّنكير، ويجـب فيهـا في حـال النّصب أن يقال: رأيت بكْراً، فلايجوز أن تحرّك العين؛ لأنّه لايلتقي فيـه سـاكنان، كما يلتقي في حال الرّفع والجرّ، نحو « هذا بكْرٌ، ومررت ببكْرٍ »، فلمّـا امتنـع في

---

(١) في الكتاب ٢٨٣/٢: « الحروف ».

(٢) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ الميم.

(٣) الكتاب ٢٨٣/٢.

(٤) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ الرّاء.

(٥) والأخفش، ونقل عن الجرمي أيضاً. انظر الإنصاف ٧٣١، ارتشـاف الضّـرب ٨١١ (رجـب)، المساعد ٣١٨/٤، شرح التّصريح على التّوضيح ٣٤٢/٢، شرح الأشموني ٢١٢/٤.

(٦) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ الزاي.

(٧) في الأصل: البصريين.

(٨) في الأصل: الكلمة.

حال النّصب تحريك العين في حال التّنكير دون حالة الرّفع والخفض تبعه حال التّعريف؛ لأنّ الألف واللام لاتلزم الكلمة في جميع أحوالها[1].

قال ابن الأنباري[2]: والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهبُ الكوفيين، والذي قاله البصريّون فاسد؛ لأنّ حمل الاسم في حالة التّعريف بلام التّعريف على حالة التّنكير لايستقيم؛ لأنّه في حالة التّنكير في النّصب يجب تحريك الرّاء فيه، فلا يجوز تحريك العين لعدم التقاء السّاكنين، بخلاف ماإذا كان فيه لام التّعريف فإنّه لايجب تحريك اللام[3] -أعني: الرّاء - فيه، بل تكون ساكنة فيه كما هي ساكنةٌ في حال الرّفع والجرّ، فكما يحرّك الكاف في حالة الرّفع بالضّمّ، وفي حالة الجرّ بالكسر، فكذلك يجب أن يحرّك في حالة النّصب بالفتح.

وإنّما يستقيم ماذكره البصريّون أنْ لوكان الوقفُ يوجب فيما دخله لامُ التّعريف أن يكون الوقف عليه بالألف، فيقول: رأيت البكرا، كما يقول: رأيت بكْرا، فلمّا لم يقل ذلك لدخول لام التّعريف دلّ على أنّ الفرق بينهما ظاهرٌ، فلايجوز أن يُحمل أحدهما على الآخر[4].

قال المؤلّف: والصّواب عندي قول البصريين؛ لأنّه لايُحفظ وارداً في شيء من كلام العرب إلاّ[5] في المرفوع والمخفوض، فعدم وروده في المنصوب منبهةٌ على القياس الذي قاسه البصريّون، وإذا طابق السّماع علّة ما وجب القول بالعلّة، وإن كانت علّة أخرى و لم يطابقها السّماع بل أعرض عنها بطلت العلّة، فالرّجوع إليه

(١) انظر السّيرافي النّحوي ٤٢٣، التعليقة ٤/٣١٧. وهذا الاحتجاج لايكون على لغة من يقف على المنصوب المنوّن بالسّكون، فهؤلاء لو كان من لغتهم النّقل فقياس لغتهم ماذكره الكوفيّون.

(٢) انظر الإنصاف ٧٣٥، ٧٣٦ بتصرّف. وفيه الاحتجاجان السابقان أيضاً.

(٣) في الأصل: العين. وفي الإنصاف: « الراء ».

(٤) انتهى النّقل من الإنصاف.

(٥) في الأصل: ولا.

في هذا السّماع، فإن كان عند الكوفيين سماعٌ فيها وجب قبوله[1].

قوله: « هذا عِدِلْ »[2].

يعني: أنّ النّقل لايكون في « البُسْر » وشبهه في موضع الجرّ، ولا في « العِدْل » وشبهِه في موضع الرّفع؛ لأنّ النّقل فيهما يُخرج عن أبنية الأسماء في « البُسر »[3]، وعمّا ليس في الكلام في « العِدل »[4]، ولكن العرب تتبع الضّمَّ الضّمَّ، والكسرَ الكسرَ، كما قال أوسُ بنُ حُجر[5]:

لها صَرْخَةٌ ثُمَّ إسكاتةٌ كما طَرَّقَتْ بنفاسٍ بِكِرْ[6]

فكسر الكاف، ولم يضمّها.

وقوله: « فشبّهوها بـ(مُنْتُن) »[7].

يعني: أنّهم أتبعوا التّاء ضمّة الميم، وكان الأصل فيها أن تكون مكسورة. وفيها لغةٌ أخرى، وهي: مِنْتِن، بكسر الميم إتباعاً لكسرة التّاء، ويحتمل هذا أن يكون من « نَتُنَ »[8].

---

(١) قال الرّضي في شرح الشّافية ٢/٣٢١: « فإن كان الاسم منوّناً فلايثبت إلاّ في لغة ربيعة لحذفهم الفتحة أيضاً ».

(٢) الكتاب ٢/٢٨٤.

(٣) يعني: أنّه يصير على « فُعِل ».

(٤) يعني: أنّه يصير على « فِعُل ».

(٥) شاعر تميم في الجاهلية، وهو زوج أم زهير ابن أبي سلمى، عمر طويلا ولم يدرك الإسلام. الأغاني ١١/٩٧، الإعلام ٢/٣١.

(٦) انظر الدّيوان ٣١، شرح السّيرافي ٢/١١٤، التّنبيه لابن برّي ٢/٣٠٩، ضرائر الشّعر لابن عصفور ١٨٩، اللسان (نفس)، ارتشاف الضّرب ٢/٤٢٧. ويروى بضمّ الكاف.

(٧) الكتاب ٢/٢٨٤.

(٨) قال ابن قتيبة في أدب الكاتب ٤٤٨: « فمن أخذه من (أنتن) قال: مُنتِن، ومن أخذه من (نتُن) قال: مِنْتِن ». قال ابن السيد في الاقتضاب ٢/٣١٤: « يمكن أن يكون (مِنتِن) المسكور الميم والتاء من

=

وقوله: « وقالوا: رأيت العِكِمْ »[١] إلى قوله: « صار في النّصب كأنّه بعد السّاكن »[٢].

الأعلم[٣]: تبيّن في هذا الفصل أنّه لايُحرّك السّاكن الأوّل بالفتح في حالٍ من الأحوال، لابإلقاء فتحة مابعده / عليه، ولابإتباع فتحة ماقبله، لاتقول: [٢٤ب] رأيت البَكَرْ، وهذا البَكَرْ[٤]، فتُتبع الكافَ [الباءَ، وإنّما يُحرّك][٥] السّاكنُ الأوّلُ بالضّمّ أوالكسر، فإن كان الحرف [الأوّل][٦] مفتوحاً حُرّك بحركةِ ما بعده كقو[لك: هذا][٧] بَكُر، وأخذت من بَكِرْ، وإن كان الحرف الأوّل مضموماً أو مكسوراً أتبع ماقبله[٨]، كقولك: [هذا][٩] عِدِلْ، وهذا بُسُرْ في قول من قال: بُسْرٌ، بإسكان السّين[١٠].

ثمّ قال: « وإنّما فعلوا ذلك في هذا؛ لأنّهم لمّا جعلوا ماقبل السّاكن في الجرّ

(أنتن) أيضا، غير أنهم كسروا الميم اتباعا لكسرة التاء ». وهذا مذهب سيبويه. انظر الكتاب ٣٢٨/٢. قال ابن جنّي في الخصائص ١٤٣/٢: « مُنتِن وهو الأصل ثمّ يليه مِنْتِن، وأقلّها مُنتُن، فأمّا من قال: إنّ مُنْتِن من قولهم: أنتن، ومِنْتِن من قولهم: نَتُن الشّيء، فإنّ ذلك لُكنةٌ منه ».

(١) في الأصل: العلم. وكذا سأتي في المواضع التّالية، وسيصرّح المؤلّف بما أثبتّه، وهو الموافق لكتاب سيبويه.

(٢) الكتاب ٢٨٤/٢.

(٣) انظر النّكت ١١٠٤، ١١٠٥. وانظر السّيرافي النّحوي ٤٢٤.

(٤) في الأصل: بكر.

(٥) ذهب الخرم بأكثره.

(٦) تكملة من النّكت يلتئم بها الكلام.

(٧) لم يظهر بسبب الخرم.

(٨) من قوله: هذا بكر إلى هنا ساقط في النّكت. وهو في السّيرافي النّحوي ٤٢٤.

(٩) لم يظهر بسبب الخرم.

(١٠) انتهى النّقل من النّكت.

والرّفع مثله بعده صار في النّصب كأنّه بعد السّاكن »[1].

يريد: أنّهم لّما قالوا: هذا البُسُرْ، ومررت بالبُسُرْ، فأتبعوا السّين الباء في الرّفع والخفض[2] قالوا: مررت بالعِكِمْ، وهذا العِكِمْ، فأتبعوا الكاف العين[3] في الحـــالين؛ أجروا العين والباء في تحريك مابعدهما بحركتيهما مجراهما لوكانا أواخـــرَ الكلمـــتين، مضمومتين أو مكسورتين، فسكّنا ونقلت[4] حركتهما إلى السّاكن قبلهما، فصـــار قولنا: البُسُرْ، في الرّفع والخفض، وإن كان متبعاً لأوّله، بمترلته لو كان « البُسْـــرُ » في الرّفع والخفض ثمّ نقلت حركته التي هي الضّمّة إلى السّين، وكذلك صار « العِكِـــمْ » في الحالتين بمترلته لوكان « العِكم » في الرّفع والخفض بالكسر ثمّ نقلت حركة آخره إلى الكاف، فلمّا فُعِل فيهما في الرّفع والخفض هذا فُعل بهما في النّصب ذلـــك؛ لأنّ حركة أوّلهما في النّصب على ماكانت عليه في الرّفع والخفض، وهـــي المراعـــاة في الإتباع بمترلتهما في النّقل، فجرى المنصوب في الإتبـــاع في هـــذا مجـــرى المرفـــوع والمخفوض. والله الموفّق.

---

(١) الكتاب ٢/٢٨٤ وفيه: « في الرفع والجر ».

(٢) في الأصل: بالخفض.

(٣) في الأصل: العين الكاف.

(٤) في الأصل: وتقلب.

هذا باب الوقف
في الياء والواو والألف

قوله: « غير مهموسات »[(١)].

تعرّض للجهر والهمس اللّذين تنقسم إليهما الحروف، فالمهموسات عشرة، يجمعها « سَتَشْحَثُكَ خَصَفَه » وباقي الحروف وهي تسعة عشر مجهورة.

ومعنى المجهور: أنّه حرفٌ أشبع الاعتماد عليه في موضعه، ومنع النّفس أن يجري معه، حتّى ينقضي الاعتماد ويجري الصّوت.

والمهموس: حرفٌ أضعف الاعتماد عليه في موضعه حتّى جرى معه النّفسُ.

وذكر أنّه ليس شيءٌ من الحروف أوسعَ مخرجاً[(٢)] منها، ولا أمدَّ للصّوت[(٣)].

قلت: إلاّ أنّ الألفَ أشدُّ امتداداً وأوسعُ مخرجاً، وهي الحرف الهاوي.

وقوله: « في موضع الهمزة » يدلّ على أنّ الهمزة من أسفل الحلق وأقصاه، والهاء تلي الألف.

وأبوالحسن زعم أنّ مرتبتها: الهمزة، وأنّ الهاء مع الألف لاقبلها ولابعدها[(٤)].

ويدلّ على صحّة قول سيبويه: أنّك متى حرّكت الألف اعتمدت بها على

---

(١) الكتاب ٢/٢٨٥.

(٢) في الأصل: مخارج.

(٣) يعني: الياء والواو والألف. انظر الكتاب ٢/٢٨٥.

(٤) قال سيبويه ٢/٤٠٤: « الهمزة والألف والهاء ». وفي ٢/٤٠٥: « الهمزة والهاء والألف ». ولعلّ سيبويه لم يرد بهذين النّصين التّرتيب، وربّما فهم منهما الأخفش التّساوي في المخرج بين الألف والهاء. قال أبو حيّان: « وزعم ابن خروف أنّ سيبويه لم يقصد ترتيبا فيما هو من مخرج واحد ». انظر سر صناعة الإعراب ٤٦، ٤٧، الممتع ٦٦٨، شرح الشّافية للرّضي ٣/٢٥١، ارتشاف الضرب ٦، ٨ (رجب).

أقرب الحروف منها إلى أسفل فقلبتها همزة، ولوكانت الهاء معها لقلبتها هاء[١].

وذكر أنّ بعضَ العربِ يجعلُ مكانَ الألف همزةً في الوقف[٢]. والعلّة في ذلك أنّ الهمزة إذا كان قبلها متحرّكٌ فهي أبين من الألف؛ لأنّ الألف خفيّة، ولمّا كـــان الوقف موضع استراحة؛ لأنّه أن تقطع كلامَك بسكوت غُيِّر بأنواع مـــن التّغــيير، قيل: إنّها تُزاحمُ إلاّ أن تُغيّر، وقصدتَ في أكثر ذلك بيانَ حركةِ الحرفِ الموقــوفِ عليه، أو بيان الحرف نفسِه[٣] بإبداله حرفاً حادّاً[٤] منه.

---

(١) انظر سر صناعة الإعراب ٤٧.

(٢) انظر الكتاب ٢/٢٨٥.

(٣) في الأصل: بنفسه.

(٤) في الأصل: حاذا.

هذا باب الوقف في الهمز / [٢٥أ]

[قوله: « يلقون][١] على السّاكن »[٢].

يقول: [يلقون][٣] الحركةَ التي تستحقّها الهمزة في الدّرج[٤]، ولا يُشترط فيما [آخره همزة][٥] مااشتُرط فيما ليس آخره همزة، نحو « العِدْل، والبُسْر »، مــن أنّــه لايخرج النّقل عن [أبنية][٦] الأسماء، فإنّ الذين ينقلون فيما آخره همــزة لايُراعــون هذا من حيث كان عارضاً.

وما ذكره عن ناسٍ من بني تميم أحسنُ[٧]؛ لأنّهم لم يقولــوا: هــذا عِــدُلْ، ولابالبُسِرْ[٨]، وهذا وقف الذين يقولون: عِدِلْ، وبالبُسُرْ[٩]، وكــذلك يفعلــون في النّصب؛ لأنّهم لاينقلون حركته بتّةً.

« وقالوا: رأيت البُطُؤْ »[١٠].

---

(١) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ النّون وطرف الواو.

(٢) الكتاب ٢/٢٨٥.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) يعني: يلقونها على ماقبلها، وقد ذكر سيبويه أنّ هذا لغة ناس كثير من العرب، وأنه سمعه من تمــيم وأسد. انظر الكتاب ٢/٢٨٥.

(٥) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ التّاء.

(٦) لم يظهر بسبب الخرم.

(٧) قال: « وأما ناس من بني تميم فيقولون هو الرِّدِئُ، كرهوا الضمة بعد الكسرة لأنه ليس في الكــلام فِعُل . . . وقالوا: رأيت الرِّدِئْ ففعلوا هذا في النصب كما فعلوا في الرفع ». ويريد بذلك: أنهــم يجعلــون حركة الثاني كالأول. الكتاب ٢/٢٨٦.

(٨) هذا وقف بعض بني تميم الذي حســنه المؤلــف، فالإشــارة في قولــه: وهــذا، عائــدة علــى قوله: وما ذكره . . .

(٩) يعني: بني تميم السابقين، حيث يجعلون حركة العين تابعة لحركة الفاء.

(١٠) الكتاب ٢/٢٨٦.

فأتبعوا في النّصب كما أتبعوا فيما تقدّم(١).

الخَبْءُ: كلُّ شيء غائب، قال الله تعالى: ﴿يُخرِجُ الخَبْءَ﴾(٢) أي: يُخرج السِّرَّ والغيب، وهو مسمّى بالمصدر، تقول: خَبَأتُ خَبْأً، كما يُقال: الخَلْق للمخلوق، والصّيد للمصيد. وجاء في التّفسير أنّ ﴿الخَبْءَ﴾: المطرُ من السّماء والنّبات من الأرض.

والوَثْءُ: مصدر وثِئتْ يدُه وَثْأً، وهو نحو الفكّ(٣)، فهي مَوْثُوءةٌ(٤).

وفسّر سيبويه « الرِّدْء » بالصّاحب(٥). وقيل: الرِّدْءُ: العُزْرة، يعني: المعين والمقوّي، يقال: أردَأْتُه بكذا، أي: جعلته قويّا به(٦). وقرأ نافع: ﴿رِدًا ﴾(٧) بغير همز. قال الهروي(٨): أي(٩): زيادة، قال الفرّاء: العرب تقول: الغنم تُرْدِي على مائة، أي: تزيد عليها(١٠). وقال كُراع: « أرديتُ عليه إرداء: زدت عليه »(١١).

---

(١) يعني: جعلوا حركة الثاني كالأول في النصب كما فعلوه في الرفع والجر، وهم بنو تميم السابقين.

(٢) النمل: ٢٥.

(٣) في الأصل: للك.

(٤) في الأصل: مثوءة.

(٥) الكتاب ٢/٢٨٦.

(٦) في الأصل: رداته بكذا اي جعلته قوي له.

(٧) من قوله تعالى: ﴿فأرسله معي ردءاً يصدّقني﴾. القصص: ٣٤.

(٨) أبوعُبيد أحمد بن محمّد الباشانيّ الهرويّ [ت: ٤٠١هـ] صاحب الغريبين. أخذ عن أبي منصور الأزهري، وسليمان الخطّابي، وأخذ عنه إسماعيل بن عبد الرحمن النّيسابوري. انظر وفيّات الأعيان ١/٣٤، شذرات الذهب ٣/١٦١، بغية الوعاة ١/٣٧١.

(٩) في الأصل: لابي.

(١٠) انظر الغريبين ٣/٧٣١.

(١١) المجرّد ١/١٠٥. و« أرديت » تقرأ في الأصل: أردأت. قال الأزهري في تهذيب اللغة ١٤/١٦٧: « قال الليث: لغة للعرب: أردأ على الخمسين، إذا زاد.. قلت: لم أسمع الهمز في (أردى) لغير الليث، وهذا غلطٌ منه ». وفي الإقناع لابن الباذش ٣٩٥، ٣٩٦: « وقد روي عن نافعٍ أنّه ليس مخففا من (ردء) وأنّه

=

ومعنى قوله: « مايلزم (الفَرْع) »[1] قصد إلى التّشبيه بـ« الفَرْع »؛ لأنّ الهمزة تشبه بالعين[2]، فشبّه ماكانت الهمزة في آخره وقبله ساكنٌ بـ« الفرع »، ولذلك شبّه الهمزة المفتوح ماقبلها بـ« النّطَعِ ». ويقال: نطْعٌ أيضا[3].

وقوله: « ولا إشمام في هذه الواو »[4].

يريد: أنّ الذي تُقلب إليه الهمزة لاروم ولاإشمام فيه؛ لأنّه بمترلة حروف المدّ واللّين؛ لأنّ الإشمام إشارةٌ إلى الحركة التي كانت في الوصل، والرّوم تضعيفها[5]، وما قُلبت إليه الهمزة لم يكن له وجودٌ في الوصل أصلاً، فلا تُشَمُّ، ولاتُرامُ، كما أنّ حروف المدّ واللّين لّما لم تكن لها حركات في الوصل إنّما كانت سواكنَ لاتُشَمُّ ولاتُرام.

و« الحَبَأُ » مقصورٌ ومهموز، وجمعه: أَحْباء ممدود، وهم جلساء الملك وخاصّته.

(فِعَل) من قولهم: أردى على المائة، أي: زاد عليها... والمعنى على هذا: فأرسله معي زيادةً يُصدِّقني، ولايكون مخالفاً لأصله على هذا الوجه ». وانظر الدّر المصون ٦٧٧/٨.

(١) المؤلف عاد إلى كلام سيبويه في أول الباب ٢٨٥/٢.

(٢) في الأصل: بالعير. انظر السّيرافي النّحوي ٤٣١، التّعليقة ٢٢٠/٤.

(٣) في القاموس المحيط (نطع): « النّطع بالكسر وبالفتح وبالتحريك وكعِنَب: بساطٌ من الأديم ».

(٤) الكتاب ٢٨٦/٢. وفي الأصل: والاشمام. وقد ذكر سيبويه هذا في لغة أهل الحجاز، وهم لايحققون الهمز، وقبل النص السابق: « ولوكان ماقبلها مضموما لزمها الواو . . . ولا إشمام . . . ».

(٥) أي: إضعافها.

هذا باب الساكن
الذي تحركه[1] في الوقف

قوله: « ها التذكير »[2].

يريد: أنّها إذا كانت « ها » التّأنيث لم ينقل حركتها؛ لأن ذلك يؤدي إلى حذف الألف وذلك في لغة شاذة، وعليه تأول بعض النحويين قوله:

ونَهنهتُ نفسي بعدما كِدتُ أفعلَهْ[3].

قالوا: أراد: أفعلُها[4]، فحذفوا الألف وقلبوا حركة الهاء على اللام[5]. قالوا: ومثل ذلك قول بعضهم: أيُّ رجالٍ بَهْ[6]؟ أراد: بِهَا. وقول بعضهم حين قال له القائل: طاح مَرْقَمة: وأنت إن لم تَلْقَمُهْ[7].

---

(١) في الأصل: الذي في تحركه.

(٢) الكتاب ٢٨٦/٢ وفيه: « المذكر ».

(٣) صدره:

ولم أرَ مثلها خُباسة واجِدٍ

والبيت من مجموعة أبيات لعامر بن جوين الطائي أوردها الغندجاني في فرحة الأديب ٨٢، وقال: « قالها... في هند أخت امرئ القيس بن حجر لما هرب من النعمان بن المنذر، ونزل عليه، فأراد عامر الغدر به، فتحول عنه ». وتنسب لغيره.

وانظر الكتاب ١٥٥/١، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٣٧/١، الإنصاف ٥٦١، شرح جمل الزّجاجي لابن عصفور ١٣٢/١، ضرائر الشّعر له ١٥١.

(٤) في الأصل: فعله.

(٥) رُوي هذا القول عن الفراء والمبرد. انظر الحجة ١٠٢/١، الإنصاف ٥٦٧، مغني اللبيب ٨٣٩. وانظر مايأتي ١٥٢.

(٦) انظر مجمع الأمثال ١٩٦/١. ومثله قول أعرابي من طيّئ: « بالفضل ذو فضلكم الله بَهْ، والكرامة ذات أكرمكم اللهُ بَهْ ». وسيعيد المؤلف المسألة في ١٥٢، ١٥٣ وفيها مثالٌ آخر. وانظر الإنصاف ٥٦٨.

(٧) يروى أن ثلاثة اصطحبوا، فصادوا حمارا، وذهب أحدهم وكان من بني فزارة في بعض حاجته، =

ومذهب سيبويه في « أفعلَهْ » أنه على إضمار « أن »؛ لأن « أن » تستعمل مع « كاد » تشبيها بـ« عسى » في الضرورة[1]

قال بعض أصحابنا[2]: فأما ما احتجّ به من قولهم: بَهْ، فليس مثل « أفعلَهْ »؛ لأنّ هذا تقلب فيه الحركة إلى مبنيّ، وهذا إلى معرب.

قلت: والإمام لم يفرق بين المعرب والمبني في هذا الباب، بدليل: « اضْرِبُهْ، وعنُهْ، ومنُهْ »[3]. وأما « إن لم تَلقمُهْ »، فليس فيه حجة أيضا؛ لأنه[4] على حذف النون الخفيفة وإرادتها؛ لأنه موضع دخولها[5].

وقوله:

... ... وهذا / أَزْحِلُهْ[6] [٢٥ب]

يعني: أبعدْه. كُراع[7]: ويقال: زَحَلَ الرجلُ يَزحَلُ زُحُولا: تنحّى قليلا،

فطبخ الآخران وأكلا، وتركا للفزاري جردان الحمار، ففطن وأمرهما بأكله وإلا قتلهما، فأبى أحدهما وكان اسمه مرقمة، فقتله، فقال الآخر: طاح مرقمة، فقال الفزاري: وأنت إن لم تلقمه. انظر مجمع الأمثال ١٧٦/١، الإنصاف ٥٦٧.

(١) انظر الكتاب ١٥٥/١. قال ابن هشام مؤيدا قول المبرد: « وهذا أولى من قول سيبويه؛ لأنه أضمر (أن) في موضع حقها ألاّ تدخلَ فيه صريحا وهو خبر (كاد)، واعتد بها مع ذلك بإبقاء عملها ». مغني اللبيب ٨٣٩.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) الكتاب ٢٨٧/٢.

(٤) في الأصل: ولا. وانظر التخريج الآتي في الإنصاف ٥٦٨.

(٥) والتقدير: تلقمَنْهُ، ثم حذفت النون وبقيت الميم مفتوحة. انظر الإنصاف ٥٦٨.

(٦) جزءٌ من بيت رجز لأبي النجم العجلي، وهو بتمامه:

فقرِّبَنْ هذا وهذا أزحله

انظر الكتاب ٢٨٧/٢، الأصول ٣٨٥/٢، السيرافي النحوي ٤٣٦.

(٧) انظر المنتخب ٣١٨، اللسان (زحل).

وزَحَل يَزحَلُ: [إذا تنحّى عن][1] الأمر قبيحا كان أوحسنا. ومن بعد فقد تنحـــى، فالمعنى قريبٌ بعضه من بعض.

(١) موضعه مخروم، والمثبت من المنتخب ٣١٨.

هذا باب الحرف الذي
تبدل[1] في الوقف مكانه حرفا آخر[2]

ذكر لغة فزارة وناس من قيس[3]. وأنشد ابن جني شاهدا عليها:

إنّ لطيٍّ نسوةً تحت الغَضَيْ　　　يمنعُهــنّ اللهُ ممن قد طغَيْ

بالمشرفياتِ وطعنٍ بالقَنَيْ[4]

وذكر قول بني تميم في الوقف، فإذا وصلوا قالوا: هذي[5] فلانة.

قـــال ابن جني[6]: الدّلالة على أن الهاء بدل من ياء « هذي » دون أن تكون الياء في « هذي » بدلا من الهاء في « هذه » قولهم في تحقير « ذا »: ذَيَّا، و« ذي » إنمـــا هي تأنيث « ذا » ومن لفظه، وكما لاتجد للهاء في المذكر أصلا فكذلك هي أيضـــا في المؤنث بدل عن أصل-قال- وليست الهاء في هذه وإن استفيد منها التأنيث بمنزلة [هاء][7] « طَلحة وحَمزة »؛ لأن الهاء في « طَلحـــة وحَمـــزة » زائـــدة، والهـــاء في « هذه » ليست بزائدة، وإنما هي بدل من الياء التي هي عين الفعل في « هـــــذي ». وأيضا فإن الهاء في نحو « طلحة » تجدها في الأصل تاءً نحو « طلحتان »، والهـــاء في

---

(١) في الأصل: الحروف التي تبدل. والتصويب من الكتاب ٢/٢٨٧.

(٢) في الكتاب ٢/٢٨٧: « حرفا أبين ».

(٣) يعني: قلب الألف ياء في الوقف دون الوصل. انظر الكتـــاب ٢/٢٨٧. وانظـــر شـــرح الحماســـة للمرزوقي ٨٢٩، وشرح التّصريح على التّوضيح ٢/٣٣٩. وهي لطيّئ في الوصل والوقف. انظـــر الكتـــاب ٢/٢٨٧، شرح المفصّل لابن يعيش ٩/٧٧.

(٤) في الأصل: فيمن قد. انظر سر صناعة الإعراب ٧٠٢، المنصف ١/١٦٠، المحتسب ١/٧٧.

(٥) في الأصل: هذا. ونص الكتاب ٢/٢٨٧: « ونحو ما ذكرنا قول بني تميم في الوقـــف: هـــذهْ، فـــإذا وصلوا قالوا: هذي فلانة ».

(٦) انظر سر صناعة الإعراب ٥٥٦-٥٥٩ بتصرف.

(٧) تكملة من سر صناعة الإعراب ٥٥٦.

« هذه » ثابتة في الوصل ثباتها في الوقف.

فإن قلت[1]: فإذا كانت الهاء في « هذه » إنما هي بدل من الياء في « هــذي »، فما الذي دعاهم إلى تحريكها وكسرها في الوصل في قولهم: هذهِ[2] هنــد، وهــلاّ تُركت ساكنة إذ[3] كانت في اسم غير متمكن.

قلت: شبهت بهاء الإضمار في نحو « مررت بهِ، ونظــرت إلى غلامــهِ »[4].

ومن العرب من يسكنها في الوصل ويجري على أصل القياس فيقول: هــذهْ هنــد، ونظرت إلى هذهْ يافتى، وإذا لقيها ساكن بعدها لم يكن بد مــن كســرها وذلــك قوله: هذهِ المرأة.

فإن قلت: الكسرة في « هذه المرأة » هل هي لالتقاء الساكنين أوهي الكســرة في لغة من قال: هذهِ هند، فكسر؟

قلت: القياس أن تكون الكسرة هي حركة الهاء من قولــك: هــذهِ هنــد، لاحركة التقاء[5] الساكنين، وتكون مثل حركة الميم من « همْ » عند من يســكنها، ومتى[6] احتاج إلى تحريكها رد إليها الضمة التي في لغة من يقول: همُ[7].

وكذلك مَن قال: مُذْ، فحذف النون من « مُنذ » وأزال الضمة عــن الــذال لزوال النون الساكنة من قبلها، إذا احتاج إلى حركة الذال ردها إلى الضم، فيقــول: مذُ اليومِ.

---

(١) في الأصل: قلتا.

(٢) في الأصل: هذهي.

(٣) في الأصل: إذا.

(٤) في الأصل: بهي...غلامهي.

(٥) في الأصل: لالتقاء. والمثبت من سر صناعة الإعراب ٥٥٧.

(٦) في الأصل: ومن. والتصويب من سر صناعة الإعراب ٥٥٧.

(٧) في الأصل: همو.

فإن قلت: فقد أنشد الكوفيون:

فهمُ بطانتُهـــمْ وهـــمْ وزراؤهمْ   وهـــمُ القضـــاةُ ومنهمُ الحكَّامُ[1]

ورويته عن الفراء: ومنهمِ الحجاب. وحكى الفراء في هذه اللغة أنه سمعهـــا من بعض بني سليم[2]. وحكى اللحياني[3]: مذِ اليومِ، ومذِ الليلةِ، بكسر الذال.

فالجواب: أن هذه اللغة قليلة ضعيفة، وماكان هذا حاله وجب أن يطـــرح. وكذلك حكاية اللحياني[4].

وذكر إبدال الجيم من الياء المشددة لخفاء الياء وبيان الجيم. والبَرْنيّ[5]: ضرب من التّمر.

---

(١) والبيت في الخصائص ١٣٢/٣، المحتسب ٤٥/١، سر صناعة الإعراب ٥٥٨، شرح المفصّــل لابـــن يعيش ١٣٢/٣، شرح التسهيل لابن مالـــك ١٣٤/١، ٢١٦/٢، ارتشـــاف الضـــرب ٩٢١ (رجـــب)، المساعد ٩٤/١.

(٢) انظر شرح المفصّل لابن يعيش ١٣٢/٣، ارتشاف الضرب٩٢٢ (رجب).

(٣) أبو الحسن عليّ بن المبارك، من بني لِحْيان بن هذيل بن مدركة. وقيل: سمّـــي بـــه لعظـــم لحيتـــه [ت: ٢١٠هـــ تقريبا] كان من كبار اللغويين. أخذ عن الكسائي، وعليه اعتمد، وأبي زيـــد وأبي عمـــرو الشيباني وغيرهم، وأخذ عنه القاسم بن سلاّم وابن السكيت. من مصنفاته: النوادر. انظر طبقات النحـــويين واللغويين ١٩٥، نزهة الألباء ١٣٧، ١٣٨، بغية الوعاة ١٨٥/٢، هدية العارفين ٦٦٨/١.

(٤) انتهى النقل من سر صناعة الإعراب.

(٥) في الأصل: والذي. وما فسره أورده سيبويه في شاهد مسموع من أناس من بني سعد، وهو:

خالي عـــويفٌ وأبوعلجٍّ

المطعمانِ الشحمَ بالعشجِّ

وبالغـــــداة فلقِ البرنجِّ

انظر الكتاب ٢٨٨/٢. وانظر جمهرة اللغة ٤٢، ٢٤٢، السيرافي النحـــوي ٤٤٠، ٥٧٩، الأمـــالي ٧٧/٢، المنصف ١٧٨/٢، ٧٩/٣، سر صناعة الإعراب ١٧٥، شرح الملـــوكي ٣٣٠، اللبـــاب ٣٥٠/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٩، ٥٠/١٠، شرح الشافية للرضي ٢٨٧/٢، شرح شواهده ٢١٢.

قال أبوعمرو: قلت لرجل من بني حَنْظَلة: ممن أنت؟ [فقال]: فُقَيْمِجّ[1] -قال- فقلت: من أيهم؟ فقال: مرِّجّ. أراد: فقيمي، ومرِّي[2].

وقد يبدلون الياء المخففة جيما، قال ابن جني: وأنشد الفراء:

لاهُمَّ إن كنتَ قبلتَ حِجَّتِجْ[3] فلايزالُ شاحِجٌ يأتيكَ بِجْ

أقمرُ نَهّاتٌ يُنَزِّي وَفْرتِجْ[4]

وأنشد ابن جنِّي:

حتى إذا ما أمسَجَتْ وأمْسَجَا[5]

يريد: أمسيت وأمسيا[6]. قال[7]: وهذا أحد مايدل على ماندعيه من أن أصل «رَمَت» «رَمَيَتْ»، و«غزَت» «غزَوَتْ»؛ ألاترى أنه لمّا أبدل / [الياء من][8] [٢٦أ]

(١) في الأصل: ممن أنت فتنحنح.

(٢) انظر سر صناعة الإعراب ١٧٦.

(٣) في الأصل: قتلت حنحح.

(٤) في الأصل: تماب تبري ونونج. انظر سر صناعة الإعراب ١٧٧. وانظر النوادر ٤٥٦، الإبدال لابن السكيت ٩٦، مجالس ثعلب ١١٧، التّبصرة والتّذكرة ٨٦٦، المحتسب ٧٥/١، شرح التصريف ٣٦٨، شرح المفصل لابن يعيش ٥٠/١٠، ضرائر الشّعر لابن عصفور ٢٣١، شرح الشافية للرضي ٢٨٧/٢، شرح التّصريح على التّوضيح ٣٧١/٢، شرح شواهد شرح الشافية ٢١٥.

(٥) في الأصل: اسمجت واسمجا. انظر سر صناعة الإعراب ١٧٧، المحتسب ٧٤/١. والبيت ينسب للعجّاج، و لم أقف عليه في ديوانه برواية الأصمعي في أرجوزته الجيميّة. وهو في التّكملة ٥٦٦، التّبصرة والتذكرة ٨٦٦، شرح التصريف ٣٧٢، شرح شواهد الإيضاح ٦٢٧، شرح المفصل لابن يعيش ٥/١٠، شرح الملوكي ٣٢٩، ٣٣١، ضرائر الشّعر لابن عصفور ٢٣٢، المقرب ٥٢٢، الممتع ٣٥٥، اللسان (مسى).

(٦) انظر سر صناعة الإعراب ١٧٧، المحتسب ٧٤/١، إيضاح شواهد الإيضاح ٨٩٣.

(٧) يعني: ابن جني. انظر سر صناعة الإعراب ١٧٧، ١٧٨.

(٨) مخروم في الأصل، وأثبته من سر صناعة الإعراب ١٧٨.

« أمسيت » جيما، والجيمُ حرفٌ صحيح يحتمل الحركات ولايلحقـــه[1] الانقـــلاب الذي [يلحق][2] الياء والواو، صحّحها كمايجب في الجيم، فدل « أمسجت » على أن أصل « أمست » « أمسيت »، وكذلك قال أيضا[3]: وأمسجا، فـــدل علـــى [أن][4] أصل « أمسَى » « أمسَيَ ». والله الموفق.

---

(١) في الأصل: صحيح فيحتمل الحركات لايلحقه. والمثبت من سر صناعة الإعراب ١٧٨.

(٢) مخروم في الأصل، وأثبته من سر صناعة الإعراب ١٧٨.

(٣) في الأصل: فدل أمست على أصل أمسيت ولذلك قال. وقد خرم موضع أيضا. والمثبت مـــن ســـر صناعة الإعراب ١٧٨.

(٤) تكملة من سر صناعة الإعراب ١٧٨ يلتئم بهاالسياق.

هذا باب ماتحذف[1]
من أواخر الأسماء في الوقف

قوله: « هذا قاضْ، وهذا غازْ، وهذا عمْ »[2].

مثَّل بالمرفوع، ومثلُه في ذلك المخفوض؛ لأن الأصل « هذا قاضيٌ وعمِيٌ، ومررت بقاضيٍ وعميٍ »، فاستثقلت الضمة والكسرة على الياء التي قبلها كسرةٌ فسكنت، فالتقى ساكنان الياء والتنوينُ فحذفت الياء لاجتماع الساكنين، فإذا وقفوا لم يردوا الياء وإن لم يكن تنوين؛ لأن التنوين في النية، لأن حذفه في الوقف عارض لأيُعتد به، والأكثر عدم الاعتداد[3] بالعارض.

ووجهُ ردِّ الياء[4]: أن حذف الياء في الوصل إنماكان لالتقاء الساكنين الياء والتنوين، وقد سقط التنوين للوقف فجاز أن ترجع الياء مراعاةً لفظيّةً، وقرأ ابن كثير بها: ﴿ولكلّ قومٍ هادي﴾[5].

واختار المبرد وأبوعلي مذهبَ الخليل[6].

قال ابن ولاد[7]: وهذه مسألة تكلموا فيها بآرائهم، وسبيلها أن ترد إلى

---

(١) في الكتاب ٢/٢٨٨: « مايحذف ».

(٢) الكتاب ٢/٢٨٨.

(٣) في الأصل: الاعتماد.

(٤) هذا تعليل اللغة الأقل.

(٥) الرّعد: ٧. وانظر السّيرافي النّحوي ٤٤١، التبصرة في القراءات ٢٣٣، ٢٣٤، الإقناع ٦٧٥.

(٦) انظر التّكملة ١٩١، الانتصار ٢٥٢.

(٧) الانتصار ٢٥٣.

الأشبه بكلام العرب في كلامها[1]، وكلٌّ قد ذهب مذهبا حسنا، إلا أن قول الخليل أقوى، وذلك أن الإتمام [أصلٌ][2] والحذف عارض من الكلمة لأسباب توجبه، وليس ها هنا سببٌ غير[3] ما قال من أن النداء باب حذف، يقولون فيه: ياحارِ، ويحذفون التنوين، والأسماء فيه قد تأتي على التمام غير محذوفة ولا مرخمة، فالتمام أولى به على الأصل إذا لم يسمع قول العرب فيها، وكان الباب قد يكون فيه التمام والمحذوف فتركه على التمام أولى به؛ لأنه الأصل.

فإن زعم أنهم يحذفون التنوين في النداء حذفا مطردا، فهذا الذي دعانا إلى أن نَدَعَ الياء ولانحذفها؛ لأن حذف التنوين في[4] هذا الباب قد أُمِن فيه السبب الموجب لحذفها، كما وجب ردُّها مع الألف واللام إذا قلت: هذا القاضي؛ لأن التنوين قد أُمِن فيه [مع][5] الألف واللام كما أمن في النداء، فلزم الرد في الوجهين جميعا كما قال الخليل[6].

قوله: « ولايقولون: لم يكُ الرجلُ؛ لأنها في موضع تُحرّك فيه »[7].

يريد: فتقوَى بالحركة، فلاتحذف، قال الله تعالى: ﴿لم يَكُنِ الذينَ كَفَرُوا﴾[8].

---

(١) في الانتصار ٢٥٣: « الأشبه من مذاهب العرب وكلامهم ».

(٢) تكملة من الانتصار ٢٥٣ يلتئم بها الكلام.

(٣) في الأصل: على. وقبله في الانتصار ٢٥٣: « أراناه سيبويه ».

(٤) في الانتصار ٢٥٣: « . . . التنوين يوجب ردّ الياء في قاض، فلمّا كان السبب الذي يوجب حذف الياء متروكاً في النداء، وجب ردّها في . . .».

(٥) تكملة من الانتصار ٢٥٣ يلتئم بها الكلام.

(٦) انتهى النّقل من الانتصار.

(٧) الكتاب ٢/٢٨٩. وفيه: « في موضعٍ تَحرُّكٍ فلم...».

(٨) البيّنة: ١.

وهذا هو المعروف. وقد ذكر أبوزيد في نوادره شعرا، وهو:

لم يكُ الحقُّ سوى أن هاجَه ... رسمُ دارٍ قد تعفّى بالسِّرَرْ
غيّر الجِـــــدةَ من عِرفانه ... خِرقُ الريح وطوفانُ المطرْ[1]

وهذا شاذّ، وقد استعمله أبوالطيب:

جللاً كما بي فَلْيَكُ التبريحُ[2]

وقال ابن جني: وكان الوجه أن يكسرها لالتقاء الساكنين لأنها حرف صحيح، وليس حذف النون كحذفها في قوله:

لم يكُ شيءٌ ياإلهي قبلكا[3]

لأنه حذف النون من « يكن » وهي ساكنة، فضارعت بالمخرج والزيادة والغنة والسكون حرف المد واللين، فحذفت كما يحذف، وهي هنا / قوية بالحركة، [٢٦ب] فكان ينبغي ألاّ يحذفها، ولكنه لم يعتد بالحركة في النون[لما كانت][4] غير لازمة ضرورة، هذا مع أنه قد حذفت النون من « يك » فكأنه جاء بالساكن فأدخله على « فلْيكُ ». والله الموفق.

---

(١) في الأصل: وطول المطر. انظر النوادر ٢٩٦. والبيتان لحُسَيل بن عُرْفُطة، جاهلي وانظر السّيرافي النّحوي ٤٤٥، كتاب الشّعر ١١٤، المسائل العسكريّة ١٧٨، الخصائص ٩٠/١، المنصف ٢٢٨/٢، سر صناعة الإعراب ٥٤٠، ضرائر الشّعر لابن عصفور ١١٥، شرح كتاب سيبويه للصّفّار ٣٨٠، خزانة الأدب ٣٠٤/٩.

(٢) عجزه:

أغذاء ذا الرشأ الأغن الشيحُ

انظر ديوانه ٦٦، شرحه المنسوب لأبي البقاء العكبري ٢٤٢/١.

(٣) البيت في الكتاب ٣١٦/١، المقتضب ٢٤٧/٤، المنصف ٢٣٢/٢، شرح المفصّل لابن يعيش ١١/٢، شرح التّصريح على التّوضيح ٣٦/٢، همع الهوامع ٢٨١/٤.

(٤) مخروم في الأصل، وأثبته من شرح ديوان أبي الطيب المنسوب للعكبري ٢٤٣/١.

هذا باب مايحذف من الأسماء من الياءات في الوقف التي لاتذهب في الوصل

قوله: « لأن (ني) اسم »[1]

قد تقدم له مثل هذا في باب علامة إضمار المنصوب[2]، ويوهم هذا أنّ النون والياء هما الضمير، [وإنما الضمير][3] الياء خاصة، والنون وقاية للفعل من الكسر، لكن لما لزمت هذه النون الياء في الفعل، وكانت لاتفارقها جعلهما ضميرا مجازا، والدليل على ماقلته: أنها إذا كانت مع الأسماء مفعولةً لم تحتج فيها إلى النون، نحو « الضاربي »، وشبهه، لما استغنوا عنها لم يأتوا بها، فأما ياء المتكلم فالحذف فيها حسن لأن النون التي قبلها تدل عليها، ولالبس فيها.

وأماقولك: هذا غلاميْ، فليس فيه لبس، وأما قولك: هذا غلامْ فلا يجيزه بعض النحويين لأجل اللبس[4]، وقد أجازه سيبويه، وهو الصحيح؛ لأن الوصل يبيّنه بكسر الميم، واكتفاء بدلالة الحال على ماحذف، وهذا الحذف في هذه الياء إنما هو

---

(١) الكتاب ٢/٢٨٩.

(٢) انظر الكتاب ١/٣٨٠.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها السياق.

(٤) في الأصل: هذا غلامٍ فليس فيه لبس فلا يجيزه بعض النحويين اللبس. وبما أثبته يستقيم الكلام، إن شاء الله. قال الرضي: « وإن كانت في اسم فبعض النحاة لم يجوز حذفها والوقف على الحرف الذي قبلها بالإسكان نحو: غلامْ، كماجاز في المنقوص؛ حذرا من الالتباس، وأجازه سيبويه اعتمادا في إزالة اللبس على حال الوصل، فعلى هذا قول المصنف: (حركت أو سكنت) وهمٌ؛ لأنها إذا تحركت لم يوقف عليها بالحذف، بل بالإسكان كما نص عليه سيبويه وغيره ». شرح الشافية ٢/٣٠٠، ٣٠١. وانظر الكتاب ٢/٢٨٩، شرح المفصل لابن يعيش ٩/٨٩.

على لغة من أسكنها لضعفها بالسكون، فيسهل حذفها لذلك[1].

ومعنى قول سيبويه: « فأمّا الألف التي تذهب في الوصل فإنها لاتحذف في الوقف »[2].

يريد: ألف « عصا ورحى » وماأشبهه، يحذف في الوصل لالتقاء الساكنين، فإذا وقفت ذهب التنوين، فعادت الألف. وهذا الموضع يدل على أن مذهب سيبويه أن الألف التي تثبت في الوقف هي التي كانت في الحرف[3]. وهذا خلاف ما تأوله أبوعلي الفارسي على سيبويه من أن مذهبه أن ألف « عصا » في النصب مبدلة من التنوين، وفي الرفع والجر هي المنقلبة، وتبعه الزمخشري وابن خروف[4]، وتأولوا هذا المذهب على حمل المعلل على الصحيح؛ لأن في الصحيح يُبدل من التنوين ألفٌ في حال النصب خاصة، وفي الرفع والخفض يحذف، فكذلك اغتفروا هنا، وتأول

---

(١) يريد: لغة من أسكن الياء في الوصل، فقال: ياغلاميْ أقبل، فالوقف على هذا فيه وجهان: الأول: الوقف عليه بياء ساكنة كالوصل. الثاني: الوقف عليه بحذف الياء وإسكان ماقبلها، وهذا ماأجازه سيبويه. وزاد ابن الحاجب: تحريك ماقبل الياء بعد حذفها، ووهمه الرضي. أمّا لغةُ من يحرك الياء في الوصل، فله وجهان أيضا: الأول: إسكان الياء. والثاني زيادة الهاء، نحو: غلاميه. انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٩، ٨٦، شرح الشافية للرضي ٣٠٠/٢، ٣٠١.

(٢) الكتاب٢٩٠/٢ وفيه: « وأماالألفات ».

(٣) في الأصل: الحروف. والمثبت من السيرافي النحوي ٤٥١ وهو المستدلّ. وهذا المذهب ينسب لأبي عمرو، والخليل، وسيبويه، والكسائي. انظر الإقناع ٥٠٥- ٥١٠، شرح جمل الزّجاجي لابن عصفور ٤٣٠/٢، شرح الكافية الشافية ١٩٨٣، شرح الشّافية للرّضي ٢٨٤/٢، المساعد ٣٠٤/٤، شرح التّصريح على التّوضيح ٣٣٨/٢، ٣٣٩.

(٤) وهو أحد قولي الفارسي، وإليه ذهب ابن عصفور. انظر التّكملة ١٩٩، التعليقة ٢٢٦/٤، شرح جمل الزّجاجي لابن عصفور ٤٣٠/٢، شرح المفصّل لابن يعيش ٧٦/٩، ارتشاف الضّرب ٨٠١ (رجب)، المساعد ٣٠٤/٤. قال أبوحيّان: « ونسبه أكثر النّاس إلى سيبويه ومعظم النّحويين ». وانظر ما سيأتي ص ١٤٨، حاشية رقم (٣).

الفارسي قول سيبويه على هذا الغرض، قال سيبويه في باب ماكانت الياء والواو فيه من قبيل الحرف من أبوابماينصرف ومالاينصرف[1]: « ويُتمّون الأسماء في الوقف » فقال: أراد في الرفع والجر. ثم قال: ألا ترى أنه لا يقول أحد: إنها في حال النصب منقلبة[2].

فزاد في كلام سيبويه مالايقوم عليه دليل، بناء على أنه لم يقله أحد. وقد قيل: هو الظاهر؛ ألا ترى أن سيبويه قال في هذا الباب الذي ذكرنا: « واعلم أن كل ياء أو واو كانت لاما وكان الحرف الذي قبلها مفتوحا فإنها مقصورة تُبدَل مكانها الألف ولاتُحذَف في الوقف ». والله الموفق. فهذا نصٌّ على أنها لاتحذف[3] في الوقف مطلقا.

ومممايدل على أنها في حال النصب هي الأصلية دون أن تكون بدلا من التنوين قول الشاعر:

أُقسمُ بالَمروةِ حَقّاً والصَّفا
أنَّكَ يابنَ جَعفَرٍ نِعْمَ الفتى
ونعم مأوى طارقٍ إذا أتى / [٢٧أ]
[ورُبَّ] ضيفٍ طرق الحي سُرَى[4]

---

(١) في الأصل: مالاينصرف ومالاينصرف. ونص العنوان في الكتاب ٥٦/٢: « هذا باب ماينصرف ومالاينصرف من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات منهن لامات ».

(٢) شرح أبوعليّ في التعليقة كلام سيبويه ١٢٢/٣ وليس فيه ما نقله المؤلف عنه.

(٣) في الأصل: تخفف.

(٤) مابين معقوفين مخروم في الأصل. والأبيات للشمّاخ. انظر ديوانه ٤٦٤، ٤٦٧، البيان والتّبيين ١٠/١، أمالي الزّجاجي ٢٠٥، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٧٥٠، أمالي ابن الشجري ٤٩٩/٢، ٥٠٠، اللباب ٢٠٧/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٩، شرح شواهد شرح الشافية ٢٠٢.

فالقافية هي الألف، ولو كانت في « سُرى » بدلا من [التنوين][1] لم يجعلها قافية؛ لأن الألفات التي في أواخر القوافي في هذا الشعر إنما هي أصول، [فيجب][2] أن يكون ألف « سُرى » في هذا البيت هي الأصلية، ويبطل مذهب أبي عثمان أنك تقول: هذا فتِى، فتميل، ولو كانت كما زعم لم تُمَل[3]. وكذلك قول حسان:

لله درُّ رافع أنّى اهتدى البيت[4]

والألف في « سُوى » أصلية، وهي في موضع خفض.

وحجة أبي عثمان أن ماقبلها مفتوح أبدا، فصار كحالها في النصب.

واحتج ابن خَروف لمذهبه وتأوله: بأن الإمالة فيها أغلب عليها في حال الرفع والخفض، وأنه لايميلها في النصب إلا القليل، فدفع الفرق بين الألفين[5]. والله الموفق للصواب.

---

(١) ذهب الخرم بأكثره. انظر اللباب ٢/٢٠٨.

(٢) لم يظهر منه بسبب الخرم سوى الباء.

(٣) زاد ابن يعيش ٩/٧٧: « إذ لاسبب لها ». والمحتجّ هو السّيرافي. انظر السّيرافي النحوي ٤٥١. وقد ذهب الأخفش والفرّاء والمازني-كما قال المؤلف- وأبوعليّ في أحد قوليه- وهو المنقول عنه - إلى أنها منقلبة عن تنوين في الأحوال كلها: الرفع والنصب والجر. انظر التّكملة ١٩٩، شرح جمل الزّجاجي لابن عصفور ٢/٤٢٩، شرح المفصّل لابن يعيش ٩/٧٧، ارتشاف الضرب ٨٠٠، ٨٠١ (رجب). وانظر ما سبق ص ١٤٦.

(٤) بعده:

فوّز من قُراقر إلى سُوى

انظر الدّيوان ١/٣٦٩، معجم البلدان (سوى، قراقر). وقراقر واد بالسماوة، وسوى ماء فيها، وقد اجتاز بهما خالد بن الوليد- رضي الله عنه- حين قصد الشّام آتياً من العراق قبل معركة اليرموك، ومعه دليله رافع الطّائيّ.

(٥) لم أقف على كلام ابن خروف في غير هذا الكتاب.

هذا باب ثبات الياء والواو في الهاء التي هي علامة الإضمار وحذفهما

الأعلم[1]: « اختلف النحويون في الياء والواو المتصلتين بـ(ضربهو، وعليهي)[2]: بعضٌ جعله من نفس الاسم، وبعضهم جعله زائدا، ولاخلاف بينهم أن الألف في (عليها، وضربها) هما جميعا [من نفس][3] الاسم.

وقد اختلفوا في مذهب سيبويه في الياء والواو من (ضربهو، وعليهي)، فقال الزجاج: مذهب سيبويه أنهما بمنزلة الألف وأنهما من الاسم كالألف، وذكر أن مذهبه[4] أنهما ليسا من نفس الاسم، قال والدليل على ذلك: أن الياء والواو لايوقف على واحدة منهما إذا قلت: ضربَهُ، ومررت بهِ، ويوقف على الألف إذا قلت: ضربها[5].

ولقائل أن يقول: قديجوز أن يحذف ماهو من نفس الكلمة في قولنا: هذا قاض، فلا يكون للزَّجاج حجة في ذلك.

وبعض النحويين يذهب إلى أن مذهب سيبويه أن الياء والواو ليسا من الاسم، واعتلّ بحذفهما في الوقف »[6]. واستدل على هذا بقول سيبويه: « هاء

---

(١) انظر النّكت ١١١٢. وانظر السّيرافي النحوي ٤٥٣.

(٢) في الأصل: بضربه وعليه.

(٣) تكملة من شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٩. وقد ورد النص في النكت، والسيرافي النحوي، كما ورد في الأصل من دون هذه الزيادة، وقام محقق النكت بإضافتها.

(٤) أي: الزجاج.

(٥) انظر مذهب الزجاج واحتجاجه في شرح الشافية للرضي ٣٠٨/٢، ٣٠٩.

(٦) انتهى النّقل من النكت. ولم أقف على من المقصود ببعض النحويين. وفي مذهب سيبويه انظر

=

الإضمار »[1].

قال صالح بن محمد: وأنا أعجب مماذكره الأعلم[2]؛ وذلك أن أبا علي الفارسي قال في الحُجّة[3]: فأما الواو التي تلحق علامة المضمر المجرور أوالمنصوب في نحو « هذا له، وضربه »، فزيادة لاحقة للكلمة، بدلالة سقوطها في نحو « عليه، ومنه »، وإن لم يوقف على شيء من ذلك، وأنه في الغائب نظير الكاف للمخاطب والتاء للمتكلم، وبدلالة ماجاء من الشعر عند سيبويه نحو:

... ... لهْ أرقان[4]

الكتاب ٢٩١/٢، ٢٩٥، شرح المفصل لابن يعيش ٨٧/٩، شرح الشافية للرضي ٣٠٨/٢، ٣٠٩. وقد جعل ابن يعيش والرضي القول الثاني ظاهر مذهب سيبويه.

(١) الكتاب ٢٩٢/٢ ونصه: « الهاء هي هاء الإضمار والياء التي بعدها أيضا مع هذا أضعف؛ لأنها ليست بحرف من نفس الكلمة ». ويؤيده قوله: « وأما هاء هذه فإنهم أجروها مجرى الهاء التي هي علامة الإضمار إضمار المذكر؛ لأنها علامة للتأنيث كما أن هذه علامة للمذكر، فهي مثلها في أنها علامة وأنها ليست من الكلمة ». الكتاب ٢٩٥/٢.

(٢) ليس للأعلم شيء من ذلك، إنما هو كلام السيرافي، يلخصه الأعلم. انظر تخريج النص.

(٣) انظر الحجة ٩٩/١- ١٠٤ بتصرف.

(٤) في الأصل: أرقاق. و لم أقف على الشاهد في الكتاب، وهوبتمامه:

فظلت لدى البيت العتيق أُريغُهُ ... ومطـوايَ مشتاقانِ له أرقان

ويروى:

ومطـوايَ من شوقٍ لهُ أرقانِ

والشاهد ليس فيها. والبيت من قصيدة تنسب إلى يعلى الأحول الأزدي، وإلى غيره. وانظر المقتضب ١٧٧/١، ٤٠٢، المسائل العسكرية ١٩٨، الخصائص ١٢٨/١، سر صناعة الإعراب ٧٢٧، المحتسب ٢٤٤/١، الحلل في إصلاح الخلل ٣٨٩، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٨٦/٢، ضرائر الشّعر له ١٢٤، شرح كتاب سيبويه للصّفّار ٥١٨، شرح الكافية للرضي ٤٢١/٢، ارتشاف الضرب ٢١٠٢، ٢٤١٠ (رجب)، خزانة الأدب ٢٦٩/٥.

وحكى أبوالحسن أنها لغة[1].

فإن قلت: فلم لايستدل بثبات الألف في المؤنث في نحو « عليها، وضربها » أن الياء والواو في « لَهُو وبِهِي » ليستا بزائدتين، وإن أسقطتا في بعض المواضع؛ لأن الأصول قد تسقط أيضا في نحو:

كنواح ريش حمامة ...[2]

و:

دوامي الأيدي . . . . . .[3]

وإذا كان كذلك لم يكن فيما ذكرت من سقوط حرف اللين دلالة على زيادته، وثبات الألف في علامة المؤنث وأنها لاتحذف دليل على أنّ الواو والياء في ضمير المذكر في حكم الألف؟

قيل: لايستدل على زيادتها بالسقوط فقط، فيتجه هذا الكلام. فأما إثبات الألف في ضمير المؤنث المفرد فليس يدلُّ على أنه من نفس الكلمة، وإنما ألحقت

---

(١) أبوالحسن هو الأخفش، وقدذكر في معاني القرآن ٢٨ أنها لغة لأزد السراة. وذكر الرضي أنها لغة بني عقيل وكلاب. انظر شرح الكافية ٤٢١/٢.

(٢) تمامه:

... ... نجدية ومسحتِ باللثتين عَصفَ الإثمد

والبيت ينسب لخفاف بن ندبة السلمي، ولغيره. وانظر الكتاب ٩/١، ٢٩١/٢، شرح أبياته لابن السيرافي ٤١٦/١، المنصف ٧٣/٢، سر صناعة الإعراب ٥١٩، ٧٧٢، الإنصاف ٣١٤، شرح المفصّل لابن يعيش ١٤٠/٣، شرح جمل الزّجاجي لابن عصفور ٥٧٩/٢، ضرائر الشعر له ١٢٠.

(٣) تمامه:

وطرت بمنصلي في يعملات دوامي الأيدِ يخبطن السريحا

وينسب لمضرس بن ربعي الفقعسي، وليزيد بن الطثرية. ويروى: خفاف الوطء. والشاهد ليس فيها. وقد سبق تخريج البيت ١١١.

للفصل بين التأنيث والتذكير كما[1] ألحقت السين أوالشين في الوقف في قولهم: أكرمكس / وأكرمكش[2] في بعض اللغات لذلك، فكما أنهما ليسا مع الكاف كلمة واحدة، [وإنما الأصل][3] الكاف ولحق هذان الحرفان للفصل بين التأنيث والتذكير، فكذلك الألف [اللاحقة لهاء][4] الضمير في التأنيث. وقد يكون في الزوائد مايلزم فلايحذف نحو نون « مُنطلق »، و[نحو « ما »] في « آثراً ما »[5]، ونحو الألف المبدلة من التنوين في النصب في أكثر اللغات. [٢٧ب]

على أن ناساً أجازوا حذف هذه الألف في الوقف، قال أبوعثمان: أخبرني أبومحمد التوزي[6]، قال: أخبرني الفراء، قال[7]: قوله:

ونَهْنهتُ نفسيْ بعدما كِدت أفعلَهْ[8]

أراد: بعدما كدت أفعلُها، يعني: الخصلة، فحذف الألف وطرح حركة الهاء

---

(١) في الأصل: لما. والتصويب من الحجة ١/١٠٢.

(٢) في الأصل: اكرمكش واكرمكش. انظر المسألة فيما سيأتي ١٦٧-١٧٠.

(٣) مخروم في الأصل، وأثبته من الحجة ١/١٠٢.

(٤) مخروم في الأصل، وأثبته من الحجة ١/١٠٢.

(٥) في سر صناعة الإعراب ٢٦١: « قولهم: افعله آثرا ما، أي: أول شيء، فـ(ما) زيادة لايجوز حذفها؛ لأن معناه: افعله آثرا مختارا له معنيابه، من قولهم: أثِرت أن أفعل كذا وكذا ».

(٦) عبدالله بن محمد بن هارون [ت: ٢٣٠هـ] من أكابر أئمّة اللغة. قرأ على الجرمي كتاب سيبويه، وأخذ عن يعقوب الحضرمي قراءة الأعمش، كما أخذ عن أبي عبيدة والأصمعي وأخرين. له: كتاب الخيل، الأمثال، الأضداد. انظر طبقات النحويين واللغويين ٩٩، الفهرست ٦٣، نزهة الألباء ١٣٥، بغية الوعاة ٢/٦١، غاية النهاية ١/٤٥٦.

(٧) انظر رواية أبي عثمان المازني عن الفرّاء في الإنصاف ٥٦٧، ٥٦٨.

(٨) صدره:

و لم أر مثلها خباسة واجدٍ

وقد سبق تخريجه ١٣٤.

على اللام، قال: ومن كلام أهل بغداذ[١]: نحن جئناك بَهْ[٢]، طرح حركة الهاء على الباء، وهو يريد: نحن جئناك بها.

وهذا الذي حكاه أبوعثمان عن الكسائي والفراء[٣] ليس بالمتسع في الاستعمال، ولاالمتجه في القياس، وذلك أن حركة الحرف التي هي له أولى من المجتلبة، يدل على ذلك أن من ألقى حركة الحرف المدغم على الساكن الذي قبله في نحو « استعدَّ »، إذا أمر فقال: امتدّ، واعتدّ، وانقدّ، أقرّ الحركة [التي للحرف فيه][٤]، و لم يحذفها، ويلقي على الحرف حركة الحرف المدغم، فكذلك الحركة التي هي الكسرة في « به » أولى من نقل حركة الموقوف عليه[٥]، ولايشبه هذا قوله:

... ... إذ جَدَّ النَّقُرْ[٦]

ولاقولهم: هذا عِدِلْ؛ لأن هذا التحريك إنما هو لكراهة التقاء الساكنين، يدل على ذلك أنّ الساكن قبل الحرف الموقوف عليه إذا كان ياء أو واوا نحو « عَوْن، وزَيْد »، لم يحرك لكون مافيه من المدّ بدلا من الحركة، فاحتمل ذلك كما

---

(١) في الحجة ١/١٠٢: « من كلام أهل بغداد– الكسائي والفراء–:.. ».

(٢) انظر أمثلة على نسقه فيماسبق ١٣٤.

(٣) انظر التّعليق ماقبل السابق.

(٤) في الأصل: الحرف المدغم على الساكن الذي قبله. وهو سهو. والمثبت من الحجة ١/١٠٣.

(٥) في الأصل: عليها. والمثبت من الحجة ١/١٠٣.

(٦) البيت بتمامه:

أنا ابن ماويّة إذ جدّ النَّقُرْ

وينسب البيت إلى عبدالله بن ماوية الطّائي، وإلى فدكي بن عبد الله المنقري. وهو في الكتاب ٢/٢٨٤، الجمل ٣٠٠، السّيرافي النّحوي ٤٢٢، التّكملة ١٧٦، الحجّة أيضا ١/٢٦٢، شرح الفصيح لابن درستويه ٥٢٧، الإنصاف ٤٣٢، أسرار العربيّة ٤١٤، ضرائر الشّعر لابن عصفور ١٩، شرح كتاب سيبويه للصّفّار ٤٣٩، اللسان (نقر).

احتمل الإدغام في نحو « عَوْنْ نّهشل، ويدْ دّاود »[1]، وشبهه.

فإن قلت: فقد قال بعضهم: ردّ[2]، فألقى حركة الحرف المدغم على الفاء وحذف حركتها التي هي الضمة.

فالقول: أن الذي فعل ذلك إنما شبهه بـ« قيل، وبيع » حيث وافقه في اعتلال العين بالسكون، فجعله مثلها في نقل حركة العين إلى الفاء كما جعلوها مثلها في الحذف في قولهم: ظلت، ومست، فكما استجازوا فيه الحذف في العين كما حذف من بنات الياء والواو، فكذلك استجازوا فيه نقل حركة العين إلى الفاء. والأكثر والأشيع في « رِدّ » غير ذلك[3].

فانظر ما في هذا من إبطال الاتفاق الذي ذكره الأعلم [بقوله][4]: « وفَصَلَ سيبويه بين الهاء التي قبلها [ياء][5] ساكنة أو واو أو ألف، وبين الهاء التي قبلها ساكن من غيرها، فاختار[6] أن يقال: عليهْ، وألقى عصاهْ، وخذوهْ، بحذف حروف[7] المد التي بعد الهاء، واختار: منْهُو، وأصابتهُو جائحةٌ[8].

واختار المبرد حذف الواو في (مِنه، وأصابته جائحة) ولم يفرق بين

---

(١) في الحجة ١/١٠٣: « زيد داود »، وهو أنسب لما سبق، وما في الأصل موافق للكتاب ٢/٤٠٧.

(٢) في الأصل: ود. وسيصوبه بعد قليل.

(٣) انتهى النّقل من الحجّة.

(٤) زيادة يقتضيها السياق. وانظر النّكت ١١١٣، والسّيرافي النّحوي ٤٥٥.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام. انظر النكت ١١١٣.

(٦) في الأصل: فأجاز، وكذلك في الموضعين التاليين. والتصويب من السيرافي النحوي ٤٥٥، النكت ١١١٣، شرح المفصل لابن يعيش ٩/٨٧، شرح الشافية للرضي ٢/٣٠٧.

(٧) في الأصل: حرف. والتصويب من من السيرافي النحوي ٤٥٥، والنكت ١١١٣.

(٨) في الأصل: منه وواو صابته في جائحة. وذكر المبرد أن هذا المذهب اختيار الخليل أيضا. انظر الكتاب ٢/٢٩١، المقتضب ١/٤٠١.

حرف[1] اللين وغيره[2]، وهو الصحيح؛ لكن [أكثر][3] القــراء والجمهــور علـــى: ﴿منهُ آياتٌ محكماتٌ﴾[4]. والعلة في هذا كالعلة في حروف اللين، وذلــك أن الهـــاء خفيّةٌ فلو وصلت بحرف ساكن وقبلها ساكن وهي لخفائها كأنها ســاكن لصـــار كأنه ثلاث سواكن »[5].

وقال الفارسي في الإيضاح: « فإن كان الحرف غير حرف لين كان الإثبـــات معه أحسن منه مع حرف اللين، نحو (اضربهو يازيد، وعنهو أخذت) »[6].

وقوله: « ولم يفعلوا هذا بـــ(ذِهْ هيَ)، و(مَن هيَ؟) » إلى قوله: « وليست الياء في (هي) وحدها / [باسم كياء] (غلامي) »[7]. [٢٨أ]

يريد[8]: أن الهاء التي قبلها حركة لابد أن توصل، وحذف الوصل منها إنمـــا يكون [في][9] الشعر، كما جاز حذف ألف « معلّى »[10] حتى قيل في الشعر:

... ... ورهط ابن المعلْ[11]

---

(١) في الأصل: حروف. والتصويب من السيرافي النحوي ٤٥٥، والنكت ١١١٣.

(٢) وهو اختيار السيرافي وابن يعيش والرضي. انظر المقتضب ٤٠١/١، السيرافي النحوي ٤٥٥، شـــرح المفصل ٨٧/٩، شرح الشافية ٣٠٧/٢.

(٣) تكملة من السيرافي النحوي ٤٥٥، النّكت ١١١٣.

(٤) آل عمران: ٧. وهي قراء السبعة إلا ابن كثير، وحفص في موضع. انظر إتحاف فضلاء البشر ٥٠.

(٥) انتهى النّقل من النّكت.

(٦) التكملة ٢٠٦. وفي الأصل: اضربه...وعنه.

(٧) الكتاب ٢٩٢/٢ ومابين معقوفين ذهب به الخرم.

(٨) انظر السيرافي النحوي ٤٥٦، النكت ١١١٣.

(٩) ذهب به الخرم.

(١٠) في الأصل: معل. والمثبت من السيرافي النحوي ٤٥٦، النكت ١١١٣.

(١١) تمامه:

=

وحذف صلة الهاء [أجدر][1]؛ لأنه قد تحذف في الكلام في « عليهِ، ومنـهُ »، ولاتحذف من « هي وهو »؛ لأن الياء والواو مع الهاء الـتي قبلـهما همـا الاسـم؛ ولأن[2] الواو والياء في « هو وهي » يوقف عليهما، ولـيس ذلـك في « ضـربتهُ »، ولا « مررت بهِ ». وقال[3]: « الهاء هي[4] هاء الإضمار، والياء التي بعدها أيضا مـع هذا أضعف؛ لأنها ليست بحرف من نفس الكلمة ». وهذا مما يدل علـى أن الهـاء وحدها عند سيبويه الاسم. وقوله: « وليست الياء في (هي) وحدها باسم ». يـدل أيضا أن الياء مع الهاء اسم[5].

ونظير قول سيبويه: « و لم يفعلوا هذا » قول الفارسـي في الإيضـاح: « و لم يفعلوا ذلك في (إذا هيْ) »[6].

وقبيلٌ من لُكَـيزٍ شاهـدٌ   رهط مرجومٍ ورهط ابن المعلّ

وقد سبق تخريجه ١١٤.

(١) ذهب الخرم بأول حرفين. انظر السيرافي النحوي ٤٥٦، النكت ١١١٣.

(٢) في الأصل: لان، بلاواو. والمثبت من السيرافي النحوي ٤٥٦، النكت ١١١٣.

(٣) في السيرافي النحوي ٤٥٦: « وكذلك ضعّف الوصل فقـال ». وفي النكـت ١١١٣: « ولـذلك ضعُف الوصل فقال ».

(٤) في الأصل: في. والمثبت من السيرافي النحوي ٤٥٦، النكت ١١١٣.

(٥) انظر السيرافي النحوي ٤٥٦، النكت ١١١٣، ١١١٤.

(٦) في الأصل: اذ هي. انظر التكملة ٢٠٧. و« إذا هيْ » من قول الشاعر:

كأطومٍ فقـدت بُرغُزها   أعقبتها الغُبسُ منه عدما

غفـلت ثم أتت تطلـبه   فإذا هيْ بعظـام ودما

قال ابن بري: « فالأطوم: اسم سمكة بحرية غليظة تعمل النعال من جلدها. والبرغز: ولـد البقـرة. الغبس: السباع؛ لأن لونها أغبس. يصف بقرة وحشية أكلت السباع ولدها، وكأنـه شـبهها بـالأطوم ». انظر شرح شواهد الإيضاح ٢٧٨. وانظر الحجة ١/١٠٠، المنصف ٢/١٤٨، شرح المفصل لابـن يعـيش ٥/٨٤، اللسان (برغز).

قال ابن سمحون[١]: وقل من يفهم إلى [أي][٢] شيء أشار بذلك[٣].

قلت: وهو واضح، وانظر كلامه فيه.

قوله: « ولو ترك كان حسنا وكان على أصل كلامهم »[٤].

يريد[٥]: لو ترك وصل الهاء في الوقف والوصل كان حسنا إذ[٦] لم تكن الواو من نفس الكلمة. وذهب بعضهم إلى أنه أراد: لو لم تحذف في الوقف الواوُ والياءُ من الهاء لجاز لبيان الهاء؛ لأنهم يلحقون للبيانِ الحروفَ[٧].

وأُنكِر من كلام سيبويه بعدَ أن ذكر اجتماع المتحركات في نحو قولك: رُسُلُكُمو[٨]: « ولو فعلوا ذلك لاجتمعت في كلامهم أربع متحركات ». فأنكر عليه هذا؛ لأنا إن[٩] أسكنا الميم في « رُسُلكُم » ففيه أربع متحركات متوالية، وإن حركنا الميم ففيه خمس متحركات.

---

(١) في الأصل: سمعون. وهو أبوبكر بن سليمان بن سمحون الأنصاري القرطبي [ت: ٥٦٤هـ] أستاذ مقرئ نحويّ، أخذ عن ابن الطراوة وأبي القاسم بن رضا، وأخذ عنه أبوالقاسم بن بقي. انظر إشارة التعيين ١٣٥، غاية النهاية ١/١٨١، بغية الوعاة ١/٤٦٨.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٣) لم أقف على كلام ابن سمحون في غير هذا الكتاب.

(٤) الكتاب ٢/٢٩٢.

(٥) من هنا إلى نهاية الباب انظره في السيرافي النحوي ٤٥٧، ٤٦٠، النكت ١١١٤، ١١١٥.

(٦) في الأصل: اذا. وكذلك في النكت ١١١٤. وأثبتّه كما في السيرافي النحوي ٤٥٧.

(٧) بعده في السيرافي النحوي ٤٥٧، والنكت ١١١٤: « ولكنهم لزموا الحذف خاصة في الوقف ليدلوا على أنهما ليسا من نفس الحرف ». زاد السيرافي: « والذي قلته أولا هو الوجه؛ لأن سيبويه إنما ذكر ما يقوي حذفه في الوقف ويحسنه، فإنما يحتاج إلى تقوية الحذف، لاإلى تقوية الإثبات ».

(٨) في الأصل: وسلكم. وكذا في الموضع التالي. انظر الكتاب ٢/٢٩٢، السيرافي النحوي ٤٥٩، النكت ١١١٤.

(٩) في الأصل: هذاالابان.

وقوله: هذا[1] على أحد وجهين: إما أن يكون سهوا في عـــدد[2] الحـــروف، وإما أن يكون على ماقال بعض النحويين[3]: لاجتمعت أربع متحركات من قبـــل تحريك الميم فإذا حركت الميم زاد على أربع متحركات، فيكون زائدا علـــى نهايـــة الثقل المستعمل في الشعر والموجود في كلمةٍ واحدة نحو « عُلَبِط ».

وقوله: « فأما الهاء فحركت في الباب الأول »[4].

يعني: أن الهاء لاتسكن كما سكنت الميم في « أبوهم، ورســـلهم » ومأشـــبه ذلك؛ لأن الميم لايكون ماقبلها إلا مضموما فإذا سكّناها لم يَلتقِ ساكنان، والهـــاء[5] قد يكون ماقبلها ساكناً كقولنا: ألقى عصاه، وعليه، فلوسكناه اجتمع ساكنان.

---

(١) في الأصل: وهذا. والتصويب من السيرافي النحوي ٤٥٩، النكت ١١١٤.

(٢) في السيرافي النحوي ٤٥٩: « عده ». ومافي النكت ١١١٤ موافق للأصل.

(٣) في السيرافي النحوي ٤٥٩: « بعض أصحابنا ». و لم أقف عليه.

(٤) الكتاب ٢/٢٩٢، ٢٩٣.

(٥) في الأصل: ولما. والمثبت من السيرافي النحوي ٤٦٠.

هذا باب ماتكسر فيه
الهاء التي هي علامة الإضمار

قوله: « فإن لحقت الميمُ الهاءَ في علامة الجمع كسرتها [كراهية] الضمة بعد الكسرة؛ ألاترى أنهما لايلزمان حرفا أبدا »[(١)].

يعني: أنه ليس في الكلام مثل « فِعُل »[(٢)].

قال أبوعلي[(٣)]: الحجّةُ لمن قرأ: ﴿عليهِم﴾[(٤)] بكسر الهاء أنّ[(٥)] الهاء من مخرج الألف وهي في الخفاء نحوها، فكما أن الكسرة أوالياء إذا وقعت إحداهما قبل الألف أميلت الألف نحوها، وقرِّبت منها كذلك إذا وقعت قبل الهاء قرِّبت الهاء منها بإبدال ضمتها كسرة، كإمالتهم الألف نحو الياء، وممايؤكد شبهها بالألف أنهم قد قالوا: أَخذتُ أخْذَه، وضربتُ ضَرَبَه[(٦)]، وأمالوا الفتحة قبل الهاء نحو الكسرة، كما أمالوها إذا كانت قبل الألف نحو الكسرة لتُميل الألف نحو الياء.

فإن / قلت: إنه لاشيء في قولهم: ضربت ضَرَبَه، يوجب إمالة الفتحة، من كسرةٍ[(٧)] ولاياء ولا[غيرهما][(٨)] مما يوجب الإمالة، فكيف استدللت بقولهم: [٢٨ب]

---

(١) الكتاب ٢/٢٩٤ ومابين معقوفين تكملة منه.

(٢) انظر الحجة ١/٤٦.

(٣) الحجّة ١/٤٧، ٤٨، ٥٤، ٥٥.

(٤) الفاتحة: ٦، ٧. وفي مواضع كثيرة من القرآن الكريم.

(٥) في الأصل: لأن.

(٦) انظر الكتاب ٢/٢٧٠، التّكملة ٥٣٩.

(٧) في الأصل: من الكسرة. والمثبت من الحجة ١/٤٧.

(٨) ذهب به الخرم. وأثبته من الحجة ١/٤٧.

ضربت ضَربَه، على مايوجب كسر [الهاء][1] في « عليهم »، وليس في « ضربه » شيء مما يوجب الإمالة؟

قيل: إن ذلك يشبه من الإمالة ما[أميل][2] لغير سبب موجب للإمالة كقولهم[3] في العلم: الحَجَّاج[4]، وكقولهم: طلَبَنا، ورأيت عَنَتا[5]، فعلى هذا الحد أمالوا في قولهم: ضربت ضربَه؛ ألاترى أهم لم يميلوا إذا جاوزتَ الياءَ والكسرة حرفاً سوى الهاء. وكانت إمالة الفتحة مع الهاء ساكنة أكثر في الاستعمال من باب « طلَبَنا » وأقيس؛ لأن فيه الهاء قد أجريت متحركة مجرى الألف فيما ستراه، فإذا كانت ساكنة كانت أن تجرى مجرى الألف أجدر[6] وأسهل.

ومما يؤكد شبه الهاء بالألف اجتماعهما في تبيين الحركة نحو « أنا، وحيّهلا » كتبيينهم إياها في ﴿كِتَابِيَهْ﴾[7]، و﴿حِسَابِيَهْ﴾[8]، ولو لفظت بالباء من « ضرب » لقلت على قول الخليل إن شئت: به، وإن شئت: با. فكما جريا مجرى واحدا في هذا كله كذلك جعل ﴿عليهم﴾ بمترلة الألف في إبدال ضمتها كسرة ليوفق بين الصورتين فيكونا من جهة واحدة.

فإن قلت: ماوجهُ استجازةِ الخليلِ التخييرَ بين الهاء والألف في إلحاق الحرف

---

(١) ذهب به الخرم. وأثبته من الحجة ١/٤٧.

(٢) ذهب به الخرم. وأثبته من الحجة ١/٤٧.

(٣) في الأصل:كقوله. والمثبت من الحجة ١/٤٧.

(٤) يميلونه علما ولايميلونه صفة. انظر التكملة ٥٣٩.

(٥) في الأصل: عينا. والمثبت من الحجة ١/٤٧. وانظر الكتاب ٢/٢٦٧.

(٦) في الأصل: أجود. والمثبت من الحجة ١/٤٧

(٧) الحاقة: ١٩، ٢٥.

(٨) الحاقة ٢٠، ٢٦.

الملفوظ به، وهلاّ لحقَ الهاءَ دون الألف؛ لقلة إلحاق الألف في الوقف وكثرة إلحاقهم الهاء فيه؟

قيل: جمعَ بينهما لمشابهة كل واحد منهما الآخر فيما ذكرنا، ولقيام كل واحد منهما مقام الآخر، ولأنهم قد ألحقوا هذه الحروف الألف في قولهم: با، تا، ثا ونحوه، فكثر في هذا الباب وإن لم يكثر[1] في غيره.

ثم قال أبوعلي بعد ذلك: إنهم جعلوا الهاء متحركة بمترلة الألف الساكنة؛ ألا ترى أن قول الأعشى:

رحلتْ سُميّةُ غُدوةً أجمالها[2]

اللام فيه حرف الروي، والهاء وصل فجعلت الهاء مع تحريكها بمترلة الألف والواو والياء والهاء السواكن في نحو:

... ... عاذلَ والعِتَابا[3]

ونحو:

(١) في الأصل: يكن. والمثبت من الحجة ٤٨/١.

(٢) عجزه:

غَضْبَى عليك فما تقولُ بدا لها

وانظر ديوانه ٧٧، كتاب الشعر ٥٤٧، خزانة الأدب ٣٩٥/٨.

(٣) جزء من بيت لجرير، وهو بتمامه:

أقلّي اللوم عاذل والعتابا   وقولي إن أصبت لقد أصابا

وانظر ديوانه ٨١٣، النّقائض ٤٣٢، الكتاب ٢٩٨/١، ٢٩٩، الأصول ٣٨٥/٢، السيرافي النحوي ٤٨٣، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، كتاب الشعر ١٤، ١٥٧، الخصائص ٩٦/٢، سر صناعة الإعراب ٤٧١، ٥٠١، المنصف ٢٢٤/١، شرح أرجوزة أبي نواس ١٠٠، أمالي ابن الشجري ٢٤١/٢، الإنصاف ٦٥٥، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١١٠/١، ٥٥٣/٢، شرح التسهيل لابن مالك ١١/١، مغني اللبيب ٤٤٧.

... ... حَبيبٍ ومَنزلِي[1]

... ...وإنْ لامَ لائِمُو[2]

والهاء في:

وبكِّي النســاءَ على حمْــزه[3]

فكما جرت وهي وصل مجرى[4] السواكن بدلالــة أنــه لاشــيء في هــذه الحروف يكون متحركا وصلا إلا [إياها][5]، وماكان منها متحركا غيرهــا كــان

---

(١) من مطلع معلقة امرئ القيس، وهو بتمامه:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزلي بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وانظر ديوانه ٨، الكتاب ٢٩٨/٢، الكامل ٣٢٥، مجــالس ثعلــب ١٠٤/١، الأصــول ٣٨٥/٢، السيرافي النحوي ٤٨٢، المسائل البصريات ٨٠٤، الانتصار ٢٦٩، المنصف ٢٢٤/١، سر صناعة الإعــراب ٥٠١، أمالي ابن الشجري ٢٤١/٢، شرح الوافية نظم الكافية ٤٢٢، شرح المفصل لابن يعــيش ١٢٨/٢، ١٥/٤، ٢٣/٩، ٧٨، ٧٩، ٢١/١٠، شرح الملوكي ٢٣٦، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢٧٦/١، شــرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٥٩/١، ٥٥٣/٢، شرح كتاب سيبويه للصّفّار ٤١٠، ارتشــاف الضــرب ٢٧٢/٣، شرح التّصريح على التّوضيح ١٣٦/٢، خزانة الأدب ٥/١١-٢٥.

(٢) في الأصل: ولان. وهو جزء من مطلع قصيدة للأعشى، وهو بتمامه:

هريرة ودعها وإن لام لائمُ غداة غد أم أنت للبين واجمُ

وانظر ديوانه ١٢٧، الكتاب ٢٩٨/٢، الأصول ٣٨٥/٢، السيرافي النحوي ٤٨٣.

(٣) لكعب بن مالك الأنصاري، وصدره:

صفـية قومــي ولاتعجـــزي

وانظر الديوان ٢١٦، سيرة ابن هشام ١٠٦/٣، القوافي للأخفش ٨٧، المســائل الحلبيّــات ٣٤٨، شرح اللمع لابن برهان ٣٧٦، الفصوص ١٩٩/٥، رسالة الغفران ٢٥٣، أساس البلاغة (بكــى)، اللســان (بكى). ويروى: على حمزةٍ، بالإطلاق.

(٤) في الحجة ٥٥/١: « وصل متحركة مجرى ».

(٥) تكملة من الحجة ٥٥/١ يلتئم بها الكلام.

رويا ولم يكن وصلا كالواو في قوله:

وعينيك تبدي أنّ صَدْرَكَ لي دَوِي[١]

والياء في قوله:

وإنمـــا يَبكي الصِّـــبا الصَّـــبيّ[٢]

ونحوه:

فقد كان مأْنُوساً فأصبحَ خاليا[٣]

ثم قال: وليست الهاء في قول القائل:

شُلتْ يدا فاريةٍ فَـــرتْهَـــا وفقئتْ عـــينَ التي أرتْهَا[٤]

كالتي في قوله:

... ... غُـــدوةً أَجْمَـــالَهَا

---

(١) صدره:

تكاشرني كرها كأنك ناصـــحٌ

وهو أوّل مقطوعة ليزيد بن الحكم الثقفي. وانظر الأمالي ٦٨/١، المسائل البصريّات ٢٨٥، أمـــالي ابن الشجري ٢٧٠/١.

(٢) للعجاج. وانظر الدّيوان ٣١٠، البيان والتّبيين ١٨٠/١، المقصور والممدود للقالي ١٨٣، المسلســـل في غريب اللغة ١٣٥، اللسان (حزن، صبا)، خزانة الأدب ٢٧٥/١١.

(٣) في الأصل: فلو كان مأيوسا. وصدره:

ألاحيٍّ رَهْبَى ثمّ حيّ المطاليا

وهو لجرير. وانظر ديونه٧٤، النّقائض ١٧٢، المقصور والممدود للقـــالي ١٣٢، معجـــم البلـــدان (رهبى).

(٤) بعده:

مسكَ شبُوب ثم وفّـــرتها لوخافت النزع لأصغـــرتها

قال ابن جني في الخصائص ٢٤٧/٢: « فلزم التاء والراء، وليست واحدة منهما بلازمـــة. والقطعـــة هائية لسكون ماقبل الهاء والساكن لاوصل له ». وانظر اللسان (فرى)

وإنما هي بمترلة التاء فيما أنشده أبوزيد:

ألا آذَنَتْني بالتفـــرُّقِ جارتي وأَصْعَدَ أهلي مُنجدين وغارتِ[1]

فالألف تأسيس، وليست بردف، وإن كان قد لزم الــراء الــتي لاتلزمــه في الأبيات؛ ألاترى أنه لو قال: عاجتِ مع « غارتِ » كان مستقيما[2].

ومعنى قوله: « أتبع الياء ما أشبهها ».

يريد[3]: الهاء وترك مالايشبه الياء والألف -وهو الميم- علــى أصــله وهــو الضم[4]، كما أنّ الذين يقولون: شِعِير، ورِغِيف، أتبعوا[5] الفتحة الكســرة لقربهــا منها كقرب الألف من الياء، وشبهها بها، و لم يتبعوا الفتحة الضمة فيقلبوها ضــمة في « رَؤُوف، ورَؤُف »[6] حيث لم يقرب/ [الواو مــن][7] الألــف قــرب اليــاء منها، فكذلك أتبع الهاء الياء لما قربت منها، و لم يتبعها الميم [لما لم][8]يقرب منها. [٢٩أ]

فإن قلت: فإن في هذا الضمَّ بعد الكسرة، والضمُّ بعد الكسرة في كلامهــم [مكروهٌ][9]!

قيل: إن الضم بعد الكسر على ضربين:

---

(١) لزهير بن مسعود. وهو أول أبيات خمسة. انظر النوادر ٢٢٢.

(٢) انتهى النقل هذا الموضع من الحجة.

(٣) النص لآتي منقول من الحجة أيضا ١/٧٠ بتصرف.

(٤) في الأصل: مالايشبه الهاء ولاالياء على أصلها وهو الضمير. والمثبت من الحجة ١/٧٠.

(٥) في الأصل: أتبع. والمثبت من الحجة ١/٧٠.

(٦) في اللسان (رأف): « وفيه لغتان قرىء بهما: رَؤُوف، كفَعُول... ورَؤُف، كفَعُل ».

(٧) ذهب به الخرم. وأثبته من الحجة ١/٧٠.

(٨) ذهب به لاخرم. وأثبته من الحجة ١/٧٠.

(٩) ذهب الخرم بالميم منه.

أحدهما: أن يكون في بناء الكلمة وأصلها، كالضم بعد الفتح في « عَضُد ».

والآخر: أن يكون عارضا في الكلمة غير لازم لها. فما كان من الضرب الأول فهو مرفوض في أبنية الأسماء والأفعال، وما كان من الضرب الثاني فمستعمل نحو « فَرِقٌ، ونَزَقٌ »، في الرفع، وقالوا في الوقف على « الرِّدْءِ » في الرفع من قوله: ﴿فأرسِلهُ معي ردْءا يصدقني﴾[1] هو الردُؤ، فحركوه بالحركة؛ كراهيةً لالتقاء الساكنين بالحركة التي كانت تكون للإعراب؛ لأن ما لايلزم الكلمة لايقع الاعتراف[2] به.

قال أبوعلي: ومما يبين [ذلك][3] أن ماكان على « فِعِل » لم يذكر سيبويه منه إلا « إبلا ». فإذا جمعت « قِرْبة، وسِدْرة » ونحوها قلت: قِرِبات، وسِدِرات، فاستمر فيه توالي الكسرتين من أجل الجمع، ولم يكره كما كره في الأصل المفرد قبل الجمع، فكذلك « عليهمو »[4] لاتكره فيه الكسرة قبل الضمة من أجل إعلال الإتباع، وإن كان قد كره في بناء الآحاد، كما لم يكره توالي الكسرتين في « سِدِرات » من أجل الجمع، وإن كان قد كره ذلك في الآحاد؛ لأن الضمة بعد الكسرة ليس من أصل الكلمة، وإنما اجتلبه الاعتلال[5] كما اجتلبَ تواليَ الكسرتين الجمعُ[6]. ويؤكد ذلك أنهم قالوا في « شَقِرة »: شَقَرِيّ، وفي « نَمِر »[7]: نَمَرِيّ، ولم يجئ في شيء من هذا

---

(١) القصص: ٣٤.

(٢) في الحجة ٧١/١: « الاعتداد ».

(٣) تكملة من الحجة ٧٦/١ يلتئم بها الكلام.

(٤) في الأصل: عليهو.

(٥) في الأصل: الاعتدال. والمثبت من الحجة ٧٦/١.

(٦) في الأصل: للجمع. والمثبت من الحجة ٧٦/١.

(٧) في الأصل: نمرة. والمثبت من الحجة ٧٦/١.

النحو إلافتح العين وقالوا: صِعِقيّ، فكسروا الفاء مع العين لما كان للاعتلال[1]، ولم يكن من أصل البناء.

وقوله: « لأن هذه الهاء لاتحوَّل عن هذه الكسرة »[2].

يعني[3]: أنه جاز إسكانها لقلة تصرفها إذْ[4] كان ماقبلها مكسورا خاصة، وما قبل هاء[5] الإضمار مختلفاً، ولأنها أيضا مبنية، وبدلٌ من شيء لو كان حرفا صحيحا للزمه البناء على السكون؛ وذلك أنها بدل من باقي حرف إشارة، والإشارة مبنيَّة على السكون، فجاز فيها السكون لذلك.

---

(١) في الأصل: الاعتلال. والمثبت من الحجة ٧٦/١.

(٢) الكتاب ٢٩٥/٢.

(٣) النص منقول من النكت ١١١٥ بتصرف يسير. وانظر السيرافي النحوي ٤٦٨، ٤٦٩.

(٤) في الأصل: اذا. والمثبت من النكت ١١١٥.

(٥) في الأصل: هذا. والمثبت من النكت ١١١٥.

هذا باب الكاف
التي هي علامة المضمر

قال ابن جني(1): ومن العرب من يبدل كاف [المؤنث] في الوقف شينا حرصا على البيان؛ لأن الكسرة الدالة على التأنيث فيها تخفى في الوقف، فاحتاطوا للبيان بأن أبدلوها شينا، فقالوا: عليشْ، ومنشْ، ومررت بشْ. ومنهم من يجري الوصل مجرى الوقف فيبدل فيها أيضا، وأنشد للمجنون:

فَعَيناشِ عَيْناها وجيدُشِ جيدُها   سِوَى أنَّ عَظْمَ السَّاقِ مِنْشِ دَقيقُ(2)

وقرأت على أبي بكر محمد بن الحسن(3)، عن أبي العباس أحمد بن يحيى لبعضهم(4):

عليّ فيما أَبْتَغي أَبْغيشِ   بَيضا ترضّاني ولاتُرضِيشِ
وتَطَّبي ودَّ بني أَبيشِ   إذا دَنَوتِ جَعَلتْ تُنئيشِ
وإن(5) نأَيتِ جَعَلَتْ تُدْنيشِ   وإنْ تَكَلَّمْتِ حَشَتْ في فِيشِ
حتَّى تَنقِّي كنَقيقِ الدِّيشِ

(1) انظر سر صناعة الإعراب ٢٠٦، ٢٠٧.

(2) انظر الدّيوان ١٦٣، الكامل ١٠٣٨، شرح الكافية للرّضي ٥٠٢/٤. ويروى بغير الإبدال.

(3) هو ابن مِقْسَمٍ أبوبكر العطّار [٢٦٥، ٣٥٥هـ] مقرئٌ تفرّد بحروف تخالف الإجماع، حافظ لنحو الكوفيين. أخذ عن ثعلب ويحيى بن محمّد بن صاعد وغيرهما، وأخذ عنه بالإضافة لابن جنّي ابن شاذان وابن زرقويه وآخرون. له الأنوار في تفسير القرآن، الاحتجاج في القراءات، الرّد على المعتزلة، وغيرها. انظر الفهرست ٣٥، ٣٦، نزهة الألبّاء ٢١٥-٢١٧، معجم الأدباء ٣١٠/٥-٣١٢، بغية الوعاة ٨٩/١، ٩٠.

(4) في الأصل: واذا نايت. انظر مجالس ثعلب ١١٦، المثلث لابن السيد ٩/٢، خزانة الأدب ٤٦١/١١.

(5) في الأصل: واذا.

فشبه كاف « الديك » لكسرها بكاف المؤنث[1].

قال ابن جني[2]: وتزاد الياء أيضا بعد كاف المؤنث إشباعا للكسرة في نحو « عَليكي، ومِنكي، وضَرَبْتكي »، روينا عن قطرب[3]:

ولستِ بخيرٍ من أبيكِ وخالكي/ ولستِ بخيرٍ من مُعاظَلَةِ الكلبِ[4] [٢٩ب]

قال صالح بن محمد: وأنا أذيل هذا الباب بحكاية ذكر[ها الحريري][5] في درة الغواص، قال[6]: حكى الأصمعي أن معاوية قال ذات يومٍ لجلسائه: مَن أفصحُ الناس؟ [فقال][7] رجلٌ من السِّماط: قومٌ تباعدوا عن عَنْعَنة تميم، وتلتلة بهراء، وكَشكشة ربيعة، وكَسكسة بكر[8]، ليس فيهم غَمْغمة قضاعة، ولاطُمْطمانية حمير. فقال: من أولئك؟ فقال: قومك ياأمير المؤمنين[9].

أراد بعنعنة تميم: أن تميما يبدلون من الهمزة عينا كما قال ذو الرمة:

---

(١) انتهى نقل هذا الموضع من سر صناعة الإعراب. وقد ذكر ابن السيد أن قلب الكافي في الديك شينا لغة. انظر المثلث ٢/١٠٩.

(٢) انظر سرّ صناعة الإعراب ٧٧٤.

(٣) في سر صناعة الإعراب ٧٧٤: « عن قطرب لحسان ». والبيت لحسّان بن ثابت، رضي الله عنه.

(٤) انظر ديوان حسّان ١/٤٠، الحيوان ٢/١٩٧، العمدة. ويروى: « من أبيك وخالد ».

(٥) ذهب به الخرم.

(٦) درّة الغوّاص ٦٤٩- ٦٥٢ بتصرّف.

(٧) ذهب به الخرم.

(٨) يعني: بكر بن هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان-وهو الناس بن مضر- ومن أبنائه سعد ومعاوية، فأمّا سعد فأبناؤه هم المعروفون ببني سعد أظآر رسول الله صلى الله عليه وسلّم، وأمّا معاوية فأنجب قبائل عدّة، من أشهرها: بنو عامر بن صعصعة بن معاوية، وبنو مرّة بن صعصعة وهم سلول، وبنو جشم ومنهم غَزيّة. انظر المعارف ٨٥-٨٧.

(٩) روى المبرد في الكامل هذه الحكاية عن الأصمعي، وفيه: « فقام رجل من أهل السماط فقال: قوم تباعدوا عن فراتية العراق، وتيامنوا عن كشكشة تميم، وتياسروا عن كسكسة بكر، ليس فيها غمغمة قضاعة، ولاطمطمانية حمير ». وانظر سر صناعة الإعراب ٢٢٩، الخصائص ٢/١١.

أَعَنْ تَوهَّمْتَ من خَرْقاءَ منزلةً ماءُ الصَّبابةِ من عَينيكَ مَسْجُومُ[1]

وشبيهٌ بهذا كسر حرف المضارعة، نحو « أنت تِعلم ».

قال: وحدثني بعض شيوخي[2] أن ليلى الأخيلية كانت تتكلم بهذه اللغة، وأنها استأذنت على عبدالملك وبحضرته الشعبي، فقال: أتأذن لي ياأمير المؤمنين أن أضحك منها؟ فقال: افعلْ. فلما استقرَّ بها المجلس، قال لها الشَّعْبيُّ: ياليلى! ما بالُ قومِك لايَكتنون؟ فقالت له: ويحكَ، أما نِكتَني؟ فقال: لاوالله، ولوفعلت لاغتسلتُ. فخجلت عند ذلك، واستغرب عبد الملك في الضحك.

وأما كشكشة ربيعة فإنهم يبدلون عند الوقف كاف المخاطبة شيناً، فيقولون للمرأة: ويحك مالَشْ؟ فيقرون الكاف التي يدرجونها على هيئتها، ويبدلون من الكاف التي يقفون عليها شينا.

وأما كَسْكَسة بكْر فإنهم يزيدون على كاف المؤنث سينا[3] ليبينوا حركة الكاف فيقولون: بكس.

قال راجزهم:

تَضحكُ مني أنْ رأتني أحترسْ ولو حرستِ لكشفتِ عن حِرِسْ[4]

وأما غمغمة قضاعة فصوت لايفهم تقطيع حروفه.

(١) انظر الدّيوان ٣٧١، مجالس ثعلب ١٠١، معاني الحروف المنسوب للرّمّاني ٣٥، سرّ صناعة الإعراب ٢٢٩، ٧٢٢، الخصائص ١١/٢، اللباب ٣٠٠/٢، شرح الملوكي لابن يعيش ٢١٦، الممتع ٤١٣، الجنى الدّاني ٢٥٠، مغني اللبيب ١٩٩، شرح شواهد شرح الشافية ٤٢٧. ويروى: « أأن ».

(٢) لم أقف عليه.

(٣) في الأصل: شينا.

(٤) في الأصل: ولو كشفت ... والبيت ينسب لرؤبة بن العجاج، ولأعرابي من بني تميم. انظر الحيوان ١١١/٦، الإبدال والمعاقبة والنظائر للزجاجي ١٠٥، شرح الكافية للرضي ٥٠٢/٤، اللسان (كشش) خزانة الأدب ٤٦١/١١، شرح شواهد شرح الشافية ٤١٩. وسيعقب المؤلف بعد قليل على البيت.

وأما طمطمانية حمير فإنه روي عن حِمير أنهم يجعلـــون آلـــة التعريـــف: أمْ، فيقولون: طابَ امْضَربُ، يريدون: طاب الضرب. وفي الآثار فيما رواه النّمـــر بـــن تَولب أنه عليه السلام نطق بهذه اللغة في قوله: « لـــيس مـــن امْبِــرِّ[1] امْصـــيامٌ في امْسَفر »[2]. يريد: ليس من البر الصيام في السفر[3].

قال المذيل بهذه الحكاية: كذلك وجدت في تفسير الكسكسة:

تَضحك مني أن رأتني أحترس

فلاأدري أهو غلط من الناقل أو من المؤلف. والذي في حفظي مـــن كتـــب النحويين إنما هو:

تَضحـــكُ مني أن رأتني أحترشْ

ولوحَرَشتِ لكشفتِ عن حِرِشْ[4]

وهو من إبدال الشين من كاف المؤنث، لامن زيادة السّـين علـــى كـــاف المؤنث. والله الموفق.

---

(١) في الأصل: البر.

(٢) يورده النحاة واللغويون من طريق النمر بن تولب رضي الله عنه، ورواه الإمام أحمد بهذا اللفظ برقم ٢٢٥٦٧ باقي مسند الأنصار، عن كعب بن عاصم الأشعري، وكان من أصحاب السقيفة. وانظـــر ســـر صناعة الإعراب ٤٢٣، شرح المفصّل لابن يعيش ٣٤/١٠، المقرّب ٥٣٥، الممتع ٣٩٤.

(٣) انتهى النّقل من درّة الغوّاص.

(٤) موقع هذا البيت في درّة الغوّاص قبل الكلام على كسكسة بكر، وهو فيها بالشين، علما أنّـــه ممّـــا انفردت بزيادته إحدى النّسخ، على ماذكره المحقق. والأولى أن يكون البيت قد أقحـــم هنـــا مـــن قبـــل النّاقل خطأ، لامن المؤلف. ويمكن تخريجه على أن يكون إهمال نقط فقـــط، وإعـــادة الضـــمير في قولـــه: راجزهم، على ربيعة. خاصة أنّ الشاهد فيه الإبدال لا الزيادة، والكسكسة زيادة كما جاء في الحكاية.

هذا باب مايلحق
التاء[1] والكاف اللتين للإضمار

قوله: « لأنه في معنى اسم يدركه التثنية والجمع »[2].

يريد: أن هذه المضمرات الدالة على أكثر من الواحد ليست تثنية ولاجمعا، وإنما هي صيغ تدل على أن المراد اثنان أو أكثر؛ لأن التثنية والجمع يلزم معهما تنكير الاسم المثنى[3] والمجموع، والمضمرات لايلحقها التنكير أصلا.

قال الأعلم[4]: « فأما الميم فذكر أنها لحقت التثنية والجمع لأنهم بالغوا في الفرق فجعلوه بين الواحد والجمع بحرف سوى الحرف الذي كان يلحق في الاسم الظاهر كقولنا: زيدان، وزيدون، وأن هذه الميم لحقت في التثنية لأن التثنية جمع كما تلحق في الجمع، وتختلف العلامة اللاحقة بعد الميم فيهما، فالزيادة[5] في التثنية بعد الميم الألف كقولنا: ذهبتما، وفي الجمع الواو[6] كقولك: ذهبتمو./ [٣٠أ]

[وأما لزوم][7] الضم لما قبل الميم فإن هذه الميم لحقت بالتاء وكانت حركة

---

(١) في الأصل: الياء.

(٢) في الأصل: يدرك. ونص سيبويه في هذه المسألة المشروحة ٢/٢٩٦: « فإذا عنيت مذكرين أو مؤنثين ألحقت ميما تزيد حرفا كما زدت في العدد وتلحق الميم في التثنية الألفَ وجماعة المذكرين الواو، ولم يفرقوا بالحركة وبالغوا في هذا فلم يزيدوا لما جاوز اثنين شيئا؛ لأن الاثنين جمع كما أن ماجاوزهما جمع...».

(٣) في الأصل: المبني.

(٤) النكت ١١١٦، ١١١٧. وانظر السيرافي النحوي ٤٧٤، ٤٧٥.

(٥) في الأصل: والزيادة. والمثبت من النكت ١١١٧.

(٦) في الأصل: الميم. والمثبت من النكت ١١١٧

(٧) لم يبق منه الخرم سوى الواو والميم في آخره.

التاء قبل لحاق [الميم][1] تختلف للفرق بين المؤنث والمذكر، فلما ثنوا وجمعوا صارت [العلامة][2] علامة الجمع فيما [بعد][3] الميم، كقولك: قمتُمو يارجال، وقمتُنّ يانسوة، وضربتُكمو، وضربتُكنّ، فأغنى ذلك عن تغيير الياء والكاف للفرق، فألزموها حركة كانت تدخل على أحدهما، وهي ضمة التاء[4] والكاف، ولم يسكنوا التاء؛ لأن ماقبلها ساكن أبدا، فلايجوز أن يجمع بين ساكنين، وحملوا الكاف على التاء؛ لأنها قد يكون ماقبلها ساكنا في قولك: أعطاكما »[5].

ومعنى قوله: « ولم يزيدوا لما جاوزوا اثنين شيئا »[6]: أن مقصدهم إنما كان الفرق بالزيادة بين الواحد ومازاد عليه، وجعل العلة في ذلك أن معقول الجمعية ينتظم الاثنين ومازاد عليها، ولم يرد ماتوهمه بعض الناس عليه من [أن][7] التثنية جمع[8]، وإنما أراد فيها معقول الجمعية، ولذلك قد يكون اللفظ الواحد من غير تغيير يلحقه يُطلق عليهما، كقولنا: ذهبنا، فيستوي الاثنان والثلاثة، وكذلك « نحن »، وكذلك في الإظهار « قطعت رُؤُسَهما ».

قد أخذ بعضهم من قول سيبويه أنّ أقل الجمع [اثنان، لا][9] ثلاثة،

---

(١) ذهب به الخرم.

(٢) تكملة من النكت ١١١٧.

(٣) ذهب به الخرم.

(٤) في الأصل: للتاء.

(٥) انتهى النّقل من النّكت.

(٦) الكتاب ٢٩٦/٢ وبعده: « لأن الاثنين جمع كما أن ماجاوزهما جمع ».

(٧) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٨) لم أقف على من نسب هذا القول إلى سيبويه، وقد نقل الكفوي نزاعاً في ذلك، وصحح أنّ أقل الجمع ثلاثة، ونقل إجماع أهل اللغة على ذلك. انظر الكليات ١٣٩/٢.

(٩) تكملة يلتئم بها الكلام.

لقوله: « فيستوي الاثنان والثلاثة »[1].

---

(١) الكتاب ٢/٢٩٦. وقال ١/٢٤١: « وسألت الخليل عن ما أحسن وجوههما، فقال: لأن الاثنين جميعٌ ». وانظر ٢/٢٠١. والقول بأن الاثنين جمع مذهب لبعض النحويين وجماعة من الفقهاء. انظر تفسير الطبري ٤/٢٧٩، قواطع الأدلة في الأصول ١٧١، ١٧٢،شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٥٥، الإحكام للآمدي ٢/٢٤٢-٢٤٧، تفسير القرطبي ٥/٧٣.

هذا باب الإشباع
في الجــــر والرفـــع

قوله: « لايكون هذا في النصب لأن الفتح أخف عليهم »(١).

قد ذكرنا قبل هذا عن أبي حاتم أن الروم لايكـــون في المنصـــوب لخفتـــه، وذكرنا أنه إنما فرق سيبويه بين الرفع والجر والنصب في الوصل، وذكرنـــا قولـــه في هذا الباب(٢).

وقوله: « كما لم يحذفوا الألف »(٣).

يريد: إلا قليلا، كما ذكرنا قوله في « ابن المعلْ »(٤) وفي « بلهفَ »(٥) يريـــد: المعلّى، وبلهفا. ومنه قول الشاعر:

أمَا تقـــودُ به شـــاةً فتأكلُها أو أن تبيعَهَ في بعض الأراكيبِ(٦)

---

(١) الكتاب ٢/٢٩٧.

(٢) انظر ماتقدم ١١٨.

(٣) الكتاب ٢/٢٩٧.

(٤) من قول الشاعر:

وقبيل من لكـــيز شاهـــــد رهط ابن ملجوم ورهط ابن المعل

وقد سبق تخريجه ١١٤.

(٥) من قول الشاعر:

فلست بمدرك ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لواني

وقد سبق تخريجه ١١٤.

(٦) في الأصل: فيأكلها وان...الأراكب. والبيت على لسان ذئب يرد به على صياد سأله، وقولـــه: فتأكلها، الخطاب للصياد. والبيت رابع أربعة أوردها مع قصتها الزجاجي في أخباره، وقبله:

سألته كيف كانت خـــير عيشته فقال: ماض على الأهوال مرهوبِ

وبعده في رواية الزجاجي عن الرياشي:

النحل أدعى به ماكان ذو رطب وإن شتوت ففي شاء الأعاريب

=

وعلى هذا تأول بعضهم قراءة علي بن أبي طالب، وعروة بن الزبير، وأبي جعفر، وجعفر بن محمد[1]: ﴿ونادى نوحٌ ابنَهَ﴾[2] أي: ابنها، فحذف الألف تخفيفا[3]، ويُبيِّنُ أن هذا هو المراد بقراءة علي بن أبي طالب وعروة بن الزبير أيضا: ﴿ابنها﴾ بالألف[4]، وتأولوا ذلك أنه دَعا ابن امرأته الكافرة[5] إذ قدم[6] ذكرها.

وأنشد:

قال الزجاجي: « وبعض الناس يرويه، وهو من رواية قطرب: إماتقود...».

انظر أخبار أبي القاسم الزجاجي١٥٢، سر صناعة الإعراب٧٢٧، المحرر الوجيز١٥٥/٩، الدر المصون٣٢٩/٦، رصف المباني١٥، اللسان (ركب)، خزانة الأدب٢٧٢/٥، شرح شواهد شرح الشافية ٢٤٠.

(١) ونسبت أيضا لهشام بن عروة. انظر مختصر ابن خالويه ٦٠، المحتسب ٣٢٢/١، إعراب القراءات الشواذ ٦٦٢/١، المحرر ١٤٥/٩، الدر المصون ٣٢٩/٦. وأبوجعفر هو محمد بن عليّ زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب، المعروف بالباقر [٥٦، ١١٨هـ] روى عن أبيه زين العابدين. وجعفر بن محمد المذكور هو ابنه المعروف بجعفر الصادق [٨٠، ١٤٨هـ] روى عن أبيه، وذكر ابن الجزري أن جعفر الصادق لم يخالف حمزة الزيات إلاّ في عشرة أحرف. انظر غاية النهاية ١٩٦/١، ١٩٧، ٢٠٢/٢.

(٢) هود: ٤٢.

(٣) قال أبوجعفر النحاس في إعراب معاني القرآن ٢٨٤/٢: « فأما ﴿ونادى نوحٌ ابنَهَ﴾ فقراءة شاذة، وزعم أبوحاتم أنها تجوز على أنه يريد: ابنها، ثم حذف الألف كما تقول: ابنهُ، فتحذف الواو. قال أبوجعفر: هذا الذي قاله أبوحاتم لايجوز على مذهب سيبويه؛ لأن الألف خفيفة فلايجوز حذفها، والواو ثقيلة يجوز حذفها ».

(٤) انظر مختصر ابن خالويه ٦٠، المحتسب ٣٢٢/١، إعراب القراءات الشواذ ٦٦٣/١، البحر المحيط ٢٢٦/٥، الدر المصون ٣٢٩/٦.

(٥) انظر مختصر ابن خالويه ٦٠، المحتسب ٣٢٢/١، إعراب القراءات الشواذ ٦٦٣/١، البحر المحيط ٢٢٦/٥، الدر المصون ٣٢٩/٦.

(٦) في الأصل: اذم قدم. وما أثبته أقرب شيء لهذا، فلعله صواب.

وقـــد بدا هنْكِ ...[1]

البيت للفرزدق، وقبله:

وأنتِ لو باكرتِ مشمـــولةً حمراءَ مثلَ الفَرسِ الأشْقـــرِ[2]

ومن الناس -وهو المبرد وغيره[3]- من أنكر إسكان حركة الإعراب في مثـــل هذا؛ لأنّها جيء بها لغرض، وفي تسكينها نقضُ الغرض، وسيبويه يجيز هـــذا، وقـــد روي عن العرب في هذا البيت، وفي قوله:

فاليومَ أَشْربْ غير ...[4]

---

(١) انظر الكتاب ٢٩٧/٢. والبيت بتمامه:

رُحْتِ وفي رجليك مافيهما وقـــد بدا هَنْكِ من المئـــزرِ

وسيأتي تخريجه مع البيت التالي.

(٢) البيتان ليسا في ديوان الفرزدق. والأول للفرزدق في السيرافي النحوي ٤٧٩، والاثنان لـــه في أمـــالي ابن الشجري ٢٣٥/٢، ٢٣٨. ونسبا إلى عبيد الله بن قيس الرّقيّات في ضرائر الشّعر لابـــن عصـــفور ٩٥، وإلى الأقيشر الأسدي في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٩١/٢، تجريد الأغاني ١٣٠١، مختار الأغـــاني ٩٣/١، خزانة الأدب ٤٨٥/٤ وصحح البغدادي هذه النسبة، وانظر ديوان الأقيشر ٤٣ وقبلهما:

تقـــول ياشيخ ألا تستحـــي من شربك الخمر على المكبر

يروى أن الأقيشر شرب الخمر حتى سكر، فسقط وبدت عورته، فلامته امرأتـــه، فقـــال الأبيـــات السابقة. انظر المصادر الثلاثة الأخيرة.

وانظر المسائل البغداديات ٤٣١، الخصائص ٧٤/١، ٣١٧/٢، ٩٥/٣، المحتســـب ١١٠/١، ١١١، شرح المفصل لابن يعيش ٤٨/١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٨٣/٢، شـــرح كتـــاب ســـيبويه للصّفّار ٥٠٨، ٥١١، خزانة الأدب ٣٥١/٨. ويروى: « وقد بدا ذاك ». وليس فيها الشاهد.

(٣) كالزجاج. انظر معاني القرآن للزجاج ١٣٦/١، ١٣٧، السيرافي النحوي ٤٨٠، الخصائص ٧٥/١، اللباب ١١٠/٢، شرح كتاب سيبويه للصفار ٥١٠.

(٤) من قول امرئ القيس:

فاليوم أشرب غير مستحقب إثمـــا من الله ولا واغـــــل

وقد سبق تخريجه ١٠٣.

ومما جاء منه قول جرير:

ونَهْرُ تِيرَى فلاتعرفْكمُ العربُ[1]

ومن ذلك شعر وضّاح اليمن[2]:

إنما شِعْـــرِيَ شَهْـــدٌ قد خُلِـــطْ بجُلْجُلانِ[3]

فأسكن الفتحة وهي تشبه الضمة[4]، وجاز إسكان حركة الإعـــراب كمـــا جاز تحريك إسكان البناء، كماشبهوا أيضا حركات البناء بحركات الإعراب، فمـــن ثَمَّ أدغم نحو « فرّ، وعضّ »، كما أدغموا « يردّ، ويشدّ، ويعضّ ». وأما مـــن زعـــم أنها لاتحذف لأنها علم الإعراب فليس قوله بمستقيم، وذلك أن حركـــات الإعـــراب قد تحذف / لأشياء؛ ألاترى أنها قـــد تحـــذف في الوقـــف، وتحـــذف في الأسمـــاء [٣٠ب]

(١) صدره:

سيروا بني العمِّ فالأهواز منزلكم

وهو ثاني ثلاثة أبيات يهجو بها جريرٌ بني العم، وكانوا أعانوا عليه الفرزدق. ورواية الديوان ٤٤١: « فلم تعرفكم »، ورواية البيان والتبيين ٨٣/٣: « فما تدريكم »، والشاهد ليس فيهما. ويـــروى: « فمـــا تعرفْكمُ ».

وهو كما أورده المؤلف في الخصائص ٧٤/١، المحتسب ١١٠/١، شرح كتـــاب ســـيبويه للصّـــفّار ٥٠٩، ارتشاف الضرب ٢٩٣/٣.

(٢) عبدالرحمن بن إسماعيل بن عبد كلال بن داذ بن أبي جمد. اختلف في نسبه فقيل: خولاني، وقيـــل: من أبناء الفُرْس الذين قدموا لنصرة سيف بن ذي يزن على الحبشة. ولقب بالوضاح لجماله وبهائـــه. وهـــو شاعر غزل أموي. توفي سنة ٩٠هـــ. انظر الأغاني ٢٢٢/٦، فوات الوفيات ٢٧٢/٢، ٢٧٥.

(٣) انظر تهذيب اللغة ٤٩١/١٠، عبث الوليد ١٤٨، ضرائر الشّعر للقزّاز ١٣٨، شرح جمل الزّجّـــاجي لابن عصفور ٥٨٤/٢، ضرائر الشّعر له ٨٧، شرح كتاب ســـيبويه للصّـــفّار ٥١٢، ارتشـــاف الضـــرب ٢٩٣/٣. ويروى: « بالجلجلان »، وهي أحسن وزناً، وبالرّواية الأخرى فالبيت وهو من مجـــزوء الرّمـــل مكفوف، والكفّ حذف النّون من فاعلاتن، وليس في البيت كسرٌ.

(٤) في الأصل: النصبه.

والأفعال المعتلة [الآخر][1].

والداويّة والدوّ: الفلاة الواسعة.

والواغل: الداخل على القوم في شرابهم ولم يُدْعَ [إليه][2]. وهو في الطعام: الوارش، والوَرُوش[3] هو الذي يسميه الناس الطفيليّ. والوَغْل الشراب [الذي][4] يشربه الواغِل، ولم [يُدع إليه][5] يُنشد لعمرو بن قميئة[6]:

... ... فلا أشربُ الـ ـــوغلَ ولايَسلم منّي البعيرْ[7]

قال يعقوب[8]: « ويقال: رجل حَصُور، إذا كان لايُنفِق مع القوم في شرابهم، قال الأخطل:

وشاربٍ مُربحٍ بالكأسِ نادمني لا بالحَصُور ولا فيها بسوَّارِ[9]

(١) ذهب به الخرم. ولعله ماأثبته، إن شاء الله.

(٢) ذهب به الخرم. انظر كتاب الألفاظ ٢٧٤، إصلاح المنطق ٣٤٥، ٣٢٢.

(٣) في الأصل: الورش. والمثبت من كتاب الألفاظ ٢٧٤. وفي إصلاح المنطق ٣٢٢: « والوارش ». وأثبت مافي كتاب الألفاظ لأنّ المؤلف هنا ينقل منه.

(٤) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا الألف. انظر كتاب الألفاظ ٢٧٤.

(٥) تكملة من كتاب الألفاظ ٢٧٤.

(٦) من شعراء بكر بن وائل في الجاهلية، عده ابن سلام في الثامنة، صحب امرأ القيس في سفره إلى قيصر وهو كبير ومات في الطريق، وسمته العرب عمرا الضائع لموته في غربة ولغير أرب ولامطلب. انظر طبقات الشعراء ١/١٥٩، الأغاني ١٨/١٤٣، ١٤٤.

(٧) البيت بتمامه:

إن أكُ مسكيرا فلا أشرب الـ ـــوغـل ولايسلم مني البعير

انظر الديوان ١٢٤، نقائض جرير والفرزدق ٦٥، كتاب الألفاظ ١٧١، ٢٧٤، إصلاح المنطق ٢٤٥، ٣٢٣، شرح القصائد السبع الطوال ٢٢٦، شرح أبيات إصلاح المنطق ٤٣٠، أمالي المرتضى ١/٣٥٨، المخصص ١١/١٠١، اللسان (وغل).

(٨) انظر كتاب الألفاظ ٢٧٤.

(٩) وانظر الديوان ١٦٨، إصلاح المنطق ١٤٢، ٢٣٠، شرح أبيات إصلاح المنطق ٣١١، ٤٠٥،

=

السَّوَّار: المُعربدُ يسُورُ عليهم »[1].

ويروى: بسآرِ[2]، أي: ترّاك البقية من الكأس، وهو: السُّؤر. قال بعض أهل اللغة[3]: جاء سآر من أسأر، كدرّاك[4] من أدرك.

قال كُراع: والوَغْل في غير هذا السّيّء[5] الغذاء. والوَغْل أيضا: الوغد الدنيء من الرجال[6].

اللسان (حصر، سأر، سور).

(١) انتهى النقل عن يعقوب. قال ابن السيرافي في شرح أبيات إصلاح المنطق ٣١١: « والسوار المعربد يسور في وجوه أصحابه، أي: يثب ».

(٢) اللسان (سأر).

(٣) قاله الأزهري في تهذيب اللغة ٤٧/١١.

(٤) في الأصل: كررك. والمثبت من اللسان. ووقع محرفا في تهذيب اللغة ٤٧/١٣ هكذا : ورّاد من أدرك.

(٥) في الأصل: الشيء. والمثبت من اللسان (وغل).

(٦) في الأصل: والوغد من الرجال. ولم أقف على ماذكر في كتب كراع التي بين يديّ. وانظر اللسان (وغل).

هذا باب وجوه القوافي في الإنشاد

إنما ذكر سيبويه وجوه القوافي في الإنشاد ليعلمكَ حكمَ اللفظ بأواخر الشعر، وذكر فصل مابين الكلام والشعر في ذلك، وذكر التنوين[1] الذي يلحق بأواخر القوافي معاقباً بما فيه من الغنة لحروف اللين، ويكون متمما للبناء ومكملا له، وأنه لناسٍ كثير من بني تميم[2]. وقال ابن جني: من تميم وقيس[3].

وذكر ابن جني: أنها تلحق -أعني النون- بعد[4] استيفاء البيت بجميع أجزائه نيّفاً من آخره بمنزلة الزيادة التي تسمى خزماً من أوله. قال: نحو ما أنشده أبوالحسن من قول رؤبة، وذكر أن بعض العرب تنشده:

وقاتِم الأعماقِ خاوي المُخْتَرَقن[5]

فهذه النون في « المخترقن » زيادة [لأن][6] القاف قد كمّلت وزن البيت، وسمّى أبو الحسن هذه النون الغالي، وسمى الحركة التي قبلها الغلو. وكذلك قول الآخر:

---

(١) « وذكر التنوين » مكرر في الأصل.

(٢) الكتاب ٢/٢٩٩.

(٣) في الأصل: وقيش. انظر سر صناعة الإعراب ٥٠١. والكلام الآتي منقول منه بتصرف.

(٤) في الأصل: النون نيفا بعد. ولعله سبق نظر من الناسخ، وستأتي الكلمة.

(٥) في الأصل: وقايم الأعناق خاوي المتحرقن. والبيت في الدّيوان ١٠٤، السّيرافي النّحوي ٤٩٣، ٥٠٤، الفصوص ٥/١٧١، الخصائص ١/٢٦٤، ٢/٢٢٨، ٢٦٠، ٣٢٠، القوافي للتّنوخي ١٦١، الوافي في العروض والقوافي ٢١١، ٢١٢، المتّبع ١٢٤، شرح الوافية نظم الكافية ٤٢٢، المستوفى ٢/٢٧٣، إيضاح شواهد الإيضاح ٣١٥، ٥٥٥، شرح جمل الزّجّاجي لابن عصفور ٥٦١، ضرائر الشعر له ١٧، شرح كتاب سيبويه للصّفّار ٤٣٦، شفاء العليل ١٠٠، شرح التّصريح على التّوضيح ١/٣٧.

(٦) تكملة من سر صناعة الإعراب ٥٠٢ يلتئم بها الكلام.

ومَنْهَـــلٍ ورَدْتُهُ طــامٍ خالِنْ[1]

وذكر أبوالحسن عن يونس أنه سمع رؤبة ينشده كذا[2]. قــال ابــن جــني: وإنما زادوا[3] هذه النون في هذا الموضع ونحوه؛ لأن من عــادهم أن يلحقــوا فيمــا يحتاج إليه[4] الوزن، نحو:

قِفا نَبْكِ من ذِكْرَى حَبيبٍ ومَترِلِن[5]

و:

الحمـــدُللهِ الوَهـــوبِ المُجْـــزِلِنْ[6]

و:

سُقيتِ الغَيْثَ أيتُهـــا الخِـــيامُنْ[7]

---

(١) انظر القوافي للأخفش ٣٥، شرح المفصل لابن يعيش ٣٤/٩، المساعد ٦٨٠/٢.

(٢) انظر القوافي للأخفش ٣٥. وفي الأصل: ينشدها.

(٣) في الأصل: أرادوا. والمثبت من سر صناعة الإعراب ٥٠٣.

(٤) في الأصل: فيه. والمثبت من سر صناعة الإعراب ٥٠٣.

(٥) عجزه:

بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وهو مطلع معلقة امرئ القيس. وقد سبق تخريجه ١٦٢.

(٦) لأبي النّجم العجلي. الدّيوان ٢٠٤، ٢٠٥، انظر الكتــاب ٣٠٢/٢، السّــيرافي النّحــوي ٤٩٧، الخصائص ٨٧/٣، ٩٣، المحتسب ٦١/١، المنصف ٣٣٩/١، اللباب ٩٩/٢، الفصــول الخمســون ٢٧٢، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢١، ١٠١، الممتع ٦٤٩، المساعد ٢٥٣/٤. ويروى: « العليّ الأجللِ ».

(٧) صدره:

متى كان الخـــيامُ بذي طلـــوحٍ

وهو لجرير. انظر الدّيوان ٢٧٨، الكتاب ٢٩٨/٢، مجــاز القــرآن ٢٤٦/٢، الأصــول ٣٨٦/٢، التّبصرة والتّذكرة ٦٥٠، سر صناعة الإعراب ٥٠٢، ٥٠٣، المنصف ٢٢٤/١، تفسير أرجــوزة أبي نــواس ٩٩، شرح عيون كتاب سيبويه ٣٦، أمالي ابن الشّجري ٢٤١/٢، شرح المفصّــل لابــن يعــيش ١٥/٤، ٣٣/٩، ٧٨، شرح كتاب سيبويه للصّفّار ٤٠٩، ٤١١، الجنى الدّاني ١٧٤، شفاء العليل ٩٩.

فلما اعتادوه فيما يكمّل وزنه ألحقوه أيضا فيما هو مستغن عنه[١].

قال صالح بن محمد: ويشبه أن يكون السبب[٢] المحدث للشعر في النوع الإنشائي والمولد له على تدريج شيئا بعد شيء حتى يصير بعد صناعة الشعر كاملة، كما حمل غيرها من الصنائع، أمران:

أحدهما: وجهُ[٣] التشبيه والمحاكاة والتّخيّل للإنسان بالطبع من أول ماينشأ؛ لأنا نجدُ هذا الفعل يوجد للناس وهم أطفال، فيسمون الشيء بشبهه[٤] ويحملونه بتابعه.

والأمر الثاني: هو اعتداد الإنسان بالطبع بالوزن والألحان، فإن الألحان يظهر من أمرها إما مناسبة الوزن عند الذين[٥] في طباعهم أن يذكروا الأوزان والألحان؛ لأن المحاكاة بالأقاويل الشعرية من قبل ثلاثة أشياء: من قبل النغم المتفقة، ومن قبل الوزن، ومن قبل التشبيه نفسه، وهذه قد يوجد كل واحد منها منفردا عن صاحبه، مثل وجود النغم في المزامير، والوزن في / [الرّقص][٦]، والمحاكاة في اللفظ، وقد [٣١أ] تجتمع هذه مثل وجود النغم [في الثلاث][٧] بأسرها، مثلما[٨] يوجد في الموشحات والأزجال. وأشعار العرب ليس فيها لحن، وإنما هي إما الوزن فقط[٩]؛ وإما الوزن

---

(١) انتهى النّقل من سر صناعة الإعراب.

(٢) في الأصل: النسب.

(٣) في الأصل: وجده.

(٤) في الأصل: يشبهه.

(٥) في الأصل: الذي.

(٦) ذهب بموضعه الخرم، وقد أثبتّه من تلخيص كتاب أرسطو طاليس لابن رشد ٢٠٣.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٨) « ما » ذهب بها الخرم.

(٩) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا الطاء.

والمحاكاة معا، وهذا الثاني هو الشعر بالحقيقة؛ إذ[1] كانت الأقاويل الشعرية هي الأقاويل المخيِّلة[2]، وأصناف التخيل والتشبيه ثلاثة: اثنان بسيطان، وثالث مركب منهما.

الأول من البسيطين: تشبيه شيء بشيء وتمثيله به، وذلك بالألفاظ الخاصة الموضوعة[3] له، نحو: كاف التشبيه، ونحو « كأنّ، وإخال »، وشبه ذلك.

والثاني: هو أخذ الشبيه[4] نفسه بدل المشبه، وهو الذي يسمى الإبدال، إلا أن الإبدال أعم منه كالجنس له؛ لأن الإبدال إما إبدال من الشبيه، وإماإبدال من اللازم، واللازم ثلاثة: إما متقدم على الشيء، وإما مقارن له، وإما متأخر عنه. والمتقدم صنفان: إما بسبب الشيء وإما كلي الشيء. والمقارن إما زمن الشيء، وإما مكانه، وإما أنواعه القسمية له، وإما مقابلاته الأربعة، أعني: الأضداد الموجبة[5] والسالبة، والعدم والملكة، والمضافين[6] والموجودة مع الشيء، فالغرض[7] من لواحق الشيء وجزأي الشيء. وكل واحد من هذه إما بسيط وإما مركب، والمركب هو أن يبدل الأمر بشيء ما ويبدل مكان ذلك الشيء شبهه، ويوجد بعد ذلك لازم ذلك الشبه ثم يوجد غرض ذلك اللازم بدل ذلك اللازم فيعسر الوقوف على هذا النوع ويغمض فهمه، وأكثر مايعرض في صناعة الخطابة وفي كلام الحكماء قصدَ

---

(١) في الأصل: إذا.

(٢) قال ابن رشد في تلخيص كتاب الشعر ٢٠٤: « وكذلك الأقاويل المخيِّلة التي تكون من أوزان مختلطة ليست أشعاراً ».

(٣) في الأصل: الموعوطه.

(٤) في الأصل: التشبيه. وسيعيده المؤلّف كما أثبتّه.

(٥) في الأصل: الاصدادالوجبة.

(٦) في الأصل: المصافين.

(٧) في الأصل: فالعرض. وكذا في الموضع التالي. ولعل الصواب ماأثبتّه.

الإخفاء ماإخفاؤه حكمة، وليكن أيضا لذوي النباهـــة والفطـــن الفائقـــة بحـــث وتفتيش[1] عن طلب الحكمة في كلام الحكيم حتى يعثروا عليها فيقع الفـــرق بـــين القاصر الخامد[2] وبين الفطن النبيه، ويوجد هذا النوع في الشعر.

وأنشد أبونصر[3] في مثل المركبة البعيدة التركيب الخفية الاتصـــال لامـــرئ القيس:

بدّلتُ من وائلٍ وكِـــنْدةَ...[4]

وذلك أنه جعل « ابنة الجبل » بدلا من قول: الحصاة، وجعل قوله: « صمّي » بدلا من عدم صوت الحصاة، فإن عدم صوت الحصاة وعدم الصوت يتقاربـــان إذا كان عدم السمع إما أن يكون عن عدم الصوت، وإما لفسادٍ في الحاســـة، وجعـــل عدم صوت الحصاة بدلا من ابتلال[5] الأرض، فإن الأرض إذا ابتلت وطُرحت فيهـــا الحصاةُ لم تصوت، وجعل ابتلال الأرض بدلاً من انصباب الدّماء على الأرض، فـــإنّ ابتلال الأرض لاحق من لواحق انصباب الدّماء عليها، وجعل انصباب الدماء عليهـــا بدلا من القتال الشديد؛ لأن انصباب الدماء يكون على القتـــال، وجعـــل القتـــال

---

(١) في الأصل: وتنفيذ.

(٢) في الأصل: والخامد.

(٣) من خلال النص المنقول يترجح عندي- والله أعلم- أنه الفارابي: محمد بن محمد بـــن محمـــد بـــن طرخان، الفيلسوف، ويعرف بالمعلم الثاني[٢٦٠-٣٣٩] تركي الأصل. من كتبه: الفصوص، إحصاء العلوم والتعريف بأغراضها، إحصاء الإيقاعات، المدخل إلى صناعة الموسيقى، الموسيقى الكـــبير، وغيرهـــا كـــثير. الفهرست ٣٢١، وفيّات الأعيان ٥/١٥٣-١٥٧، هدية العارفين ٢/٣٩،٤٠، الأعلام ٧/٢٠.

(٤) تمامه مع مابعده:

... ... عَـــدْ وانَ وفهْماً صَمِّي ابنةَ الجبلِ

قومٌ يُحاحُون بالبهامِ ونســـ ـــوانٌ قصارٌ كهيئة الحَجَلِ

قالهما حين نزل في بني عدوان. انظر الديوان ٣٤٨، اللسان (صمم).

(٥) في الأصل: انبلال. وسيأتي بعد قليل كما أثبته.

الشديد بدلا من الأمر العظيم، فكأنه أراد: وفيها أمرٌ عظيم.

قال صالح بن محمد: وهذا عندي تعسف كبير، وأولى منه أن ابن دريد حكى في الجمهرة أن العرب تقول[1]: صَمِّي ابنةَ الجبل، ومثل من أمثالهم: صَمّتْ حصاة بدمٍ، ولكل واحدة من هذه تفسير. قال أبوبكر: صمّي ابنة الجبل، يريد: الصدى الذي يسمع في الجبل، وإنما يقال هذا: أن يسمع الرجل الشيء العظيم الذي يخافه فيقول: صمّي ابنةَ الجبل، أي: لاأسمع. وقولهم: صمت حصاة بدم، يريدون[2]: كثرة الدم، فلو وقعت حصاة فيه لم تسمع / لها صوتا. انتهى. [٣١ب]

قلت: فيكون قول امرئ القيس « صمّي ابنة الجبل » محكيّا [كقولهم][3]: شاب قرناها[4].

وأخذُ الشبيه نفسه بدل المشبه مثل قوله تعالى: ﴿وأزواجُهُ أمَّهاتُهُمْ﴾[5] و[مثل][6] قول الشاعر:

هو البحرُ من أي النَّواحي أَتيتَهُ[7]

---

(١) انظر جمهرة اللغة ١٤٤.

(٢) في الأصل: يريد. والمثبت من جمهرة اللغة ١٤٤.

(٣) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا الكاف.

(٤) من قول الشاعر:

كذبتم وبيت الله لاتنكحونها ... بني شاب قرناها تَصرُّ وتحلبُ

انظر الكتاب ٢٥٩/١، ٧/٢، ٦٥، اللباب ٥٠٨/١، شرح التّصريح على التّوضيح ١١٧/١.

(٥) الأحزاب: ٦.

(٦) لم يظهر منه بسبب الخرم سوى طرف اللام.

(٧) عجزه:

فلُجّتُه المعروفُ والجود ساحلُهْ

وهو لأبي تمام. انظر الديوان ٢٩/٣، تلخيص كتاب الشعر لابن رشد ٢٠٢، المترع البديع ٢٢١.

وفي النوع الثاني من [الإبدال][1] يدخل -المسمى عند أهل البديع استعارة وكناية- مثل قول الشاعر:

وعُرِّيَ أفراسُ الصِّبا ورواحِلُهْ[2]

ومنه قوله تعالى: ﴿أو جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الغَائطِ﴾[3] إلا أن الكنايات هي إبدالات من لواحق الشيء، والاستعارة هي إبدال من مناسبة؛ لأن التناسب هو أن يكون شيء نسبته إلى الثاني نسبة[4] الثالث إلى الرابع، فيبدل اسم الثالث للأول وبالعكس.

وينبغي أن يكون التشبيهُ بيناً ومطابقاً؛ حتى لايقع تشويشُ للنفس عن تناسب المشبّه بالمشبه به لوجود المخالفة الواضحة، ولكونها أسبقَ إلى الذهن من الأمر الذي تشابها فيه، كما أن الحاذقَ في التصوير هو الذي يصور الشيء بحسب ماهو عليه في الوجود حتى أنهم قد يصورون الغِضاب والكسالى، مع أنهما صفاتٌ نفسانية، فكذلك يجب أن يكون الشاعرُ في محاكاته يصوركل شيء بحسب ما هو عليه حتى يحاكيَ الأخلاقَ وأحوال النفس.

ومن هذا النوع الذي يحاكي حال النفس قول أبي الطيب يصف رسول الروم الواصل لسيف الدولة[5]:

---

(١) أثر فيه الخرم.

(٢) صدره:

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله

وهو لزهير بن أبي سلمى. انظر الديوان ١٠١، أسرار البلاغة ٢٨، ٤٧، مفتاح العلوم ٣٧٧، ٣٧٨، تلخيص كتاب الشعر لابن رشد ٢٠٢، المطول ٣٨٥.

(٣) النساء: ٤٣، المائدة: ٦.

(٤) في الأصل: شيء يشبه إلى الثاني يشبه. انظر المنزع البديع ٥١٩.

(٥) انظر الدّيوان ٣٧٥، تلخيص كتاب الشعر لابن رشد ٢٠٢.

أتاك[1] يكادُ الرأس يَجْحدُ عُنْقَه وتَنقدُّ تحت الدرع منه المفاصلُ

يُقوِّمُ تقــويمُ السِّمـــاطين مشيَه إليكَ إذا ما عوّجته الأفــاكلُ

أي: جرى[2] بعضه من بعض لإقدامه على المسير إليك هيبة لك، ثم قال:

فقَاسمكَ العَـــينين منه ولحظَه سميُّكَ والخـــلُّ[3] الذي لايزايلُ

أي: من خوفه كان بعض نظره مصروفا إليك وبعضه إلى سميّــك، وهــو: سيفك[4].

وقد تكون المحاكاةُ لأشياء محسوسةٍ وبأشياء محسوسة، وذلك مثل تســميتهم لبعض الكواكب « سرطاناً »، ولبعضها « مُمْسك الحَرْبة »؛ لأنها من جهــة الشــكل يمكن أن يَتوهم متوهِّمٌ أنها هي.

وجل تشبيهات العرب راجعة إلى هذا[5] الموضع، ولذلك كانــت حــروفُ التشبيه عندهم تقتضي الشكَّ.

ومعنى قولي: يوقع الشك، يبيّنه[6] لك من أغراض العرب، وأنها قد فهِمــتْ هذا الذي قاله أصحاب العلم بالشعر، قولُ الشاعر:

أياظبيةَ الوعساء بينَ جلاجلٍ وبينَ النَّقــا آأنت أمْ أمُّ سالمِ[7]

---

(١) في الأصل: اياك.

(٢) في الأصل: سرا.

(٣) في الأصل: والحال.

(٤) في الأصل: سميك.

(٥) في الأصل: حذا.

(٦) في الأصل: نبينه.

(٧) في الأصل: ايا ظبية الوحشاء. والبيت لذي الرمة. انظر الديوان ٧٦٨، الكتــاب ١٦٨/٢، معــاني القرآن للأخفش ٣٣، ٢٤٩، الكامل ٩٥٨، أدب الكاتب ١٨٩، كتاب الشعر ٣٠٨، التّبصرة والتّــذكرة ٤٤١، أمالي ابن الشجري ٦٣/٢، الإنصاف ٤٨٢، الجنى الدّاني ١٧٨، المترع البديع ٢٧٦.

[وقولُ الشاعر][1]:

بدتْ مثلَ قَرْنِ الشَّمسِ في رَوْنَقِ الضُّحا

وصُورتِها أو أنت في العَينِ أملحُ[2]

وأما المحاكاة البعيدة فينبغي أن تطرح، وذلك مثل قول امرئ القيس في الفَرس:

كُمَيتٍ كأنها هِراوةُ مِنْوالِ[3]

ومثل قوله:

إذا أقبلتْ قلتَ دبّاءةٌ　　من الخُضْر مغموسةٌ في الغُدُرْ

وإن أَدبرتْ قلتَ أثفيَّةٌ　　مُلملمةٌ ليس فيها أُثُرْ[4]

وإن كان هذا أقرب / [من الأوّل][5] من حيث المقابلة. [٣٢أ]

وقد تكون المحاكاة لأمور معنوية بأمور محسوسة إذا [كان][6] لتلك الأمور

---

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) ينسب لذي الرمة، وليس في ديوانه، وفي الديوان ١١٩٠-١٢٢٦ قصيدة على وزنها وقافيتها. انظر معاني القرآن للفراء ١/٧٢، المحتسب ١/٩٩، الخصائص ٢/٤٥٨، الإنصاف ٤٧٨، اللباب ١/٤٢٤، اللسان (أو)، خزانة الأدب ١١/٦٥-٦٨.

(٣) صدره:

بِعِجْلِزةٍ قد أتْرزَ الجريُ لحمَها

انظر الديوان ٣٧، المعاني الكبير ٥٠، جمهرة اللغة ٣٩١، مقاييس اللغة ١/٣٤٣. وعجلزة: قوية شديدة، وأترز: أيبس، ومنوال: خشب.

(٤) في الأصل: ململة ليس فيها اخر. والبيتان كما ذكر المؤلف لامرئ القيس في ديوانه ١٦٦. وانظر تلخيص كتاب الشعر لابن رشد ٢٢٣.

(٥) ذهب به الخرم، وأثبتّه من تلخيص كتاب الشعر لابن رشد ٢٢٣.

(٦) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاالنون.

أفعال مناسبة لتلك المعاني حتى توهم أنها [هي][1]، مثل قولهم في المِنَّة: إنها [طَوق][2] العنق، وفي الإحسان: إنه قَيد، كما قال أبو الطيب:

ومَن وجدَ الإحسانَ قَيْدا تَقيّدا[3]

ومنه قول امرئ القيس:

بمُنْجَرِدٍ قَيدِ الأوابدِ هَيكَلِ[4]

وما كان من هذا أيضا غير شبيه ولامناسب ينبغي أن يطرح كقول أبي تمام:

لاتَسقِني ماءَ الملامِ . . .[5]

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) ذهب الخرم بالطاء.

(٣) صدره:

وقيّدت نفسي في ذراك محبّةً

انظر الديوان ٣٧٣، أمالي ابن الشجري ٣٦٣/٣، تلخيص كتاب الشعر لابن رشد ٢٢٣.

(٤) صدره:

وقد أغتدي والطّيرُ في وُكُناتها

وهو من معلقته. انظر الديوان ١٩، إصلاح المنطق ٣٧٧، شرح أبياته لابن السيرافي ٥٧٧، شرح اللمع لابن برهان ٢٠٥، شرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٢، ٣٥١، شرح الكافية الشافية ٧٥٨، شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٣/٢، شرح الكافية للرّضي ٨/٢، ١٠، ٢٢٣، شفاء العليل ١٩٣، ٣٣١، خزانة الأدب ٣٥١/١، ١٥٦/٣، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٥٠/٤. ومنجرد: ماض في السير. وقيد الأوابد: مقيّد الوحوش. والهيكل: العظيم الجرم. يريد: أن هذا الفرس من سرعته يلحق الوحوش فيصير لها بمنزلة القيد.

(٥) تمامه:

... ... فإنني صب قد استعذبت ماء بكائي

انظر الديوان ٢٢/١، ٢٣، الموازنة ٢٤٤، مفتاح العلوم ٣٨٨، تلخيص كتاب الشعر ٢٢٤، المطول ٣٩٤، المنزع البديع ٢٣٧، ٤٠٠.

ومنه: خُلق البَين[1]، وكَلَب الوصال.

ومنه:

كلّ حين يَبولُ زُبُّ السحابِ[2]

ومنه: مناخر البدر.

ومنه: التشبيه الذي لايكون واضحا كقوله:

لورأتْني أختُ جِيرانِنا إذْ أنا في الدارِ كأنّيْ حِمارْ[3]

لأن التشبيه بالحمار إنما اشتهر في الجهل والبلادة.

وقد يكون في هذا التشبيه عيب آخر، وذلك أن باب التشبيه أن يكون بالأشياء الفاضلة، وأما بغيرها فعيب كقوله:

والشَّمسُ قد مالتْ ولما تَفعَلِ كأنها في الأُفْقِ عينُ الأَحْوَلِ[4]

وكما قال بعض الشعراء يمدح سيف الدولة:

وقد عَلِمَ الرُّومُ الشقيّونَ أنهمْ

سَتلقاهُمُ يوماً وتَلقَى الدَّمَسْتقا

وكانوا كفأرٍ وشَوَشُوا خَلْفَ حائطٍ

وكنتَ كسِنَّورٍ عليهم تَسَلَّقا[5]

---

(١) في الأصل: حلق البنين.

(٢) صدره:

تحت ماء الطوفان أو بحر موسى

وهو لابن المعتزّ. انظر الدّيوان ١٥٥/٢، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب ٣٤٣.

(٣) في الأصل: احب. والبيت في الكامل ١٠٣٦، المصون ٦٠، الخاطريّات ١٦٣.

(٤) لأبي النّجم. انظر ديوانه ٢٣٥، الشعر والشعراء ٤٠١، الموشح ٢٧٤، خزانة الأدب ٣٩٢/٢، ديوان العجاج عرضا ٤٩٣.

(٥) في الأصل: كليهم تسلقا. انظر تلخيص كتاب الشعر لابن رشد ٢٢٤، الوافي بالوفيات ١٢٨/٢١.

وذكر سيبويه:

قفا نبكِ من ذِكرى حَبيبٍ ومَنزلِ[1]

هذا من المحاكاة التي تقع بالتذكر؛ لأنه يتذكر الأحبة بالديار والأطلال، فيتخيلها ويحاكي كون الأحبة فيها.

ومنه: أن يورد الشاعر شيئاً يتذكر به شيئاً آخرَ، مثل أن يرى [خطّ][2] إنسان، فيتذكره فيحزن عليه إن كان ميتا، أو يتشوق إليه إن كان حيا، ومنه قول متمم بن نويرة[3]:

وقالوا أتبكي كلَّ قبرٍ رأيتَهُ ... لِقبرٍ ثَوى بين اللّوى والدَّكادكِ
فقلتُ لهم إنّ الأسى يَبعثُ الأسى ... دعوني فهذا كلُّهُ قبرُ مالكِ[4]

ومنه قول قيس بن [الملوح][5] المجنون:

---

(١) عجزه:

بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وهو مطلع معلقة امرئ القيس. وقد مضى تخريجه ١٦٢، وذكره في أول الباب ١٨١.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام من تلخيص كتاب الشعر لابن رشد.

(٣) كنيته أبونهشل، وهو من أشراف بني تميم، صحابيّ عظيم القدر، رضي الله عنه، اشتهر برثاء أخيه مالك، وعده ابن سلام في أصحاب المراثي. انظر طبقات فحول الشعراء ٢٠٣/١، الأغاني ٢٨٩/١٥، خزانة الأدب ٢٤/٢.

(٤) انظر الحماسة ٣٩٠/١، الكامل ٣٣٧، التعازي والمراثي ٨٨، أمالي القالي ٣/٢، إصلاح ما غلط فيه أبوعبدالله النمري للغندجاني ٩٥، شرح الحماسة للمرزوقي ٧٩٧، الزهرة ٥٣٩. وقد ردّ الغندجاني نسبتهما إلى متمّم ونسبهما مع أبيات إلى ابن جِذل الطعان الفراسيّ الكنانيّ واسمه علقمة. ورواية البيتين عنده فيهما اختلاف واضح، فموضع القبر مثلا كما يقول:

لقبر مقيم بالملا والدّوانك

مما يؤيد أن يكون بيتا ابن جذل بيتين آخرين، توافق الشاعران فيهما، أواستفاد التالي منهما من السابق، وهذا عند الشعراء كثير.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

وداعٍ دَعا إذ نحنُ بالخَيْفِ من مِنىً   فهيَّجَ أحـــزانَ الفؤادِ وما يَدْرِي

دعَا باسمِ ليلى غــيرَها فكــأنما   أطارَ بليلى طائراً كان في صَدْري[1]

ومنه قول الخنساء:

يذكرني طُلوعُ الشَّمسِ صَخْـــرا   وأذكــرُه لكلِّ غــروب شَمْسِ[2]

وقريب من هذا عندي قوله:

ولّما نَزلنا مَنزلاً طَــلّــه النَّــدى   أنيقــاً وبستاناً من النَّــورِ حاليا

أجَــدَّ لنا طِيبُ المكانِ وحُسْنُه   مُنىً فتَمَنَّيْنَــا فكنتِ الأَمــانيا[3]

وقريب من هذا الموضع ماجرت[4] به عادة العرب من تذكر الأحبة بالخيـــال وإقامته إقامة المتخيل كما قال:

وإني لأَستَغْشـــي ومابيَ نَعْسَـــةٌ   لَعــلّ خَــيالاً منك يَلقـــى خَيالِيا

وأَخــــرجُ من بينِ البيوتِ لعلَّني   أحدث عنك النفس في السر خاليا[5]

وتصرفت العرب والمحدثون في الخيال واستعملوه كثيرا، ولاتكـــاد تجـــدُهم تصرفوا إلا في النَّسيب. وقد أدخله البحتري في [غير][6] النسيب فقال:

خَلا ناظِري من طَيفِهِ بعدَ شخصِهِ   فياعجباً للّدهرِ فقــداً على فقدِ[7] / [٣٢ب]

---

(١) في الأصل: طائر. انظر الديوان ١٢٤، الزّهرة ٢٣٨.

(٢) في الأصل: الشمس صحوا. انظر الدّيوان ٣٢٦، الكامل ٢١، ١٠٥٨.

(٣) في الأصل: ... ظله... خاليا. والبيتان ينسبان لأبي بكر بن عبــد الــرّحمن الزّهــري، ولأبيــه، ولمالك بن أسماء بن خارجة الفزاري، ولعبدالله بن أبي فروة. انظر الحماســة ٧٨/٢، شــرحها للمرزوقــي ١٣٢٢، الزّهرة ٣٧٨، الوزراء والكتّاب ٤٥، بهجة المجالس ١٢٢/١.

(٤) في الأصل: مناحره.

(٥) في الأصل: لاستغشي ومافي نفسه. والبيتان للمجنون. انظر الديوان ٢٢٨، ٢٢٩، أمــالي القــالي ٢٦١/١، تلخيص كتاب الشعر لابن رشد ٢٢٦.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام. وفي تلخيص كتاب الشعر لابن رشد ٢٢٦: « وقد يدخل في الرثاء ».

(٧) انظر ديوانه ٢٠/٤، الزّهرة ٣٥٧، تلخيص كتاب الشعر لابن رشد ٢٢٦.

وأنشد للعجاج[1]:

ياصاحِ ماهاجَ الدُّمُوعَ الذُّرَّفَن[2]

مِن طَلَلٍ كالأَتْحَـــمِيِّ أَنْهَجَن[3]

هذان البيتان من أرجوزتين إحداهما فائية، والثانية جيمية، ووقعا كما تـــرى إما لأنهما لشاعر واحد، واجتزأ بذكره أوّلاً عن أن يقال: وله أيضا، وإما أن يكـــون سيبويه رحمه [الله][4] قد قاله هكذا فسقط. قاله الأعلم[5].

قلت: أمَّا:

مِن طَلَلٍ كالأَتْحَـــمِيِّ أَنْهَجَن

فهو ثاني بيت من أرجوزة العجاج [التي][6] أولها:

ماهَاجَ أحزاناً وشَجْواً قد شَجَا[7]

وأما الفائية فلم تقع في المجموع الذي وقع بيدي من شعر العجاج، ويمكـــن

---

(١) في الأصل: العجاج. والمنشد سيبويه، وبهذا يعود المؤلف إلى شرح كلامه.

(٢) الكتاب ٢٩٩/٢. وهو مطلع أرجوزة يمدح عبد العزيز بن مروان. وانظر الديوان ٤٨٨، الأصـــول ٣٨٧/٢، شرح عيون كتاب سيبويه ٣٥، الجنى الدّاني ١٤٦، شفاء العليل ٩٨.

(٣) الكتاب ٢٩٩/٢. والبيت في الديوان ٣٤٨، الأصول ٣٨٧/٢، سر صناعة الإعراب ٥١٤، شـــرح عيون كتاب سيبويه ٣٥، الجنى الدّاني ١٤٦، شفاء العليل ٩٨.

(٤) الموضع مخروم.

(٥) انظر تحصيل عـــين الـــذهب (بحاشـــية الكتـــاب ٢٩٩/٢). وفي حاشـــيته: « قـــول صـــاحب الشواهد: وإما أن يكون فصل بينهما إلخ. جميع نسخ الكتاب التي بيدنا مفصول فيها بـــين البيـــتين بـــذكر العجاج كما ترى. كتبه مصححه ». وقد ورد البيتان كما ذكرهما الأعلم في شرح عيون كتـــاب ســـيبويه ٣٥.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٧) الديوان ٣٨٤.

أن يكون الأعلم أو غيره عثر عليها في غير المجموع المذكور[1].

الأتْحَم: موضع باليَمن تُعمل فيه البرود، وهو ضرب من البرود غير موشّى فيه سواد وحمرة. هكذا فسره في شرح شعر العجاج. وقال الأعلم: « هو ضرب من ثياب الوشي »[2]. وأنهج: أخلق، يقال: ثوب نهج للذي[3] قد أخلق. ويقال: طريق نهج: واضح، وهو منه لكثرة سلوك السَّابلة عليه، قد خَلِق ماكان فيه ووضح عن الأرض المتصلة.

وأنشد لتميمٍ[4] بنِ مُقبل[5]:

جَزَيتُ ابنَ أَرْوى بالمدينةِ قَرْضَهُ[6]

قال الأعلم: « أراد بـ(ابن أروى): عثمان -رضي الله عنه- أوالوليد بن عقبة، وكان أخا عثمان لأمه »[7].

قلت: أروى بنت كريز بن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس، وأمها البيضاء

---

(١) سبق تخريج البيت من ديوانه -وهو برواية الأصمعي- وأنه مطلع أرجوزة يمدح بها عبد العزيز بن مروان، مع ملاحظة أن القصيدة لم ترد في بعض طبعات الديوان.

(٢) النكت ١١٢٢.

(٣) في الأصل: الذي.

(٤) في الأصل: لمتمم.

(٥) هو تميم بن أبي بن مقبل العجلاني العامريّ، أدرك الجاهلية والإسلام، وعاش مائة وعشرين سنة إلى زمن معاوية رضي الله عنه، وكان يبكي أهل الجاهلية، ويهاجي النجاشي الشاعر، وقد كانت الغلبة للنجاشي. انظر طبقات فحول الشعراء ١/١٤٣، ١٥٠، خزانة الأدب ١/٢٣١، ٢٣٢.

(٦) الكتاب ٢/٣٠٢. وعجزه:

وقلتُ لشُفّاعِ المدينةِ أَوْجِفوا

وانظر ديوانه ١٩٧، السّيرافي النّحوي ٤٩٥، القوافي للتّنوخي ١٥٨، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٣٤، ضرائر الشعر له ١٢٩. ويروى: « ابن أوفى ».

(٧) تحصيل عين الذهب (بحاشية الكتاب ٢/٣٠٢).

بنت عبد المطلب[١]، فأم[٢] عثمان بنتُ عمةِ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم.

وأنشد:

طافتْ بأعلاقِهِ خَـــوْدٌ يمانيةٌ[٣]

« وصف خيال امرأة طافت برَحْله. وأعلاق: جمع عِلْـــق، وهـــو مايعتلقـــه الإنسان، ويكتسبه. والخود: الحسنة الخلق الناعمة، وجمعهاخود، وهو جمع غريـــب، ونظيره فرس ورد، وخيل ورد »[٤]. وأراد بـــ« العَرانين »: الأشراف، والأصل فيـــه جمع « عِرنين »، وهو الأنف. قال: شمّ العرانين. « وبكر ليست من اليَمن؛ لأنها من ربيعة، وربيعة من معدّ[٥]، فمعنى قوله: يمانية، أي: أنها مقيمة في شق الـــيمن، وإن لم تكن منهم »[٦].

---

(١) انظر جمهرة أنساب العرب ١٤، ٧٤.

(٢) في الأصل: وأم.

(٣) الكتاب ٣٠١/٢. وعجزه:

تَدعو العَرانينَ من بَكْرٍ وماجَمَعوا

والبيت لابن مقبل. وانظر ديوانه ١٧٠، السّيرافي النّحوي ٤٩٥.

(٤) تحصيل عين الذهب (بحاشية الكتاب ٣٠١/٢).

(٥) في الأصل: سعد.

(٦) تحصيل عين الذهب (بحاشية الكتاب ٣٠١/٢). ولا أدري ماعلاقة بكر بن وائـــل بـــن ربيعـــة في القضية، فهي ليست في شقّ اليمن. ويروى:

... ... جردٌ منعمةٌ   تدعو العرانين من عمرو...

وفي الديوان: حورٌ منعمة. قال ابن السيرافي في شرح أبيـــات الكتـــاب ٣٨٥/٢: « وفي الكتـــاب (خود يمانية) وفيه (العرانين من بكر) وأظن هذا التغيير وقع في الكتاب بين عمرو وبكر. ويجـــوز أن يريـــد ببكر: بني أبي بكر بن كلاب... وقوله (يمانية) لايوافق هذا التفسير؛ لأن القبائل التي ذكرهـــا كلـــها مـــن نزار ». قال الغندجاني في فرحة الأديب ١٧٠: « ولم يدر أن بني عامر ينسبون إلى الـــيمن؛ لأنهـــم كـــانوا يترلون نجدا مما يلي اليمن، وأن غطفان يسمون شامية؛ لأنهم يترلون نجدا مما يلي الشـــام ». وعلـــى هـــذا فالمراد بـــ« بكر »: بنو أبي بكر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة.

ويمانيَة -بالتخفيف[1]- ورجل يمان هو الأكثر في السماع، وقد حكى المبرد وغيره أن التشديد[2] لغة، وأنشد:

وأرعَدَ من قبلِ اللّقاءِ ابنُ مَعْمَر   وأبرقَ والبرقُ اليمـانيّ خوّانُ[3]

وأنشد غيره:

ويهمـاء يستافُ الدليلُ ترابَها   وليس بها إلا اليَمـانيُّ مُخْلِفُ[4]

فمن قال[5]: يمنيّ، جاء به على القياس. ومن قال: يمان -منقوص- جاء الألف بدلا من إحدى يائي النسب وحذف الثانية لسكونها وسكون [التنوين][6]، كما حذفت الياء من « قاض ».

ومن قال: يمانيّ، جعل الألف زائدة كزيادتها في «حُبْلاوي » ونحوه مما جاء على غير قياس.

وقد صرح سيبويه بأن ياء « افعلي » كواو[7] « صنعوا »[8] علامة إضمار

---

(١) في الأصل: تخفيف. وماأثبته أحسن.

(٢) في الأصل: الشديد.

(٣) في الأصل: وأبرق البرق. والبيت ثاني خمسة أبيات لشاعر من بني تميم. انظر الكامل ١٢٣٧، الاقتضاب ١٨٢/٢

(٤) البيت من غير نسبة في الأفعال للسرقسطي ٤٤٦/١، شروح سقط الزند ١١٠٧، اللسان (يمن)، وفي هذا الأخير: محلف، بالحاء، ولبشار بن برد في ملحقات ديوانه ١٤٠/٤، برواية: « مخلق ». وبعده في ديوان بشّار:

تجاوزتها وحدي ولم أرهب الرّدى   دليلي نجمٌ أو حَوارٌ محلّقُ

والمخلف: المستقي. أي: ليس بها مستق غير السيف.

(٥) النص الآتي في الاقتضاب ١٨٤/٢ باختلاف يسير. وقد ذكر سيبويه اللغات في النسب إلى اليمن في ٧٠/٢.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٧) في الأصل: بواو.

(٨) يريد في قول الشاعر:

=

المؤنث دون أن تكون علامة التأنيث فقط كما يزعم غيره[1]، ومذهب سيبويه هو الصحيح؛ لأنها لوكانت علامة التأنيث فقط لم يكن بعدها نونُ الرَّفع التي لاتكون إلا بعد ضمير الرفع في « تَفْعَلان، وتَفْعَلون » فلما كانت النون في « تَفْعَلين » بعد الياء بإزاء النون في « تفعلان، وتفعلون » بعد الألف والواو، كانت الياء[2] بمنزلتها في الإضمار.

وأنشد:

إذا اسْتَحَثُّوها بحَوْبِ أوحَلِي[3]

فكسر اللام وهي في الكلام مسكنة، ثم وصلها بالياء / [لأجل][4] القافية. [٣٣أ]

ويقال للبعير إذا زُجر: حَوْبِ، وحَوْبُ، وحَوْبَ، وقد حَوّبت به تحويبا[5].

و« حَلِ »: [زجرٌ][6] للبعير، وقيل: زجرٌ لإناث الإبل. انتهى الباب.

لايبعدِ اللهُ أصحاباً تركتهمُ لم أدر بعد غداة البينِ ماصنعْ

انظر الكتاب ٣٠١/٢، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٨٣/٢، الفصوص ١٨٥/٥، ١٨٦.

(١) هو الأخفش. انظر الكتاب ٣٠٢/٢، التعليقة ٤٠/١-٤٢، ٢٤١/٤، المسائل البغداديات ٥٨١، ٥٨٢، شرح كتاب سيبويه للصفّار ٣٢٩-٣٣٢.

(٢) في الأصل: للياء.

(٣) الكتاب ٣٠٣/٢. وفي الأصل: إذا استحثو لحرب اوجل. والبيت لأبي النجم العجلي. وانظر الدّيوان ٢٠٦، الأصول ٣٠٣/٢، السيرافي النحوي ٤٩٩، المخصص ٨٠/٧، اللسان (حلل).

(٤) موضعه مخروم.

(٥) في الأصل: وجوب وجوب وقد جوبتت به تحويبا. انظر اللسان (حوب). وفي التكملة والذيل والصلة ١٠٩/١: « الحوب: الجمل ... ثم كثر حتى صار زجرا للجمل ».

(٦) موضعه مخروم.

هذا باب عدة
ماتكون[١] عليه الكلم
فأقل ماتكون عليه الكلمة حرف واحد

قوله في الباء: « إنما هي للإلزاق[٢] والاختلاط ».

يعني: توصيل الفعل أومافي معناه إلى الاسم، هذا [ما] يعني بالإلزاق[٣].

وقال الأعلم[٤]: قوله: « فما اتسع من هذا في الكلام فهذا[٥] أصله ». إنما قال هذا لأنه قد يستعمل بالباء[٦] مالايكون إلزاقاً كقولك: مررت بزيد، ولم تلزق المُرُورَ بالمَمْرور به[٧]، إنما تريد أن المرور التزق بالموضع الذي يقرب منه، ويقع فيه مشاهدته والإحساس به.

وذكر الأعلم أيضا في معنى قول سيبويه: « ولام الإضافة، ومعناها: المِلْك والاستحقاق »: يريد: أنّ[٨] بعض ماتدخل عليه اللام لايحسُن أنه يملك ما أضيف إليه، وبعضُه يحسُن، فأما الذي يحسن فقولك: [دارُ زيدٍ، المعنى: ملكُ][٩] الدارُ لزيدٍ،

---

(١) في الكتاب ٢/٣٠٤: « مايكون ».

(٢) في الأصل: الالوان. انظر الكتاب ٢/٣٠٤.

(٣) في الأصل: بالاسراق. وما بين معقوفين قبله تكملة يلتئم بمثلها السياق.

(٤) النّكت ١١٢٦. وانظر السّيرافي النّحوي ٥١٧. علما أنّ النص متفق تماما مع نص السيرافي لا نص الأعلم.

(٥) في الأصل: فهو. والمثبت من الكتاب ٢/٣٠٤.

(٦) في الأصل: الياء.

(٧) في النكت ١١٢٦: « بزيد ». وهو في السيرافي النحوي ٥١٧ مثل الأصل.

(٨) في الأصل: والاستحقاق وان.

(٩) تكملة من السيرافي النحوي.

والذي لايحسن أن تقول: زيدٌ صاحبُ الدار، والله ربُّ الخلقِ[١]، فالخلق مستحقون أن يكون الله ربهم، ولاتقول: إنهم يملكون، ولاتقول: إن الدار مالكة لصاحبها.

قال رحمه الله: « ثم الذي يلي مايكون على حرف مايكون على حرفين »[٢].

قلت: لايكون اسمٌ على حرفين إلا محذوفاً، فماحُذف منه حَذفا[٣] مطرداً لعلة تزول العلة -أعني الحذف- لزوالها، لم يذكره هنا، ولاينبغي أن يذكره؛ لأنه في حكم غير المحذوف كـ« حَوٍ، وعَمٍ » وأمثالهما. وماحذف لغير علة فعلى قسمين: قسم إظهار المحذوف أكثر، وإنما الحذفُ في مواضع ما[٤]، أقلُّ من مواضع الإظهار، وقسم ثان بالعكس، والأول أيضا لم يذكره؛ مراعاةً للأكثر -فصار في حيز الثاني الذي يحذف[٥] منه- وذلك[٦] « أخوك، وإخوته »؛ لأن الحذف إنما يكون في حال الإفراد فقط، والقسم الثاني هو الذي ذكر هنا، وهو باب « يد »؛ لأنّ الحذف يكون فيه في حال الإفراد والإضافة والتثنية، والردُّ أقلُّ.

قال: « فإذا لحقتها الهاء كثرت »[٧].

كأنها صارت بها ثلاثية و لم تكن منها وكانت في عداد كلمة أخرى.

قوله: « وأما ماجاء من الأفعال فـ(خُذْ وكُلْ ومُرْ) »[٨].

---

(١) بعده في السيرافي النحوي ٥١٧، والنكت ١١٢٦: « وربٌ للخلق ». وفي النكت: « زيد صاحبٌ للدار » باللام.

(٢) الكتاب ٣٠٥/٢.

(٣) في الأصل: حرفا.

(٤) في الأصل: موضع ما.

(٥) في الأصل: لم يحذف.

(٦) الإشارة للقسم الأوّل.

(٧) الكتاب ٣٠٥/٢. وفيه: « ألحقتها ».

(٨) في الأصل: من الأفعال محذوف مر. والأقرب أن يكون محرّفا، والمثبت من الكتاب ٣٠٥/٢.

قلت: وهذا أيضا حذف على غير قياس؛ لأن هذا النوع إنما بني على أن يحذف لام الأمر وتاء الخطاب، ويصاغ صيغة من الفعل بعد ذلك. وقولنا: تحذف لام الأمر مجازاً، إنّما معناه: أنّما أنّا نصوغ صيغةً من الفعل جارية على الفعل بعد تقدير حذف الحرفين، فنحن لوقدرنا ذلك في « لتأمر » لبقي « اؤمُرْ »، فحذف الهمزة على غير قياس، ولاهومطرد في كل مافي أوله همزة نحو « أسر »، وأمثاله، ولم يسمع إلا في هذه الألفاظ، منها ماجاء الحذف فيه، والإظهار كثيرٌ، نحو « مر »، ومنها ما جاء فيه الإظهار قليلا في بعض اللغات نحو « كل، وخذ »، ولذلك قال في باب مايضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف: « ولاتحملهم إذ كانوا يثبتون فيقولون في (مُرْ): اؤمر، أن يقولوا في (خُذْ): اؤخذ، وفي (كُلْ): اؤكل »[١]. يعني: كثيرا فصيحا في لغتهم أجمعين، أو أكثرهم، أو متساويا هو و« مُر »، بخلاف « مُر » / [٣٣ب] فإن الإظهار كثير[٢].

قال الشيخ أبوعلي: وفيه[٣] لغة متوسطة وهي أعدل اللغات [وهو أن][٤] يحذف إذا لم يتصل به قبله كلام، وإذا اتصل به لم يحذف، وذلك لأنه في الحالة الأولى [يكره][٥] الاستثقال واجتماع الهمزتين[٦]، فيحتاجون إلى التسهيل، فيفرون إلى الحذف، وأما [إذا][٧] اتصل به قبله كلام فتسقط همزة الوصل، فلاتجتمع همزتان

---

(١) الكتاب ٣٠٥/٢.

(٢) انظر اللباب ٣٦٢، ٣٦٣، شرح الشافية للرضي ٥٠/٣، ارتشاف الضرب ١١٩/١، المساعد ١٩٠،١٩١/٤، همع الهوامع ٢٥٢/٦.

(٣) يعني: مر.

(٤) ذهب به الخرم.

(٥) ذهب به الخرم.

(٦) يعني: همزة الفعل وهي فاء الكلمة، وهمزة الوصل.

(٧) ذهب الخرم بالذال والألف.

فيه، فيجريه على الأصل، وعلى ذلك جاء القرآن [وهو][1] كثير، نحو: ﴿وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها﴾[2].

الأعلم[3]: « وذكر في الباب أنّ (إنْ) تكون لغواً في قولك: ما إن تَفعلُ[4]. وقال الفرَّاءُ: هما جميعا للنفي، وزاد على ذلك بأنه يقال: لا إنْ ما، فتكون الثلاثة[5] للجحد، وأنشد:

إلاّ الأَوَاريّ لا إنْ ما أبيّنها[6]

والذي قاله فاسدٌ؛ لأن الجَحْد إذا دخل على الجحد صار إيجابا، والذي قاله سيبويه وأصحابه صحيحٌ؛ لأنهم جعلوا أحدَهما لغواً واعتمدوا بالجَحْد على الآخر.

وأما البيت الذي أنشده الفراء، فرواية الناس: (لأياً ما أبيِّنها) »[7].

قال صالح بن محمد: والفراء ثقةٌ فيما رواه فتوجيهُه صحيحٌ، لكنّه توجيهُ مايردُ شاذاً، ومعنى كلامِ الفراءِ عندي: أنَّ الأداة الأولى للنفي ومابعدها تأكيد للنفي، لا أنها نفي لنفي حتى يكون نفي النفي إثباتا كما توهَّموا.

---

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) طه: ١٣٢. وانظر التوطئة ٣٢٥، ٣٢٦ ولم يذكر فيه اللغة المتوسطة، وإنما ذكر جواز الوجهين.

(٣) النكت ١١٢٦. وانظر السيرافي النحوي ٥٢٤.

(٤) الكتاب ٣٠٥/٢.

(٥) في الأصل: الثالثة. والمثبت من النكت ١١٢٦.

(٦) في الأصل: أبينه. انظر معاني القرآن ٤٨٠/١ وروايته فيه: « ما إنْ لا ».
وهو للنابغة الذبياني. وعجزه:

والنؤي كالحوض بالمظلومة الجلد

وهوكما نقله عن الفراء في ارتشاف الضرب ٢٩٠/٣، خزانة الأدب ٤٤٣/٨.

(٧) في الأصل: أبينه. وبه ينتهي النّقل من النّكت. وقد رواه الفراء بهذه الرواية في معاني القرآن ٢٨٨/١. وانظر الكتاب ٣٦٤/١، إصلاح المنطق ٤٧، المقتضب ٤١٤/٤، شرح القصائد السبع الطوال ٢٤٢، الجمل ٢٣٦، شرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٢.

قوله: « وتكون (إنْ) كـ(ما) في معنى (ليس) »[1].

كتب عليه أبوبكر بن طاهر المعروف بالخِدَبّ: هذا نصٌّ أنّ « إنْ » كـ« ما » في معنى « ليس ». يريد: أنها تَعمل عملَها كقوله:

إنْ هو مستولياً على أَحَدٍ ... إلاّ على أَضعفِ المجانين[2]

قال الشيخ أبوعلي -رحمه الله-: إن كلام الإمام ليس بنص على ما ذكره أبوبكر من العمل لأنه يحتمل أنْ يريد أنّ « إنْ » تكون كـ« ما » في النفي، فيكون قد عبر في قوله: « في معنى (ليس) » عن النفي، وهذا أولى أن يحمل عليه كلامه؛ لأن العمل في « إنْ » شاذ[3].

قوله: « وأما (مَا) فهي نفي لقوله: هو يفعل »[4].

ذكر أنها للحال فقط، وهي تنفي الماضي، فكأنه -والله أعلم- إنما ذكر الأمر الذي تفارق « لم » و« لن »، وتختص به، وهو نفيٌ للحال. والله أعلم.

قوله: « وتكون (لا) ضدَّ (نعم، وبلى) »[5].

قال الشيخ أبوعلي -رحمه الله- جعلها ضدا لـ« نعم »؛ لأنها رد للإيجاب، و« نعم » تصديق له، وجعلها ضدا لـ« بلى »؛ لأنها رد للإيجاب، و« بلى » رد

---

(١) الكتاب ٣٠٦/٢.

(٢) انظر الأزهية ٣٣، أمالي ابن الشجري ١٤٣/٣، المقرب ١١٦، شرح الكافية الشافية ٤٤٧، شرح التّسهيل لابن مالك ١٥٠/١، ٣٧٥، رصف المباني ١٩٠، ارتشاف الضّرب ١٢٠٧ (رجب)، الجنى الدّاني ٢٠٩، شرح التّصريح على التّوضيح ٢٠١/١، شرح الأشموني ٢٥٥/١. ويروى:

إلاّ على حزبه الملاعين

(٣) لم أقف على كلام ابن طاهر ورد الشلوبين عليه في غير هذا الكتاب.

(٤) الكتاب ٣٠٥/٢.

(٥) الكتاب ٣٠٦/٢ وفيه: « ضدا لنعم ».

للنفي[1].

قوله: « وأما (أنْ) فتكون بمنزلة لام القسم »[2].

ليس يعني: أنها بمنزلة لام القسم التي تكون في الجواب، وإنما يعني اللام المؤذنة[3] بجواب القسم، الداخلة على الشرط وأمثاله، وهي زائدة، إلا أن اللام حذفت مع « لو » لاستكراه اجتماع المثلين، وزادوا « أن » وجعلوها عوضا منها. والدليل على أنه جعلها زائدة قوله: « وتكون توكيدا أيضا في قولك: لمّا أنْ فَعَلَ، كما كانت توكيدا [في القسم] »[4]. فهذا نص على أنها زائدة، وكذلك ينبغي أن يقال؛ لأنها توجد زائدة، وأما أن تجعل مؤذنة[5] بجواب القسم، فهي دعوى؛ لأنها ليست من حروفه، ولاوضعت قط لمعنى في القسم.

قوله: « وأما (كَيْ) فجواب لقوله: كيمه، كما تقول: لمه »[6]

قلت: يزعم النحويون أنّ « كي » إذا دخلت عليها اللام كانت ناصبة بنفسها، وإن لم تدخل عليها احتملت أن تكون الناصبة بنفسها، وأن تكون حرفَ جرٍّ كاللام[7]، فإذا دخلت اللام استحال / [أن تكون][8] جارّة؛ لأن حرف الجر [٣٤أ]

---

(١) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٢) الكتاب ٣٠٦/٢ وبعده: « في قوله: أما واللهِ أنْ لو فعلت لفعلت ».

(٣) في الأصل: المودية.

(٤) الكتاب ٣٠٦/٢. ومابين معقوفين تكملة منه يتضح بها الكلام.

(٥) في الأصل: مودية. ويريد: أنها بمنزلة المؤذنة لا المؤذنة، وقد بين هذا فيما سبق.

(٦) الكتاب ٣٠٦/٢. وفيه: « كما تقول ».

(٧) والنّاصب حينئذٍ « أن » مضمرة. وهذا مذهب البصريين الذين يرون أنها تأتي حرف نصب وتأتي حرف جر، وأما الكوفيون فلايجيزون إلاّ أن تكون حرف نصب. انظر الإنصاف ٥٧٠-٥٧٤، البسيط ٢٣١/١، الجنى الداني ٢٦١، شرح التصريح على التوضيح ٢٣٠/٢.

(٨) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا طرف النون.

لايدخل على مثله[1]، وهم يقولون: كيمه، دون لام، فدل [ذلك][2] على أنها حرف جر؛ لأن ألف « ما » لاتحذف إلا مع حروف الجر[3]. وهذا لم يتعرض الإمام [لشيء][4] منه، وإنما قال: إنها جواب « كيمه ». وهل [« كي » في][5] « كيمه » حرف جر أو ليست كذلك؟ أمر يحتاج إلى نظر[6].

والصحيح أن « كي » إذا لم تدخل عليها اللام ناصبة بنفسها؛ لأنها قد ثبت لها النصب إذا دخلت عليها اللام، فلاينبغي أن تخرج عما استقر لها[7].

قوله: « وأما (بَلْ) فلترك شيء من الكلام وأخذٍ في غيره »[8].

قلت: أما ذكرُ الإمام هنا « بل » التي تكون بعدها الجملة ولم يذكرها في باب العطف، فقال: إنها هذه التي تعطف الجمل لترك شيء من الكلام، ولم يقل لترك الكلام، فإنه لايخلو أن يترك الأول على جهة الإبطال، [أو على غير جهة الإبطال][9] فإن ترك على جهة الإبطال كان مابعدها قد أثبت له مانفي عما

---

(١) في الأصل: جايزة. انظر الإنصاف ٥٧١، همع الهوامع ٤/٩٨.

(٢) ذهب به الخرم. وبمثل ماأثبت يلتئم الكلام.

(٣) انظر الإنصاف ٥٧٢، البسيط ١/٢٣١، الجنى الداني ٢٦١، شرح التصريح على التوضيح ٢/٢٣٠، ٢٣١.

(٤) ذهب الخرم باللام والشين.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) قال سيبويه ١/٤٠٨: « ومن قال: كيمه، جعلها بمنزلة اللام ». وفي حاشيته للسيرافي: « يعني: أنها حرف جر ». وانظر هذا المذهب منسوبا لسيبويه والبصريين وأكثر النحويين في الإنصاف ٢/٤٧٠، ارتشاف الضرب ١٦٤٥ (رجب)، مغني اللبيب ٢٤١-٢٤٣، شرح التصريح على التوضيح ٢/٢٣٠.

(٧) ماذكره المؤلف فيه موافقة للكوفيين؛ فإنهم يرون أنها ناصبة دائما. انظر الإنصاف ٥٧٠، ارتشاف الضرب ١٦٤٥، ١٦٤٦ (رجب)، الجنى الداني ٢٦٢- ٢٦٤، همع الهوامع ٤/٩٩.

(٨) الكتاب ٢/٣٠٦.

(٩) تكملة يلتئم بمثلها الكلام مع مابعده.

قبلها، مثاله: قام زيدٌ بل عمرٌو، فهنا تركت قيام زيد مبطلا له وأثبت القيام لعمرو، وهذا هو المراد من هذا الكلام، فإذا قلت: قام زيد بل خرج عمرو، فهذا ليس فيه إبطال الكلام الأول؛ لأنك لم تنف عنه ما أثبته للثاني، فإنما تركته واستأنفت شيئاً آخر، وفي هذا تكلم الإمام الآن. فإذا ثبت أن هذا الكلام ليس مبطَلا فلمْ يتركْ، بل هو مع مابعده واحد، فقال: بترك شيء من الكلام، أي من الجملتين، ولو كانت الجملة الأولى مبطَلة لكانت فيه « بل » لترك الكلام رأسا، وهذا نفيس فتدبّره.

ولتعلم –وفقك الله تعالى– أن الإمام وأبا العباس المبرد بينهما خلاف في قولك: ماقام زيد بل عمرٌو، هل أثبت نفي القيام، أو القيام؟ فسيبويه يقول: أثبت له القيام، فيقدره: بل قام عمرٌو، والمبرد يقول: انتفى عنه القيام، فيقدره: بل ماقام عمرٌو[1]، ويحتاج في هذا إلى نظر.

الأعلم[2]: « وليست (بل) لترك الشيء على جهة الإبطال له في كل حال، ولكنها تكون له إبطال تارة، وللإيذان بأن القصة الأولى قد تمت وأُخِذَ في غيرها، وعلى هذا تأتي في الشعر؛ لأنَّ الشاعرَ لم يرد أن ماتَكلَّم فيه قبل باطلٌ، وإنما يريدُ أنه قد تم وأَخَذَ في غيره، كما يقول الشاعر: دَعْ ذا، واتْرُكْ ذا، وماأشبهه، عند تمام

(١) قال المبرد في المقتضب ١/١٥٠: « ومنها (بل) ومعناها: الإضراب عن الأول والإثبات للثاني، نحو قولك: ضربت زيدا، بل عمرا، وجاءني عبدالله، بل أخوه، وماجاءني رجلٌ، بل امرأة ». وهذا فيه موافقة لسيبويه، فإطلاق المؤلف المخالفة فيه نظر، والمثبت في كتب النحو التي وقفت عليها إثبات موافقة المبرد لسيبويه، وتجويزه مانقله المؤلف، قال أبوحيان في ارتشاف الضرب ١٩٩٥(رجب) بعد أن ذكر القول الأول وهو المنسوب لسيبويه هنا: « ووافق المبرد على هذا الحكم، وأجاز مع ذلك أن يكون التقدير في النهي: بل لاتضرب عمرا، وفي النفي: بل ماقام عمرو. ووافقه على ذلك أبوالحسين بن عبد الوارث ». وانظر الجنى الداني ٢٣٦، مغني اللبيب ١٥٢، شرح التّصريح على التّوضيح ١/١٤٨.

(٢) النكت ١١٢٧، ١١٢٨. وانظر السيرافي النحوي ٥٢٩.

ماتكلم به والانتقال إلى غيره ».

وهذا التفسير هو تفسيرنا الأول إلا أن الأعلم لم يتعرض للبحث عن عبارة سيبويه، وحَلِّ عويصها، فقلناه.

قوله: « وأما (قَدْ) فجواب لقوله: لّما يفعل، فتقول: قد فعل »[1].

قلت: قد تقدم أن « لم يفعلْ » للماضي المنقطع، فـ« لّما » لنفي الماضي غير المنقطع المتصل بزمن الحال؛ ألاترى قوله:

وقلت: ألّما أصحُ والشَّيبُ وازعُ[2]

إنما يريد: لم أَصْحُ إلى الآن، فهذا حالها، فإذا قال: لّما يفعل، قلت له: قد فعل.

قال الإمام: « وزعم الخليل -رحمه الله- أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر »[3].

أي: لقوم يتشوَّفون أبداً: هل كان الأمر أو لم يكن؟ فتقول أنت: قد كان، أو قد يكون، ولاتخبر بـ« قد » ابتداء من غير أن يتشوَّفَ أحدٌ إلى خبرك، بخلاف قولك: كان كذا، فإنه يقال لمن ينتظر، ولمن لاينتظر، فهذا هو الفرق بين « قد » إذا دخلت في الكلام وبين عدم دخولها.

ثم قال /: وتكون « قدْ » بمنزلة « رُبَّمَا » قال الشاعر: [٣٤ب]

---

(١) الكتاب ٣٠٧/٢.

(٢) صدره:

على حينَ عاتبت المشيب على الصبا

وهو للنابغة. انظر الديوان ٢٣٢، الكتاب ٣٦٩/١، الكامل ٢٤٠، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥٣/٢، أمالي ابن الشجري ٦٨/٢،٣٨٥/١، ٦٠١، ٦٠٣، الإنصاف ٥٨، شرح المفصل لابن يعيش ١٦/٣، ارتشاف الضرب ٥٢٠/٢، ٥٢٢، شرح التصريح على التوضيح٤٢/٢. ويروى: « تصح ».

(٣) الكتاب ٣٠٧/٢.

قد أتركُ القِرْنَ مُصفرا أناملُه[1]

يريد: [بمنزلة « ربَّما »][2] في الافتخار والتمنّع، على معنى تقليل النظير[3].

وفهِمَ بعضُهم أنها لاتكون بمنزلة [« ربَّما »][4] إلامع المضارع لكون الإمام قد مثل به. وهذه دعوى لاتقوم على ساق، بل تدخل على [الماضي][5] لكون

---

(١) الكتاب ٣٠٧/٢ وفيه: « قال الهذلي ». واسمه شماس. وكذا وقعت النسبة في بعض المصادر. قال البغدادي: « والبيت الشاهد تداوله الشعراء، فبعضهم أخذ المصراع، وبعضهم أخذه تماما بلفظه، وبعضهم أخذ معناه...ووقع نسبة البيت الشاهدفي كتاب سيبويه إلى بعض الهذليين، و لم أره في أشعارهم من رواية السكري ». والبيت من قصيدة لعبيد بن الأبرص. وعجزه:

كأنّ أثوابَهُ مُجّتْ بفِرْصادِ

وانظر ديوان عبيد ٤٩، المقتضب ١٨١/١، السيرافي النحوي ٥٣١، كتاب الشعر ٣٩١/٢، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣١٧/٢، مختارات شعراء العرب ٣٧٣، أمالي ابن الشجري ٣٢٤/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٤٧/٨، الجنى الداني ٢٥٩، نتائج التحصيل ٢٤٧، خزانة الأدب ٢٥٣/١١.

(٢) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا الباء والميم وطرف الزاي.

(٣) هذا المعنى مستفادٌ من « رب »، وأظنه من تحقيقات الشلوبين. قال الشلوبين عن « رب » في شرح الجزولية الكبير ٨٢٠، ٨٢١ « قد تكون لتقليل ذات الشيء، وقد تكون لتقليل نظيره ». وبالمعنى الثاني ردّ على القائلين بأنّ « ربّ » في قول الشاعر:

فياربّ مكروبٍ كررت وراءه

لتقليل النظير، لا لتكثير المكروبين. ثمّ قال: « لأن وضع (رب) إنما هو للتقليل، فإخراجها عن وضعها مع إمكان بقائها على وضعها بما ذكرناه من تقليل نظير هذا الذي ذكر هنا من المكروبين المكرور وراءهم ». فكذلك « قد » التي بمنزلة « ربما ». أذكر هذا هنا لأن النحاة اختلفوا هل « قد » في البيت للتقليل أم للتكثير، وكلام المؤلف على معناها لم أقف عليه عند أحد، فأردت تأصيله. وزاد أبو حيان-في أحد رأييه-أنّ معناها في البيت التقليل على طريق التهكم. انظر في معنى « قد » في البيت كتاب الشعر ٣٧١، شرح التسهيل لابن مالك ٣١/١، تذكرة النحاة ٧٦، مغني اللبيب ٢٣١.

(٤) ذهب به الخرم.

(٥) ذهب الخرم بأكثره.

الإمام قد قال: إنها تقليل[١]، وعلى المضارع لايراد بها تقليل[٢]، وقد بينّا في باب مالاينصرف أن قول الإمام في الباب الأول: « قد ينصرف في المذكّر »[٣] ليست « قد » فيه للتقليل، وإن كانت قد دخلت على المضارع.

قال الشيخ أبوعلي -رحمه الله-: إذا كانت « قد » بمنزلة « ربَّما » فما بعدها ماض من جهة المعنى؛ لأنها إنما تستعمل حينئذٍ في الافتخار، والافتخارُ إنما يكون بما قد وقع، وعلى هذا بيت الهُذلي، كأنه قال: قد تركت القِرنَ، فوضع المستقبل موضع الماضي، وقد تكون على حالها مع المستقبل من أن تكون تعطي الإيجاب[٤].

قوله: « وأما (لَوْ) فلِمَا كان سيقع لوقوع غيره »[٥].

قلت: فإذا قلت: لوقام زيدٌ قام عمرٌو، فهذا يعطي أن الثاني كان يقع لوقوع

---

(١) سيبويه لم يصرح بأنها في البيت للتقليل. ولعل المؤلف ذكر هذا بناء على مذهب سيبويه في « ربّ »، فالمشهور عن سيبويه أنها للتقليل، ونسب ابن خروف إليه أنها للتكثير. وعليه فقول سيبويه: « بمنزلة (ربّما) » يستفاد منه أنها للتقليل؛ لأنّ « ربما » عنده للتقليل. هذا مراد المؤلف والله أعلم. وهو ماذهب إليه ابن مالك فقال: « فإطلاقه -الضمير لسيبويه- القول بأنها بمنزلة (ربما) تصريحٌ بالتسوية بينهما في التقليل والصرف إلى المضي ». وقد رد هذا الفهم أبوحيان: بأن سيبويه لم يبين الجهة التي هي بمنزلة « ربما » في « قد »، وأن عدم البيان غير دال على التسوية، وأن مقتضى قول سيبويه نقيض ما فهم منه ابن مالك، وذكر أنها للتكثير؛ إذ لايفخر الإنسان بالقليل. وأيد رده الدلائي، وانتصر الدسوقي لابن مالك. وما ذكره المؤلف من أنها لتقليل النظير مؤيدٌ لابن مالك- إن كان التقليل عنده للنظير، أوحمل على ذلك- فيكون لديه حجتان: الأولى: إطلاق سيبويه. الثانية: المعنى المناسب للبيت؛ إذ تقليل النظير مناسبٌ لمقام الافتخار. وبهذا يسقط ما استند عليه أبوحيان. انظر شرح التسهيل لابن مالك١/٣١، ارتشاف الضرب ١٧٣٧، ١٧٣٨ (رجب)، نتائج التحصيل ٢٤٧، ٢٤٨، حاشية الدسوقي على المغني ١/١٨٦.

(٢) يريد: أنّ « قد » إذا كانت بمنزلة « ربما » وبعدها فعلٌ مضارعٌ فهو بمعنى المضي، وإذا كانت كذلك فدخولها على الماضي لفظا ومعنى من باب أولى. وهذا قياسٌ من المؤلف.

(٣) في الأصل: النكرة. والقول في باب من أبواب مالاينصرف الأخيرة. انظر الكتاب ٢/٥٧.

(٤) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٥) الكتاب ٢/٣٠٧.

الأول، وهل يقع[1] لوقوع شيء آخر؟ أمر مسكوت عنه. فبني على هذا أنْ: لوقام زيدٌ قام عمرٌو، وهل يقال: وعمرٌو قائمٌ أم لا؟ فنعلم على القطع أنه لايقال وقيامُه لأجل قيام الأول؛ لأن الأول لم يقم، فهل يقال: وهو قائم، لغير الأول؟ أمر مسكوت عنه، فينبغي أن يقال؛ لأن الإمام بها نبه أن أعطى أن الثاني يكون لأجل الأول، فإذا امتنع امتنع الثاني امتناعا يكون لأجله، وربما لم يمتنع لغيره، فتقول: قام زيد لو قام عمرٌو؛ وقام زيدٌ، أي: قام لأجل قيامه وهو [ربّما][2] لم يقم لأجل قيامه إنما قام لشيء آخر. فهذا هو التحقيق لكلام الإمام، وليس يمكن أن يُحقَّقَ كلامُه بأكثر من هذا التحقيق[3].

قال: « وأما (مِن) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن »[4]

ذكر أنها في الأماكن، ونص بعدُ عند « مُذْ » أنها[5] مختصة بالأماكن، وأن « مُذ » مختصة بالأزمان[6].

---

(١) في الأصل: وقع. وما أثبته أنسب.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٣) انظر في « لو » شرح التسهيل لابن مالك ٤/٩٤-٩٧، شرح الرضي على الكافية ٤/٤٥١، الجنى الداني ٢٧٤.

(٤) الكتاب ٢/٣٠٧.

(٥) يعني: من.

(٦) وذلك قوله ٢/٣٠٨: « وأما (مذ) فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان كما كانت من فيما ذكرت لك، ولاتدخل واحدة منهما على صاحبتها. . . فأجريت في بابها كما جرت (من) حيث قلت: من مكان كذا إلى مكان كذا ». وذكر ابن مالك في شرح التسهيل ٣/١٣٠ أنه صرّح بجواز مجيء مِنْ للزمان، وصرح بمنعه، فقال: « وفي كلام سيبويه تصريح بجوازه، وتصريح بمنعه، فأما التصريح بجوازه فقوله في باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف: ومن ذلك قول العرب:

من لد شولا فإلى إتلائها

نصب لأنه أراد زمانا، والشول لايكون زمانا ولامكانا فيجوز فيها الجر كقولك: من لدن صلاة العصر إلى وقت كذا، وكذا: من لد الحائط إلى مكان كذا، فلما أراد الزمان حمل الشول على شيء يحسن =

فاعترض بعض المتأخرين[1] وقال: إنّ « مِن » تدخل على الأزمان، قال الله العظيم: ﴿مِنْ أَوَّلِ يومٍ أحق أنْ تَقُومَ فيه﴾[2]. والقرآن وكلام العرب طافحٌ بـ« مِن قبلِهم، ومِن بعدِهم » وقال الشاعر:

...من حِجَجٍ ومِن دَهْرِ[3]

ولامانع من جهة القياس، فأي ضرورة تضطر إلى تقدير: مِن تأسيس أول يوم، وإلى تقدير: من مرّ حجج، وأيّ شيء يقال في « من قبل، ومن بعد »[4]؟

أن يكون زمانا إذا عمل في الشول، كأنك قلت: من لد أن كانت شولا إلى إتلائها. هذا نصه في هذا الباب، وفيه تصريح بمجيء (من) لابتداء غاية الزمان ولابتداء غاية المكان. وقال في باب عدة ما يكون عليه الكلم . . . » ثم ذكر النص الذي ذكره المؤلف والنص الذي ذكرته. وانظر النص الذي نقله ابن مالك بتصرف ١/١٣٤.

(١) سآتي على ذكر المخالفين من متقدمين ومتأخرين بعد حاشيتين، إن شاء الله.

(٢) التّوبة: ١٠٨.

(٣) البيت بتمامه:

لمن الديار بقنة الحجر ... أقوين من حجج ومن دهر

وهو لزهير بن أبي سلمى. انظر الديوان ٧٧، الجمل ١٣٩، التّعليقة ٤/٢٤٩، الحلل في شرح أبيات الجمل ١٨١، ١٨٣، الإنصاف ٣٧٥ ، المتبع ١/٣٧٠، شرح المفصل لابن يعيش ٤/٩٣، ٨/١١، شرح جمل الزّجّاجي لابن عصفور ١/٤٨٩، مغني اللبيب ٤٤١. قال ابن أبي الربيع في شرح جمل الزجاجي ٥٣١: « فمن الناس من قال البيت مصنوع، وأول القصيدة:

دع ذا وعدّ القول في هَرِم

ومنهم من قال: الرواية:

...مذ حجج ومذ دهر

ومنهم من أثبت هذه الرواية، وتأول على حذف مضاف، والتقدير: من مر حجج، ومن دهر. ولايثبت قانون بمحتمل ».

(٤) ذهب الكوفيون إلى أن « من » تدخل على الأزمان، ونسب مذهبهم إلى الأخفش والمبرد وابن درستويه، وصحح مذهبهم ابن مالك وأبوحيّان. انظر الإنصاف ٢٣٢، شرح المفصل لابن يعيش ٤/٩٣،

=

فأجاب الشيخ أبوعلي -رحمه الله- بأن الذي دعاهم إلى ذلك أنّا لم نسمعهم يقولون: ماراجعه[1] مِن يوم الجمعة، ولامن يومين، ولامِن ثلاثة أيام، وإنما استعملوا هنا « مُذ » كما التزموا أن يقولوا من مكان كذا، ولم يقولوا : مُذ، فدل على أنهم جعلوهما متعاقبين، وإلا فلا مانع على مازعم هذا المتأخر من أن يقال: من يومين، فهذا هو الذي دعا إلى التقدير في الآية والبيت، وأما « قَبل وبَعد »، فالذي حسن دخول « مِن » عليهما أنهما ليسا ظرفين بذواتهما كـ« اليوم، والليلة »، وأنهما دليلان على التقدم والتأخر، إلا أنهما كثيرا مايستعملان في تقدم الأزمان وتأخرها[2].

قلت: زاد بعض الناس[3] قوله:

مِن الصُّبحِ حتى تَغْرُبَ الشَّمسُ[4]

وقوله:

٩٤، ٨/١٠، ١١، شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٣٠-١٣٢، ارتشاف الضرب ٢/٤٤١، الجنى الداني ٣٠٨، مغني اللبيب ٤١٩، شرح التصريح على التوضيح ٢/٨، همع الهوامع ٤/٢١٢.

(١) في الأصل: مارابعة.

(٢) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب. وقال المرادي في الجنى الداني ٣٠٩: « فإن قلت فما يصنعون بنحو قوله: ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾. قلت: ذكر ابن أبي الربيع في شرح الإيضاح أن محل الخلاف إنما هو في الموضع الذي يصلح فيه دخول (منذ) وهذا لايصح فيه دخول (منذ)، فلا يقع خلاف في صحة وقوع (من) هنا ».

(٣) لم أقف عليه.

(٤) البيت بتمامه:

من الصبح حتى تغرب الشمس لاترى … من القوم إلا خارجيا مسوّما

والبيت للحصين بن الحمام المري. وهو بهذه الرواية في الحماسة ١/٢٢٢، شرحها للمرزوقي ٣٨٨، المقرب ٢١٧، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤٨٨. ويروى:

لدن غدوةً حتى أتى الليل ماترى … من الخيل إلا خارجيا مسوما

انظر المفضليات ٦٥، مختار الأغاني ٣/٢٤٣، خزانة الأدب ٣/٣٢٣.

كأنهمـــا مِلآنِ لم يَتَغَـــــيَّرا[1]

ويخرج على أن معناه: مِن محدثات الآن.

و« قبل وبعد » ليسا متمكنين / [فقد يكونان في الزمان][2]، وقد يكونـــان في المكان، نحو « هذا المكان قبلَ هذا المكان »، أي: متقدم عليه، [فهمـــا][3] يكونـــان بحسب ماوصف بهما. [٣٥أ]

وقوله: « مِن الصُّبحِ »[4] أراد: مِن طلوعِ الصُّبح إلى غروبها.

وتوسط[5] أبوالحسن بن الطراوة مذهبا ثالثا، فقال: إن « مـــن » إذا قلـــت: مررت مِن يومِ الجُمعةِ إلى يومِ الأحَدِ، لابد هنا من « من » وذلك أنـــك إذا قلـــت: سِرتُ مِن مكة، لم تعطِ انتهاء السير، إنما أخبرت بابتداء غايته، ولـــيس ثم مـــايعطي أين انتهى السير، فإذا أردت الانتهاء أتيت بـــ« إلى »، وكذلك إذا أردت الانتهاء في الزمان وابتداء الغاية أتيت بـــ« مِن، وإلى » ولابدّ[6].

قيل: إنه في هذا الموضع تستعمل « مُذ » مثل[7] « مارأيته مُذْ يومِ الجمعـــةِ إلى

---

(١) عجزه:

وقد مر للدارين من دارنا عصرُ

والبيت لأبي صخر الهذلي. انظر شرح أشعار الهذليين ٩٥٦، الأمالي ١/١٨٥، الخصـــائص ١/٣١٠، سر صناعة الإعراب ٤٣٩، ٤٤٠، ٥٣٩، المنصف ٢/٢٢٩، شرح المفصّل لابـــن يعـــيش ٨/٣٥، شـــرح جمل الزّجاجي لابن عصفور ١/٤٨٩، شرح التّسهيل لابن مالـــك ٢/٢٢٠، ارتشـــاف الضّـــرب ١٤٢٤ (رجب). وقوله: ملآن، يريد: من الآن.

(٢) موضع لكلمة واحدة آخرها نون، وبما أثبت يلتئم الكلام، إن شاء الله.

(٣) كلمة ذهب بها الخرم، آخرها ألف، وبما أثبت يستقيم الكلام إن شاء الله.

(٤) يعني: في البيت الذي أورده قبل قليل.

(٥) ذهب الخرم بالواو والتاء من أوله.

(٦) انظر ارتشاف الضرب ١٧١٨ (رجب)، ابن الطراوة النحوي ١٤٧ وفيه أنه اتّبع الكوفيين.

(٧) في الأصل: تستعمل مع قبل.

يومِ الأحدِ ».

قال: لايجوز هذا لأن « مُذ » تستغرق الزمانَ كلَّه، فإذا قلت: مارأيته مُذ يومِ الجمعةِ، فُهِم منه أنَّ إيقاعَ الرؤيةِ اتّصل إلى حين الإخبارِ فلايحتاجُ هنا إلى حرف الانتهاء، وإنما يحتاج إليه مع حرف لايستغرق الوقت، نحو « مِن »، فلابدّ لها في هذا الموضع من الدخول على الزمان.

وهذا الذي قال ليس بشيء، فإنه ادّعى أن « مُذ » تستغرق الزمان كله، وهذالم يُفهم من « مُذ »، مافُهِمَ: من أن الكلام لم يذكر له غاية، فيحمل بالضرورة على أقصى غاية وهي وقت الإخبار، وإلافما يمنع من أن يقال: في يوم الأربعاء: مارأيته مذ يوم الجمعة إلى يوم الأحد، لامانع من هذا، فيحتاج أن ينقل عن العرب أنها لاتقول هذا، وحينئذ يتكلم معه في « مِن » و[وإلاّ فلن يلتفت][1] نحوه أبدا.

قال الإمام: « وتكون في غيرالأماكن بمنزلتها في الأماكن، نحوقولك: كتبت من فلان إلى فلان »[2].

مادخلت عليه « مِن » هنا مكان[3]، لكنها تعطي ابتداء الغاية فيما دخلت عليه مكانا كان أو غير مكان، فهي في غير الأماكن بمنزلتها في الأماكن تعطي فيها ابتداء الغاية.

قال الإمام: « وتدخل[4] في موضع لو لم تدخل فيه[5] كان الكلام مستقيما، ولكنها توكيد بمنزلة (مَا) إلاّ أنها تجر؛ لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من

---

(١) موضعه كلمة تشبه « لن » إلا أنها بلا نقطة، ولعلّ الصّواب ماأثبتّه، إن شاء الله.

(٢) الكتاب ٣٠٧/٢.

(٣) في الأصل: مكانا.

(٤) الكتاب ٣٠٧/٢: « وقد تدخل ».

(٥) في الأصل: عليه. والمثبت من الكتاب ٣٠٧/٢.

رجل، وما رأيت من أحدٍ » الكلام إلى آخره.

قال بعض الأئمة[1]: أما ماجاءني من أحدٍ، فحق؛ لأنك إذا قلت: ماجاءني أحدٌ، أعطى الاستغراق، فهي مؤكدة، وأما ما أتاني من رجل، فليس كذلك، وليست هنا مؤكدة؛ لأنها لوقلت: ماجاءني رجلٌ، احتمل الاستغراق، وأن تريد به مفردا، فإنما هي بخاصة لأحد الوجهين[2].

أجاب الشيخ أبوعلي -رحمه الله- بأن قال: ماجاءني رجلٌ، ظاهر في التعميم والاستغراق، ولايحمل على الآخر إلابدليل وقرينة، فإذا جاء مطلقا فإنما يحمل على العموم، فـ« مِن » إذاً مؤكدة للحقيقة، وكذلك هي التواكيد، إنما هي لإثبات الحقيقة ورفع المجاز[3].

قلت: كان صاحب القول الأول جعل دخول « مِن » في قولك: ماجاءني رجلٌ، لاحتماله معنيين: أحدهما: ماجاءني أحدٌ، والآخر: ماجاءني رجلٌ واحدٌ ولكن اثنان، فلما دخلت « مِن » نصت[4] على أحد المعنيين، فهي لاستغراق الجنس. فيقال له: أما احتمال المعنيين فمسلم، ولكن كونهما على السواء غير مسلم؛ لأن النكرة في سياق النفي يدخلها العموم إذ ظاهر نفي الحقيقة المنطبقة على آحاد الجنس، وهذا معنى الاستغراق / ولذلك إذا صرفنا معنى الكلام إلى غيرذلك لم يكن [٣٥ب]

(١) هو المبرد. انظر المقتضب ١/١٨٣، ٤/١٣٧، ٤٢٠، شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٣٧، ارتشاف الضرب ١٧٢٥(رجب). وانظر السيرافي النحوي ٥٣٢، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤٨٤ فقد ذكر فيها ثلاثة معانٍ.

(٢) وهو الجنس. انظر السيرافي النحوي ٥٣٢.

(٣) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٤) ورد النّص في الأصل هكذا: جعل من في قولك ماجاءني احد والاخر ماجاءني رجل واحد ولكن اثنان، فلما دخلت من نصب. وبما أثبتّ يلتئم الكلام، إن شاء الله. راجع الجنى الداني ٣١٦، ٣١٧.

بدٌّ من تقدير الوصف الذي يعطي [ظاهر][1] الحقيقة، فتقدر: ماجاءني من رجل واحد ولكن اثنان.

وقوله: « وهذا موضع تبعيض »[2].

يريد[3] الإمام هنا أنْ يردَّ « مِن » التي تكون مؤكدة لمعنى التبعيض[4]، وكأنه حين قال: ما أتاني من رجلٍ، [لم يرد: أتاني][5] بعض هذا الجنس، ولكنه كله. وكذلك: ما أتاني من أحد، أي: من الأحدين.

قوله: « وكذلك (لي مِلْؤه مِن عَسَلٍ) »[6]

« مِن » هنا غير زائدة؛ لأنها لاتزاد في الواجب[7]. ويريد بقوله أنّ « مِن » هنا تعطي التبعيض كما تعطيه في المثل المتقدمة. وأمكن أن تكون « مِن » هنا غير زائدة بأن يجعل المقصود معها في الكلام التبعيض وكونها لبيان الجنس، فيكون ذلك

---

(١) ذهب به الخرم.

(٢) الكتاب ٣٠٧/٢ وتبعيض أثر فيها الخرم. ونصّ الكتاب: « ولكنّه أكدّ بـ(مِن)؛ لأنّ هذا موضع تبعيض ».

(٣) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا الدال.

(٤) يعني: أنّ سيبويه يريد أن يردّ هذا الاحتمال.

(٥) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا الحرفان الأخيران.

(٦) الكتاب ٣٠٧/٢.

(٧) هذا على مذهب البصريين إلا الأخفش فقد أجاز زيادتهابدون شروط في الواجب وغير الواجب، في المعارف والنكرات، ووافقه ابن مالك، واختاره ابن جني في توجيه قراءة سعيد بن جبير والحسن: ﴿لَمَّا آتيناكمْ﴾ فقال : « فزاد (من) على مذهب أبي الحسن في الواجب... هذا أوجه مافيها إن صحت الرواية بها ». واشترط الكوفيون دخولها على النكرة فقط، ووافق أبوبكر الأنباري منهم البصريين. انظر معاني القرآن للأخفش ١٠٥، ٢٢٥، ٢٧٦، ٢٩٨، شرح القصائد السبع الطوال ٢٩٦، المحتسب ١٦٤/١، أمالي ابن الشجري ٢٨/٢، المحرر الوجيز ١٤٦/٣، شرح المفصل لابن يعيش ١٣/٨، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٥/١، شرح التسهيل لابن مالك ١٣٨/٣، ارتشاف الضرب ١٧٢٣ (رجب)، الجنى الداني ٣١٨، الدرّ المصون ٢٨٤/٣، ٢٩١، ٢٩١.

لها معنى؛ لأن المقصود معها خلاف المقصود دونها، وتقديره: إن الذي مـلأ الإنـاء إنما هو من جنس العسل، فـ« مِن » للتبعيض. وكذلك « ويحَهُ مِن رجـل »[1] إنما ترحمت على بعض الرجال.

قوله: « وكذلك (هو أفضلُ مِنْ زيد) »[2].

قال الشيخ أبوعلي -رحمه الله-: « مِن » فيه عند سيبويه تعطي ابتداء الغاية، يدل على هذا قوله: « وجعل زيدا الموضع[3] الذي ارتفع منه أوسفل »[4] أي: وجعل زيدا الموضع الذي ابتدأت رفعته منه أو سفالته، ويعني: ارتفعَ في أفضلَ وأمثالـه، أو سَفُلَ[5] في شَرٍّ وأمثاله[6].

قوله: « إنما أراد أن يُفضِّله على بعض ولايَعُم »[7].

قال الشيخ أبوعلي رحمه الله: يعني أنه لم يرد أن يفضله على الإطلاق، وإنما أراد أن يفضله بتقييد، وكأنه يقول: أي بـ« مِن »؛ لأنّ « أفعل » مقيدة غير مطلقة،

---

(١) الكتاب ٢/٣٠٧.

(٢) الكتاب ٢/٣٠٧.

(٣) في الأصل: لموضع. وكذا في التالي.

(٤) الكتاب ٢/٣٠٧.

(٥) في الأصل: اسفل.

(٦) لم أقف على ما نقله عن الشلوبين في غير هذا الكتاب. وقال السيرافي: « إذا قال: هو أفضل من زيد، فقد ارتفع عن زيد وعن مكانه، فارتفاعه عن محل زيد هو ابتداء ارتفاعه حتى يفضي بذلك إلى أنه أفضل من كل من محلّه كمحل زيد أودونه؛ لأنه ارتفع عن ذلك المكان. وللمعترض أن يقول: إذا جعل هذا تبعيضا فقد تقول: هو أفضل من الخلق ومن كل أحد، ولاتبعيض ». السيرافي النحوي ٥٣٣. قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣/١٣٥: « فإن القائل: زيد أفضل من عمرو، كأنه قال: جاوز زيدٌ عمـرا في الفضل. وهذا أولى من أن يقال: لابتداء الارتفاع في نحو: أفضل منه، والانحطاط في شر منه، كما زعم سيبويه؛ إذ لو كان الابتداء مقصودا لجاز أن تقع بعدها (إلى) ». قال ابن هشام في مغني اللبيب ٤٢٣: « وقد يقال: ولوكانت للمجاوزة لصح في موضعها (عن) ».

(٧) الكتاب ٢/٣٠٧.

تعطي أن التفضيل في بعض الغايات، ولا يصح أن يريد: أنّ « مِن » تُعطي في هذا الكلام معنى التبعيض؛ إذ ذاك يؤدي إلى أن يكون الحرف يعطي معنيين في حال[1].

وقوله: « أخزى اللهُ الكاذبَ مني ومنك »[2].

صواب الكلام إنما هو: أخزى اللهُ الكاذبَ منّا[3]، و« مِن » للتبعيض، كأنه قال: الذي هو بعضنا، ثم كرر « مِن » توكيدا لّما لم يمكن[4] فصل الكاف منها، لاتقول: مني وك[5]، إنما تقول: ومنك.

قوله: « إلا أن هذا »[6].

قال الشيخ[7]: أشار إلى ما « مِن » فيه للتبعيض، وهو « أَخْزَى، وويْحَه، وولي مِلْؤه » ونحوها؛ لأنها كلها نوعٌ واحد.

قال-رحمه الله-: « وقد تكون باء الإضافة بمترلتها في التوكيد »[8].

قال الشيخ[9]: وجهُ قولِه في الباء في قوله: مازيدٌ بقائمٍ: إنها مؤكدة[10]، هو:

---

(١) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب. وقال ابن مالك في شرح التسهيل ١٦٣/٣: « ويبطل كون هذه للتبعيض أمران: أحدهما عدم صلاحية بعض في موضعها، والثاني صلاحية كون المجرور بها عاما كقوله: الله أعظم من كل عظيم، وأرحم من كل رحيم. وإذا بطل كون المصاحبة (أفعل) التفضيل لابتداء الغاية وللتبعيض تعين كونها لمعنى المجاوزة ».

(٢) الكتاب ٣٠٧/٢.

(٣) في الأصل: منه.

(٤) في الأصل: يكن.

(٥) في الأصل: و لم. والمعنى: لما أراد أن يتكلم بهذا الأسلوب بدلا من الأسلوب السابق.

(٦) الكتاب ٣٠٧/٢.

(٧) يعني: الشلوبين. و لم أقف على كلامه في غير هذا الكتاب.

(٨) الكتاب ٣٠٧/٢.

(٩) لم أقف على كلام الشلوبين الآتي في غير هذا الكتاب.

(١٠) الكتاب ٣٠٧/٢. ونصه: « وذلك قولك: مازيد بمنطلق، ولست بذاهب، أراد أن يكون مؤكدا ».

أنه لو لم تلحق في لغة بني تميم[1] ربما ذُهِل السَّامعُ عن « ما » في أوّل الكلام فتوهم فيه الإيجاب، وكان ذلك نقضا لغرض المتكلم، فزادوا الباء ليكون السَّامعُ إذا دخل على الحرفِ الدالّ على النفي استدل بها عليه؛ لأنه لايصح أن يقال: زيدٌ بقائمٍ؛ لأنها لاتزاد في الواجب[2]، ولايتصور سماع آخر الكلام دونها أصلا، ثم إنهم زادوها في « ليس » و« ما » الحجازية، بالحمل على « ما » التميمية، و[إلا][3] فبالنصب يستدل على النفي أولا؛ إذ لايقال: زيد منطلقا، في الإيجاب.

ووجهُ قولِه فيها في قولهم: كفى بالله[4]: إنها مؤكدة. هو: أنهم[5] زادوها في « الله » ليعطيَ أنَّ غرضَ المتكلمِ أنْ يجعلَه مفعولا به على معنى: اكتفِ بالله، فباء « اكتف » للتوكيد[6].

وتزاد قياسا على خبر « ما » و« ليس » وفاعل « كفى » ومفعولها على رأي المازني[7] في:

---

(١) انظر الجنى الدّاني ٥٤. وفيه أنّ الفارسي والزّمخشري منعا زيادتها.

(٢) يريد: في الخبر. قال ابن يعيش في شرح المفصل ٢٣/٨: « وأما زيادتها مع الخبر ففي موضع واحد أيضا في قول أبي الحسن الأخفش، وهو قوله تعالى: ﴿جزاء سيئة بمثلها﴾ [يونس: ٢٧]...ولايبعد ذلك لأن مايدخل على المبتدأ قد يدخل على الخبر نحو لام الابتداء...وزيادة الباء في الخبر أقوى قياسا من زيادتها في المبتدأ نفسه؛ وذلك أن خبر المبتدأ يشبه الفاعل من حيث كان مستقلا بالمبتدأ كما كان الفاعل مستقلا بالفعل، والباء تزاد مع الفاعل على ماسنذكر وكذلك يجوز دخولها على الخبر ». وانظر ارتشاف الضّرب ١٧٠٥ (رجب)، الجنى الداني ٥٥.

(٣) لم تتوجه لي قراءته في الأصل، فلعله ماأثبته.

(٤) مثل سيبويه لهذه المسألة بـ « كفى بالشيب ». انظر الكتاب ٣٠٧/٢.

(٥) في الأصل: هو اسم.

(٦) في الأصل: على معنى كفى الله باكتف التوكيد. قال ابن هشام في مغني اللبيب ١٤٤: « وقال الزجاج: دخلت لتضمن (كفى) معنى (اكتف) ».

(٧) في مجالس ثعلب ٢٧٣: « وقال المازنيّ في قول الشاعر: فكفى بنا...: وإنّما تدخل الباء على الفاعل، وهذا أيضا شاذّ أن تدخل الباء على الفاعل. ولكن قد حكي هذا على المفعول ». كذا ورد النّص

=

فكَفى بنا فَضْلا على مَن غيرُنا(١)

[٣٦أ] وإن كان غير صحيح عندنا(٢) / وفي « بحسبِك »(٣) [على](٤) مبتدأً.

وقد تزاد بغير قياس نحو قوله:

وقد عقّب ثعلبٌ، ممّا يعني أنّ ماسبق من كلام المازني، فإن كان كذلك ففيه اضطراب. ولعلّ النّصّ هكذا: وإنّما تدخل الباء على الفاعل، وهذا شاذ أن تدخل على المفعول، ولكن قد حُكي هذا على المفعول. يعني: روي البيت هكذا على المفعول. وقد روى ابن جنّي في سر صناعة الإعراب ١٣٥ مانقله ثعلب عن المازني فقال: « وأخبرنا محمّد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال: قال أبوعثمان- يعني المازني- في قول الشاعر: -وأنشد البيت الآتي-: إنّما تدخل الباء على الفاعل، وهذا شاذّ ». وقال البغدادي في خزانة الأدب ١٢١/٦: « ونقل ثعلب في أماليه عن المازني أنّ زيادة الباء في قوله: فكفى بنا، شاذّ، وإنّما تدخل على الفاعل ». وعموما النّصوص السابقة لاتؤيّد مانقله المؤلّف عن المازني، إلاّ في زيادة الباء في الفاعل. وممن صرّح بقياس زيادة الباء في مفعول « كفى » ابن عصفور. انظر شرح جمل الزجاجي ٤٩٢/١، ٤٩٣.

(١) عجزه:

حُبُّ النبيِّ محمدٍ إيّانا

وينسب لحسان بن ثابت، ولكعب بن مالك، ولعبد الله بن رواحة -ضي الله عنهم- وبشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك. انظر ديوان حسان ٥١٥/١(الزيادات)، الكتاب ٢٦٩/١، معاني القرآن للفرّاء ٢١/١، الجمل ٣٢٣، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥٣٤/١، الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٨٣، أمالي ابن الشجري ٤٤٠/٢، ٦٥/٣، ٢١٩، ٢٢٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٤، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٩٢/١، شرح التسهيل لابن مالك ١٥٤/٣، اللسان (منن)، خزانة الأدب ١٢٠/٦.

(٢) يعني: في مفعول كفى، ومع ذلك جعله قياسا، بدليل أنه سيذكر بعدُ زيادهّا بغير قياس. فلعلّ العبارة اعتراض من المؤلّف في ثنايا نصٍّ ينقله. وقد صرح ابن عصفور بقياس زيادهّا في مفعول « كفى » في شرح جمل الزجاجي ٤٩٢/١، ٤٩٣، والمؤلف يثبت نصوصه في مواضع كثيرة، فلعلّ هذا واحد منها. وفي الجنى الداني ٥١: « وزيادهّا معه غير مقيسة، مع كثرهّا ».

(٣) لم يظهر منه بسبب الخرم، إلا الواو من أوله والباء والكاف من آخره.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. أي: تزاد على مبتدأ، وهو: حسبك.

بَمَا لاقــتْ لَبُــونُ بني زِيادِ[1]

[أصل الــ]ــكلام[2] « مالاقت ». وكذلك قوله تعالى: ﴿أو لم يَــرَوا أنَّ اللهَ الّذي خَلَقَ السَّموات والأَرْضَ و لم يَعيَ بِخَلْقِهِنَّ بقَادرٍ﴾[3].

قوله: « وتقول: مارأيته من ذلك الموضع، فجعلته غاية رؤيتك »[4].

قال الشيخ: لما كانت « مِن » هنا لانتهاء لها جعلها غاية مجازا[5]، وهو يريد: أنها في هذا الموضع أبدا غاية وإن لم يكن لها انتهاء، كما هي ابتداء غاية فيمــا لهــا فيه منتهى؛ لأن الرؤية ثَمّ كانت و لم تقع فيما قبل « مِن »، هذا من غير مفعــول في الكلام، وتدل على أن مراده أنها في هذا الموضع ابتداء لا انتهاء[6].

قوله: « كما جعلتها غاية حيث أردت الابتداء والمنتهى »[7].

وهي ليست بغاية مع ذكر المنتهى، وإنما هي ابتــداء غايــة حيــث أردت

---

(١) صدره:

ألم يأتيك والأنبــاء تَنمــي

وهو لقيس بن زهير العبسي. انظر النوادر ٥٢٣، الكتاب ٥٩/٢، معاني القــرآن للفــرّاء ١٦١/١، ١٨٨/٢، ٢٢٣، الجمل ٤٠٧، كتاب الشعر ٢٠٤/١، ٤٤٠/٢، المسائل العسكرية ٢٦٢، ســر صــناعة الإعراب ٧٨، ٦٣١، الحلل في شرح أبيات الجمل ٤١١، الحلل في إصلاح الخلل ٣٩٢، الإنصــاف ٣٠، شرح المفصل لابن يعيش ٢٤/٨، مغــني اللبيــب ١٤٦، ٥٠٦، خزانــة الأدب ٣٥٩/٨، ٣٦١، ٣٦٢، ٥٢٤/٩. واللبون: الإبل ذوات اللبن. وبني زياد: الربيع، وعمارة، وقيس، وأنس، ويقــال لهــم الكملــة، أبناء زياد بن سفيان العبسي، وأمهم فاطمة بنت الخُرشب الأنمارية.

(٢) مابين معقوفين ذهب به الخرم.

(٣) الأحقاف: ٣٣. وفي الأصل: ألم تر. و﴿و لم﴾ الثانية موضعها مخروم.

(٤) الكتاب ٣٠٨/٢.

(٥) انظر ارتشاف الضرب ١٧١٩ (رجب). وانظر الجنى الداني ٣١٢، ٣١٣، شرح التصــريح علــى التوضيح ١٠/٢.

(٦) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٧) الكتاب ٣٠٨/٢.

الابتداء، وإنما حذف في آخر كلامه ابتداء، وسماها في أوله غاية، تكون الرؤية ليس لها انتهاء معلوم؛ لأنه إنما يعلم وقوعها فيما بعد « مِن » خاصة. وفصل-رحمه الله- بين الموضعين لأنها ليس لها انتهاء هنا، ولها هناك انتهاء.

وقد توهم[1] أبوبكر بنُ السَّراج أنه جعلها هنا انتهاء حقيقة، فـرَدَّ ذلك عليه[2]؛ لكونها لايتصور فيها ذلك أصلا، وقال: إنما هي ابتداء وليس انتهاء[3].

وردُّه هذا ليس بشيء؛ لأن سيبويه لم يرد ماظنه ابنُ السراج، وإنما أراد ماقدمته في تفسيره.

واعلم أن « مِن » التي للتبعيض يمكن فيها أن تكون راجعةً لـ« مِن » التي تعطي معنى ابتداء الغاية، وذلك أنك إذا قلت: أكلت من الرغيف، فإن المعنى: ماانفصل من الرغيف، وابتدأ وقوع الانفصال من الرغيف. وكذلك قولهم: هذه قطعة من الثوب، معناه: قطعة منفصلة من الثوب وابتداء وقوع الانفصال من الثوب. فعلى هذا لك أن تقول: إن « مِن » تكون ابتداء وغاية وتبعيضا، وإن شئت ابتداء وتبعيضا، وإن شئت ابتداء، في كل موضع[4].

وقال غيره[5]: إذا كان الابتداء هو المنتهى، كانت فيه « مِن » غاية، والرؤية

---

(١) في الأصل: تقدم.

(٢) قال المرادي: « وكون (من) لانتهاء الغاية هو قول الكوفيين، ورد المغاربة هذا المعنى، وتأولوا ما استدلّ به مثبتوه ». الجنى الداني ٣١٣.

(٣) انظر الأصول ٤١١/١، التعليقة ٢٤٧/٤، ٢٤٨، الجنى الداني ٣١٢، ٣١٣.

(٤) في الجنى الداني ٣١٥: « وقد ذهب المبرد، وابن السراج، والأخفش الأصغر، وطائفة من الحذاق، والسهيلي، إلى أنها لاتكون إلاّ لابتداء الغاية، وأن سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى ابتداء الغاية، فإنك إذا قلت: أكلت من الرغيف، إنما أوقعت الأكل على أول أجزائه، فانفصل، فمآل معنى الكلام إلى ابتداء الغاية. وإلى هذا ذهب الزمخشري...». وزاد أبوحيان في ارتشاف الضرب ١٧١٩ (رجب) فقال: « وقال به جماعة من القدماء والمتأخرين منهم النحاس، وابن بابشاذ، وعبد الدائم القيرواني، وابن مضاء ».

(٥) أي: غير الشلوبين. وصاحب القول الآتي لم أقف عليه، ولعله أحد شراح كتاب سيبويه.

هنا ابتداء وهو انتهاؤها، فسمّاها غاية.

وقوله: « كما جعلتها غاية حيث أردت الابتداء والانتهاء »[1].

يريد: أنك إذا قلت: جئت من البصرة إلى الكوفة، فقد دخلت هنا على الغاية بجملتها، فكذلك هي في قوله: رأيته من ذلك الموضع، ولم يذكر الإمام لـ« مِن » أكثر من هذا، ولايثبت بها أكثر مما ذكر، وكل مايجيء فإنما يُردّ إلى هذا.

قلت: وهذا مثل ماتقدم.

قال الإمام: « و(ألْ) تعرف الاسم »[2].

يظهر منه هنا أن مذهبَه كمذهب الخليل في أن حرف التعريف إنما هو « أل » بجملته، وأن الهمزة قطع؛ لأنه جاء بها فيما جاء على حرفين، لكنه قد بين في غير هذا الموضع مذهبه، فمحمل هذا الكلام أنه لمّا رآها لازمة ساغ له أن يعدها من الحرف، ويقول: إنها مما جاء على حرفين[3].

قال الإمام: « وأما (مُذْ) فتكون ابتداء غاية »[4].

هذا نصٌ على أن « مُذ » لاتكون [إلا][5] في الزمان، وأنها لاتدخل على

---

(١) سبق النص قبل قليل بلفظ « المنتهى ». والمؤلف أعاد شرح النص عمدا كما يظهر من تعليقه.

(٢) الكتاب ٣٠٨/٢. وفي الأصل: وإن تعرف.

(٣) المشهور عن سيبويه أنّ اللام وحدها هي المعرفة، وأنكر ذلك ابن مالك، ونقل نصوصا من كلام سيبويه تفيد عدم مخالفته للخليل إلاّ في أنّ الهمزة عنده زائدة للوصل، وعند الخليل أصليّة للقطع، ثمّ رجّح قول الخليل. ولم أقف في كتاب سيبويه على نص يخالف ماذكره ابن مالك. انظر الكتاب ٦٣/٢، ٦٤، ٢٧٢، شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٣/١، ٢٥٤، شرح الشافية للرضي ٣٢٧/٣، شرح التصريح على التوضيح ١٤٨/١.

(٤) الكتاب ٣٠٨/٢ والنص بتمامه: « وأما مذ فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان، كما كانت من فيما ذكرت لك، ولاتدخل واحدة منهما على صاحبتها ».

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

« مِن »، ولا« مِن »[1] عليها.

وقوله: « مُذ يومِ الجمعةِ إلى كذا »[2].

يُبطلُ ماذهب إليه ابنُ الطراوة من أنها لاستغراق الزمان، وأنها لاتكون معها « إلى »[3]. فمعناها /-يانحويّ- في معنى « مُنْذ »[4]: ابتداء الغاية في الزمان، إلا أنها [٣٦ب]
-« مُذ »- ترفع مامضى، وقد تجره [في قليلٍ][5] من الكلام، وتخفض ماأنت فيه[6]، و« مُنذ » يجوز فيها[7] مع مامضى الوجهان، وتجر الزمان [الذي][8] أنت فيه[9]، فإذاً إنما الغالب على « مُنذ » الحرفية؛ لأنها حيث ترفع تجر[10]، وتجر حيث لاترفع، [وإنما][11] الغالب على « مُذ » الاسمية؛ لأنها ترفع حيث لاتجر إلا قليلا، ولكن[12]

---

(١) في الأصل: على مذ ولامذ.

(٢) الكتاب ٣٠٨/٢ والمثال فيه: « مالقيته مذ يوم الجمعة إلى اليوم ».

(٣) انظر ارتشاف الضرب ١٧١٨ (رجب)، وما تقدم ٢١٢، ٢١٣.

(٤) في الأصل: مذ.

(٥) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ اللام. انظر كلام ابن أبي الربيع في الحاشية التالية، مغني اللبيب ٤٤١.

(٦) قال ابن أبي الربيع في شرح جمل الزجاجي ٥٣١: « أما إذا دخلت (مذ) على الحاضر فتخفضه، ولابدّ، كما تقدم. وأما إذا دخلت على الزمان الماضي فتخفضه، وترفعه، والرفع أحسن ». وفي ارتشاف الضرب ١٤٢٠ (رجب): « وقال الأخفش: (مُنذ) لغة الحجاز يجرّون بها كلّ شيء، و(مُذ) لغة تميم وغيرهم ومابعدها مرفوع. وقال الفراء: فصحاء العرب يرفعون بـ(مُذ) مامضى من الزمان، ويخفضون ماأنت فيه، ومن العرب دون هؤلاء من يخفض بـ(مذ) مامضى من الزمان وماأنت فيه ».

(٧) في الأصل: ومذ يجوز فيه. وفي الموضع التالي حرفت منذ إلى مذ أيضا.

(٨) مخروم في الأصل. وكلمة الزمان قبله، في الأصل: للزمان.

(٩) قال ابن أبي الربيع في شرح جمل الزجاجي٥٣٠: « أما الحال فتخفضه، ولابدّ، على حسب ماذكرته. وأما الماضي فتخفضه، وترفعه، والرفع قليل ».

(١٠) في الأصل: وتجر.

(١١) مخروم في الأصل.

(١٢) استدرك على نفسه إجابة عن الاعتراض بخفضها الحال.

مأأنت فيه من الزمان قليل بالإضافة إلى الماضي؛ ألا ترى أن الحاضر في هذا الباب إنما هواليوم والساعة، ومأأضفته إلى نفسك نحو « عامنا وشهرنا »، ومأأشرت إليه نحـــو « مُذ هذا العام »، وهذا النوع يقل بالإضافة إلى الماضي، فلهذا كان الغالب عليهـــا الاسمية.

وهما إذا دخلتا على نكرة كانتا غاية نحو « مارأيته مُـــذ يـــومين »، أي: إن انقطاع الرؤية كان في يومين، لايعلم من هذا ابتداء الغاية، إنما هذه نفـــس الغايـــة. فإذا دخلتا على معرفة كانتا[١] لابتداء الغاية نحو « مارأيته مُذ يوم الجمعة »، فابتـــداء انقطاع الرؤية هنا إنما هو يوم الجمعة. ولاتكون كل واحدة منهما إلا بعـــد فعـــل منفي، وإن كان موجبا فيكون يقتضي الدوام، فلايجوز: أكلت مذ يـــوم الجمعـــة، ويجوز: سرت مذ يوم الجمعة[٢].

ولتعلم أن العرب إذا رأت شخصا مثلا في ظهر يوم الجمعـــة، ثم لم تـــره إلى ظهر يوم الأحد، فنهايتك أن انقطعتْ رؤيتُك يوما كاملا ونصـــفَ يـــوم الجمعـــة ونصف يوم الأحد، فإذا أخبرت[٣] العرب عن هذا فلها فيه ثلاثة أوجه[٤]:

أحدها: أن تعتد باليومين[٥] الناقصين كاملين، فتقول: مارأيته مذ ثلاثة أيام.

ومنهم من لايعتدّ إلا بالكامل فيقول: مذ يوم.

ومنهم من يعتد باليوم الناقص والثاني الكامل، ولايعتد بالأخير، فيقول: مـــذ يومين، يوم الجمعة ويوم السبت، ولايلتفت للأخير[٦].

---

(١) في الأصل: دخلت...كانت.

(٢) قال أبوحيان في ارتشاف الضرب ١٤٢١ (رجب): « إذا أردت اتصال السير ».

(٣) في الأصل: اجرت.

(٤) انظر ارتشاف الضرب ١٤٢١، ١٤٢٢ (رجب).

(٥) في الأصل: اليومين.

(٦) في الأصل: الاخير.

فانظر ترى ما أطرف هذه المذاهب! نقلها بجملتها أبوالحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، الإمام -رحمه الله- قال: ولايكون هذا إلاأنه إذا كان ثم يوم كامل، فأما إذا كانت الأيام كلها ناقصة[1]، فلا يقال: مذ يوم، ولا مذ يومين، ولاشيء من ذلك؛ لأنه يكون الكلام كله مجازا.

قال الشيخ أبوعلي-رحمه الله-: « مُذ » إذا رفعت مابعدها كان تقديرها بمعنى الأمد، على أنها مبتدأة، وتقديرها هي ليس بشيء؛ لأنها قد لايتصور ذلك فيها في بعض المواضع؛ ألا ترى أنك إذا قلت: مارأيته مذ يوم الجمعة، لم يتصور لك أن تقدر: مارأيته بيني وبينه يوم الجمعة، ولابدّ، فثبت أن تقديرها بـ« أَمَدٍ » هو الصواب[2].

قوله: « وتقول: مارأيته مذ يومين، فجعلتها غاية »[3].

قال الشيخ: جعلها غاية هنا مجازا، ولم يذكر لها انتهاء كما فعل ذلك بـ« مِن »، وإذا جعل « مِن » هنا غاية، فأحرى أن يجعل « مُذ » غاية؛ لأنّ « مُذ » انتهاؤها معلوم؛ إذ المعنى: مارأيته مذ يومين إلى الساعة، و« مِن » انتهاؤها غير معلوم[4].

قوله: « وأما (في) فهي للوعاء »[5].

---

(١) أقصاه يومان؛ لأنه لايمكن أن تكون ثلاثة كلّها ناقصة.

(٢) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب. وقال ابن أبي الربيع في شرح جمل الزجاجي ٥٣٣: « وذهب أبوعلي، وأبوبكر بن السراج، إلى أنهما مبتدآن، ومابعدهما خبر لهما، وقدرا في مارأيته مذ يومان: الأمد يومان، وقدرا في مثل قولك: مارأيته مذ يوم الخميس: الابتداء يومَ الخميس، وجعلاهما مما شذ وخرج عن نظائره؛ فإن القياس في كل مايستعمل مبتدأ، أن يكون متصرفا، وحمله على الشذوذ قرب المأخذ ».

(٣) الكتاب ٣٠٨/٢.

(٤) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٥) الكتاب ٢٠٨/٢.

هي للوعاء حقيقة ومجازا، الحقيقة: زيد في الدار، والمجاز: هي في الغُلّ، جعل الغُلَّ وعاء لّما كان ماسكا لما هو فيه.

قوله: « وأما / [(عن) فلما] عدا الشيء »[1]. [٣٧أ]

قلت: فإنما يكون أبدا لما فيه من الكلام ترك، فإذا قلت: [أطعمتُه][2] عن جُوع، فمعناه أن الجوع تركه[3]. وكذلك « رميتُ عن القَوس »، أي: رميت السَّهمَ عنها، فالسهم[4] تاركٌ لها.

وقوله: « جلس عن يمينه »[5].

أراد باليمين: العضو، وكأنه راخى عن عضوه، وكذلك قال الإمام: « جعله متراخيا عن بدنه »[6] فمراده باليمين العضو، وعنه يكون التراخي. وأما أن يكون اليمين الجهة فلا يعقل؛ لأنه إنما تراخى عن جهة اليمين فهو أمر غير محدود، والعضو محدود، فالتراخي عنه يكون معقولا.

وقوله: « لِما عدّا »[7].

يعني: أنها تقع بعدما جاوز الشيء إلى غيره؛ لأن التعدي في اللغة هو التجاوز، وكذلك: أضربت عنه، وأعرضت عنه، أي: تركته، وأخذت عنه حديثا، أي: تركه الحديث إليّ وجاز منه إليّ.

---

(١) الكتاب٢/٣٠٨ ومابين معقوفين ذهب به الخرم.

(٢) لم يبق منه بسبب الخرم إلا التاء والهاء في آخره.

(٣) قال سيبويه ٢/٣٠٨: « جعل الجوع منصرفا تاركا له ».

(٤) في الأصل: عنها. و« فالسهم » تأثر أوله بالخرم.

(٥) الكتاب ٢/٢٠٨.

(٦) الكتاب ٢/٢٠٨.

(٧) الكتاب ٢/٣٠٨.

وقول أبي عُمرَ[1]: سمعت أبازيدٍ يقول: رميتُ عن القَوْس، وناس يقولون: رميت عليها[2].

وقوع « على »[3] هنا [على][4] الذي تقدم: من أن السهم مُجَاوزٌ به القوس إلى الرمي عليها[5]، وجاز فيه وقوع « على » أنّ السهم إذا أُريد رميه على القوس.

قال: « وقد تقع (مِن) موقعها أيضا »[6].

قلت: ظاهره أنه مع الكوفيين في هذا الموضع؛ لأن مذهبهم تضمين الحروف معاني الحروف[7]، فمعنى قوله: « تقع (مِن) موقعها »: تدخل في الموضع الذي تدخل فيه « عن »، لكن على معناها.

وذهب[8] بعض الناس إلى أن « مِن » هنا بمنزلة اللام التي للتعليل، ومعناه: أطعمهم لأجل الجوع[9]. وهذا ليس بشيء، فإن الذي فهِم هنا منه العلة، إنما هي

---

(١) يعني: الجرمي.

(٢) النّص في كتاب سيبويه ٢٢٦/٤(هارون) وفيه: « قال أبوعمرو ». وانظر تحصيل عين الذهب (بحاشية الكتاب ٣٠٨/٢). وما حكاه الجرمي حكاه الفراء أيضا. انظر شرح التسهيل لابن مالك ١٦٠/٣، الجنى الداني ٢٤٦، ٢٤٧، المساعد ٣٩٢/٢.

(٣) في الأصل: عن.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) في الأصل: عليه.

(٦) الكتاب ٣٠٨/٢ وبعده: « تقول: أطعمه من جوع، وكساه من عري، وسقاه من العيمة ».

(٧) انظر شرح التّصريح على التّوضيح ٤/٢-٧. ولابن جنّي بحثٌ حسنٌ في هذه المسألة في الخصائص ٣٠٦/٢ فما بعدها.

(٨) في الأصل: فذهب.

(٩) يعني في قوله تعالى الآتي، وقد مثل له سيبويه بـ« أطعمه من جوع ». وظاهر كلام سيبويه أنّ « من » هنا بمعنى « عن »، وإليه ذهب بعض النحاة كالمرادي، وظاهر كلام المؤلف الآتي مخالفته. وذهب بعض النحاة إلى أنها للتعليل كما ذكر المؤلف وإليه ذهب العكبري والسمين الحلبي. ومذهب المؤلف كما سيذكره هو مذهب البصريين المشهور وهو أنّ « من » للابتداء، وظاهر تعليقه على كلام سيبويه الآتي أنه =

« لأجل » المرادة، وأيضا فإنّ قائلَ هذا، مايصنع في قولهم: فعلتُ هذا من أجلك؟ لايمكنه أن يدعي أنها كاللام؛ لأن العلة مفهومة من غيرها، فالذي يكون معنى « مِن » هنا هو بعينه يكون في: ﴿أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ﴾[1]. فـ« مِن » في « فعلته من أجلك » لابتداء الغاية، ومعناه: كان ابتداء فعلي بسببك، وكذلك: ﴿أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ﴾. أي: ابتدأت الإطعام من أجل الجوع.

قال: « وأما ماجاء من الأسماء غير المتمكنة على حرفين أكثر مما جاء من المتمكنة »[2].

يريد: أنّ الأسماء التي نذكرها الآن إنما هي مبنيات، كالضمائر، و« مَن »، وما أشبهها[3] في الكلام أكثر من « يد، ودم »؛ لأنّ المبنيات كما قال: « حيث لم تتمكّن »[4] ضارعت مابابه أن يكون على حرفين، وماكان متمكنا بقي على أصله فلم يشذ منه إلا مالا بال له.

وقوله: « لأنه لم يفعل بها مافعل بتلك »[5].

أي: أنها لم تعرب، فكان ذلك يؤدي إلى ماقبلها.

ثم قال: « وما جاء على حرفين مما وضع موضع الفعل أكثر مما جاء من

لايجيز نيابة حروف الجر عن بعضها. انظر البيان ١٣٠٥، الفريد ٧٣٣/٤، الجنى الداني ٣١١، الدر المصون ١١٧/١١.

(١) قريش: ٣.

(٢) الكتاب ٣٠٨/٢. وفي الأصل: الأشياء، بدل « الأسماء ».

(٣) في الأصل: وماشباهنا.

(٤) الكتاب ٣٠٩/٢.

(٥) الكتاب ٣٠٩/٢.

الفعل المتصرف »[١].

قلت: لايريد بالفعل: ماأدركتْهُ علّةٌ مطردة؛ لأنّ ذلك يكثر، وإنما يريد: أنّ الفعل الذي حذف من غير علة يقلّ جدا، لم يحفظ منه إلا « خُذْ، وكُلْ، ومُرْ » فلاشك أن باب « صَهْ، ومَهْ » أوسع من هذا؛ لا من باب « قِهْ، وشِهْ ».

ثم قال: « فمن الأسماء: ذا، وذهْ »[٢].

قلت: قد نصّ أنّ هذه الهاء بدل من الياء[٣]، لكنه كتبها على حكم الوقف.

ثم قال: « و(أنا، وهي)، علامة المضمر »[٤].

قلت: فزعم أنه على حرفين؛ لأن الألف ثبتت وقفا خاصّة، وتحذف وصلا، ولو كانت من نفس الكلمة لم تحذف في حال. ثمّ إنّ / من النحويين من يزعم أن [٣٧ب] النون هي أصل خاصة؛ لأنها قد ثبتت وحدها في « ضَرَبنا »[٥]. [وهذا ليس][٦] بشيء، فإن هذه غير تلك؛ ألاترى أن تلك ضمير جمع، وهذه ضمير واحد، فثبت أنه على [حرفين][٧].

ثم قال: « و(كَمْ) وهي للمسألة عن العدد »[٨].

---

(١) الكتاب ٢/٣٠٩.

(٢) الكتاب ٢/٣٠٩.

(٣) نص على ذلك في آخر باب ماتكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضمار ٢/٢٩٥، حيث قال: « إلاّ أن من العرب من يسكن هذه الهاء في الوصل يشبهها بميم عليهم وعليكم؛ لأن هذه الهاء لاتحول عن هذه الكسرة إلى فتح ولا ولاتصرف تصرف الهاء فلما لزمت الكسرة قبلها حيث أبدلت من الياء شبهوها بالميم ». وانظر السيرافي النحوي ٤٦٨، ٤٦٧، اللباب ١/٤٨٦.

(٤) الكتاب ٢/٣٠٩. وفي الأصل: أيا وهي.

(٥) لم أقف على هذا القول.

(٦) لم يبق منه بسبب الخرم إلا الواو من أوله وطرف السين من آخره.

(٧) لم يبق منه بسبب الخرم إلاطرف النون.

(٨) الكتاب ٢/٣٠٩.

إن قلت: لم ذكر أحد قسميها و لم يذكر الآخر، و[هو][1] كونها خبرية؟

قلت: وقد ذكر معنييها[2]؛ لأن الخبرية هي جواب سؤال عن عدد أجـــزاء، فإنه[3] قال: إنها للمسألة عن العدد، وأطلق، فاحتمل المعنى أن يكون يجاب بها لمـــن سأل عن العدد، واحتمل أنها بعينها سؤال عن العدد، فقد دخل تحت هـــذا قســـما « كَمْ ».

فإن قلت: و لم ذكر معناها وقد استوفاه في بابها، وكان ينبغي له أن يـــذكرها ثم يقول: وقد تبيّن معناها؟

قلت: لبعد باب « كمْ » من هذا الموضع جدد العهدية، ومن ثم ترك الإحالـــة على ذكره.

وقوله: « و(مَن) وهي للأناسي »[4].

قلت: هذا مما نُقِدَ عليه، وكان حقُّه أن يقول: لأولي العِلم؛ ألا تـــرى قولـــه تعالى: ﴿يَسْجُدُ له مَنْ في السَّمَوات﴾[5]. فهي هنا للمَلَك، ولايقال فيـــه: إنســـان، بل: عالم، فكان يجب أن يأتي بلفظ تمام الجميع.

قلت: يقل مجيئها في غير الأناسي كما يقل مجيئها فيما لايعقل حـــتى تعامـــل معاملة[6] العاقل، قال:

وهلْ يَعمْنَ من كانَ في العُصُرِ الخَالي[7]

---

(١) ذهب به الخرم.

(٢) في الأصل: معنيها.

(٣) في الأصل: فإن.

(٤) الكتاب ٢/٢٠٩.

(٥) الحجّ: ١٨.

(٦) في الأصل: معامل.

(٧) سيأتي صدره. والبيت لامرئ القيس. انظر الدّيوان ٢٧، شرح المعلّقـــات السّـــبع الطّـــوال ١٣٢،

=

لأنه حيّاه بقوله:

ألا عِمْ صباحاً أيُّها الطَّلَلُ البالي

فجعله بمنزلة من يعقل فأوقع عليه « مَن » وهو مع هذا قليل فكما لايقال: إنّ « مَن » تكون لما لايعقل، كذلك لايذكر كونها لغير الأناسي؛ لأنها في القلة على سواء.

فإن قلت: ينقص مِن[1] معاني « مَن » النكرة الموصوفة.

قلت: هو-رحمه الله- يطلق على الموصوفة موصولة؛ لأنها تلزم صفتها كلزوم الموصولة صلتها.

[فإن قلت][2]: وذكر لـ« ما » من المعاني ماذكر لـ« مَن » ونقصها « ما » التعجبية، وعنده أنها[3] اسم نكرة دون صفة، فكان ينبغي أن يذكرها.

قلت: لم يتعرض هنا لحصر معاني « ما »، ونهايته أن قال: « ومَا مثلها » فيحتمل أن يريد: أن لها من المعاني مثل ماكان لـ« مَن »، وهل لها أزيد؟ أمر مسكوت عنه، ويحتمل أن يريد: أنها مثلها في كونها للمسألة ثم فصَلها منها بما ذكر، نعم قد ذكر « ما » التعجبية في بابها بما أغنى عن إعادته هنا.

« إلا أنّ (مَا) مبهمة تقع على كل شيء »[4].

أخذ منه بعض الناس المتأخرين أن « ما » تقع على من يعقل وما لايعقل،

٤٤٢، الفصوص ١/١٨١، أمالي ابن الشّجري ١/٤١٩، شرح جمل الزّجّاجي لابن عصفور ١/١٧٥، شرح التّصريح على التّوضيح ١/١٣٣.

(١) في الأصل: ينقصهن.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٣) في الأصل: انه.

(٤) الكتاب ٢/٣٠٩.

واحتج بظواهر[1] نحو قوله تعالى: ﴿والسَّماءِ وما بَناها﴾[2] وبقوله: ﴿لاأَعْبُدُ ما تَعْبُدُونَ* ولا أَنْتُمْ عابِدُونَ ما أَعْبُدُ﴾[3] وبقول العرب: « سبحانَ ما سَخَّرَكُنَّ لنا »[4].

ولادليل في شيء من ذلك، أما ﴿والسَّماءِ وما بناها﴾ فهو أشكلها؛ لأن « ما » المصدرية لايعود عليها [ضمير][5]؛ لأنها حرف[6]، فيبقى الضمير في ﴿بناها﴾ ليس له مايعود عليه[7]، لكن يعود على الله تعالى، وإن لم يذكر، للعلم به[8].

(١) في الأصل: بعدامر.

(٢) الشمس: ٥.

(٣) الكافرون: ٢، ٣.

(٤) انظر المسائل البغداديات ٢٦٥ رواية عن أبي زيد. قال أبوعلي الفارسي: « فيجوز على هذا في قوله تعالى -المؤمنون:٦-:﴿إلا على أزواجهم أو ماملكت أيمانهم﴾ أن تكون (ما) واقعة موقع (من)، فكذلك في قوله:﴿والسماء ومابناها﴾. ويجوز أن تكون بمعنى المصدر، ليس على إقامة الصفة مقام الموصوف. ويقوي الأول ماحكي عن أبي زيد من أنه سمع سبحان مايسبح الرعد بحمده، وسبحان ما سخركن لنا ». ووقوعها على من يعقل منعه أكثر البصريين، وأجازه بعض الكوفيين وأبوعبيدة وابن درستويه وابن خروف وابن مالك. قال أبوحيان: « وزعم السهيلي أنها لاتقع على أولي العلم إلا بقرينة، وهي قرينة التعظيم والإبهام، فتقع عنده على الله تعالى. وزعم المعري في كتاب اللامع له أنه إذا كانت لاتدرك حقيقته يجعل كالشيء المجهول ويطلق عليه (ما) وجعل من ذلك (سبحان ماسبح الرعد بحمده) ». وهذه المسألة تكلم فيها السهيلي بكلام نفيس، وقال: « هي في هذا على أصلها من الإبهام والوقوع على الجنس العام، لم يرد بها مايراد بـ(من) من التعيين لما يعقل والاختصاص به دون غيره » ثم فسر معناها في الشواهد الواردة منها، وذكر الإبهام ومعه التعظيم أوالتوبيخ والتبكيت. انظر المسائل البغداديات ٢٦٥، نتائج الفكر ١٨١، ١٨٤، البسيط ٢٨٦، شرح التسهيل لابن مالك ٢١٧/١، ارتشاف الضرب ٥٤٧/١.

(٥) محرف في الأصل.

(٦) انظر البسيط ٢٨٧.

(٧) هذا مذهب سيبويه والجمهور. « وذهب الأخفش وابن السراج والكوفيون إلى أنها اسم، فتفتقر إلى ضمير. فإذا قلت: يعجبني ماصنعت، فتقديره عند سيبويه: يعجبني صنعُك، وعند الأخفش: الصنع الذي صنعته ». انظر الجنى الداني ٣٣٢.

(٨) قال ابن أبي الربيع في شرح جمل الزجاجي ٩٥٦، ٩٥٧: « وهذا جائز، وهو: عودة الضمير على

=

وكذلك: ﴿ولاأنتُمْ عابدونَ ما أعبُدُ﴾ أي: عبادتي[1]. وأما قول الأعــرابي فكــذلك أيضا، و« سبحان » هنا كقوله:

سبحــانَ مِن عَلْقَمَةَ الفاجِــرِ[2]

أي: سبحان اللهِ مدّةَ تسخيرِه[3] إياكنَّ.

وأما كلام الإمام -رحمه الله- فإنما يعني: أنها تقع على ما لايعقل[4]، وعلــى أنواع من يعقل وأجناسه[5]؛ رعاية للحقيقة المأخوذة ذهنا. وكــذلك هــو كــلام العرب.

مايدل عليه الكلام، وإن لم يجز ذكره فيه، قال الله سبحانه-ص:٥-: ﴿ حتى توارت بالحجاب ﴾...وبهذا كان الأستاذ أبوعلي يتأول هذا، ويقول: إنّ (ما) لاتقع على شخص من يعقل ». وانظر البسيط ٢٨٧.

(١) انظر البسيط ٢٨٧، الدر المصون ١١/١٣١.

(٢) صدره:

أقــول لما جــاءني فخــره

وهو للأعشى. انظر الديوان ١٩٣، الكتاب ١/١٦٣، مجاز القرآن ١/٣٦، معاني القرآن للأخفــش ٦٤/١، المقتضــب ٢١٨/٢، مجــالس ثعلــب ٢١٦/١، معــاني القــرآن وإعرابــه ٣/١، ١١٠/١٩٠، ١١٩/٥، المسائل البصريات ٤١٠/١، دقائق التصريف ٤٤٨، شرح اللمع لابن برهــان ٤٧٥/٢، التنبيــه والإيضاح (سبح)، المفردات (سبح)، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٧٤/١، المقــرب ١٦٥، شــرح الكافية للرضي ١٢٤/٢، ٢٤٨/٣. ويروى: « الفاخر ».

(٣) في الأصل: تسبيحه.

(٤) في الأصل: على من لايعقل. وهذا مناقض لكلام المؤلف.

(٥) وإلى هذا ذهب ابن أبي الربيع، إلاّ أنه حينما تعرض لمذهب سيبويه قال: « ويظهــر لي مــن قــول سيبويه أنها تقع على الواحد ممن يعقل؛ لأنه قال: (إلا أن ما مبهمة تقع على كل شيء). هكــذا قــال في باب عدة مايكون عليه الكلم. وهذا لايبعد؛ لأن العرب توقع الصفة على الموصــوف، ولايبعــد أن توقــع (ما) موقع (من) ». انظر البسيط ٢٨٦-٢٨٨.

قال غير هذا المفسّر مثله / [وقال: ألا ترى][1] أن أبازيدٍ لما حكى عن العرب: « سبحان ماسبّح[2] الرعد بحمده »[3] جعله من الشذوذ[ ][4] وندارته، وجعل « ما » مصدرية على أنها مبتدأ، خبرها المجرور. وهذا اعتذارٌ حسنٌ جدّاً. [٣٨أ]

ومما يحتج به من أخذ كلام الإمام على ظاهره قوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدِي﴾[5] ولاحجة فيه لاحتمال أن تكون « ما » مصدرية، هذا مع أن للقائل أن يقول: إن آدم عليه السلام كان في وقت الأمر بالسجود لم يسر فيه الروح، فكان لايعقل، وهذا عليه أكثر المفسرين. وكذلك احتج بقوله تعالى: ﴿والسَّماءِ ومابَنَاها* والأَرْضِ وما طَحاها* ونَفْسٍ وماسَوَّاها﴾[6] وهو أيضا يحتمل ما احتملت الآية الأخرى من أن تكون « ما » مصدرية. وقد اعتذر عنه بعض المتأخرين[7] بأن قال: إنما وقعت « ما » هنا؛ لأن المعنى في هذه الآية على المبالغة والإبهام، فكأنّ « ما » لذلك واقعة على شيء، وهي إذا كانت بهذا التأويل فكأنّ « ما » واقعة على مالايعقل كما هي في الأنواع كذلك لوقوعها موقع نوع. وهذا تأويل صحيح؛ لأن « ما » موصولة على قوله، والصلة مناقضة للإبهام[8].

ثم قال: « و(قَطْ) معناها الاكتفاء »[9].

(١) ذهب بأكثره الخرم، فلم يظهر منه إلا جزء من اللام في قال، والراء والألف من ترى.

(٢) في الأصل: ماسبحن. ويروى: يسبح.

(٣) انظر المسائل البغداديات ٢٦٥، نتائج الفكر ١٨٣، ارتشاف الضرب ٥٤٧/١.

(٤) كلمة ذهب بها الخرم، لعلها: لقلته.

(٥) سورة ص: ٧٥.

(٦) الشمس: ٥، ٦، ٧.

(٧) هو السهيلي كما سبق. انظر نتائج الفكر ١٨٢.

(٨) قال السهيلي: « فلفرط إبهامها لم يجز الإخبار عنها حتى توصل بما يوضحها ». نتائج الفكر ١٨٠.

(٩) الكتاب ٣٠٩/٢.

أي: إنك إذا قلت: قَطْكَ دِرْهمان، فمعناها: كافيك درهمان. فإن قلت: فلم لايذكر التي هي ظرف في قولك: مارأيته قطُّ؟ قلت: لأنها من الأسماء الثلاثية؛ ألا ترى أنها من القَط، وهو قطع الشيء عرضا، والقد: قطعه طولا، وهي مشددة الطاء مبنية على الضم، مثل « حيث، وبعد ». وأما « قَطْ » التي ذكر سيبويه هنا فخفيفة الطاء، وهو اسم مبني على السكون مثل « قَدْ »، وذكر الحريري في أوهام الخواص[1]: أن قولهم: لاأكلمه قطُّ، من أفحش الخطاءِ؛ لتعارض معانيه، وتناقض الكلام فيه، وذلك أن العرب تستعمل لفظة « قَطْ » فيما مضى من الزمان، كما تستعمل لفظة « أبدا » فيما يستقبل، فيقولون: ماأكلته قطُّ، أي: فيما انقطع من عمري. قال: وقرأت في أخبار الوزير علي بن عيسى[2] أنه رأى كاتبا يبري قلما في مجلسه، فأنكرذلك عليه، وقال: مالك في مجلسي إلا القَط، فقط.

قال: « و(مَعْ) وهي للصحبة »[3].

إن قلت: كيف أدخلها في فصل المبنيّات، وهي معربة؛ لأنك تقول: جاءا معاً، وذهب مِن معه، وجاء معَه[4]، تكون ظرفا، إلا أنها في « جاءا معاً » بمعنى: جميعا، وما عدا ذلك هي فيه بمعنى: الصحبة؟

قلت: لأنه لم يشترط أن يذكر المبنيات إنما اشترط غير المتمكن من الأسماء،

---

(١) انظر درّة الغوّاص في أوهام الخواص ٩٧، ٩٨.

(٢) أبو الحسن عليّ بن عيسى بن داود بن الجرّاح البغدادي [ت: ٣٣٤هـ] كان بمنزلة من الرّياسة يجلّ وصفها، وزر للمقتدر ثلاث دفعات، وكان جدّه داود يكتب للمستعين، وعمّه محمّد وزيراً لعبد الله ابن المعتزّ. من تصانيفه: كتاب معاني القرآن وتفسيره، كتاب جامع الدّعاء، كتاب الكتّاب وسياسة المملكة وسيرة الخلفاء. انظر الفهرست ١٤٢، هديّة العارفين ٦٧٨/١.

(٣) الكتاب ٣٠٩/٢.

(٤) انظر الكتاب ٢٠٩/١، ٤٥/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٢٤١/٢، ارتشاف الضرب ٢٦٧/٢.

فقد يدخل تحته مالايستعمل فاعلا ولامفعولا ولا مبتدأ، ويلـــزم طريقـــة مـــا. وفي « مَع » إشكال، وهو أن الاسم الذي يبنى، وقد كان معربا، ينبغي[1] أن يكون بناؤه على الحركة، وهذا لايكسره شيء، وقد جاءت « مَع » مبنية على السكون، قال:

فرِيشِي مِنكمُ وهَوَايَ معْكمْ[2]

فالقولُ أن هذه المسكنة حرف[3]، وكذلك جعلها الإمـــام بمنزلـــة « هـــلْ، وقد » في أبواب مايجري ومالايجري[4].

وقوله: « و(مُذ) فيمن رفع، [بمنزلة (إذْ، وحَيْث)]ومعناها إذا رفعت قد بُـــيِّنَ فيما مضى »[5].

---

(١) في الأصل: معربا يعني ان يكون بناؤه ينبغي.

(٢) « فريشي » في الأصل بدون فاء، ولم تنقط. وعجز البيت:

وإن كانت زيارتكـــم لمـــاما

وهو لجرير. الديوان ٢٢١، الكتاب ٢/٤٥، أمالي ابن الشجري ١/٣٧٥، ٢/٥٨٤، إيضاح شواهد الإيضاح ٩٥، ٤٠٣، شرح المفصل لابن يعيش ٢/١٢٨، شرح التسهيل لابن مالـــك ٢/٢٤١، ارتشـــاف الضرب ٢/٢٦٧، شرح التصريح على التوضيح ٢/٤٨. ورواية الديوان:

وريشي منكم وهواي فيكم

وليس فيها الشاهد.

(٣) في الأصل: حذف.

(٤) إنماجعلها بمنزلة قد في باب الظروف المبهمة غير المتمكنة ٢/٤٥ فقال: « وسألت الخليل عن معكـــم ومع لأي شيْ نصبتها؟ فقال: لأنها استعملت غير مضافة اسما، كجميع ووقعت نكرة، وذلك قولك: جـــاءا معا، وذهبا معا، وقد ذهب معه، ومن معِه، صارت ظرفا، فجعلوها بمنزلة أمام وقدام، قال الشاعر -فجعلـــها كهل حين اضطر-: وريشي منكمُ... ». وفي ارتشاف الضرب ٢/٢٦٧: « وزعم أبوجعفر النحـــاس أن الإجماع منعقد على حرفيتها إذا كانت ساكنة. والصحيح كونها اسمـــا إذ ذاك، وكـــلام ســـيبويه يشـــعر بذلك ». وقال ابن مالك في شرح التسهيل ٢/٢٤١ معلقا على قول سيبويه السابق: « وتضمن كلامه أنهـــا اسم على كل حال ». وقد ذكر سيبويه (مع) في باب الجر ١/٢٠٩ وذكر فيه أنها ظرف.

(٥) الكتاب ٢/٢٠٩ ومابين معقوفين منه.

قال الشيخ أبوعلي -رحمه الله- لم يبين سيبويه معنى « مُـــذ » الرافعـــة فيمـــا مضى، فيجب أن يُتأول كلامُه، بأن يجعل المعنى بمعنى المقصـــد[1]؛ لأنـــك تقـــول: عَنَيتَ بالشيء[2] تَعني: قصدته، فكأنه قال: ومقصدُها، إذا رفعت قـــد بـــين فيمـــا مضى. ولايصح على هذا الذي قدمنا أن يؤخذ المعنى بمعنى المعنى/ لأن المعنى كمـــا [٣٨ب] قدمناه: بمنزلة « مُذ »[3] إذا رفعت، لم يُبيَّن فيما مضى، وقدتبين القصد بهـــا، وهـــو [ابتداء][4] الغاية[5].

وقوله: « بمنزلة (إذْ) »[6].

من أنها اسم زمان بمنزلتها.

فإذا قلت: لم جعلتم الخافضة [حرفا][7]؟ هلا جعلتموها اسما بمنزلة الرافعـــة؛ لأن معناهما واحد[8]، وكذلك قال الإمـــام: « ومعناهـــا إذا رفعـــت قـــد بُـــين »: أي[9] قد بيِّن وقت ذكرها خافضة، اللهمّ أنّ الرافعة لايمكن أن يدعى أنهـــا حـــرف

---

(١) في الأصل: المصدر.

(٢) في الأصل: الشيء.

(٣) في الأصل: كما قدمناه بمذ. كذا، وببياض مقداره ماأثبته. انظر نص سيبويه السابق.

(٤) ذهب به الخرم. انظر الكتاب ٣٠٨/٢.

(٥) انظر الكتاب ٣٠٨/٢. ولم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب، وقد مضى كلام المؤلـــف على هذه المسألة قبل قليل.

(٦) الكتاب ٣٠٩/٢.

(٧) تأثر بالخرم. وجعل الخافضة حرفا مذهب الجمهور. انظر شرح الكافية للرضي ٢١٠/٢، ارتشـــاف الضرب ١٤١٩ (رجب)، الجنى الداني ٥٠٣.

(٨) في الأصل: معناها واحد. وهذا مذهب لبعض البصريين كما في شرح الكافيـــة للرضـــي ٢١٠/٢. وانظر ارتشاف الضرب ١٤١٩ (رجب)، المساعد ٥١٤/١.

(٩) في الأصل: ان.

لأن مابعدها مرفوع، فلا تخلو من أن تكون مبتدأ، أوخبرا كما زعم الزجاجي[١]، وكلاهما تكون فيه اسما. وأما الخافضة فكان يدّعى أنها ظرف وتكون خافضة لما بعدها؟

قلت: الذي يَستدل به الأخفش[٢]: أن الظرف إذا دخل عليه ماينفيه أو مايوجبه، فإنه ينتفي، أويجب الظرف، ولايتعداه النفي أوالإيجاب إلى غيره، تقول: [ما][٣] خرجت يومَ الجمعة، فهذا إنما انتفى خروجه في يوم الجمعة ولم ينفِ خروجه فيما عداه من الأيام، وأنت إذا قلت: مارأيته[٤] مذ يوم الجمعة، فقد تعدى انقطاع الرؤية يوم الجمعة إلى غيره من الأيام بعده، فهذا القدر ليس في الظرف وهو في الحرف موجود في نحو « [ما][٥] خرجت من يوم الجمعة »، فثبت أنها حرف.

قوله: « وأما (عَن) فاسم إذا قلت: مِن عنْ يمينِك »[٦].

قلت: لما كان حرف الجرّ إذا دخل على الكلمة يصير معه مخبرا عنها، فكل مايخبر عنه فهو اسم، صار مايدخل عليه الحرف اسما. وأما « عَن » إذا قلت: رميت عن القوس، فإن « عَن » لاتؤدي هنا من معنى الاسم شيئا، ولايفهم منها إلا

---

(١) القول الأول للمبرد وابن السراج والفارسي، ونسب لجمهور البصريين، والثاني للأخفش والزجاج والزجاجي كما ذكر، وطائفة من البصريين، ونسب لسيبويه. انظر اللباب ٣٧٠/١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦٠/٢، شرح الكافية للرضي ٢١٠/٢، ارتشاف الضرب ١٤١٨، ١٤١٩ (رجب)، الجنى الداني ٥٠٢، مغني اللبيب ٤٤١، ٤٤٢، المساعد ٥١٥/١.

(٢) يعني: على حرفيتها، والمؤلف هنا ينقل استدلال الأخفش، ولاينقل خلافاً منه لسيبويه. انظر استدلال الأخفش منسوبا له في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٣/٢، ٥٤.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام. انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٤/٢.

(٤) في الأصل: ماخرجت. وماأثبته أنسب لما بعده. انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٤/٢.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام. انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٤/٢.

(٦) الكتاب ٣٠٩/٢.

المجاوزة[١] للغير، بخلاف « جلستُ مِنْ عَنْ يمينه » لأن معناه من الجهة التي هي يمين، وأخبرت عن الجهة بأنها قد وقع فيها الجلوس، ويمكن أن يقول: جلست عن يمينه، و« عَن » اسم؛ لأنها يكون معناها معنى الاسم، وتكون في هذا الموضع مخبرا عنها، بخلاف « أطعمَه عن جُوع، ورمى عن القَوس »[٢].

قال: « و(إذْ) فهي لما مضى من الدهر، وهي ظرف بمنزلة (مع) »[٣].

قلت: ليست في كل موضع اسما؛ لأنه نصَّ في أبواب الخبر على أنها -أعني: إذما- حرفٌ[٤]، فمراده هنا أن « إذ »[٥] غير المركبة اسمُ زمانٍ لما مضى فتقول: جئت إذ قامَ زيدٌ، وتدخل على المضارع[٦] فيصير ماضيا، نحو « جئت إذْ يقولُ زيدٌ ».

قال الشيخ أبوعلي[٧] -رحمه الله-: قوله: « بمنزلة (مع) » يريد: في الظرفية، وأنها على حرفين، ولايصح أنها تُعطي معناها من الصُّحبة، فإنها لاتعطي معنى الصحبة أيضا. وقد قال أبوبكر بن طاهر -رحمه الله-: إنها تكون بمعنى « مَعَ » فيقتضي معنى الصحبة، وحمل على هذا قوله تعالى: ﴿فسَوْفَ يَعْلَمُونَ إذِ الأَغْلالُ في أَعْناقِهِمْ﴾[٨] فقال أبوبكر: يشير، والله أعلم -وهويريد بالمشير سيبويه- إلى قوله:

---

(١) في الأصل: المداولة.

(٢) لم أقف على هذا القول في غير هذا الكتاب، وسيجيء ذكره في هذا الباب عند الكلام على « على » في نص منقول عن ابن عصفور، فلعل هذا النص عنه أيضا، من تعليقه على كتاب سيبويه. وفي شرح الكافية للرضي ٣٢٠/٢: « وقولك: جلست عن يمينه، أي تراخيت عن موضع يمينه ».

(٣) الكتاب ٣٠٩/٢ وفيه: « وهي ».

(٤) انظر الكتاب ٤٣٢/١، مغني اللبيب ١٢٠.

(٥) في الأصل: ذ، بدون همزة.

(٦) في الأصل: ويدخل على المبهم.

(٧) لم أقف على كلام الشلوبين ولا ابن طاهر الآتيين في غير هذا الكتاب.

(٨) غافر: ٧١.

﴿فسَوْفَ يَعْلَمُونَ إذِ الأَغْلالُ في أَعْناقِهِمْ﴾. وهذا الذي قاله أبوبكر تأويلٌ ضـــعيف، وأولى منه أن يقال: إن ﴿إذْ﴾ هنا موضوعة موضع المستقبل[1]، فإنّا إذا جعلنا الآيـــة على هذا حملنا على مألوف معروف؛ ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿قالَ اللهُ هَـــذا يَـــوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[2] أراد: يقول الله، فوضع الماضي موضـــع المســـتقبل. وإذا حملناها على ماقاله أبوبكر أخرجنا « إذ » عن أصلها بالجملة، وفعلنا مالا نظـــير لــــه أصلا.

قال: « وأما ما وضع موضع / [الفعل] »[3]. الفصل[4] لآخره. [٣٩أ]

قلت: مُراده أن يقول: إن الأسماء التي وضعت موضع الفعل إنمـــا الغالـــب[5] عليها أن تكون في باب الأمر والنهي، فهذا النوع من الأسماء يضبطه بابٌ واحـــدٌ، فلا معنى للتبعيض على آحاده، بخلاف الأسماء التي قدم قبل هذا؛ لأنهـــا لايضـــبطها معنى واحد، بل لكل واحد معنى يخصه، فلهذا لم يحصر الإمام هذا النوع.

وقوله: « وما مثل ذلك في الكلام على نحوه في الأسماء »[6].

---

(١) يريد: من وضع الماضي موضع المستقبل، كما سيصرح به بعد قليل. وهـــذا مـــذهب الجمهـــور، وصححه المغاربة، ووجهوا الآية ونحوها بأن الأمور المستقبلة لما كانت في إخبار الله تعالى متيقنـــة مقطوعـــا بها عبر عنها بلفظ الماضي، وبه وجه الزمخشري وابن عطية الآية في تفسيريهما، والشلوبين وابن أبي الربيـــع. وذهب بعض المتأخرين ومنهم العكبري وابن مالك وابن هشام إلى أن « إذ » تقع ظرفا لمـــا يســـتقبل مـــن الزمان بمعنى « إذا » واحتجوا بالآية المذكورة وبغيرها. انظر البيـــان ١١٢٢، الكشـــاف ٤٣٦/٣، المحـــرر الوجيز ١٥٥/٤، البسيط ٢٤٢، شرح التسهيل لابن مالك ٢١٢/٢، ٢١٣، الجـــنى الـــداني ١٨٨، مغـــني اللبيب ١١٣.

(٢) المائدة: ١١٩.

(٣) الكتاب ٣٠٩/٢ وفيه: « وأما ما هو في موضع ». ومابين معقوفين مخروم في الأصل.

(٤) تأثر أوله بالخرم.

(٥) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا اللام والباء من آخره.

(٦) الكتاب ٣٠٩/٢.

أي: على حرفين، ويكون على أكثر.

قوله: « واعلم أن بعض العرب يقول: مُ الله لأفعلنّ »[1].

قال الشيخ: رأيته في بعض النسخ: م اللهِ بالكسر[2]، وم الله بالضم والكسر وهو[3] الصحيح؛ لأنه قال: « فحذف حتى صيرها على حرف واحد »[4] ولم يقل: فحذف حتى صيرها على حرف وكسر[5].

قال أبوالحسن بن عصفور: لايخلو أن يكون بقية « يمين » أو « ايمن »[6] أو « مُن » أو « مِن »[7]، وباطلٌ أن يكون بقيةَ « يمين » لأنه لم يستقر تغييره، وكذلك « مُن »، وأما « مِن » فلا يجوز فيها هذا الاتساع؛ لأنها [لا][8] تحتمل، لكونها حرفا، أن تحذف ثم تغيّر حركتها إذا كانت مضمومة[9]. وقد ثبت التغيير

---

(١) الكتاب ٣٠٩/٢.

(٢) في الأصل: بالضم. والصواب ماأثبتّه -إن شاء الله- بدليل ما سيأتي في آخر كلام الشلوبين، وكلام الناظر الآتي. وانظر ارتشاف الضرب ٦٧٦ (رجب).

(٣) في الأصل: هو، بلاواو.

(٤) الكتاب ٣٠٩/٢ وليس فيه: « واحد »، ولا في طبعة هارون ٢٢٩/٤، وهو في السيرافي النحوي ٥٣٩.

(٥) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٦) هذا مذهب سيبويه. قال في الكتاب ٣٠٩/٢ قبل النص السابق: « واعلم أن بعض العرب يقول: م الله لأفعلنّ، يريد: أيمُ الله ».

(٧) قال الرضي في شرح الكافية ٣٠٢/٤: « وقد يقال: مُ الله، ومِ الله، بضم الميم وكسرها مقصورتين من (مِن، ومُن) على ماقال سيبويه ».

(٨) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٩) يعني: مُ. ويريد: لاتحتمل « مِن » وهي حرفٌ أن تحذف النون، وتغيّر الكسرة إلى ضمّة. ولم يقل هذا في « مُن »؛ لأنّها مختلفٌ فيها: فمنهم من قال: إنّها حرفُ قسم، ومنهم من قال: إنّها بقيّة « ايمن ». والله أعلم. انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٧٠/١.

في « ايمن » فينبغي أن يدعى أن هذا منه(١).

قال الأعلم: « وقال بعضهم: مِن (يمين) وهذا أولى به؛ لأنها مكسورة، وميم (ايمن) مضمومة »(٢).

ولقائل أن يقول: ميم « ايمن » لمّا بقيت وحدها وجرّت مابعدها جعلوا حركتها كحركة الباء واللام الخافضتين؛ لأنها مثلهما في الكون على حرف واحد وعمل الجر.

قال الناظر: يستفاد من كلام الأعلم أن الرواية بالكسر بخلاف ماقاله الشيخ أبوعلي.

قوله: « ولايبلغ السَّبعة إلا في هذين المصدرين »(٣).

يعني: اشْهَيباباً، واحْرِنْجاماً.

إن اعتُرِض بـ« مَشْيُوخاء »(٤) بأنه سباعي غير مصدر، فيقال: الألف مع همزة التأنيث كأنها حرف واحد، وهما يعاملان معاملة الألف المقصورة، فكأنه سداسي، وكأنه لم تنطق إلا بألف التأنيث(٥).

---

(١) مذهبه في شرح جمل الزجاجي ٥٢٤/١ نقيض هذا، فقد قال: « وزعم بعض النحويين أنها أيضا بقية (ايمن)، وذلك باطل؛ لأن الاسم المعرب لايحذف منه حتى يبقى منه حرف واحد، وأيضا لو كانت بقية (ايمن) لكانت معربة، والاسم المقسم به المعرب إذا لم يدخل عليه حرف خفض لايكون إلا مرفوعا أو منصوبا، فاستعمالها مكسورة دليل على أنها مبنية، وأنها ليست بقية (ايمن) ». وانظر ٤٧٠/١، ٤٦٩ وذهب فيه إلى أن « م » حرف جر. وهو مذهبه في المقرب أيضا ٢١٢. هذا وفي « م » لغة ثالثة هي الفتح. وقد قيل: إنّ « م » بدل من باء القسم، وقيل: بدل من واو القسم، والواو بدل من الباء. انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٦٨/١، ارتشاف الضرب ١٧٧٢ (رجب).

(٢) النّكت ١١٢٩ وفيه: « وميم أيم ».

(٣) الكتاب ٣١٠/٢ وفيه: « ولاتبلغ ». وقبله: « والأربعة تبلغ هذا نحو احرنجام ». يعني: الرباعي.

(٤) في الأصل: مشيوخاء، بلا باء.

(٥) انظر الكتاب ٣٢٤/٢.

وقوله: « وأما ماجاء على ثلاثة أحرف، وهو أكثر الكلام »[1].

جعله الإمام الأصل، وقد بينا ذلك حين قلنا: إنهم ينتهون إليه عند الترخيم.

وقوله: « أما (على) فاستعلاء الشيء، [تقول: هذا على ظهر الجبل، وهي على رأسه]، وتكون أن يطوي أيضا مستعليا »[2].

قلت: فهي للفوقية، إما مع الاستقرار وعدم النقلة، أو مع الانتقال، فالأول: هو على ظهر الجبل، والثاني: جرى الماءُ عليه. وللاتساع يرجع قولهم: عاتبتُك على فعلك، جعل فعله كأنه علاه العتاب.

ثم قال: « وهو اسم، ولايكون إلا ظرفا »[3].

قال ابن عصفور[4]: فهذا في غاية الظهور، يظهر أنّ « على » اسمٌ، وكذلك ينبغي أن يدعى فيها؛ لأنها في كل موضع لها موضع من الإعراب، ولايطمع في معرفة الحروف والأسماء إلا بهذا القدر، وهو أن يكون له موضع، أو لايكون له، فإن لم يكن له موضع فهو حرف، وإن كان له موضع فهو اسم. برهان ذلك: أن الكلمة إذا كانت لها موضع من الإعراب، فإن إعرابها يحدثه العامل، ولايعمل فيها إلا على معنى من المعاني، وهي: الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، وفي كل حال من

---

(١) الكتاب ٣١٠/٢.

(٢) الكتاب ٣١٠/٢ وفيه: « ويكون ». ومابين معقوفين منه، و « يطوي » تقرأ في الأصل: نغري. وقد أورد سيبويه بعد هذا النص هذين المثالين: « كقولك: مرّ الماء عليه، وأمررت يدي عليه ».

(٣) الكتاب ٣١٠/٢.

(٤) كلام ابن عصفور الآتي مختلف عما في شرحه لجمل الزجاجي والمقرب، حيث ذهب فيهما إلى أن « على » تكون اسما وفعلا وحرفا، أما هنا فذهب إلى أنها لاتكون إلا اسما. انظر شرح الجمل ٤٨١/١، ٤٨٢، المقرب ٢١٥. وما نقله المؤلف عن ابن عصفور مذهب جماعة كابن طاهر وابن خروف وابن الطراوة والزبيدي وابن معزوز والشلوبين في أحد قوليه، ونسبوه إلى سيبويه. انظر الجنى الداني ٤٧٣، مغني اللبيب ١٨٩.

هذه الأحوال يقع الإخبار عنها، فتصح لها الاسمية، بخلاف مالاموضع لــه، فــانظر « على » تجدها أبدا ذات موضع / فينبغي أن يدعى فيها الاسمية، بخلاف مالا موضع [٣٩ب] له حتى يجيء ثبت مع الإمام [ ][(١)] في أنها حرف، وليست تنتــهض في القــوة انتهاض هذا الموضع.

ثم قال: « وكذلك يدل على أنه اسم، قولُ بعض العرب: نهض مــن عليــه، قال الشاعر:

غَدَتْ مِن عَليه ...[(٢)]

فهذا قاطع بأنها[(٣)] اسم؛ لأن دخول حرف الجر يوجب لها أن تكــون ذات موضع من الإعراب، وبهذا النوع استدلّ على أن « عَن » اسم إذا قلت: مــن عــن يمين كذا، فينبغي أن يدعى في « جلست عن يمينه » أنها فيه اسم؛ لأنها تكــون لهــا موضعٌ من الإعراب، ولا ينبغي أن يدّعى فيها [في][(٤)] هذا الموضع وما هــو مثلــه أنها حرفٌ؛ لأنّ لها موضعاً من الإعراب، وبهذا القدر ثبت أن « هــو » إذا كانــت فصلا حرف.

---

(١) مقدار كلمة ذهب به الخرم. والكلام واضح.

(٢) الكتاب ٣١٠/٢. وتمامه:

... ... بعدما تم خِمسُها · تَصِلُّ وعن قيضٍ ببيداءَ مجهلِ

والبيت لمزاحم العقيلي. انظر النّوادر ٤٥٤، أدب الكاتب ٣٩٢، الجمل ٦١، السّــيرافي النّحــوي ٥٤١، المسائل الحلبيّات ٢١٤، كتاب الشعر ٦، ١٨١، شرح اللمع لابن برهان ١٦٧/١، الحلل في شــرح أبيات الجمل ٧٨، اللباب ٣٥٩/١، الفصول الخمسون ٢١٧، المستوفى ٢٧٩/١، ٣٥٤، إيضــاح شــواهد الإيضاح ٣٢٣، شرح المفصّل لابن يعيش ٣٧/٨، ٣٨، شرح الجمــل لابــن عصــفور ٤٨١/١، شــرح الكافية الشافية ٨١٠، شرح التّسهيل لابن مالك ١٤٠/٣، ارتشاف الضّــرب ١٧٢٢، ٢٤٥٤ (رجــب)، شرح التّصريح على التّوضيح ١٩/٢، شرح الأشموني ٢٢٦/٢.

(٣) في الأصل: لانها.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

قال الشيخ أبوعلي في موضع من كلامه[1]: هذا مما تعلق به بعض المتـــأخرين في أنها لاتكون إلا اسما، وتعلق أيضا بقوله في بـــاب التســـمية إذا سميـــت رجـــلا بـــ« على »: « عَلوان؛ لأنه من علوت »[2]، والاشتقاق إنما هو في الأسماء والأفعـــال، وتعلق أيضا بكونه أدخلها في حروف الخفض مـــع الأسمـــاء[3]، ولم يـــذكرها في الحروف بخلاف « عن » فإنه ذكرها في الوجهين[4].

وقال آخرون[5]: بل تكون حرفا، فإن معناها يقتضي[6] ذلك، إلا أن يـــدل دليل كـــ« عن »، وأخرجوه من كلام الإمام حيث زعم في البيت:

...حبّ العراق ...[7]

أنه على حذف « على »[8]، ولو كان ظرفا لما حذف، فإنه لايقـــال: قمـــت الدار، تريد: فوق الدار.

---

(١) لم أقف عليه في غير هذا الكتاب.

(٢) قال في باب تثنية ماكان من المنقوص على ثلاثة أحرف ٩٣/٢: « ولو جعلت (على) اسما ثم ثنيـــت لقلت: علوان؛ لأنها من (علوت)، ولأن ألفها لازمة للانتصاب، وهي التي في قولك: على زيدٍ درهمٌ ».

(٣) انظر الكتاب ٢٠٩/١ حيث ذكرها مع « خلف وأمام وقدام ووراء وفوق وتحـــت وعنـــد وقبـــل ومع ».

(٤) انظر الكتاب ٢٠٩/١، حيث ذكرها مرة مع « من وفي ومذ وربّ وم أشباهها » ثمّ ذكرهـــا مـــع الظروف ومثل لها بـــ« من عن يمينك ».

(٥) انظر الجنى الداني ٤٧٣.

(٦) في الأصل: يقضي.

(٧) البيت بتمامه:

آليت حَبَّ العراقِ الدهرَ أطعمه   والحب يأكله في القرية السوسُ

وهو للمتلمس. انظر الديوان ٩٥، الكتاب ١٧/١، المسائل البصريات ٩١٤، أمالي ابن الشـــجري ١٣٤/٢، الجنى الداني ٤٧٣، مغني اللبيب ١٣٤، ٣٢٣، ٧٦٩، ٧٨٤، المقاصد الشافية ١٤٣/١.

(٨) الكتاب ١٧/١.

فإن قيل: تراهم يقولون: لا أَفْعلُه ماغَربَ نجمٌ[1]، يريدون: مدة غروبه.

فيقال: الفرق واضح، وذلك أن الذي منع أنّ المضاف إذا حذف وجب في الأكثر أن يعرب المضاف إليه بإعرابه، والأسماء لاتنتصب على الظروف إلاشاذا، وأما المصادر فانتصابها عندهم مطرد نحو « خفُوق النجم »[2].

قالوا: ولادليل في تعلقهم بقول الإمام: « وهو اسم ولايكون إلا ظرفا »، لأنه يريد: وهو اسمٌ، ولايكون في حال كونه اسما إلا ظرفا، لاغير ذلك[3].

قالوا: ولادليل فيما استدلوا به من الذي ذكر في التسمية، فإن قولهم: الاشتقاق لايكون في الحروف، لايُسلّم[4]، بل الأكثر ذلك، وإلا فقد قال في « لعلّ »: إن اللام زائدة، وهو من « علّ »[5] في الاشتقاق والتصريف.

وأما ذكرها في حروف الجر، فلا يلزم ذكرها مع الحروف اتكالا على ما ينبغي لها وعلى ماتقدم له في أول الكتاب، وهو -والله أعلم- أشبه القولين.

وقال في موضع آخر: ظاهر كلامه هنا أن « على » اسم خاصة، وهو الصحيح؛ لأن فيها معنى الاشتقاق، والاشتقاق لايكون في الحروف. ويحتمل أن يكون مراده هذا الذي قلنا، وأن يكون مراده: ولايكون في حال الاسمية إلاظرفا،

---

(١) في الأصل: ونجمٌ. وفي مجمع الأمثال ١٧٨/٣: « لا أفعله ما أنّ في السماء نجم. ويروى: ماعنّ في السماء نجمٌ ».

(٢) في الأصل: حمون اللحم. انظر ارتشاف الضرب ٢٧١/٢.

(٣) انظر الجنى الداني ٤٧٣.

(٤) في الأصل: نسلم.

(٥) في الأصل: ان. قال سيبويه ٦٧/٢ « و(لعلّ) حكاية؛ لأن اللام هاهنا زائدة، بمترلتها في (لأفعلنّ)، ألا ترى أنك تقول: علّك ». وهذه من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ومذهب الكوفيين أصالة « لعلّ ». انظر الإنصاف ٢١٨-٢٢٧، شرح الكافية للرضي ٣٧٤/٤، الجنى الداني ٥٧٩، همع الهوامع ١٥٣/٢.

فلا يكون فيه نص على أن « على » لاتكون إلا اسما خاصة(١).

قال صالح بن محمد: وفي استشهاده بـ« لعلّ » على إثبات الاشتقاق في الحروف نزاع، لبطلانه عنده فَهْمُ معنى الاشتقاق، وليس يليق بهذا الموضع ذكره(٢).

قال: « وأما (إلى) فمنتهى لابتداء الغاية »(٣).

قلت: ينبغي أن يتكلم هنا على مابعد « إلى » هل هو داخل فيما قبلها أو ليس كذلك؟

فأقول: قد ثبت من جهة النظر أن ما بعدها لايدخل فيما قبلها، وذلك أن الشيء إنما تكون نهايته / [ببلوغ](٤) آخر جزء منه، وليس تكون غايته جزءاً منه، [٤٠أ] فتقول: اشتريت الفدّانَ إلى الطريقِ، [فآخر](٥) الفدانِ انتهى عند الطريق، وليس الطريق من الفدّان. فهذه حقيقة الغاية، فإذا قلت: اشتريت الفدان إلى الشجرة، فالظاهر أن الشجرة ليست من الفدان(٦)، فإن كانت منه فعلى المجاز، جعل مايقرب من الغاية غاية، فإذا كانت الشجرة من الفدان فلم تكن نهايته بعدها. فهذا هو الصحيح في « إلى » بخلاف « حتى »؛ ألا ترى أن العرب لاتقول: أكلت السمكة حتى رأسِها، إلا والرأس مأكول، وسبب هذا أن الجارة هي العاطفة(٧).

---

(١) في الجنى الداني ٤٧٣: « وذهب ابن طاهر، وابن خروف، وابن الطراوة، والزبيدي، وابن معزوز، والشلوبين في أحد قوليه، إلى أنها اسم، ولا تكون حرفا. وزعموا أن ذلك مذهب سيبويه ».

(٢) انظر في الاشتقاق المزهرَ في علوم اللغة وأنواعها ١/٣٤٥-٣٥٤.

(٣) الكتاب ٢/٣١٠. وفي الأصل: إلى ابتداء.

(٤) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا الغين.

(٥) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا الخاء والراء.

(٦) وهو مذهب أكثر المحققين، وصححه ابن هشام. وقال بعض النحاة: تدخل. انظر ارتشاف الضرب ١٧٣٠ (رجب)، مغني اللبيب ١٠٤، المساعد ٢/٢٥٤.

(٧) قال الرضي في شرح الكافية ٤/٢٧٤: « وأما الجارة فالأكثرون على تجويز كون مابعدها متصلا بآخر أجزاء ماقبلها... نحو: أكلت السمكة حتى رأسِها، بالجرّ. والسيرافي مع جماعة أوجبوا أن يكون =

[وقيل][1] في « إلى »: بأن مابعدها قد يكون داخلا لقرينة كقولــه: قــرأت القرآن من أوله إلى آخره[2]، وقد لايدخل لقرينة أيضا، كقوله تعالى: ﴿ثُــمَّ أَتِمُّــوا الصِّيامَ إلى اللَّيلِ﴾[3].

وقد ذهب الشيخ أبوعلي -رحمه الله- إلى أن وضعها أن يــدخل مابعــدها فيما قبلها، وصادر على هذا بضد المصادرة المتقدمة، وقال: إن نهاية الشيء منتــهاه وغايته، وكأنه من الجسم سطحه المتصل بما يتصل به[4].

وقال قوم: الأولى الاقتصار على مفهوم كلام الإمام من غير تعــرض لــذكر دخول ولاخروج.

وقوله: « ولاتكون (حَتَّى) هنا »[5].

قلت: يريد: في المضمر. يدل على هذا قوله: « وهي أعــمُّ في الكــلام مــن (حتى) تقول: قمتُ إليه »[6]. وقد تقدم كلامه في هذا في باب المضمرات[7].

ولا يصح أن يكون مراده أن « حتى » لاتكون غاية مجــازا؛ لأنــك تقــول:

مابعدها جزءا أيضا مما قبلها، كما في العاطفة...وفصّل عبد القاهر، والرمــاني، والأندلســي، وغيرهــم، فقالوا: الجزء داخــل في حكــم الكــل، كمــا في العاطفــة، والملاقــي غــير داخــل ». ونســب في ارتشاف الضرب ٢/٤٦٨ دخول مابعد حتى الجارة فيما قبلها إلى سيبويه والمبرد وابن السراج والفارســي. وانظر المسألة أيضا في اللباب ١/٣٨٢، ٣٨٤، مغني اللبيب ١٦٦-١٦٩.

(١) تكملة يستقيم بها السياق، إن شاء الله. انظر شرح الكافية للرضي ٤/٢٧١.

(٢) انظر مغني اللبيب ١٠٤.

(٣) البقرة: ١٧٨. وانظر مغني اللبيب ١٠٤.

(٤) انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ٨٤٠، ٨٤١.

(٥) الكتاب ٢/٣١٠.

(٦) الكتاب ٢/٣١٠. وفي الأصل: وهي أصح في الكلام من حيث قلت يقول: قمت إليه.

(٧) الكتاب ١/٣٩٢.

صمت النهار كلَّه حتى الليلِ، وهذا لابد مجاز؛ لأنك إنما تعني: آخر النهار، ولكن لما كان الليل متصلا بالنهار صار كأنه آخره، و« حتى » لايكون مابعدها إذا كانت جارة إلا [جزءا][(١)] مما قبلها، ولهذا لم تقع إلا بعد جمع.

وفيها وفي « إلى » خلاف بين النحويين[(٢)]: منهم من لايجعل مايقع مجرورا بعدها داخلا فيما قبلها، ويحتج بقولهم: اشتريتُ الفدَّانَ حتى الوادي، والوادي لم يدخل في الشراء. ومنهم من يقول: إنّ مابعدها يدخل فيما دخل فيه ماقبلها. والقول الثاني[(٣)] هو الصحيح كما قدمناه.

قال: « ولها في الفعل نحوٌ ليس لـ(إلى) »[(٤)].

قلت: النحو الذي هو [لها][(٥)] أن مابعدها يكون جزءا مما قبلها، نحو « قام القوم حتى زيدٍ »، ويكون مابعدها حقيرا أو عظيما[(٦)]، وهذا النحو لايكون في « إلى ».

قال: « ويقول الرجل: إنما أنا إليك، أي: إنما أنت غايتي »[(٧)].

قلت: وجه الغاية في هذا أن هذا الكلام إنما معناه: أنا مستندٌ في أموري ومعوّلٌ في جميع أحوالي عليك، وهو منيبٌ[(٨)] في أموره إليه.

ومما دخلت فيه « حتى » على الضمير في الشعر قوله:

---

(١) تكملة يستقيم بها السياق.

(٢) سبق ذكر الخلاف وأصحابه قبل قليل.

(٣) في الأصل: الأول. وهو متناقض مع كلامه.

(٤) الكتاب ٢/٣١٠.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٦) انظر التوطئة ٢٤٩، شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٣٢٠.

(٧) الكتاب ٢/٣١٠.

(٨) في الأصل: منبه.

فلا واللهِ لا يَلقـى أناسٌ   فتىً حـتّاكَ ياابنَ أبي يَزيدِ[1]

قال: « وأما (غَيْر، وسِوى) فبدل »[2].

تقدّم: قال رجلٌ غيرك، وسواك، أي: أنه ليس أنت[3].

فإن قلت: وأي فائدة في هذا؛ ألا ترى أن مخاطبك يعلم إذا قلت: قام رجل، أنه غيره، وسواه؟

قلت: قد لايعلم ذلك، ويحتمل أنه[4] نفسه هو القائم.

قال: « وأما (حَسْب) فمعناها معنى (قَط) »[5].

إن قلت: ماهي أمعربةٌ أم مبنيّة؟

قلت: ينبغي أن يقال: إنها معربة، ولا يُدّعى فيها البناء[6]؛ لأنه لادليل عليه، وهي لاتستعمل إلا مضافة مرفوعة بالابتداء، ولقلة تصرفها ولزومها موضعا واحدا أدخلها[7] / في هذا الباب. [٤٠ب]

---

(١) في الأصل: يقلى. والبيت في شرح اللمع لابن برهان ٢٦١/١، المقرب ٢١٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٧٤/١، ضرائر الشعر له ٣٠٩، رصف المباني ٢٦١، ارتشاف الضرب ١٧٥٦، ٢٤٥٥ (رجب)، شرح الكافية للرضي ٢٧٧/٤، الجنى الداني ٥٤٤، خزانة الأدب ٤٧٥/٩،٤٧٤. وللبيت روايات لاتؤثر في الشاهد، منها أن قافيته تروى: « زياد ». ودخول « حتى » على المضمر مذهب المبرد والكوفيين. وخرّجه البصريون على الضرورة.

(٢) الكتاب ٣١٠/٢.

(٣) في الكتاب ١٣٥/٢: « وإنما معنى مررت برجل غيرك معنى مررت برجل سواك ».

(٤) في الأصل: ان.

(٥) الكتاب ٣١٠/٢.

(٦) في الأصل: القا.

(٧) يعني: سيبويه.

قوله: « و(مِثْل) تسوية »[1].

قلت: إن المماثلة تكون على ثلاثة أوجه:

[مماثلة في][2] الجنسية خاصة، نحو « قام رجلٌ مثلُك »[3]، أي: هو رجل، كما أنك رجل، ومماثلة في الصفة، [نحو][4] « هو أكحلُ مثلك، وأزرقُ كذلك »، ومماثلة فيهما معا، قال سيبويه -رحمه الله- في باب مجرى النعت على المنعوت: « فـ(مِثلك)[5] نعتٌ على أنك قلت: هو رجلٌ، كما أنك رجل، ويكون نعتا أيضا على أنه لم يَزِد عليك و لم ينقص عنك في شيء من الأمور، ومثله (مررت برجلٍ مِثلك)، أي: صورته شبيهة بصورتك ».

قوله: « و(كُلّ) [عَمٌّ]، و(بَعْض) اختصاص، و(مِثْل) تسوية »[6].

هذه كلها مصادر، وجعلت بمعنى الأسماء لاتصال وقوعها منها.

« وأما (بَلْهَ زيدٍ)، فيقول: دعْ زيداً، و(بلْهَ) هنا بمترلة المصدر، كما تقول: ضَرْب زيدٍ »[7].

قلت: ذكر الناسُ أن « بَلْهَ » يكون مابعدها مجرورا ومنصوبا. وحكى الفارسي عن قُطْرب رفع مابعدها، وأنها بمعنى « كيف »[8]. ويجعلها الإمام في الجر

(١) الكتاب ٣١٠/٢.

(٢) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا: مما.

(٣) في الأصل: مثله. وما أثبته أنسب لما سيأتي.

(٤) ذهب به الخرم.

(٥) قبله في الكتاب ٣١٠/٢: « ومن النعت أيضا: مررت برجلٍ مثلِك ».

(٦) الكتاب ٣١٠/٢. وما بين معقوفين تكملة منه. وقد سبق شرح الجملة الأخيرة.

(٧) الكتاب ٣١٠/٢.

(٨) انظر ارتشاف الضرب ٣٣٢/٢، الجنى الداني ٤٢٤، ٤٢٥، وفيهما: « وأنكره أبوعلي ». وفي شرح الكافية للرضي ٩٣/٣: « وحكى أبوعلي عن الأخفش أنه يجيء بمعنى (كيف) فيرفع مابعده »، وفي مغني اللبيب ١٥٦ أن حكاية الرفع عن الأخفش وقطرب، وهذا مستفاد أيضا من كلام المرادي في الجنى الداني.

=

والنصب بمنزلة المصدر[1]، أي: أنها اسم وضعت موضع الفعل، لا اسم فعل؛ والذي دعاه إلى ذلك أنها قد جرّ بها الاسم، وهذا قاطع بأنها في ذلك الموضع مصدر لا اسم فعل؛ إذ [لو][2] كانت اسم فعل لمّا جرت، فلمّا زال نصب مابعدها أمكن أن تكون فيه اسم فعل، وأن تكون مصدرا، واسم الفعل لم يستقر، فينبغي أن تحمل على ماثبت، وهو المصدر، فإذا قلت: بلْهَ زيدا، فمعناه: تركاً زيداً، وبلهَ زيدٍ: ترك زيدٍ.

قال الأعلم[3]: « ومنهم من ينصب [الأكفّ][4]، ولم يذكره سيبويه -رحمه الله- ويحتمل ذلك وجهين: أن تقدر: بلهاً الأكفَّ[5]، وحذْف التنوين لاجتماع الساكنين، والآخر: أن (بلْهَ) لايتمكن، فوضع موضع الفعل، كما قيل: رويداً زيداً، وماأشبهه ».

الهروي[6]: حكي عن الأحمر وغيره: معناه: كيف[7]. وقال الفراء:

وانظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ١٠١٥ من دون نسبة.

(١) لم يذكر سيبويه النصب، وإنما ذكر الجرّ فقط، وسينقل المؤلف عن الأعلم بعد قليل، أن سيبويه لم يذكر النصب. انظر الكتاب ٣١٠/٢، ٣١١، السيرافي النحوي ٥٤٢، ٥٤٣.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٣) النكت ١١٣٠، السيرافي النحوي ٥٤٣.

(٤) تكملة من النكت ١١٣٠. والكلام على قول كعب بن مالك الأنصاري:

تذر الجماجمَ ضاحيا هاماتها بله الأكف كأنها لم تُخلقِ

وانظر كتاب الشعر ٢٦، تهذيب اللغة ٣١٣/٦، شرح المقدمة الجزولية الكبير ١٠١٥، شرح الكافية للرضي ٩٤/٣، ارتشاف الضرب ٣٣٢/٢، الجنى الداني ٤٢٥، مغني اللبيب ١٥٦، المقاصد الشافية ٢٤٣/١. وهو يروى بجر الأكف ونصبها ورفعها.

(٥) في الأصل: الالف.

(٦) أبوعُبيد القاسم بن سلاّم. وقد سبقت ترجمته.

(٧) انظر غريب الحديث ١٨٦/١.

معناه[1]: دع وكيف، وبه فسر ماجاء في الحديث: « بله ما أُطْلعْتُم عليه »[2].

أبو القاسم السُّهيلي: « وهي عندي من لفظ البَلَه والتَّباله، وهي الغفلة »[3].

وجاء في الحديث: « أكثرُ أهلِ الجنةِ البُلْهُ »[4]. فالأبله: الغافل عن الشر، أي: الذي طبع على الخير، فهو غافل عن الشر[5].

وقال السُّهيليّ[6]: هم الذين غلبت عليهم سلامة الصدر وحسن الظن بالله وبالناس، وأنشد:

ولقد لهوتُ بطفلةٍ ميّاسة   بَلْهَاءَ تُطْلِعُني على أَسْرارِها[7]

أراد: أنها غريرة لادهاء لها[8].

وقال السهيلي[9]: لأن من غفل عن الشيء تركه، ولم يسأل عنه، وكذلك

---

(١) في الأصل: معنا.

(٢) انظر تهذيب اللغة ٣١٣/٦. والحديث بتمامه في في صحيح البخاري كتاب تفسير القرآن سورة السجدة ١٧٤/٣: « يقول الله تعالى: أعددت لعبادي الصالحين مالا عين رأت، ولاأذن سمعت، ولاخطر على قلب بشرذخرا، بله ماأطلعتم عليه. ثم قرأ [السجدة: ١٧]: ﴿فلا تعلم نفس ماأخفى لهم من قرّة أعين جزاء بما كانوا يعملون﴾ ». وانظر مسند أحمد٧٧٩٦، ٨٤٧١، ٨٩١١، ٩٠٢٢، ٩٢٧٤، ٩٥٧٨، ٩٦٣٦، ١٠٠٢٠، ١٠١٧٣. وسيعاد الحديث بلفظ أتمّ.

(٣) الروض الأنف ٣٠١/٣.

(٤) الحديث في شعب الإيمان للبيهقي ١٢٥/٢، ١٢٦، الغريبين (بله)، مجمع الزوائد للهيثمي ٧٩/٨، ٢٦٤/١٠، ٤٠٢، شرح النووي على صحيح مسلم ١٨١/١٧، شمس العلوم ١٨٨/١، اللسان (بله).

(٥) انظر الغريبين للهروي ٢١٥/١.

(٦) النّصّ ليس موجودا في الروض الأنف، وهو موجودٌ في الغريبين للهروي ٢١٥/١ مصدراً بـ« وقال القتيبي... » إلى آخر البيت. وقد سبق للمؤلّف النّقل منه. وانظر غريب الحديث لابن قتيبة ١٠٩/١.

(٧) البيت للنمر بن تولب، رضي الله عنه. وهو بالإضافة لما سبق في ديوانه ٣٤٨، منتهى الطّلب من أشعار العرب ٢٦٧/١، شمس العلوم ١٨٨/١، اللسان (بله).

(٨) انتهى النّقل من الغريبين.

(٩) الروض الأنف ٣٠١/٣.

« بله الأكف »، أي: لاتسأل عن الأكف[1] إذا كانت الجماجم ضاحية مقطعة، وفي الحديث: « أعددت لعبادي الصالحين مالاعينٌ رأت ولاأذن سمعت، بله ما أطلعتم عليه »[2].

قال صالح بن محمد: ونحو ماقال الأعلم قال الفارسي في مسائله[3]، قال: والقول في ذلك أن « بلْه » مصدر، فمن قال: بلهَ زيدٍ، أضافه إلى المفعول، مثل ﴿ضرْبَ الرِّقابِ﴾[4]. ومن قال: بلهَ زيدا، جعله اسما للفعل، كأنه قال: دع زيدا، فإذا قال: بلهَ زيدٍ، كان نصباً[5]؛ ألا ترى أن « بلهَ » قد صح أنه مصدر بدلالة الإضافة، فإذا لم تضفه، و لم تجعله اسما للفعل، فلا شيء يوجب فتحه، فيجب إذا عدى هذين الموضعين ترفعه، كما أن « رويدا » / [عندما][6] يجعل اسما للفعل جرى معربا، نحو: ﴿أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدَاً﴾[7] فكذلك « بلْهَ ». [٤١أ]

وفيما أبطل به رواية قطرب نظر.

قال الإمام: « و(عِنْد) لحضور الشيء، ودنوِّه »[8].

قلت: يكون الدنو فيها بالقوة، ويكون بالفعل، فتقول: عندي مالٌ، وهو

---

(١) في الأصل: الالف أي لاتسأل عن الالف.

(٢) سبق الحديث قبل قليل.

(٣) انظر في « بله » كتاب الشعر ٢٥-٢٨.

(٤) محمد: ٤.

(٥) في الأصل: خطا. قال الفارسي: « وليست الفتحة التي في (بله) في قول من نصب بها الفتحة التي فيها في قول من أضافها؛ لأنها في الإضافة نصبة، كالتي في:﴿ضرب الرقاب﴾ وفي القول الآخر فتحة كفتحة (ويد) ». كتاب الشعر ٢٨.

(٦) موضعه مخروم.

(٧) الطارق: ١٧.

(٨) الكتاب ٣١١/٢.

عندك قريب، وقد يكون بعيدا ولكنه بصدد أن يحضره[1]، بخلاف « لدى »؛ لأنها لاتكون أبدا إلا فيما قرب، لاتقول أبدا: لدي مالٌ، إلا فيما قرب.

قوله: « وأما (نَوْلٌ) فتقول: نولُك »[2] الفصل.

قلت: هو من التَّناول، ومعنى نولك أن تفعلَ كذا: تناولُك فِعْلَ[3] كذا، وإذا كان فعلك كذا تناوله، فينبغي لك أن تفعله[4]، فلهذا دخل فيها هذا المعنى، ولأجل هذا المعنى دخلت « لا » عليها، و لم تنكر.

ثم قال: « وإذا قال: لانولك، فكأنه يقول: أقصر »[5].

أي: إذا قال: لاينبغي لك، فمعناه، ولابدّ: أقصر.

قال -رحمه الله-: « وأما (إذا) فلما يستقبل من الدهر، وفيها مجازاة، وهي ظرف »[6].

قلت: قوله: « وفيها مجازاة »، أي: لابد لها من جواب، إما متأخر، أومتقدم يقوم مقام الجواب، كما كان ذلك في « إنْ » إذا قلت: يقوم زيدٌ إن يقم عمرٌو، وهذا ليس بجواب، إلا أنه يقوم مقام الجواب، فلذلك تكون « إذا » لابد لها من

---

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٢/٢٣٥: « ومن الظروف عادمة التصرف (عند)...وهي لبيان كون مظروفها حاضرا حسًّا أو معنى...ومثال القرب الحسي [النّجم: ١٤]: ﴿ولقد رآه نزلة أخرى عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى﴾...ومن القرب المعنوي قول الرجل: عندي مائة، يريد أنه مالكها، وإن كان موضعها بعيدا ».

(٢) الكتاب ٢/٣١١.

(٣) في الأصل: فعلك.

(٤) قال سيبويه ٢/٣١١: « وأما نول، فتقول: نولك أن تفعل كذا وكذا، أي ينبغي لك فعل كذا وكذا، وأصله من التناول، كأنه يقول: تناولك كذا وكذا ».

(٥) الكتاب ٢/٣١١.

(٦) الكتاب ٢/٣١١. وفي الأصل: من الدهر فيها مجازاة. والنص كما أثبته موافق لكتاب سيبويه، ولما سيأتي.

جواب، أو مايقوم مقامه، إلا أنها لا تجزم إلا في الضرورة، قال:

إذا قصُرت أسيافُنا كان وصلُها خُطـــانا إلى أعدائنا فنُضاربِ[١]

فلولا أنّ موضع « كان » جزم لما جزم ماعطف عليه، فلمــا دخلــها معــنى الجزاء لذلك لايليها أبداً إلا الفعل ظاهرا أومضمرا، و[لا][٢] يقال أبــدا: إذا خــرج زيدٌ قائمٌ، ولهذا لايكون أبدا في الكلام الذي بعدها إلا الفعل ملفوظــا بــه قُــدّم أوأخّر، نحو: ﴿إذا السماء انشقّت﴾[٣] و﴿إذا الشمس كــوّرت﴾[٤] و﴿إذا الســماء انفطرت﴾[٥] فهذا أمر « إذا »[٦] التي هي ظرف زمان.

وقال أبو الحسن: الاسم المبتدأ إذا كان خبره اسما يقع بعدها[٧]، وأنشد على صحّة دعواه:

فهلاّ أَعَـــدُّوني لمثلي تفــاقدوا إذا الخصمُ أبزى مائلُ الرأسِ أنكبُ[٨]

فالأبزى: هو الذي يخرج صدره، ويبدو عند ذلك عجزه لإقباله بمقدمه على

---

(١) لقيس بن الخطيم. الديوان ٨١، الكتــاب ٤٣٤/١، مجــاز القــرآن ٢٥٩/٢، المقتضــب ٥٥/٢، الجمل ٢١٦، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٣٧/٢، فرحة الأديب ١١٦، الحلــل في شــرح أبيــات الجمل ٢٩٣، أمالي ابن الشجري ٨٢/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٩٧/٤، ٤٧/٧، شرح الجمــل لابــن عصفور ٢٠٤/٢، ضرائر الشعر له ٢٩٨، شرح الكافية للرضي ١٨٧/٣.

(٢) تكملة يستقيم بها السياق.

(٣) الانشقاق: ١.

(٤) الشمس: ١.

(٥) الانفطار: ١.

(٦) في الأصل: اذ.

(٧) وأجازه ابن مالك. انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢١٣/٢، ارتشاف الضرب ١٤١١ (رجــب)، الجنى الداني ٣٦٨، مغني اللبيب ١٢٧.

(٨) ينسب لعمرو بن أسد الفقعسي، ومرة بن عداء الفقعســي. انظــر الحماســة ١٢٤/١، شــرحها للمرزوقي ٢١٤/١، البسيط ٨٧٧، شرح الكافية للرضي ٤٦٠/١، ١٩١/٣، خزانــة الأدب ٢٩/٣، ٣٠. وتفاقدوا: دعاء، أي: فقد بعضهم بعضا. ومائل بدل من أبزى، ومعناه: المتكبر. وسيشرح المؤلف أبزى.

خصمه، والأبزى[1]: اسم من الأسماء.

ومما يقوّي به مذهبه أن يقول: إن أدوات الشرط لايليها إلا الفعل ملفوظا به، إلا أن [يجيء][2] في الشعر كقوله:

أينما الرِّيح تُمَيِّلْها تَمِـــــلْ[3]

فإذا كان الأمر على هذا وجب أن تكون « إذا » مثلها، وهي في الكلام الفصيح يقع الاسم بعدها، نحو: ﴿إذا السماءُ انشقّتْ﴾، فدل ذلك على أنها ليست كأدوات الشرط.

إلاّ أن هذا المذهب باطلٌ في نفسه، أما استشهاده بـ« أبزى » فلا دليل فيه لأنه يمكن أن يكون [فعلا][4]؛ ألا ترى أنه يقال: أبزاه، إذا سلبه[5]، قال الشاعر:

كذبتم وبيتِ اللهِ نَبزي محمداً[6]

---

(١) في الأصل: فالابزى.

(٢) تكملة يستقيم بمثلها السياق.

(٣) في الأصل: يمثلها يمل. وصدر البيت:

صعـــدة نابتة في حـــــائرٍ

وهو لكعب بن جعيل التغلبي، شاعر أموي. ترجمته في الشعر والشعراء ٤٣٣، خزانة الأدب ٤٩/٣. وينسب للحسام بن ضرار الكلبي، شاعر، فارس، ولي الأندلس في زمن هشام بن عبد الملك، والوليد بن يزيد. ترجمته في الحلة السيراء ٦١/١-٦٦.

انظر الكتاب ٤٥٨/١، المقتضب ٧٣/٢، المسائل البغداديات ٤٥٧، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٩٦/٢، أمالي ابن الشجري ٨٢/٢، الإنصاف ٦١٨، اللباب ٥٨/٢، الإيضاح في شرح المفصل ١٧٥/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٩، شرح الكافية للرضي ٤٦١/١، ٩٢،٩٣/٤، شرح التسهيل لابن مالك ٧٥/٤، ارتشاف الضرب ٣١٦/٣، خزانة الأدب ٢٩/٣، ٣٠، ٣٨/٧.

(٤) محرفة في الأصل.

(٥) في الأصل: ساله. وأثبته بالنظر لما سيأتي في الشرح.

(٦) في الأصل: تبزي. وعجزه:

ولمّا نطـــاعنْ دونه ونناضـــل

=

أي: نسلبه، فكذلك يكون هذا، كأنه قال: إذا الخصم سلب -أي: سلب خصمه حجته- مائل الرأس أنكب[1].

وأما احتجاجه بأن الاسم يقع بعدها كثيرا، وليس ذلك في أدوات الشرط، فما ذلك إلا لأنها لاتجزم[2]، وخالفت في ذلك أدوات الشرط، فاستسهل ذلك فيها، إلا أنها كيف كانت تطلب الفعل، فهذا المقدار لايقدح في طلبها الفعل.

ثم قال: « وتكون للشيء توافقه »[3].

قلت: هذه هي التي يسميها النحويون / « إذا » التي للمفاجأة. واختلفوا [٤١ب]
فيها: هل هي ظرف زمان أو مكان[4]؟

وهو لأبي طالب. انظر معجم البلدان ٢٤٧/٣، اللسان (بزا). ورواية اللسان: « يُبزَى محمدٌ ».

(١) في خزانة الأدب ٢٩/٣: « وقال أبو رياش: أبزى: تحامل على خصمه لظلمه. فجعل أبزى فعلا، ولايمتنع ذلك، وإنما المعروف أن يقال: بزوت الرجل، ومنه اشتقاق البازي من الطير، إذا استعمل على وزن قاضي. وعليه فالخصم مرفوع بفعل يفسره أبزى، ويرفع مائل الرأس على أنه بدل من الخصم ». وانظر ٣٩/٧. وماذكره المؤلف والبغدادي من أن أبزى فعل والخصم فاعل يفسره أبزى، ذكره ابن أبي الربيع في البسيط أيضا ٨٧٧.

(٢) في الأصل: الا انها تجزم.

(٣) الكتاب ٣١١/٢.

(٤) القول الأول للرياشي والمبرد في أحد أقواله، والزجاج -وسيذكره المؤلف-، والزمخشري وابن طاهر وابن خروف، والشلوبين وسيذكره المؤلف. والثاني للمبرد في أحد أقواله -وسيذكره المؤلف- والفارسي وابن جني وابن الخياط وابن عصفور، وعزي لسيبويه وسيذكره المؤلف. وعن الأخفش والمبرد في أحد أقواله والسيرافي وابن برّي والشلوبين في أحد قوليه -وسيذكره المؤلف- وابن مالك والرضي أنها حرف. انظر المقتضب ٥٦/٢، ١٧٨/٣، السيرافي النحوي ٥٤٣، ٥٤٤، المسائل العسكرية ٨٦، شرح التسهيل لابن مالك ٢١٤/٢، ارتشاف الضرب ١٤١٢، ١٤١٣ (رجب)، شرح الكافية للرضي ٢٧٣/١، ٢٧٤، ١٩٩/٣، ١٩٤، الجنى الداني ٣٧٤، مغني اللبيب ١٢، خزانة الأدب ٢٦٦/١٠.

فمذهب المحققين [أنها ظرف][1] مكان لازمان، والدليل على ذلك قولهم: خرجت فإذا زيد، ويسكتون[2]، وخرجت فإذا زيدٌ قائماً، فهذا يقطع بأنها مكان؛ إذ لو كانت زمانا لما كانت خبرا عن الجثة، فمعنى قولك: خرجت فإذا زيدٌ قائماً[3]، خرجت فبالحضرة هذا، أي: فكان في المكان الذي خرجت إليه هذا. وسنبين أن هذا مذهب سيبويه. وكذلك إذا قلت: قصَدت قصدَه إذا انتفخ عليّ فلانٌ[4]، أي: قصدت في[5] المكان الذي خرجت إليه انتفخَ علي فلانٌ.

وهذه لايليها الفعل، أعني: « إذا » التي للمفاجأة.

ثم قال: « فهذا لما توافقه وتهجم عليه »[6].

قلت: هذا الذي يبين أنها عنده مكان، لقوله: « وتهجم عليه »، والهجوم إنما هو السقوط، ولا يتصور السقوط على الزمان، إنما يتمكن في المكان.

قال الأعلم[7]: « وكان[8] الزجاج يقول: إنّ (إذا) على كل حال للزمان[9]، وإن قولهم: خرجت فإذا زيدٌ، كأنه قال: خرجت فالزمان حضور زيد أو فالزمان[10] مفاجأة زيد، فإذا انفرد زيد بعدها قُدِّر زيدٌ تقدير [الحضور والمفاجأة][11] ».

---

(١) لم يظهر منه إلا الهمزة في أوله بسبب الخرم.

(٢) تقرأ في الأصل: ويكمعون.

(٣) في الأصل: قائم. وما أثبتّه أنسب للسياق.

(٤) المثال في الكتاب ٢/٣١١.

(٥) في الأصل: ففي.

(٦) الكتاب ٢/٣١١.

(٧) انظر النكت ١١٣٠، ١١٣١. وانظر السيرافي النحوي ٥٤٤.

(٨) في الأصل: فكان. والمثبت من النكت ١١٣٠، والسيرافي النحوي ٥٤٤.

(٩) سبق تخريج المذهب قبل قليل.

(١٠) في الأصل: زيد فالزمان. بدون أو.

(١١) في الأصل: تقديرا. ومابين معقوفين من السيرافي النحوي ٥٤٤.

عندي تكون[1] « إذا » على أصلها المعروف في الأزمنة، ولاتخرج عنه لغير ضرورة، ومن الدليل على صحته أنك تقول: جرَّبت زيدا فإذا هو أحمق، فلايجوز نصب « أحمق » على الحال؛ لأن الكلام لايتم بقولك: فإذا هو، ولو كانت « إذا » ظرف مكان كما يزعم أبوالعباس المبرد[2] لاكتفى به، و لم يحتج خبرا آخرَ معه؛ لأن ظروف الأمكنة يخبر بها[3] عن كل حدث وجهة، والزمان بخلاف ذلك إنما يخبر به عن الأحداث خاصّة، فهذا بين واضح.

قال صالح بن محمد: وارتضى الشيخ أبوعلي أن « إذا » هنا زمانية على أصلها[4]، وقال: إني لا أسلم أن ظروف الزمان لاتكون أخبارا عن الجثث، بل تكون أخبارا عنها، إذا وقعت بذلك فائدة، وقال في تفسيرها في بعض أبواب « إنّ، وأنّ »: إنها حرف[5]؛ لأنك إذا قلت: مررت به فإذا أنه يقول، لم يكن لها عامل يعمل فيها. وقدمنا الكلام على هذا في أبواب « إنّ وأنّ »، فعد إليه[6].

وقوله: « بينما أنا كذلك إذْ جاء عمرٌو »[7].

قلت: العامل في « بين » من « بينما أنا كذلك إذ[8] جاء عمرٌو » ما في « إذ جاء عمرٌو »[9] من معنى المفاجأة، ولا يصح أن يكون العامل فيها « جاء » لأنه

---

(١) في الأصل: لتكون.

(٢) سبق تخريج المذهب قبل قليل.

(٣) في الأصل: عنها.

(٤) سبق تخريج رأيه قبل قليل.

(٥) سبق تخريج المذهب قبل قليل.

(٦) في القسم المفقود من الكتاب.

(٧) الكتاب ٢/٣١١ وفيه: « زيد ».

(٨) في الأصل: انه كذلك اذا.

(٩) في الأصل: زيد.

يؤدي إلى بقاء « إذ » لاعامل لها[1] يعمل فيها، أو إلى أن يعمل الفعل في ظرفي زمان، وذلك كله ممتنع، و« بين » هنا غير مضافة إلى ما بعدها؛ لأن المضاف لا يعمل فيه[2] الاسمُ المضافُ إليه؛ إذ هو بمنزلة تمامه، وآخر الاسم لا يعمل في أوله.

قال الأعلم[3]: « وأجاز سيبويه: بينما زيدٌ قائمٌ إذ جاء عمرٌو، فمن الناس من يقول: إن (إذْ)[4] زائدة، ومن الناس من يقول: إنها خبر لـ(بينما)، كأنا قلنا: وقت زيدٌ قائمٌ وقت جاء عمرٌو، أي: وقت قيام زيدٍ وقت مجيء عمرٍ، ويجوز أن يكون (بينما) و(إذْ) ظرفين لما بعد (بينما)[5].

وكان الأصمعي لايجيز دخولها على (بَينما)[6]، ودخولها في أشعارهم معلوم، قال الشاعر:

استَقْدِرِ اللهَ خَـيراً وارضَيَنَّ به   فبينما العُسرُ إذْ جاءت مَياسيرُ[7]

---

(١) في الأصل: لما.

(٢) في الأصل: في. وبما أثبتّه يستقيم الكلام.

(٣) النّكت ١١٣١. وانظر السيرافي النحوي ٥٤٤، ٥٤٥.

(٤) في الأصل: اذا.

(٥) انظر هذه المذاهب في شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٠٩، ٢١٠، ارتشاف الضرب ١٤٠٤، ١٤٠٥ (رجب)، الجنى الداني ١٨٩، ١٩٠مغني اللبيب ١١٥، ١١٦.

(٦) انظر رأي الأصمعي في شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٠٩. في الجنى الداني ١٩٠: « والفصيح ألا يؤتى بـ(إذ) بعد بينا وبينما، والإتيان بها بعدهما عربيّ، خلافا لمن أنكره ».

(٧) بهذا ينتهي النقل من النكت. والبيت ينسب إلى حريث بن جبلة العذري، وإلى غيره. وانظر الكتاب ٢/١٥٨، مجالس ثعلب ١/٢٢٠، شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ١/٣٦١، سر صناعة الإعراب ٢٥٥، أمالي ابن الشجري ٢/٥٠٨، شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٠٩، خزانة الأدب ٧/٦٠. والطّريف أن الأصمعي لايجيز دخول « إذ » على « بينما »، ويرد عليه المخالف بالبيت السابق، وهو راويه مع أبيات أخرى، قال أبو علي القالي في أماليه ٢/٢٠٣،٢٠٢: « وأنشدنا أبوبكر بن دريد-رحمه الله- قال: أنشدنا أبوحاتم عن الأصمعي...». وذكر ستة أبيات منها البيت الذي أورده المؤلف، وبعده:

وبينما المرءُ في الأحـياء مغتبطٌ   إذ صار في الرّمس تعفوه الأعاصيرُ

قال الناظر[1]: هذا الذي أجاز الأعلم، قد تقدم للشيخ أبي علي الإشـــارة إلى أنه يجوز ويصح / [على كـــ]ـــلام[2] الأعلم؛ لأن الظـــرفين المـــذكورين يصـــح اختلافهما بجهة ما، فيجوز أن يعمل فيهما [فعل][3] واحد. [٤٢أ]

قال الإمام: « والدليل على أن (إذا) ظرف قولُك: القتالُ إذا جاء زيدٌ »[4].

وجْهُ الاستدلالِ بهذا الكلام على أن « إذا » اســـمٌ: وقوعُهـــا فيـــه خـــبرا، والحرف لايصح كونه خبرا، يدل على أن « إذا » هي الخبر أنك لاتقول: القتـــال إن جاء زيد، لكون الجملة لاضمير[5] فيها يعود على المبتدأ.

قال الإمام: « وأما (لكن) ثقيلة وخفيفة، فتوجب بها بعد نفي »[6].

اعتُرض هذا حيث حصر الحكم من كونها موجِبة بعد نفي، وهي تكـــون في غير النفي نافية الإيجاب كثيرا[7].

الجواب: أن الإمام ذكر المعنى الذي يعم جميعها، مخففـــة ومثقلـــة، حـــرف عطف وابتدائية؛ لأن حرف العطف لايكون إلا بعد نفي، فلذلك اختصّ هذا المعنى بالذكر. والله أعلم.

---

(١) لعلّه أبوعليّ بن الناظر: الحسين بن عبد العزيز بن محمد القرشيّ الفهريّ [٦٠٣-٦٧٩هـــ] إمـــام حافظ من فقهاء المحدثين الفقهاء النحاة الأدباء، لازم الشلوبين في العربية والأدب، وأخذ عنه أكثر كتـــاب سيبويه تفقها. من مصنفاته: شرح الجمل، وشرح المستصفى، وغيرهما. انظر الإحاطة في أخبـــار غرناطـــة ٤٦٣/١-٤٦٥، تاريخ قضاة الأندلس ١٢٧، بغية الوعاة ٥٣٥/١.

(٢) مابين معقوفين ذهب به الخرم.

(٣) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا اللام.

(٤) النص ليس في طبعة بولاق، وهو في طبعة عبد السلام في الحاشية عن أحد النســـخ، وهـــو عنـــده ٢٣٢/٤: « الدليل على إذا (كذا) ظرف قولك: ألقاك إذا جاء زيد. هذا جواب الرياشي، وهو صواب ».

(٥) في الأصل: لانظير.

(٦) الكتاب ٣١١/٢.

(٧) في الأصل: باقي الايجاب كثيرا فوجب ان. ولعل الصواب ماأثبته إن شاء الله.

قال الناظر: لاتكون عاطفة [إلا][1] إذا وقع بعدها المفرد، وإذا وقع بعدها الجملة كانت حرف ابتداء، نحو قولك: ماقام زيد لكنْ عمرٌو قائم[2]، ويجوز أيضا أن تكون هنا عاطفة جملة على جملة، كالواو[3].

وهي في عطف المفرد نقيضة « لا » لأنها توجب للثاني ما نفي عن الأول، ولهذا وجب لها في عطف المفردات ألاّ تقع إلا بعد النفي، وأما إذا وقعت بعد الجملة فإنها تقع بعد الإيجاب، وبعد النفي، وفي الأمر والنهي، ولا تقع في الاستفهام، لايقال: أقام زيدٌ؟ لكنْ عمرٌو قائم، فـ« هذا »[4] إشارة لتكميل التفسير المتقدم.

ومعنى قوله: « سوّفتُه »[5]: قلت له: سَوْف، فـ« سوّفته » فعل مشتق من « سوف »، فإذا قال: سوف أفعلُ كذا، فمعناه: أفعله فيما يأتي، فالفعل تراخٍ، وهذا هو معقول التنفيس.

وقوله: « فيما لم يكن بعدُ »[6].

لفظ كثير الاستعمال، وظاهره التناقض؛ لأن « لم يكن » ماضٍ، و« بعد » للآخِر، فكأنّ معناه[7] معنى « قام زيدٌ غداً »، وهذا لايعقل، فكان الشيخ أبوعلي فيما حكي عنه إذا أتاه مثل هذا يضمر له أبداً فعلاً مستقبلاً، فيقول فيمن [قال][8]: لم

---

(١) تكملة يستقيم بمثلها الكلام.

(٢) قال ابن أبي الربيع في شرح جمل الزجاجي ١٤٠: « وهو ظاهر كلام أبي القاسم ». يعني الزجاجي. وهومذهب أكثر المغاربة. انظر الجنى الداني ٥٩١.

(٣) قال ابن أبي الربيع في شرح جمل الزجاجي ١٤٠: « وهو ظاهر كلام سيبويه ». ورجحه.

(٤) الذي ورد في آخر جواب الشارح السابق عن الاعتراض.

(٥) الكتاب ٣١١/٢.

(٦) الكتاب ٣١١/٢.

(٧) في الأصل: ومعناه.

(٨) تكملة يلتئم بها الكلام.

يكن بعدها كذا: كان يعمل][1]. وهذا إضمار لادليل عليه، فالقول به ليس بالصواب، وهو غلطٌ، وذلك أن « بعد » إنما هي للآخِر، أي: بعد شيء متقدم، فقد يكون الشيء المتقدم ماضيا؛ ألا ترى أنك تقول في يوم الجمعة: فعلت هذا بعد يوم الاثنين، وأنت تريد يوم الثلاثاء، وقد تقدم، فلا يشترط في « بعد » أن يكون فيما لم يقع، إنما يكون بعد متقدم، وذلك المتقدم يكون ماضيا، وغير ماض.

قال الإمام: « و(كَيف) على أي حال »[2].

فجعلها حالا، وقد نص إثر هذا الموضع على أنها ظرف[3].

وخالف هنا أبوالحسن زعمَ أنها اسمٌ بمنزلة « أسقيمٌ أم صحيح؟ » وأنها خبر بنفسها[4]. وهذا باطل، فإنها لو كانت اسما، لاينبغي أن تتمكن، ولايحتاج إلى أن يقال إذا كانت ظرفا: لم قل تمكنها؟ فإن باب الظروف قلّت في التمكن، وأيضا فإن معنى « كيف » أعم مما قدره أبوالحسن، فإن معناها: على أي حالٍ أصحيح أم سقيم؟

ثم قال: « وهذه الأسماء تكون ظروفا »[5].

فزعم أنها ظروف؛ لأن قوله: « هذه الأسماء »، صفة وموصوف، والخبر بعدُ،

---

(١) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٢) الكتاب ٣١١/٢.

(٣) ذكر بعدها: « أين، ومتى، وحيث ». ثم قال ٣١١/٢: « وهذه الأسماء تكون ظروفا ». وسيأتي هذا النقل بعد قليل. لكن قال السيرافي في شرح هذه العبارة: « يعني: أين ومتى وحيث ». السيرافي النحوي ٥٤٦.

(٤) والسيرافي. انظر السيرافي النحوي ٥٤٦، مغني اللبيب ٢٧٢. وقد قلب الرضي المذهبين فجعل مذهب سيبويه مذهب الأخفش والعكس فقال في شرح الكافية٢٠٥/٣: « وكون كيف ظرفا مذهبُ الأخفش، وعند سيبويه هو اسم بدليل إبدال الاسم منه نحو: كيف زيدٌ، أصحيح أم سقيم؟ ».

(٥) الكتاب ٣١١/٣.

فأخبر عنها بأنها تكون ظروفا، وقال في « خَلف وقُدّام وأمام وفوق »: « وهذه أسماء تكون ظروفا »(١). فهذا يقطع بأنها ظروف في كل موضع؛ لأنه أخبر عنـــها بأنهـــا أسماء، ثم قال: « وتكون / ظروفا »، فلا تلزم الظرفيـــة، وكـــذا هـــي؛ ألا تـــرى أنه يقال: خلفُك ظهرُك، وأمامُك صدرُك. [٤٢ب]

و[يريد بقوله](٢): « فمؤخّر الشيء »(٣): المكان الذي وراء ه الشيء، وبقوله: « مقدّمه »(٤): المكان الذي قدّامه، أي: أمامه.

[وقد](٥) أخذ ابنُ الطراوة هذا الكلام على ظاهره، ونقده، فقـــال: كيـــف يصح أن يقال في « خلف »: إنها مؤخر الشيء، ومؤخر الشـــيء عجـــزه، وعجـــز الشيء بعضه، و« خلف » ليس بعض مايضاف إليه، وأن يقول في « أمام »: إنها مقدم الشيء، ومقدم الشيء وجهه، فهو إذاً بعضه، و« أمـــام » ليســـت أيضـــا بعـــض ما[يضاف](٦) إليه من الظروف الواقعة على الجهات الستة إلى كلّه ماكـــان منـــها بناؤه أفعل، نحو « أيمن، وأيسر »(٧)؟

وتقديره هذا غير لازم لسيبويه، فإنه لم يُرد مافهمه عنـــه، وإنمـــا أراد مـــا قدّمناه.

قال: « و(أيّ) مسألة ليبيّن لك بعض [الشيء]، وهي تجري مجرى (مـــا) في

---

(١) عبارة أخرى له ذكرها بعد ذكره تلك الظروف.

(٢) ذهب الخرم بمقدار كلمة، ولعل الصواب مأأثبته-إن شاء الله- فإنه الأنسب لما سيأتي.

(٣) تمام نصه في الكتاب ٢/٣١١: « وأما خلف فمؤخر الشيء ».

(٤) تمام نصه في الكتاب ٢/٣١١: « وأمام مقدّمه ».

(٥) موضعه مخروم بمقدار ماأثبت.

(٦) تكملة يستقيم بها الكلام، أخذتها من لفظه السابق.

(٧) لم أقف على اعتراض ابن الطراوة في غير هذا الكتاب.

كلّ شيء »[1].

قال أبو الحسن بن عصفور: مما يُعترض هذا: بأن « أيّ » لايكون في التعجب، وتكون ثَمّ « ما »[2].

والانفصال عنه: أنها يجتمع معها في كونهما يكونان غير موصوفين، فهذا المعنى يجمعهما، و« أي » إذا كانت شرطا فهي نكرة غير موصوفة، وكذلك « ما » في التعجب، فلهذا جعلها مثل « ما » في كل شيء.

قوله: « غير أن لام التوكيد يلزمها عوضا مما ذهب منها »[3].

الشيخ أبوعلي: يعني: مما ذهب[4] منها من البيان، وذلك أنها لما خففت كان لفظها كلفظ النافية، فربما كانت تلتبس بها لو لم تلزمها اللام[5]، ولايصح أن يؤخذ كلامه على أنه أراد: أن اللام تلزمها عوضا مما ذهب منها، أيْ: حُذفَ؛ لأنها لو كانت كذلك لوجب لزومها لها مع الفعل، وهي لاتلزمها[6].

وقوله: « طمع وإشفاق »[7].

يعني: طمع في موضع، وإشفاق في موضع، فمثل « لعلّ الله [يرحمنا][8]! » طمع، ومثل « لعلّ العدوَّ[9] يأتي!» إشفاق، أي: أن هذا الكلام يكون عند

---

(١) الكتاب ٣١١/٢ ومابين معقوفين تكملة منه يستقيم بها الكلام.

(٢) لم أقف اعتراض ابن عصفور في غير هذا الكتاب.

(٣) النص بتمامه في الكتاب ٣١١/٢: « وإنّ توكيدٌ لقوله: زيدٌ منطلقٌ، وإذا خففتَ فهي كذلك تؤكد ماتكلم به وليثبت الكلام، غير أن لام التوكيد تلزمها عوضا مما ذهب منها ».

(٤) في الأصل: ذهبت.

(٥) هذا في حال عدم إعمالها، فإن أعملت فالإعراب يرفع اللبس.

(٦) انظر الجنى الداني ١٣٤.

(٧) الكتاب ٣١١/٢ والنص بتمامه: « وعسى ولعلّ طمع وإشفاق ».

(٨) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر الجنى الداني ٥٧٩.

(٩) في الأصل: الغد. انظر الجنى الداني ٥٨٠.

الجزع.

ثم قال: « وأما (لَدُن) فالموضع الذي هو أول الغاية »[1].

يعني[2] إذا قلت: جئت من لدُن فلان، فالموضع الذي يقرب من فلان هو أول الغاية، و« مِن » تدلّ على ابتداء هذه الغاية، فـ« لدن » بمترلة الكوفة، إذا قلت خرجت من الكوفة إلى البصرة، ولايدخل عليها من حروف الجر إلاّ « مِن ».

وفيها لغات: لَدُنْ، لَدَن، لَدْن مخففة لدُن[3]. ويشبهون[4] النون بالتنوين، فيقولون: لَدَاك[5]، محذوفة، وإذا قالوا: لدى، كانت بمعنى « عند »، فهل هي لغة في تلك أو لا؟ الصحيح أنها حرف برأسه؛ لأن « لدن » ليست بمعنى « عند ».

قوله: « وأما (دُونَ) فتقصير عن الغاية »[6].

لايريد: الغاية على الإطلاق، بل الغاية التي يكون بعضُها[7]، فإذا قلت: أنا دونَك في العلم، فمعناه: أنا مُقصِّر عنك، وهو ظرف مكان مجازا[8]، أي: أنا في موضع من العلم لايبلغ موضعك، على المجاز، كما قالوا: فوقَك في العلم.

---

(١) الكتاب ٣١١/٢ وفي الأصل: وأما لدى. والتصويب من الكتاب، ومن الكلام التالي.

(٢) في الأصل: في.

(٣) انظر هذه اللغات وغيرها في شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٧/٢، شرح الكافية للرضي ٢٢١، ارتشاف الضرب ١٤٥٣، ١٤٥٤ (رجب).

(٤) في الأصل: يشبهون، بلا واو، وماأثبته أحسن.

(٥) الكتاب ١٠٤/٢.

(٦) الكتاب ٣١١/٢.

(٧) في الأصل: بعدها. ولعل الصواب ماأثبته، إن شاء الله.

(٨) في الأصل: مجاز.

وقد تستعمل اسما، نحو « مِن دونِه »[1].

وقد تكون اسماً من الأسماء صفةً، نحو « هذا الشيءُ دونٌ »، أي: رديء[2]، فهذا يجري بوجوه الإعراب كلها.

وقد تكون صفة بمعنى: رديء، لكن على معناها من الظرفية، نحو « رأيت رجلا دونَك » وهذه هي الظرفية بعينها[3]؛ لأن المعنى على ذلك، لاعلى الرداءة. ثم قد تحذف هذا الموصوف، وتقام الصفة مقامه، فإذا فعل ذلك فإنّ للعرب فيها[4] لغتين:

إحداهما: إعراب[الصفة][5] بإعراب الموصوف، وجريانها بوجوه الإعراب.

والثانية: إبقاؤها / [على بابها][6] من الظرفية. [٤٣أ]

وعلى اللغتين معاً جاء قوله: ﴿ومِنَّا دُونَ ذلكَ﴾[7]. قُرِئ بالنصب[8].

---

(١) الكتاب ٣١١/٢.

(٢) انظر الكتاب ٢٠٤/١، شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٤/٢، ارتشاف الضرب ١٤٥٠ (رجب).

(٣) انظر الكتاب ٢٠٤/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٣/٢، ٢٣٤، ارتشاف الضرب ١٤٥٠ (رجب).

(٤) في الأصل: فيه.

(٥) تكملة يستقيم بها الكلام.

(٦) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا الألف الأخيرة.

(٧) الجن:١١. وفي الأصل: وسنا دون ذلك ذلك.

(٨) قال الباقولي في كشف المشكلات ٤٨٣/١: « (دون) في موضع الرفع بالابتداء، ولكنه جاء منصوباً لتمكنه في الظرفية...وإن شئت كان التقدير: منهم جماعةٌ دون ذلك، أي جماعة ثابتة، فحذف الموصوف وقامت صفته مقامه ». وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٦١/٣. وفي الدر المصون ٤٩١/١٠: « فيه وجهان: أحدهما: أن ﴿دون﴾ بمعنى غير، أي: ومنا غير الصالحين، وهو مبتدأ، وإنما فتح لإضافته، إلى غير متمكن، كقوله [الأنعام: ٩٤]: ﴿لقد تقطع بينكم﴾ فيمن نصب على أحد الأقوال، وإلى هذا نحا الأخفش. والثاني: أن﴿دون﴾ على بابها من الظرفية، وأنها صفة لمحذوف تقديره: ومنا فريق...». وصوب ابن مالك قول الأخفش. انظر شرح التسهيل ٢٣٤/٢. وانظر قول الأخفش أيضا في ارتشاف الضرب

=

قال[1]: « وأما (بَلَى) فتوجب بها بعد النفي »[2].

قلت: أريد أن أتكلم بكلام مفصل على[3] « بَلَى ونَعَمْ »، فإن فيهما صعوبة، وأرجو أن أبينهما[4] إن شاء الله تعالى.

أما إذا تكلم بكلام موجب إيجابا محضا، نحو « قام زيدٌ »، كان رد هذا بـ« لا »، وتصديقُه[5] بـ« نَعمْ »، فإذا كذّبتَ قائلَ هذا الكلام قلت: لا، وإذا صدقته قلت: نعم، هذا أمر لاخلاف فيه، وهو بيِّنٌ جدّا.

فإن كان الكلام منفيا نفيا محضا، نحو « ماقام زيدٌ »، فإن ردّه بـ« بلى »، وتصديقُه بـ« نَعم »، فإذا قال: ما قام زيدٌ، وأردت أن تقول: إنّ زيداً[6] قد قام، قلت: بلى، وإن أردت أنه « ما قام » قلت: نَعَمْ.

فإن قلت: ولِمَ لَمْ تردّ بـ« لا »؟

قلت: لأنه كان يلتبس؛ ألا ترى أنه إذا قال: ماقام زيد، فقلت: لا، احتمل أن يكون المعنى: لا ماقام زيدٌ، ويكون موافقاً له، واحتمل أن يكون: لا بل قام زيدٌ، فوضعوا هنا « بلى » لهذا المعنى، وصارت « نعم » للمعنى الآخر، وهو تصديق النفي.

فإذا دخل على النفي أداة الاستفهام فلا يخلو أن يبقى النفي على ما كان

١٤٥٠ (رجب).

(١) لم يظهر منها بسبب الخرم إلا طرف اللام.

(٢) الكتاب ٣١٢/٢ وفيه: « فتوجب به ».

(٣) في الأصل: للكلام على. وبمثل ماأثبته يستقيم السياق.

(٤) ماسيذكره في هذه المسألة قريب جدّا مما ذكره ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ٤٨٤/٢-٤٨٦.

(٥) في الأصل: وتصديقها.

(٦) في الأصل: زيد.

عليه، أوينتقل، فإن بقي كما كان فحكمه حكم ماتقدم، نحو قوله:

ألا طِعانَ ولا فُرْسانَ عاديةً ... إلا تجشُّؤكمْ عند التَّنانيرِ[1]

وهو يهجوهم، ويقول لهم: ليس لكم طِعانٌ، وليس لكم ما تفتخرون به [من][2] المكرمات إلا النَّهامة.

وإن انتقل النفي إلى التقرير فهنا يطول الكلام، وزعم النحويون أن ردّ هذا النحو بـ« بَلى »، وتصديقه بـ« نعم »، نحو « ألم أعطك درهما؟! »، فمعناه ولابدّ: أنا أعطيتك[3] درهما، فردّ هذا الكلام بـ« بلى »، وكأنه يقول: بلى أعطيتني، وتصديقه بـ« نَعم »، أي: لم تعطني. فـ« نعم، وبلى » في هذا الموضع يرجعان لما بعد الهمزة، وهي نفس لفظك[4]، [فإن رددته][5] أتيت بـ« بلى »، وإن أنت صدّقته في النفي أتيت بـ« نعم »، ولهذا قال ابن العباس -رضي الله عنه- في قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾[6]: لوقالوا: نعم، لكفروا[7]. وهذا النوع وإن كان موجَبا في المعنى فقد يتصور أن يرجع معناه إلى النفي بوجه ما، وهو أنّ الذي

---

(١) في الأصل: الدنانير. والبيت لحسان بن ثابت-رضي الله عنه-في ديوانه ٢٧١، ولخداش بن زهير من قصيدة أوردها الغندجاني في فرحة الأديب ٢٠٨-٢١٢. وانظر الكتاب ٣٥٨/١، الجمل ٢٤٠، التبصرة والتذكرة ٣٩٢/١، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥٨٨/١، الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٢٨، شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٠/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٧٠/٢، ٦١/٣، ارتشاف الضرب ١٧٦/٢، ٢٥٧/٣، مغني اللبيب ٩٦، ٤٥٧. والتنانير: جمع تنور، وهو الفرن.

(٢) تكملة يستقيم بها السياق.

(٣) في الأصل: أعطيك.

(٤) في الأصل: لفظا.

(٥) محرف في الأصل.

(٦) الأعراف: ١٧٢.

(٧) انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ١١٥٩، ١١٦٠، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٥/٢، شرح الكافية للرضي ٤٢٦/٤، ارتشاف الضرب ٢٣٦٩ (رجب).

يقول: ألم أحسن إليك؟! إنما يقوله إذا رأى ممن أحسن إليه ذلاًّ، فيقتضي أنه أساء إليه، فلهذا يقرره على هذا النفي لما رأى من حاله[1]، فهذه حال « بلى ونعم ».

ثمّ قد يجيء مايكسر هذا الذي أصلناه؛ ألا ترى قول جَحْدَر[2]:

أليس اللّيلُ يَجمعُ أم عمرٍو وإيانا فذاك بنا تَدانِ

نعمْ وأرى الهلالَ كما تراهُ ويعلوها النهار كما علاني[3]

فقد كان حقه أن يقول: بلى. فللناس في هذا مذاهب، أحسنها: أنه لما كان الوضع لايحسن فيه الجواب إلا بأن الليل يجمعهما، ولايتصور خلافه، أتى فيه بلفظ وإن كان ملتبسا في غير هذا فقد[4] سقط التباسه[5]، فهي هنا مرادفة لـ« بلى »، وعلى هذا يُخرّج كلام سيبويه في أبواب الصفات، حيث فعل مثل هذا[6]، ولحنه

---

(١) انظر مغني اللبيب ٤٥٣.

(٢) هو جحدر بن مالك الحنفي، كان لسناً فاتكا شاعرا، حبسه الحجاج بسبب غاراته على أهل هَجَر. انظر أمالي ابن الشجري ٤٨٦/٢، خزانة الأدب ٤٦٣/٧.

(٣) البيتان من قصيدة لجحدر قالها وهو في سجن الحجاج وأرسلها إلى اليمامة، وهي في أمالي القالي ٣٣٣/١. وانظر أمالي السهيلي ٤٧، شرح المقدمة الجزولية الكبير ١١٦٠، ١١٦١، المقرب ٣٢٢، ٣٢٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٥/٢، شرح الكافية للرضي ٤٢٧/٤، رصف المباني ٤٢٧، ارتشاف الضرب ٢٣٦٩ (رجب)، الجنى الداني ٤٢٢، ٤٢٣، مغني اللبيب ٤٥٣، خزانة الأدب ٢٠١/١١-٢١٠. قال البغدادي: « وقد رواه السكري في كتاب اللصوص في نسخة قديمة صحيحة:

بلى وترى الهلال كما أراه

وفي منتهى الطلب من أشعار العرب ٢٧١/٣:

بلى ونرى الهلال كما تراه

وفي كتاب الفصوص لصاعد ١٦١/٣ قصيدة لسوّار بن مضرب الكلابيّ ورد فيها البيتان برواية:

بلى وترى الهلال كما نراه

(٤) في الأصل: فقط.

(٥) انظر هذا التخريج شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٦/٢، مغني اللبيب ٤٥٣، ٤٥٤.

(٦) قال سيبويه ٢٢٧/١: « فإن زعم زاعم أنه يقول: مررت برجل مخالط بدنه داء، ففرق بينه وبين

=

فيه أبوالحسن ابن الطراوة[1]، وقد ذكرنا الانتصار لسيبويه في موضعه. فهذا المأخذ أحسن ماقيل فيه، ويليه قول بعضهم: إنه يعلم مايريد فيجيب بما أجاب؛ لأنه يسأل نفسَه ويجيبها، فهو يعلم مايقصد، فلهذا جاز[2]. / [٤٣ب]

وزعم بعضهم أن هذا من تقديم الجواب، وكأنه: وترى الهلال كما أراه نعم[3]. وهذا شيء [لا يُعرف][4] نظيره.

وزعم بعضُهم أن « نَعم » حرفُ تذكُّر[5]، كأنه لما قال: إن الليل يجمعها معي، أخذ يتذكّر فقال: نعم، وترى الهلال، ويعلوها النهار[6]! وهذا الثاني لم يثبت أيضا فيقال به.

وزعم بعضهم أنه جوابٌ لمقدر في نفسه[7]، وكأنه قال: يجمعنا الليل، نعم! إلا أن هذا يرِدُ عليه اعتراض، وهذا أن الذي يجيب[8] عن اللفظ إنما يقول: نعم،

المنون، قيل له: ألست تعلم أن الصفة إذا كانت للأول فالتنوين وغير التنوين سواءٌ إذا أردت بإسقاط التنوين معنى التنوين نحو قولك: مررت برجل ملازم أباك، ومررت برجل ملازم أبيك، ومررت برجل ملازمك، فإنه لايجد بدا من أن يقول: نعم...».

(١) انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ١١٥٩، مغني اللبيب ٤٥٣، خزانة الأدب ١١/٢٠١، ابن الطراوة النحوي ٢١٥-٢١٩.

(٢) انظر هذا التخريج أيضا في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٤٨٦.

(٣) انظر هذا التخريج أيضا في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٤٨٦، مغني اللبيب ٤٥٤. قال ابن هشام: « أو هو جواب لقوله: وأرى الهلال . . . البيت، وقدمه عليه. قلت: أو لقوله: فذاك بنا تدان، وهو أحسن ».

(٤) ما بين معقوفين ذهب به الخرم، وبمثل ما أثبته يستقيم الكلام، إن شاء الله.

(٥) في الأصل: يذكر. وما أثبته أنسب لما سيأتي.

(٦) انظر هذا التخريج في شرح جمل الوجاجي لابن عصفور ٢/٤٨٦. وانظر الجنى الداني ٥٠٦.

(٧) انظر مغني اللبيب ٤٥٤.

(٨) في الأصل: يجب. وكذا في الموضع التالي.

أولا، والذي يجيب عن التقدير يصرح بالجواب، فإذا قدرت أن إنسانا سألك: هل قام زيدٌ؟ و لم يلفظ، فإن جواب هذا المقدر: ماقام زيدٌ، أو قام زيدٌ، وعليه باب التبرئة كله؛ لأنه في تقدير سؤال[1] غير ملفوظ به، بخلاف الملفوظ به، فإنه يكتفى فيه بـ« لا، وبلى، ونعم[2] »، فعلى هذا ينبغي أن يكون جواب هذا مصرحا به، لكن له أن يقول: إن الرجل يخاطب نفسه وليس هو مع أحد، فجاز له هذا؛ لأن العلة في إن كان جواب السؤال المقدر مصرحا به، وهي أن الإنسان إذا قال: بلى، أو نعم، لم يعلم عمّا أجاب، وإذا قال: ماقام زيد، أو قام زيدٌ، علم أن هذا قدر أن إنسانا قال: هل قام زيدٌ أو لم يقم؟ وقد بيّنا -أعني: نَعم وبلى- بحول الله، وما أظنّ -يانحوي- أنّ وراء هذا شيئاً يزيد عليه.

وهما حرفان، كذا قال الإمام[3]، لاموضع لهما من الإعراب، وهما مبنيان، وليس لهما من أحكام الأسماء شيء، فلا يُنتقل عن الحرفية فيهما إلا بدليل.

وقوله: « عِدَةٌ وتصديق »[4].

يريد: عدة في المستقبل، وهو أنك إذا قيل لك: أيقوم زيد؟ فقلت: نعم، فأنت لم تصدق، إنما وعدت بالقيام، ويكون تصديقا فيما مضى، نحو « أقام[5] زيدٌ؟ » فيقول: نعم.

« وإذا استفهمت فقلت[6]: أتفعل؟ أجبت بـ(نعم) »[7].

---

(١) في الأصل: سال.

(٢) في الأصل: نعم، بلا واو.

(٣) الكتاب ٣١٢/٢ ونصه: « وليسا اسمين ».

(٤) الكتاب ٣١٢/٢.

(٥) في الأصل: قام.

(٦) في الأصل: قلت. والمثبت من الكتاب ٣١٢/٢، وسيعيده كما أثبته.

(٧) الكتاب ٣١٢/٢ وفيه: « فإذا ».

قال الشيخ أبوعلي[1]: اعلم أن الجواب بـ« نَعم وبلى » إذا حمل على اللفظ كان على مابعد[2] الاستفهام لاعلى الاستفهام؛ لأن الاستفهام لايكون صدقا ولا كذبا، وإذا كان الجواب إنما يكون على مابعد الاستفهام فسيكون وقوع « بلى » ممتنعا في قولك: أتفعل؟ إذا أردت إيجاب الفعل؛ لأن « بَلى » ردّ لما قبلها، فإثباهما[3] إنما هو لما وقع عليه النفي، وأما ماكان موجبا فإنها تنفيه، وهذا هو الذي أراد بقوله: وإذا استفهمت فقلت: أتفعل؟ أجبت بـ« نَعم ». صحَّ أن تجيب بـ« نَعم » إذا أريد إثبات، و لم يصح أن تجيب بـ« بَلى » لأنها ردٌّ لما قبلها فهي إنما تثبت[4] بها الفعل الواقع بعد النفي، وكذلك أيضا سيكون وقوع « نَعم » في قولك[5]: « ألست تفعل؟ » ممتنعا، إذا أردت إثبات الفعل؛ لأن « نَعم » إنما تقع تصديقا لما قبلها، وعِدة، فإثباهما إنما هو لما كان بلفظ الإيجاب، وأما ماكان بلفظ النفي فإنها تبقيه على نفيه، وهذا مراده بقوله: « وإذا قلت: ألستَ تفعل؟ قال: بلى »[6]. يعني: إذا أريد الإيجاب و لم يصح أن يقول: نعم؛ لأنها إنما تقع بعد النفي تصديقا له، وعلى هذا يكون « نعم » في قوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ كفرا؛ لما قدمناه من أن « نَعم » محمولةٌ في الجواب على مابعد الاستفهام، وإذا وقعت بعد الاستفهام جوابا كانت تصديقا لما بعده. هذا كله في الجواب على اللفظ.

وأما الجواب على المعنى فإنه يصح أن تقع « نَعم » فيه في موضع « بَلى » في

---

(١) انظر كلام أبي علي الشلوبين على « بلى ونعم » في شرح المقدمة الجزولية الكبير ١١٥٧-١١٦١.

(٢) في الأصل: على شاهد.

(٣) في الأصل: فاتيانها.

(٤) تقرأ في الأصل: ثبتت. والثاء لم تنقط.

(٥) في الأصل: قول.

(٦) الكتاب ٣١٢/٢ وفيه: « فإذا ».

مثل قولك: ألست تفعل؟ / [الجواب: نعم، في][1] الإيجاب؛ لأن « نَعـمْ » حينئـذٍ تصديقٌ للمعنى، والمعنى على الإثبات، وإذا كان الأمر [هكذا][2] فسـيكون وقـوع « نَعمْ » في الآية بالنظر إلى المعنى ليس كفرا؛ لأن المعنى علـى إثبـات الربوبيـة، و« نَعمْ » تصديقٌ له. [٤٤أ]

قال: « وأما (بَجَل) فبمنزلة (حَسْبُ) »[3].

قلت: هذا هو اسم بمنزلة « اكْتَفِ »، وبني لتضمنه معنى الأمر[4].

ثم قال: « وأما (إذنْ) فجواب وجزاء »[5].

أي: أنك إذا قلت في جواب من قال: أنـا أزورُك: إذنْ أكرمَـك، فهـذا الكلام جزاء على الزيارة[6]، ولكنه لايقال مبتدأً بل بعد[7] [كـلام، وإذا][8] كـان جواباً، فهي جواب وجزاء.

وزعم الأستاذ أبوعلي -رحمه الله- أن معنى قوله: « جواب وجزاء » يتضـمّن معنى الشرط والجزاء، فإذا قلت لمن قال: أنا أزورُك: إذن أكرمَك، فمعناه: إن تزرْني

---

(١) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا الألف في أوله، وطرف الواو والياء.

(٢) أثر فيه الخرم.

(٣) الكتاب ٢/٣١٢.

(٤) قال أبوحيان عن بجل: « واسم فعل بمعنى اكتفِ، وتلحقها نـون الوقايـة نحـو: بجلـني، واسـم بمعنى حسب فلا تلحق نون الوقاية ». وما ذكره أبوحيان ذكره المرادي وابن هشام، فهي عندم إذا كانـت بمعنى حسب غيرها إذا كانت بمعنى « اكتفِ ». انظر ارتشاف الضرب ٢٢٩٨ (رجب)، الجنى الداني ٤١٩، ٤٢٠، مغني اللبيب ١٥١.

(٥) الكتاب ٢/٣١٢.

(٦) في الأصل: الزيادة.

(٧) في الأصل: مبتدأ بعد بعد.

(٨) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

أكرمْك، فهي متضمنة معنى فعل الشرط وفعل الجزاء[1].

والذي دعاه إلى هذا قوله تعالى: ﴿فعلتُها إذاً وأنا من الضّالين﴾[2]. فإن موسى -عليه السلام- لم يثبت لنفسه الضلال؛ لأنه ليس بضال، فلابدّ من تقدير فعل الشرط، وكأنه لمّا قال فرعون: ﴿وفعلتَ فعلتَك التي فعلتَ وأنت من الكافرين﴾[3] قال له موسى -صلوات الله عليه-: إن كنت فعلتها كافرا بأنعمك على ماتزعم فأنا ضالٌّ[4]، وليس في هذا إثبات الضلال، فعلى هذا ينبغي أن تحمل ﴿إذاً﴾.

قلت: وهذا الذي قد تكلّف لايُحتاج إليه، ودعوى لا مُستند لها؛ فإنما[5] الآية جواب لقول فرعون[6]: ﴿وفعلتَ فعلتَك التي فعلتَ﴾ قال: إذاً فعلتُها وأنا من الضّالين بأن الوكزة تقضي عليه؛ وليس في هذا ضلال.

فإن قلت: إذا أطلق الضلال فإنما يراد به الفاسق[7]، حتّى يتقيد بشيء فحينئذ يختصّ، فيقال: ضال بمعنى فاسق، وضال عن الطريق بمعنى جاهل بها.

قلت: بساطُ الحال هنا يقوم مقامَ التَّقييد؛ لأنه قال له: وفعلت كذا، وهو يريد: وقتلت القبطي، فقال له: ضللت، أي: جهلت أن الوكزة تقضي عليه. فمعنى

---

(١) انظر التوطئة ١٤٥، رصف المباني ١٥١، ارتشاف الضرب ٢/٣٩٨، الجنى الداني ٣٦٤، مغني اللبيب ٣٠.

(٢) الشعراء: ٢٠.

(٣) الشعراء: ١٩.

(٤) في رصف المباني ١٥٢: « فعلتها وأنا من الضالين ». هكذا نقل تقديرها عن الشلوبين.

(٥) في الأصل: فانما.

(٦) قال ابن عبد النور في رصف المباني ١٥١: « فـ(إذا) هنا جواب لاجزاء؛ لأنه تصديقٌ لقول فرعون، إلاّ أنه بزيادة عليه ».

(٧) في الأصل: الفامن.

قول الإمام: « جواب وجزاء » : يكون لها هذان الأمران. هل كل واحد على انفراده أو يجتمعان فيها؟ الصحيح أن ينظر في ذلك، نظرناها فوجدناها يجمع فيها الأمران، وتنفرد في موضع بالجواب دون الجزاء.

ثم قال: « وأما (لَمَّا) فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره، وإنما تجيء بمنزلة (لَوْ) لِمَا ذكرنا »[1].

أي: إذا قلت: لّما قام هذا قام هذا، فقيام[2] الثاني وقع لقيام الأول، كما أن « لو لم يقم زيد لم يقم عمرو » وقع قيام الثاني لأجل قيام الأول.

« فهما لابتداء وجواب »[3].

أي: إنهما يكونان في أوّل الكلام، لايكونان جوابا لشيء، بل تقول مستأنفا: لو قام هذا لقام هذا، ولّما قام هذا قام هذا، وقد يقال لك: أقام عمرو؟ فتقول: لّما قام زيد قام عمرو، ولوقام زيد قام عمرو.

« والأول سبب ماوقع ومالم يقع »[4].

يعني: « لَوْ، ولّما » في النفي والإيجاب.

وقال الشيخ أبوعلي-رحمه الله-: معنى قوله: « وإنما تجيء بمنزلة (لَوْ) »، يعني: من تعليق فعل بفعل[5].

وقال الأعلم: « يريد: أنها ضدّ (لَو)، وذلك أن (لَوْ) تنفي بها الشيء لانتفاء غيره، كقولك: لوجئتني لأعطيتك، و(لّما) يقع بها الشيء لوقوع غيره، كقولك: لّما

---

(١) الكتاب ٣١٢/٢.

(٢) في الأصل: وقيام.

(٣) الكتاب ٣١٢/٢ وفيه: « فإنما هما ».

(٤) الكتاب ٣١٢/٢ وفيه: « فالأول ». وسيأتي بالفاء بعد قليل.

(٥) وهي المسماة « لّما » التعليقية. ولم أقف على كلام الشلوبين. انظر ارتشاف الضرب ١٨٩٦ (رجب)، الجنى الداني ٥٩٢.

جاءني زيد أكرمته »[1].

قال الأعلم في قوله: « فالأول سبب ما وقع وما لم يقع »[2]: « يريـــد: أنـــك تقول: لولا زيدٌ لأكرمتك، فــ(زيد) سبب أنه لم يكرمك، وتقول /: لـــولا زيـــدٌ [٤٤ب] لم أكرمه، فــ(زيدٌ) سبب كرامته، فالثاني الذي هو الجواب إن كان [منفيـــا][3] في اللفظ فهو موجب في المعنى، وإن كان موجبا في اللفظ فهو منفيٌّ في المعنى ».

قوله[4]: « وأمّا (أمّا) ففيها معنى الجزاء »[5].

قلت: يريد: « أمّا » التي هي كلمة واحدة؛ ولذلك تلزم الفاءُ جوابَها.

فإن قلت: وترى الفاء أيضا تكون فيما لاتكون[6] شرطا، وهي قوله:

أبا خُراشةَ أمّا أنت ذا نَفَـــرٍ فإنَّ قوميَ لم تأكلْهمُ الضَّبُعُ[7]

قلت: هذا ليس بجواب، وإنما معناه: لأَنْ كنتَ ذا نفرٍ تفخـــر[8] علينـــا، ثمّ

---

(١) النكت ١١٣٢. وانظر السيرافي النحوي ٥٥٠.

(٢) قال هذا بعد أن ذكر لوما ولولا. الكتاب ٣١٢/٢. وانظر النكت ١١٣٢. وانظر السيرافي النحوي ٥٥٠.

(٣) ذهب به الخرم.

(٤) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا القاف.

(٥) الكتاب ٣١٢/٢.

(٦) في الأصل: يكون.

(٧) في الأصل: ذو نفر. والبيت للعباس بن مرداس السلمي، رضي الله عنه. انظـــر الكتـــاب ١٤٨/١، المسائل البغداديات ٣٠٤، ٣٤٧، المسائل المنثورة ١٣٩، الخصائص ٣٨١/٢، شرح المفصل لابـــن يعـــيش ٩٩/٢، ١٣٢/٨، شرح المقدمة الجزولية الكبير ١٠٩٧، رصف المباني ١٨٣، ٢٧٧، شرح الكافية للرضـــي ١٤٩/٢، ٣٩٤/٤، مغـــني اللبيـــب ٥٤، ٨٤، ٥٧٢، ٩١١، خزانـــة الأدب ١٣/٤، ١٤، ١٧، ٢٠، ٤٤٥/٥، ٥٣٢/٦، ٦٢/١١. و« أباخراشة »: خُفاف بن نَدْبة السلمي– رضي الله عنه– وندبة اسم أمـــه، وهو ابن عم الخنساء الصحابية الشاعرة، أم العباس بن مرداس. ويروى البيت: « أمّا كنت ».

(٨) في الأصل: تجو.

استأنف، قال: إن قومي لم تأكلهم الضبع، وربط الكلام بالفاء، وهـذه الفـاء[1] لا تلزم بخلاف الذي في جواب « أمّا » التي تكون شرطا؛ لأنها تلزم أبدا.

قال الناظر: وفي دخول الفاء في البيت لأبي الحسن بنِ خروف كلام حسن قد ذكرناه[2] في أول الكتاب[3].

وقولك: أما زيدٌ فينطلق، يقال لمن زعم أن « زيدا » من أمره كـذا وكـذا وكذا، فقلت له: مهما تذكر من شيء فإنما تثبت منه انطلاقه خاصة.

قال الناظر: ينبغي أن يريد: لوقال: زيدٌ وعمرٌو وخالدٌ منطلقٌ، فقلـت لـه: أمّا زيدٌ فمنطلق[4]، على معنى: إن يكن خبر من هذه الأخبار فزيدٌ منطلق.

قال: « وأمّا (ألاَ) فتنبيه »[5].

أي: تحريك، بمنزلة « يازيدان » تنبه المخاطب ليصـغي ثم تخـبره؛ ولـذلك يقولون: استفتاح، أي: يُستفتح بعدها الكلامُ.

وقوله: « تقول: ألاَ إنه ذاهبٌ، ألاَ بلى »[6].

موضع مشكل، وتفسيره: إذا أردت أن تقول في جواب من قال: ليس زيـدٌ بذاهبٍ، فأردت أن تقول: ألا إنه ذاهب، تقول عوض هذا: ألا بلى، أي: ألا بلـى هو ذاهب[7].

---

(١) في الأصل: اللام.

(٢) في الأصل: فذكرناه.

(٣) في القسم المفقود من الشرح.

(٤) مثل قبل قليل بـ(أما زيد فينطلق)، ومأتى به في المرة الثانية هو المتداول بين النحاة.

(٥) الكتاب ٣١٢/٢.

(٦) الكتاب ٣١٢/٢.

(٧) منه قول الجميح:

بكى وقـال هل ترون مأرى ... أليس للسير الطـويل منقضى

=

وقوله: « وأمّا (كَلاّ) فردع وزجر »(١).

أي: أنها تكون أبدا للرّدّ، إمّا لردّ ماقبلها، أو لرد مابعدها(٢)، فقوله تعالى: ﴿كلاّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ* ثمّ كلاّ سوف تعلمون﴾(٣) ردٌّ لما بعدها(٤)، وكأنه لما قال: ﴿ألهاكُمُ التَّكاثُرُ* حتّى زُرْتُمُ المقابرَ﴾(٥) كان هذا فعل من لايعلم الآخرة، ولايصدق بها، فقال: ﴿كلاّ سَوْفَ تَعلمون﴾ أي: أنهم سيعلمون(٦)، فلا يحسن

قلت أعــزي صاحبي ألا بلى　　　عند الصباح يحمد القوم السرى

انظر جمهرة الأمثال ٢/٤٢.

(١) الكتاب ٢/٣١٢.

(٢) تفسير المؤلف كلام سيبويه بأنه يعني: أنّ « كلاّ » للردّ دائما، وأنّ الرد لما قبلها، أولما بعدها، وكلامه الآتي، لم أقف عليه عند غيره، وإنما وقفت على أنها رد لماقبلها، وذلك إذا كانت ردعا وزجرا، فيحسن الوقف عليها، وينسب هذا إلى الخليل، وهو مانص عليه سيبويه أيضا، وهذا هو القسم الأول الذي ذكره المؤلف؛ أما أن تكون ردا لما بعدها وهي زجر وردع والوقف عليها غير حسن، فهذا لم أقف عليه لامنسوبا إلى الخليل ولا إلى غيره، وإنما الذي وقفت عليه أنها لايحسن الوقف عليها إذا لم تكن ردا لما قبلها، وتكون في هذه الحالة للاستفتاح بمعنى « ألا » بالتخفيف أوبمعنى حقا، وهو قول أبي حاتم السجستاني، ونقل المعنى الثاني عن الكسائي أيضا، وذهب عبدالله بن محمد الباهلي إلى أنها بمعنى « أي ». هذا أشهر ماقيل فيها. وكلام المؤلف في كونها ردا لما بعدها رغبة منه في ضبط التقسيم، وحصر معناها في الرد، وتوسيع مذهب الخليل وسيبويه في حسن الوقف عليها وعدمه؛ لأنّ بعضهم يصرف مذهب الخليل في كونها ردا لما قبلها إلى أنّ الوقف يحسن عليها في القرآن كلّه، قال أحمد بن محمد الأشموني: « فإن كانت للردع والزجر حسن الوقف عليها ويبتدأ بما بعدها، وهذا قول الخليل بن أحمد . . . وإذا تدبرت جميع ما في القرآن من لفظ « كلاّ » وجدته على ماقاله الخليل ». انظر شرح المفصل لابن يعيش ٩/١٦، ارتشاف الضرب ٢٣٧٠ (رجب)، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٢٤٠.

(٣) التكاثر: ٣، ٤.

(٤) في الأصل: قبل. وما أثبته الصواب إن شاء الله، وهو الموافق لما سيأتي.

(٥) التكاثر: ١، ٢.

(٦) يعني: أنّ « كلا » ردٌّ لعدم علمهم.

الوقف هنا عليها؛ لأنها تبينٌ لما بعدها، ولو لم تكن مفتقرةً لوقف عليها. وقوله تعالى: ﴿يَحْسبُ أنّ مالَه أخلَدَه * كلاّ﴾[1] الوقف عليها حسن جدّاً؛ لأنها ردٌّ لما قبلها. وكذلك الوقف في قوله: ﴿كَلاّ بَلْ لاتُكرِمُونَ اليَتِيمَ﴾[2] الوقف عليها حسن؛ لأنها لاتتعلّق بما بعدها.

قال: « و(أنّى) تكون في معنى (كيف، وأين) »[3].

قلت: إذا كانت في معنى « أينَ » كانت من أدوات الشرط، تقول: أنّى[4] يقُمْ زيدٌ يقُمْ عمرٌو، أي[5]: إنْ يَقمْ في مكان ففي ذلك المكان يكون قيام عمرو. وإذا كانت في معنى « كيفَ » لم يجازَ بها؛ لأن « كيف » لايجازى بها، تقول: أنّى يقوم زيدٌ، فيقال في جوابه: بطيءٌ أو مسرعٌ؛ لأنها في معنى « كيف ». نظير هذا قوله تعالى: ﴿أنّى يُؤفكون * كذلك يُؤفكُ﴾[6] كأنه قال: كيف يؤفكون، فقال: كذلك. وعلى [هذا][7] الوجه جاء قوله تعالى: ﴿أنّى لكِ هذا قالتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللهِ﴾[8]. فقد تبيّن المعنيان.

ومعنى كلام الإمام أخيرا[9]: إنما فسّرته وإن كان دائرا بين الناس كثيرا؛ لأنه

---

(١) الهُمَزة: ٣، ٤. وتمامها: ﴿لَيُنبذنّ في الحطمة﴾. وفي الأصل: أخلده الا.

(٢) الفجر: ١٧. وقبلها: ﴿وأما إذا ما ابتلاه ربُّه فقدر عليه رزقه فيقول ربّي أهانن﴾.

(٣) الكتاب ٣١٢/٢.

(٤) في الأصل: اين.

(٥) في الأصل: عمرو واي.

(٦) غافر: ٦٢، ٦٣.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٨) آل عمران: ٣٧.

(٩) ماسيذكره شرح لكلام سيبويه في آخر الباب، ونصه هناك ٣١٢/٢: « وإنما كتبنا من الثلاثة وما جاوزها غير المتمكن الكثير الاستعمال من الأسماء وغيرها الذي تتكلم به العامة؛ لأنه أشد تفسيرا، وكذلك الواضح عند كل أحد هو أشد تفسيرا؛ لأنه يوضح به الأشياء فكأنه تفسير التفسير...». وقد =

يضعف تفسير البيِّن؛ لأنه يُحكى كأنه تفسير للتفسير؛ لأن الذي يطلب تفسير اللفظ الخفي عنده يُفسَّر له بالأمر/ [الواضح][(١)] عنده، فإذا سأل عن تفسير الواضح لم يجد [٤٥أ]
له أوضح منه يُفسَّر به؛ إذ طباع التفسير [أن يكون][(٢)] بالجليّ للخفيّ[(٣)] بالنسبة إلى المفسَّر له. والله الموفق للصواب.

شرحه السيرافي بكلام قريب مما شرحه المؤلف. انظر السيرافي النحوي ٥٥١.

(١) ذهب به الخرم، وماأثبته الصواب إن شاء الله.

(٢) أثر فيه الخرم.

(٣) ظاهره في الأصل: بالخفي؛ لعدم نقطه.

Dissertation Synopsis

In this dissertation I will tackle a discussion to the book of Saibaway, by Abi Mohammed Saleh M. Al-Haskouri , one of the notable Moroccan writers and jurists of the Malki School in the 7th Hijri century. Al-Haskouri tackled the morphological side of Saibaway book . He kept the titles as they are and maintained the same order of its chapters, and he seldom deviated from this approach. Al-Haskouri looked over some chapters of Saibaway book although they were very clear. In his explanation he adopted a style based on not discussing what is clear, but clarifying only the ambigious and the problematic matters. For this purpose the author wrote introduction to many chapters and he exerted considerable effort in defending and absolving Saibaway from contradictions and errors.

The author did not neglect correction of the expressions of Saibaway, when such correction was required. On reviewing the book of Al-Haskouri it is noticed that he did not focus on the definitions, perhaps due to the purpose of the discussion. The author supported his discussion with examples and quotations from many scholars. He collected many sayings of the authors who wrote on Saibaway book and commented on many of them .

Thus, the book of Al-Haskouri was full of arguments, opinions and rare texts. Generally, every researcher can not do without the book of Al-Haskouri which provides new additions to clearly understand Saibaway book, besides it contains significant Andalusi Texts which is not available in other books.

Khalid M.A Al-Tuwaijri